

فتح الجوار بشرح الارشار ، تأليف احمد بن محمد بن علي
ابن حجر الهيتمي السعدي الانصاري ، شهاب الدين
ابوالعباس (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ) . بخط محمد علي
الكوكني ، ١٠٨٤ - ١٠٨٢ هـ (بعد ١٠٨٥ هـ) .
٢ ح في ٢ مج (٢٨٢ - ٢٢١ ق) ٣١ س ، ٣١ ×
٢١ سم .

٣٣٦

نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن بعضه حديث (في ح ٢) ،
العناوين وبعض الكلمات بالحررة ، مطبوع .

التكملة في الطاقة الثانية) .

فتح الجوار بشرح الارشار ، تأليف أحمد بن محمد . . .
(البطاقة رقم ٢) ١٠٨٤ - ١٠٨٢ هـ

٣٣٦

الاعلام ١ : ٢٢٣ ، دار الكتب المصرية ١ : ٢٨٥
١ - المذهب الشافعي أ - ابن حجر الهيتمي ، أحمد
ابن محمد (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ) بد الناسخ ج - تاريخ
النسخ و - شرح الارشار للمقري .

الجزء الثاني من فتح الجواد بسبح الأرشاد
 تأليف سيدنا ومولانا شيخ الاسلام عمدة الافهام
بقية المجتهدين ومنهم الملبس بفتح العلامة
 المعتمد الزهامة الى العباس احمد بن
ابن حجر العسقلاني المكي تفرده الله
 رحمه الله تعالى
 منه وكرمه
 امين
 تم

مكتبة جامعة الأزهر - قسم المخطوطات
 اسم الكتاب: فتح الجواد بسبح الأرشاد
 اسم المؤلف: أحمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني
 تاريخه: بعد ١٠٨٥ هـ
 الجزء الثاني
 رقم فهرس: ٤١٧٢
 رقم شافعي: ٤١٧٢

٢٠٥

٢٦
ثم يقوز بحصة لاله بحجج به فتي جد
ويستعيق وان لا يدخل هذا القيد
القسمه ثم صح

۲۱۲ م

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
علي من عباده البرق ومسارعة علي حفظ العتق
م. م. م.

الخلاف

٢١٥٨

لا غفر له

افقوسم

[illegible]

禮

۱۰۰

الفق ولو كانت الآذان سبباً وغير المكلف والمكلف لعدم صحة تبرعهم والشاي المتلحمة
عامة أو غيرها فالحجة شرطها انقضاء العصة فلا يفتح وصية من ذكرها **قوله** كان كالمالك
مسجد ولو من كافر ونحو قباب وقفاط من غير غور أو نيبك والعلامة في مقارن مسئلة ونسوبة
قبورهم ولو فيها آبار القبور ولو لا نيبك ولو في غيرها للمالك عنه أو غير قربة ولا معصية كلفه
اسارى الكفار من ايدى المتلحمة العصة فلا يفتح الوصية بها لمن يملكه كنيسته تعبد واسرارها
صالح لم يتصد انتفاع من بها أو لغيره تعبد فيما يظهر بالحق وكذا في النورية لان القصد بالوصية
تدرك ما فات من الاحسان بخلاف ما يترتب باطيسكنه اهل الزمة دون غيرهم ويشترط عدم
المعصية في الوصية لغيرهم ايضاً خلافاً لما يراه صبيحة فلا يفتح لكافر ينجي مسلم وغيرهما
بان يكون معين القدر من جوده عند ما تفتح **قوله** خالف لالحل سيوجد وان وجد حاله الموت
لاستحالة تملك المعلوم وانما يصح بالعدوم لا لا يغتفر فيه الجمالة ونحوها مما يأتي **وشرط** ايضاً
تعييد فلا يفتح لاحد الرجاء في نفسه هذا فيما اذا كان بلفظ الوصية كما اذا كان بلفظ
أعطى هذا لا حد لها والفرق ان الاول تملك منه للمسلم وهو يصح والثاني وصية بالتقليد
من الموصي اليه فيصح ويرجع لا خيب له وشرط ايضاً ان يكون ممن **قوله** ان يتصور له المالك **قوله**
موت لان الوصية تملك فيصح العمل ان انفصل وبه حجة مستقرة لو لم يظن وجوبه
حال الوصية بان ينفسل المردون ستة اشهر منها وكذا الاربع سنين فاقول ان المالك فراسدا
او كانت ولم يكن كونه من نفي الغرائز لان الظاهر وجوبه عند هالندرة وفي الشبهة وفي
تقديم النماء اساءة ظن وفيما عدا ذلك لا يستلحق كاحتمال جوده كالمالك فان فراسداً فقط
وفداً فنفس الستة اشهر فاكثروا علم ما تقر ان الاربع ملحقة بما ردها والستة ملحقة
بما ردها وهو كذلك لان العلق قد يمتد الى اول المدّة وان كان نادراً فاعتبر هذا لان الاصل
عدم الاستحقاق قربة قيام الغرائز ولم يعتبر في تحصيل العدة احتياطاً للاضياع وثاني التوامين
تابع للاول مطلقاً واذا قوله عند موت من لم يكن اهلاً عند الوصية ثم صار اهلاً عند الموت
صح له **قوله** اوامة وان قصد الموصي تملكه على الوجه لان الاستحقاق هنا منظره فيعقب
قبل موت الموصي فيستحق او لا فلما كان بخلافه في الوفاة فانه ناجز **قوله** بعد ان وصي له بشي
وقبل الموت فان الوصية صحيحة ويستحق الموصي به لا نه من اهل المالك حيوان الموت **قوله** لا يفتح قبل
موت الموصي بان علق مع موت الموصي فيما يظهر من كلامهم او بعده ولو قبل القبول **قوله** ان الله عند الموت
كما لم يعقب اصلاً ان الوصية للعباد وصية لسيد اي عمل على ذلك المصلحة لكونه يصح قبوله
لا من العبد ان كان اهلاً والا قبل سيدك وبيع العبد الموصي له لعقبه فيما ذكر فان كان قبل
الموت فالملك للمشتري والتاليح ولو وصي او وصي بعضه حر ولم يخص قاسمه السيد حيث
لم يملكه ولا فالكل لذي النوبة يوم الموت هنا والقض في الهبة **قوله** ان المالك
له على الاوجه فان الوصية لها وصية للمالك **قوله** ان قصد الموصي **قوله** ان المالك المصدا
ونفخ المالك الى الصرف فيه وان لم يلفظ بذلك لان علقه عليه في المقصود بها كالوصية

تلقه من غير ما ان غير الحجة
عبدان وتلقه من غير ما ان غير الحجة
شرطه
الا فيهما

وهو
موسى

أو حشنة الموصي

بعمارة

لعمارة دار ومن استقر قبوله **قوله** بالموصي له اجزاً بالتصديق صرفه لعلها رعاية لغرض
الموصي ويتولى انفاقاً عليها الوصي او نائبه من المالك او غيره ثم القاضي وانابه
كذلك ويتعين الصرف لها وان اي واحد انتقل المالك عنها كان **قوله** لا تنقل الوصية
للمشتري كالموت العبد وقضية التسمية ان تحمل ذلك اذا انتقلت قبل الموت والافضل للبايع
وهو كذلك واذا قبل قبل البيع لم يملكه الصرف لعلها على الوجه اما اذا قصد تملكها او اطلق
فان الوصية تبطل نهالاً بتمامه وفارقت تملكه العبد بانه يخاطب وبني في قبوله وقد يعقب
قبل الموت الموصي بخلافها وظاهره انه اذا قصد ما لهما صحته مطلقاً او تفتح الوصية ولو من كافر
قوله ونحو ما يجرى به وان اراد تملكه لكان له ملكاً وعليه وقفاً ومن ثم صح الوصية له ويتعين
صرفه في اتم مصلحته بجزءه او بغيره **قوله** وكما في حريته **قوله** لم يمت على ربه لقوله صلى الله
عليه وسلم في كل جسد من اجزائه ما يصح الوقف عليه لانه صدقة جارية فاعتبر في الموقوف
عليه الذوق ولا يفتح كاهل الحوب والدة ولا من يجاربه او يربى كاعلم مما مر ومن في السعة انه
لا يفتح الوصية لكافر بما لا يصح بيعه له **قوله** الموصي ولو بعد بيان اوصيه لسان فقوله
بما رده **قوله** مات بالمرح لعمرك انه لا يملكه ولا تملكه بصفة كالحبة بخلاف الارث وحين
ليس لغيره الوصية بصفة ضعيف جداً بل اطلق ولو صح حمل على وصيته لمن يقبله فانها باطلة
لانها معصية وقضية انه ليجازى تحت الوصية لقائه كذا ان محسن وتعين قوله انما
هو يعني خارج وهي الاقييات على الاما وتسميته قايلاً من مجاز الاول **قوله** تفتح الوصية كالموت
واذا برئ **قوله** الموصي باجازه اي مع ما من بقية الورثة المطلق التصرف فان لم يجرؤ او لم يكن له
وارث غير الموصي له بطول ولودون الثلث واجازتهم هذا فيما يأتي تنفذ انصحت
الوصية للمتكلم غير كرامة رعاية لهم لا ابتداء تملكه فلا يرجع لهم ولا يشترط الظهيرة
بل تجزى اجزى او امضيت وولا من اجاز او اعتقه الميت وتفتح من المفسر على الاجر و
انما يصح من كونه وارثاً بخير **قوله** بعد موت الموصي يعني وقته بالنسبة للورث فلان وصي
لغير وارث كخمس مع بن فصار وارثاً بموت الابن في وصية لوارث ولا اثر هنا وفيما يأتي الاجازة
ولا رتبة قبل موت الموصي ولا بعد مع ايجل بقدر المال والثلث الا ان كانت بمعنى لانه
معلوم واجماله في غير بخلافه وغيره فيقبل فيه حيث لا يئنه بعاله دعوى الجيز ايجل بقدر
التركة بيمينه واجماله في الوصية لوارث ان يوصي اجبني بقدر شرط ان يتبع لوارثه
بقدره مثلاً **قوله** ان الله اي عند الموت فلا نظراً له يوم الوصية ولا ما بعد قبل وقت
الموت **قوله** ان الله اي عند الموت فلا نظراً له يوم الوصية ولا ما بعد قبل وقت
بطلان المالك انه حقه كما ان المالك خاص ان ائتم السائل ويصح في غير مطلق التصرف بطلا
فيه ايضاً ان توفقه اهليته عن قربة ائتمه الوقت لها ولو اجاز بعض الورثة صح في قدر
حصته من الزائد ولو وقف من يجرى به من الثلث على ربه اجاز ان يجرى له ابطال
سبب منه فان اراد عليه فله ابطال الزائد ويسقط بقصده في وصيته من الثلث

غيره

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله ولا يجوز ان لا يكون له اولى تاخير هذا عن قول
المحقق كرايه لانه عن ثلث كان علق العبد
ليس وصية لوارثه وانما هو تصرف في حقه
الزائد عن الثلث فيبطل الاجازة

قوله

١٠٠٠

[illegible][illegible]

قوله واذا جاء الزلزال فانها حاصلة انما اذا الزلزلت
الارض فانه اذا قل من ممر الزلزال فان من طاقاتها
فمنها ما يضرها من اثارها فلو شئت ما لم يكن
لان من يضرها بالحق فلو كان غير وضرته
وليس من يضرها بالحق فلو كان غير وضرته

و اعز قوتی

وأما من كل من الطليان فإنه لا يصلح للفرق بين الحكمين وقد بسطنا ذلك والجواب عنه
في الأصل بما فيه وجبت بما حاصلا ثم ترشعوا في الرخصة لغير وارث فلم يتبعوا به والرخصة
لوارث وحسب منه أيضا **قائمة** ما باع المدين بشئ **منقول** كان المبيع بصفة **باريد**
من عن مثله من قبل هذا **ان مات المبيع** والثلث من الثمن كما من بعتة فإن حل قبل موته لم يستبر
من الثلث وان اعسر المشتري **وقد** من الميراث الحسنة من الثلث اذا اجتمعت وعجز تيمما
باب في بيع الموصي بعضه فحل بعض كان ابرئ ثم وهب واقض ثم اعترف ففقد
الوثر ثم تاليه وهذا لا يستغرق الثلث ثم ما بين ان اجبر **باب** في بيع الموصي بعضه
كأعطى فلا يأكله ابا بعد موته ثم فلا ما اعتقل سالما فقاما ففقد الميراث فلا ولا ان ابا
لشركه بخلافه اذا امت فسال حر ثم غام فيقع بينهما لانه ثم اعترف وقبض الثلث من غيره من
فاشترط وقبضه على وقت اعتبار بخلافه هنا **الكتاب** من مئة شجرة كانت او بعتة كانت
ابا او اعطى جماعة دفعة او اوصى الجميع او اوصى احد واحد من غير اشتراط ترتيبا وقال
اعطى بعد موته في زيارته ما في عمل من مائة واعتقوا سائدا او قصدا واحدا من ولايته
ووقف واخر واعطى اخر **باب** في الثلث على البتة على باعنا القيمة او المثلد ثم
لورث بعد اقبضته مائة واوصى له بانه وثلاثة مائة فمقت عنه ولو قد انفق مع غيره
فقط عليها ثم ما يخص العلق يقع فيه هذا كله في غير محض الفقر والفاقة **باب** في
فلا يفسط فيهما **باب** في كيا في القسمة فلو كان له ثلاثة اعبدا فاقسم ميراثا كذا امت
فاعتقوا سائلا ثم غام ثم اقام فم لا قول فلا ولا او معاك اذا امت فم احرار او فسال حر ثم
غام حر كما من اقرع بينهم لانه وقت استحقاق عقبة واحد من ثم لم يقدم معاق بالثاني
موقوف به وان احتج بالانسان عقبة بعد الموت فانه علم الترتيب ولم يعلم الاول او علم نسي
عقوبته على بعضه وكذا اقرع خلا فالمرحوم كلامه كاصله **باب** في اقرع **باب** في اقرع
اعيد **باب** في اقرع **باب** في اقرع **باب** في اقرع **باب** في اقرع **باب** في اقرع **باب** في اقرع
او انما تملك احرار حذر من التفتيح هذه الامور على بعض كل منهم **باب** في اقرع **باب** في اقرع
الى ما **باب** في اقرع **باب** في اقرع **باب** في اقرع **باب** في اقرع **باب** في اقرع **باب** في اقرع
اقرع اذا لاراية جئت فان زاد ما اعتقه على الثلث كان قال نصفكم حر بعد موته اقرع لانه
الزيادة كما قاله الشيخان **باب** في اقرع **باب** في اقرع **باب** في اقرع **باب** في اقرع **باب** في اقرع
الفرقة وان مات بعد السيد لكن قبل دخوله في يد الارث فاذا اقرع **باب** في اقرع **باب** في اقرع
باب في اقرع **باب** في اقرع **باب** في اقرع **باب** في اقرع **باب** في اقرع **باب** في اقرع
خرجه **باب** في اقرع **باب** في اقرع **باب** في اقرع **باب** في اقرع **باب** في اقرع **باب** في اقرع
على الميراث لان قصده المال ولم يصل اليه والموقوفه القرب وقد حصل باعنا الميراث ثم
يقع بين الميراثين فاما ان وقع عقوبته اياه هذا ايضا **باب** في اقرع **باب** في اقرع

312

بقدر الله

65


...
 ...
 ...
 ...
 ...

٧
مخرج

لا

المكتب

५५



امام ابو اسحاق
وہم الف

1717

تم اقصی

الاعراف

بقیہ معرفتہ قدس سرہ

فظهرت ان القبول اني لا ارجع
ولام القبول

الولي ما من روي عنه فمن ثم قال المصنف وصية عنه لا ياتي بلفظ شيفر بالاضافة اليه
على قوله او جرت بركتي الي من شئت حتى فان خرف بركتي لي صحت فانما اعراض الاسعاد
بان ذلك المصنف يوم تقييد الصفة بالوقال او جرت عني وانتهى كذا بركتي ومن
نصا لغيره او نصيب وصية طلبة الورثة به او بتسليم الورثة لنباء وكما يصح بيعه بدون
حضورهم وحضور الحاكم ان غابوا ومن عني عن غيرهم او عن غيرهم عني او عن غيرهم عني
عني كونه احد او ازيد من ذلك او اقل او ازيد من الحاكم او اقل او ازيد من الحاكم او اقل
الربا او كذا قضاء الدين كذا عني الا في بيعه وعطائه ما يله واذن الصلة او ازيد من الحاكم
المال حفظا وصرفا بالمصلحة لا يترجم سلبية وقته وان نص له الموصي عليه كونه لا يعقبي
بمع الحار مع حفظ المصلحة المحتاج الى من ينظر واحباط **مطلق** اي لا يصح ان يقول
او او جرت اليه **مطلق** كذا وكذا وخرج بمطابقة وصية اليه بامر الحنف الي ولم يذكر النصف فله
حفظ المال وان النصف فله **مطلق** او ازيد من الحاكم او اقل من الحاكم فان اقصر على قضاء الدين
او نصيب من الربا او ازيد من الحاكم او اقل من الحاكم او ازيد من الحاكم او اقل من الحاكم
النصف الموصي به اهل **مطلق** اي على من ينظر فله ان يصح ان يصح ان يصح ان يصح
مكلف وغيره كاف لغيرهم او تقفل نفسه **مطلق** اي لا تقبل شهادة من كان على ما ياتي او من
او عدله وبنوبته لا دينية والمقابلة العادلة الظاهرة لا الباطنة وتعتبر هذه الشروط في
الوصي **مطلق** اي عند **مطلق** وكذا عند القول على الاجرة اخذ من وجوبه كذا كذا
وقت الا يصح بالوقت المرتب بانه تدخل في يده اذ هو وقت تسلطه على القول ويصح مستقبله
ومع ذلك في يده المثل **مطلق** كان **مطلق** اهل الشهادات وما لا يتمك من مباشره بركته
مطلق او عاهدين او مستأمنين **مطلق** او عاهدين او مستأمنين **مطلق** او عاهدين او مستأمنين
اختلفت مذاهبنا على وجه اذ عهده بالعدالة الدينية كما مر من ثم صحت الصلة الذي
الي مسلم على كونه الدينين اما ايضا دعي بصرف على مسلم كوصية لفقير المسلمين
فلا يجوز كجرحه بالبنية والحكم به ناظر الوقف وجعل الذي لوصيته المسلم ان يوصي له
يجز له ان يوصي اليه مسلم على الوجه لا انه ارجح في نظر الشرع ولمسلم له ولد بالغ سفيه ذمي
ان يوصي عليه ذميا وليس على القاضي الكشف عن اموال ايتامهم بايديهم الا ان قرأ فعلى البينا
او قتلوا او اخطأوا ولم يستكشفوا الجرم وامين القاضي الا ان ثبت عنه عجزا
ذلك وعليه استكشاف حال الوصي والقيم عالم مأمرا انه لا يشترط ذكر الوصي فقار
ابدا وان عملا وصي الى حفصة رضي الله عنها اوصى له الموصي بان جرت فيها
الشروط عند الموت كانت **مطلق** كذا ما استشفق ومن آخره **مطلق** ان الوصي وغيره ينظر في
نحو الجنون وكذا بالوصي الا ما اراه عظماء بالنوبة بغيره ولا يله الاب واحد فقط ومنه
شبهات من ماله لم يبرأ الا بتسليمه للقاضي ثم يرد عليه ان ولا يخلو في اب لوليه
للطوائف واذ اوصت الوصي ضم اليه القاضي معين او غير له واذ اوصى **مطلق**

تخير فالجواب ان فعل المفضل ليس على ما به ابي
فالحق الجواب لا يتم وشيخنا قد مر في التبيين
صاحب المال اذ قد عرفت ان لا حق للقادر فيه من
حاشية الحروف

من غيرها

موت

موت او قبله بشرط اجتماعهما او اطلقا وصية اليك او الي زيد وعمرو وكان بقول زيد انت
وصيتي في كل شيء وروايت وصيتي في كل شيء فلو قال له وروايت وصيتي في كل شيء
به ان زيد فانه يكون جرحا عن ابيك زيد نظير ما مر في الوصية **مطلق** هذا الايضاح اليهما
مصرف **مطلق** منها اي يجوز عليه فلا يستقل احد منهما مصرفا ولا ضمن حركا
انفق على من الظن بالابد من اجتماعهما فيه بان يصدر عن رايهم انهم برز عن مستحقها
ونصيب وصية معينة وقضاهين في الورثة جفسه وكذا الا ان اذن له صاحب الحق
في وضعه عليه ولم يضمن ذلك نص في ملك الموصي بغيره باب وحل وقال العم
كاجته ابن الرفعة وكذا ان احدهما مشرفا او مشرفا لا يضمن الا بالاذنه واذ امتنع
استقلال احدهما **مطلق** اي يثبت **مطلق** او زكاه اهلته من كل منهما في نصب الحاكم
بذلكا اثنان وجب واجتماعهما كذلك اثنان انما الغرض الموصي او من احدهما وجب نصب آخر
بذلكا ليعتبر مع الموصي وليس له اثنان الاستقلال الا ان الموصي لم يرضه وجب **مطلق**
الموصي عن التقوي بان شرط استقلال الباقي فلا يعرض **مطلق** جرت من الميت احدا
يعرض **مطلق** الوصية او لم يقبلها او جازي الاطلاق وشروط الاجتماع **مطلق**
الموصي الا يصار اليهما **مطلق** منها اي وانما لانه **مطلق** الى الذي يراه وصي لغيره ثم اوصي
للاخر فيقتصر القابل بالنصف ولا يعرض الحاكم بدل الراد احدا بخلاف ما لو كان القابل مضمونا
بان قال لزيد وصيت اليك وعمرو وصيت اليك فانهما ان قبلوا اشتراكا
قال الشيخان ويشبهه ان يقال زيد وصيت وعمرو مشرف عليه اشغروا ان قبل زيد
وجوه استقلال النصف لا فخره بالوصاية اليه ونظر فيه بما ذكرته في الفصل وان قبل
عمرو ولم يستقل به رايهم القاضي اليه على اخره لم يفرده بالوصاية باضمة الي غيره
وذلك يقتضي الشارة **مطلق** اي الوصيان استقلاله او لا **مطلق** يقين **مطلق**
اي من تصرف الوصية اليه من الفقراء وغيرهم **مطلق** يعاقب من يراه او اخلف **مطلق**
والمال ما يقسم **مطلق** اي قسمه القاضي بينهما فان اختلفت اقسامهما لم يقسم حمله تحت
يد الحاكم بجمع الماهي بيت ويعلقاه فان لم يرضضا فقت يرد بينهما فان امتنعا
حفظه احكام وقوله قسم ابدله بقوله حفظ والا قل فيما يقبل القسمة والشافعي فيما
لا يقبلها وكذا ان يارز يادة مسئلة ففاته مسئلة اخرى هذا كله في وصي تصرف
اختلف في الحفظ اما وصية الحفظ فلا يفرق احدهما بحال في اثبات الوصي الاستقلال اما
في الاشارة وقد تبيخ قوله كان نبي واماني الالبستة **مطلق** ذلك ان يقول **مطلق**
في كذا او وصيت الي كل منكما وانما وصيتي وفارق هذه الوصية اليك الا ان للشارع
من وصيتي ان كل من وصي مستقلا بخلاف اليك فان المتبادر من اجتماعهما
واحد فانهم يخطرون اذ يرضي في وصيتي وكل واحد من هذه الصيغ مصروفة **مطلق**
فكل منهما الا نفران بالتصرف والاثنان مثال فلان اريد لهما جميعا ومن ولا يجوز على الوجه

كذا

موت

[illegible]

الآخذ

٧
ماله
فوله
الذي
يديه
يقبله
لم يقضه
فوله
الذي
عنه
الايدي

۱۲/۵/۱۲
موصلة فيها ص
عبدالله

على الاوجه فيها اسم الله العظيم والى انوار
الهدى والى اعداءه والى الله القاطن

الحرف في الزينة

اخر من الربط بالثقة للقبض وهذا في كل صلب يقبله بعبارة المصلحة فالحجب وكل
 من الثقة والحجب الضيق والواسع الموقوف الذي بجانب الطرف والمعارف لكن ان
 اوسر ينفذ في فيما يظهر من احر من الم فيهما من مقامه وكما عكس ولولم يمس برينها وكما
 قد لا اوسر فيما من التفتيل وسفر خاص كذا او عامة او تفتيل وضع فيه بل الربط مضمون
 فقط كالخروج بعبارة الوصول الى البيت وتأخير الذهاب اليه بالاعتذار وقد اعطيهما وامن
 بحفظه اية الناس التضييع لانه الودع ما من يحفظه في حوزته مثلهما وبالتحيز
 عن اسباب التلف كذلك ضمنها **الحجب لها** وضعها ولو غلط او سبها
 اي على ليس حوزة مثلهما ابتداء واما او حوزة هاشم فخاص سبالة وقد
 علم بحباسة اي ولم يحوزها عند كاهن ظاهر **الحجب** ما قلقت ومنه ان يبررها على اثر
 بصلحته **عليها** كسارق او مصادر وعقبة له على ما افادت
 بذلك وان اكرهه حتى انه على القبض لا التزامه بالحفظ بخلاف ما لم يرضع بغير ذلك
 او لم يرضع من غيره فان قاله لا تخبر به افسرها بخبر او تخبر بخبره ضمن وان لم
 يرضع المثل للثقة **الحجب** ظالم على تسليمه حاله او غيره **الحجب** اليه مكرها
 سواء علم منه انه يتسلفها بنفسه ولو يسلفها له ام لا على ان وجهه لياشركه للسلام
 اليه فلا مال له ان يطلبه ويغفره كالتزامه التنازل في صورة الدالة والا كانه على الظلم
 فاذا غفر له لم يرجع **الحجب** الودع باغفره اما اذا لم يسلفها فلا يكون طم بقا الضمان
 عليه **الحجب** للوديعة اي كانه افسر الظلم جوده والا ضمن **الحجب** له
 ذلك لمصلحة حفظها **الحجب** رجوعا لمصلحة كاذبا ونجاسة ذرية ورجوع الثمرة فان غرنا
 وامكنته في ارض الكذب وتلف ان اراه الظالم قتل رفيقا او مثله ومثله كل حيوان
 محترم كاهلها والنجدة ومن اكره على كلف بخلاف اوله او لا عرف بها غير ملكه لا
 له من روجه وهي اعتراف وان اقصى كيقطع في الضمان التاسع التقصير بزيادة
 الاعلام والرتبة من ثم ضمن وبيع امره مالك اهل القبض بالرد كالحجب **الحجب**
 يقتصر على الاعلام **الحجب** او من سيصوره ايضا **الحجب** بالقبض المقتصر
 وان لم يطلب التقصير بذلك لانه لا من بذلك افسر وصار كالممانة الشرعية
 الخشوب الخارج في علمه وحكمه الفاشية بالتمك من اعلام المالك ان عرفه
 ولا يمتد الى الطالب فيضمن بتأخيرها بالاعلام **الحجب** او ذواله
 حوزة حواشيها وتعرفها وان لم يطلب اما اذا اخرها فله ان ياتي او حتى يشهد على الظالم
 بالقبض ولم يعرفه ولا المالك في التضييع فلا ضمان ان لا يقصر بنفسه بتأخيرها
 ايضا **الحجب** بين المالك اهل القبض ولو لم يشهد او بان ذلك لا يخفى حوزة
 وبأنه بل يضمن بالرد عليه وبين الوديعة كالممانة الشرعية **الحجب** احد من ذلك التقصير
 بخلافه لم يرد عدم باقي من الحوزة في الظاهر او كونه بجمار او مستغلا بغير كل او ملان

والاجل المبرور ولو قد بعثهم
وزجهم على الباقي ويحجزهم

تسليمه فان لم يكن خالصا اعطيه ثم الي
فان لم يكن لمن يحتاج العبيد
للقتل معه عبيد اعطى
عبيد الكرم يعطى الفارس
ما يحتاجه من

المليحة السيفاق وهو يعطى لحم
والجوز والقمح والبنات

الأذرع وعين السليق في الغلظ والغبية وقال الإمام فداكم ربنا بكسرة لدهن من فقه
أي دفتر أو قل من وضعه عمر بن الخطاب عنه **فأشياء** الأسم والأعطاء **فأشياء**
لقرنه صلى الله عليه وسلم قد موافق شبكوا لشرفه به صلى الله عليه وسلم وروى
المضارب كانت وهو الشاي عشر اجادة صلى الله عليه وسلم سقيا بالثقة ثم
وهو تحفهم وقيل الشدة ثم بقدم **الأقرب** منهم **الأقرب** إليه صلى الله عليه وسلم
فيهم بني هاشم جده الشاوي وبني المطاشيقه هاشم تسوية صلى الله عليه وسلم
بينهم ثم بني عبد شمس شقيقهم ثم بني نوفل بن عبد مناف بن قصي و
هكذا أكيفته في كل ثم يفتر بعد فريش **الأقرب** لا تارهم أجد في الإسلام
ثم العبد وقصة كرامة كعبر السويديين سائتم وخالف فيه المارة في كافيته
مع ما يعقوبه ثم وإذا السمرى أشان في مرة قد تم منها أن اسقيا ساقده
منها هذا ما في أصله كاللأفي والمعة في الأصل أنه عند
الاستدراك يقدم بالسبق إلى السلام ثم بالدين ثم السنة ثم بالحق ثم بالشجاعة ثم بحجة
الأمم ثم بعد الحرب العجم ولم يدره على أعلى لهم مرة واحدة والمعة خلافه كافيته
ثم الإمام ندا للرسالة **فأشياء** جمع عرب فيل بمعنى فاعل وهو الذي يعرف مناف
القوم لبعض ضاعله أحلامهم **فأشياء** عند الحاجة للشهيل الإمام أو نائبه فإنهم
فأشياء مساهمة أو مشاهرة أو غيرهما بحسب ما يراه وليجعل وقت العطاء معلوما لا يختلف
وإذا وفي مرة في السنة إذا فضل عن حاجاتهم شيء من الأضام لا رجة بعد النفس
عليهم بحسب حاجاتهم الإمام أو نائبه **فأشياء** على قدر مؤثرهم كانه لهم
بعضه فيهم وبعضه من تحصيل وسلاح ليكون عدة لهم وقصة كلامه
كعبر منع من جميع الفاضل المصلحة المحب وإن صرفه لا يخص بالرجال المعانة والحق جبه وأن
صرح كانه بخلافه والعرض من ذلك أن الأم لا يبقى في بيت المال شيء من الفنى ما جاز
مصر فإفان لم يجد بئذ في رباطها ومساجدها بحسب ما يراه وله صرفه لم تكايف السنة
المقابل بل له صرف الفنى في غير مصره ويعطى مستحقه من غير إذا رأى المصلحة فيه ولو
أخر حقهم عن وقته طالبره فان فقد الفنى بقي بيت على بيت المال دون الأم
قال ابن عبد السلام ولا يجوز وضع الدرهم عند صير في ذمة بحضور أمين أو كان فيه
نوع أو له **فأشياء** من مال أو خصال أو محرمين لم يقصروا من مسلم أو من قبل
مناو أي أسرع ولو من صبيان وعبيد غير جنيل أو أبل أو غلال أو حالكه
في البر أو الشتم من أبيض أو لون غيرهم أو قبل شهر السلاج حبرو النفا الضفاد
غنية ومنها ما أخذ منهم فها يدون أو يحاف أو القبر به أو ما نهر السراج لفظ الآية
والأخطوة ومفهومه غير ما ذكره الجاهل من مال أو خصال أو حالكه أو ضرب مكرها
بدرهم فهو فجامع جود أو حاف وما أخذ من مسلم من دارهم أو خلافا أو سرقا أو فلفه

سید کاظم

تقديم ثم بعنا العرب فيهم من
المؤمنين ان العجم في العرب
وان لا يفتح في العلم القديم
بالسنة والسبق والادب والاسلام
والجدة والراحمية اعتبار
التقديم فيهم بالسب والاسم
والفضل هو اعلم ما في

مواهب بقتال ضنا و فتنه او با بحاف ضنا و
سیاق غنیمت او و بلیس نرنا ماحد
خستیم نرنا دلان ستر

المقصود في ذلك قوله
فلا بد من
القصود في ذلك قوله
فلا بد من

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

مقدم يدل من كون الاول انه يقول بل من حيث
كون الفقيه بأعادة الجار وقوع الاول
بأعادة الجار كذا في اليد باللام من الجمل
هذا ايضا خبره في

وہ کان ایسا

٧
 قوله لا يبلغ رضى الحق عنهم منه انه لو بلغ رضى الحق
 البعيد عنهم الفارس ورضاه عليه من غير ان يبلغ
 سعة محازرته وكونه كالمقرب له السلام في الجنة
 ورضاه في شرح المنابر ورضاه حتى رضى الفارس
 ان من غير المكالمين عموما ورضا

great

۹۹۴۲

15

卷之五

ف

بسم الله

مجلس

1861

٢ شاذ
المدينه والمبعض في المدينه
ما لم يكن في المدينه

1853

ولم يرضى اليه القبيض من
حاضر لم يشترط فيه ذلك

في تسليم ما الجاني اذ انما اصله
ان المحتاج اليه في تلخيص الزكاة ممن يما اصل

عن أبي عبد الله عليه السلام
عن أبي بصير عن فضالة عن
عن أبي عبد الله عليه السلام

أولاً نشأ عن

لغ
والكلام

الحمد لله

—

١٠٠

45

وَمَا يَكْفُرُ لَكُمْ وَيُنَادِيَكُمْ لِمِ الْآيَاتِ
أَلَمْ تَكُونُوا أَقْبَلَ مِنْ هَٰذَا قَبْلُ

۱۰۰۰

22

فقد علم ان كتابه هذا في حق الله تعالى ورسوله
صلى الله عليه وسلم وانه قد اتمى فيه ما كان
يطلب من العلم والدين والسياسة والحكمة
والنفسانية والروحية والسموية والارضية
والمعنوية والمادية والحيوانية والنباتية
والاجسامية والروحانية والخالقية والخلقية
والعقلية والعرفية والفكرية والوجدانية
والشعرية والخيالية والاشعارية والادبية
والفنية والجمالية والاعلامية والتربوية
والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية
والعلمية والفلسفية والدينية والخرافية
والسحرية والجنونية والاضطرابية والاعتقادية
والانسانية والكونية والكلية والجزئية
والخاصة والعامة والشمولية والاختصاصية
والعامة والخاصة والشمولية والاختصاصية

الكتاب المسمى بـ "كتاب الامم والناس"

کافازک

قولی لای
فی صلیت
الجنة

كما افاده كلام المحقق عليه من صبر فقام بحمل ما يشاء من عيشان عيشان آخر يحمل على الاول وقولهم
للصبر ان يثبت على نفسه مضطرا آخر سلك المحمل على الشايفه اما فضل عن حجة صموده
ونفسه بزمه وليست له وفضل من كسوته ووقار ربه فيسقط التصديق به ان صبروا
على الاضطر والاكراه وعلى هذا التفسير حملت الاخبار المختلفة الظاهر اما التصديق بفضله
فستخرج مطلقا الا بعد المقارن للجميع في اتي به التفسير وحيث حرم بشيئا مما يملكه التصديق
عليه كابتدائه في العمل في نوع اخر وخرج بتصديق الضيافة فلا يشترط في جوازها
الفضل عن صفة من شرطه كالحج المحقق لكن خالفه في شرح مسلم والجمع على الاول لما اذا كان
الضيف اخرج والشايفي علم اذا كان صموده اخرج واستوى بالوجه لغيره شيئا من ارب
عليه عنه فانه لم يوجب ما لم يقبل من الضيافة على غيره ولا يصح فيه ويذكر سؤال الثاني
اخبار بوجه الله وان منع من سائر الله او شفع به قال الحلبي وحسن السؤال بالله تعالى
الا ان علم ان المسؤل يصحح وبره فيحرم كذا السائل فان انضم اليه نزع فكبره انما
او حجت مع بيان ما فيه في الاصل
وهو اذ الفهم وشرع اعتقاد تصحح اباحه وطى باللفظ الا في فهم حقيقة والعقد بما
في الرمي على الحق وقد حرم عادة له صاحب رحم الله تعالى باقتضائه من شيئا من خصا
صلى الله عليه وسلم لا فاعية الاثر منها في غيره وذكر ما سخط بل والى الرخصة
لا يبعد وجوبه للاميل جاهل بما يراه منها اخذ باصل التاسي وهي ما راجع اليه
في الزيادة التي في الدرجات فلم يتقرب المتقرب من مثل اداء ما افترض عليه من
خص النبي صلى الله عليه واله وسلم به انكسرت اشياء لا تجب على غيره وادخال
الباء على المصور هو الشاع وذلك في اي اقلها وهو ثبت ان رويها عليه في الجملة
بضم او لا وكسر وتجفيف الباء وتشديد الهمزة في الضحية لا فاعية فاعية
اي اقل كل منها اخذ اتمام في الضحا وفيه نظر اذ القياس يدخل الخاصين واما
على الجملة اتمام خصا فاعية ايضا ولعدم الرجوع عليه في السفر كما قال ابن عبد السلام
ودليل الثلاثة نزع غيره بانه ضعيف وبره بانه اعتضد بما يصير حسنا وحذوف ما
التفت اليه في غيره عليه وبينه وبين الزعم من وجه فيعتقان في وتر بعد الفهم
ويغفر الى تركه والحمد لله اذ لم ينزل الله في كل صلاة ولو لم يزل لانه امر
ويرجع في ذلك صلى الله عليه وسلم بين مفارقه طلب الدنيا واخيتك
طلب الآخرة لا يقي الاحزاب ولما اختاره حرم الله عليه الزم عليه من كفاة فمن
فقال لعل لك السائر بعد الآية ثم نسخ بقوله تعالى انا احللت الآية لكونه
له السنة بذكر النبي عليه من كان له طلائع وان اختاره وليس له اختيار طلائع
على كونه بعد على الحق فيهما ويرجع طلائع كارهية للمفسر من حيث الزنا
ولو قبل التفسير خشيته الاكراه على الفقر الذي انزل نفسه وتوقره منه انما هي

٣٥
الانقيض له

فقبل في الجنة (أما ما كان من الدنيا) والجميع يبقوا إلا ما كان في النار
عليه ويحصل التي في الدنيا والجميع يبقوا إلا ما كان في النار
وجوز بها عليه في الجنة لا كل يوم هو يومها

لا حول

تعد من فتنه كما تعد من فتنه النساء **وجوب شاور** لزوي الا حليم من اصحابه
 في الحرب وسائر امور الدين والدنيا تطيب القلوب وتبينها لهم على طريق الحق والنجاة وليتأسي
 به الاكابر والا فخره بالحق والنجاة الذي لا يخطئ عن الصواب **وجوب ان لا**
تدفع عنه من غير تقييد بغيره ان كان الله وعد العصاة وقتل الغزاة بما لا يدرى
 ان فاعله ينزله عن عتار **وجوب مصابة** **تدقيق** وان زاد على الضعف
 لانه من عود بالعصاة والنصر **وجوب فساد** **وجوب** **مسلم** **بمن** **مفسد** **للخير** **الضعف**
 بذلك وجه الخصومة ان كان الفضل من ماله وانح وهو اقضاء كلامه وان كان من
 مال المساكين على ما في نسخ مسلم اوان اسع المال ان لا يجع على ائمة بفساد ولا يفسد
 لا يجوز له الصلاة على المذنب المعصي لان كان صاحب ثم نسخ فصار يصلي عليه مطلقا ثم فيه
 من عند **واما** **ما** **ان** **تختص** **بها** **از** **بارة** **فيما** **من** **ابن** **ك** **الحرم** **الشر** **من** **ال**
 اجرتك الكثرة وفعل المذنب في حاكم **وجوب** **تدقيق** **عليه** **وتفاد** **الكرامة** **وتفاد**
 ونذر الحاديت الضعيف في ذلك فضاها ان كان غير منقورة او من جملة عامة ومنها
 انه يجرم **عليه** **فريضة** **بني** **هاشم** **وبني** **المطلب** **وعلي** **والاس** **فاليه** **اولي** **واجب**
 باقسامه السابقة على وجه الحاديت الضعيف بذلك ايضا **اما** **ما** **صاحب** **الطعن** **في**
 فحل ام وفي نسخة يجر واجب اي وعلى من ذكر جرمه واجبه وتقيم بعمل المصداق
 الظرف وشبهه جاز **وجوب** **جريمة** **تدقيق** **بكون** **الدين** **اي** **بصلاحه** **فصل** **في** **العدو**
 وان اسلم واخرج اليه للغير المقضي ان الانبياء كذلك اي لا تترك شيئا يبي عن ابيهم الا
 عن ضعف اليقين المباني لمقام النبوة **وجوب** **حاشية** **تدقيق** **وفي** **الايام** **الميل** **مع** **الظهور**
 خلوه للغير المقضي لذلك ايضا وليس من اخذ به في الحرب **وجوب** **تدقيق**
 او عطاء شئ ليطلب مقابله وان قل لقوله تعالى ولا تمنى تستكبر اي تطلب الكثرة
 بالطمع في العرض قل او لا تخرجه فالحاكم في كل عزيز اخذ من ان المعاني لا تفسد طامبا
 اكثر منه اذ الاقل هو الاقل بمقامه صلى الله عليه وسلم وثقل البعوق الثاني
 عن الاكثر معارض بغيره الا في عظم **وجوب** **تدقيق** **لانه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم**
 اشرف من ان يضع ثأره الشريف في رجلا كافر ولقوله تعالى ولا ترجعوا لها منكم وكاد الله سال
 ربه ان لا يزوج الا من كان مكة في الجنة فاعطاه **وجوب** **تدقيق** **لانه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم**
 لعصاة فلا يمشي عننا اما القسري بالكدابة فيجوز كسره به بربانية وكانت يهودية
 من سبي بني فريظة وفارق التلاحق بانه يتساح فيه بما لا يتساح به في التلاحق المصنوع به
 اصالة الصعوبة والنعاد **وجوب** **تدقيق** **لانه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **الكتاب** **على** **الوجه** **المتبع**
 وعليه تحمل الظاهر المرد في ذلك ان لم يوجبها وتعلم الشعر وروايته اي عن قصه وايضا
 تخفيفا وبما **وجوب** **تدقيق** **لانه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **الكتاب** **على** **الوجه** **المتبع**
 ما اخرج في فعله وفي قوله لا ما استوفى طرقة فنهاه **وجوب** **تدقيق** **لانه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **الكتاب** **على** **الوجه** **المتبع**

وان كان غير متقوم او من جهة عامة وفرضها

الصحيح

تدقيق

دوم

وجوب **تدقيق** **لانه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **الكتاب** **على** **الوجه** **المتبع**
 وهو ما يتعارف في القصة من ائمة او غيرها ومن صفاته صفته رضي الله عنهما ومثله
 الفقيه **وجوب** **تدقيق** **لانه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **الكتاب** **على** **الوجه** **المتبع**
 وان كان في القصة من ائمة او غيرها ومن صفاته صفته رضي الله عنهما ومثله
 وغيره اذ اعاد او سأل عن شئ وهو في صلاة فرض او نفل ولا ينطليها مطلقا
 للحديث الصحيح بذلك **وجوب** **تدقيق** **لانه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **الكتاب** **على** **الوجه** **المتبع**
 على وجه **وجوب** **تدقيق** **لانه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **الكتاب** **على** **الوجه** **المتبع**
 وغيره على غير خطبها القصة زيد رضي الله عنه في الحرب وفيها كلام مهم في
 الاصل وذكره هذا وما قبله هذا اولى من ذكر اصله لما في الواجب **وجوب** **تدقيق** **لانه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **الكتاب** **على** **الوجه** **المتبع**
 واجب عليه بل على غيره بسببه **وجوب** **تدقيق** **لانه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **الكتاب** **على** **الوجه** **المتبع**
 اليه ما كان عليه بذل نفسه ودينه في قصه ظاهر بحضرة فانه اولى بالمؤمنين
 من انفسهم **وجوب** **تدقيق** **لانه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **الكتاب** **على** **الوجه** **المتبع**
 له ثوابه ولذا ان النبي انعموا في وجهه في معنى العترة الحرة تكاثر من ابدان خرجت
 عليهم النفقة وترك حجر هو لونه يستلها ولا يلق رقاها او حكمة عذارى الانبياء
 خشية هلاك وارث يتماقونهم او طمان رفقهم في الدنيا والرفقهم لا بعد ملكهم
 خلافا لبعض اصحاب **وجوب** **تدقيق** **لانه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **الكتاب** **على** **الوجه** **المتبع**
وجوب **تدقيق** **لانه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **الكتاب** **على** **الوجه** **المتبع**
 خلافا للحاوي كالشيخ الضيف لقوله تعالى ولا تحسبنكم انكم احرار **وجوب** **تدقيق** **لانه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **الكتاب** **على** **الوجه** **المتبع**
وجوب **تدقيق** **لانه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **الكتاب** **على** **الوجه** **المتبع**
 في القصة كما اخذ له اية اخرى ونذر بعضه به لعله قبل النبي ولم يبعده والحق الله
 بالاسم في ذلك اخذ بظاهر الآية فيه نظر لان السند بها لا يخل بقطر مقامه فلا يستلها
 الآية ومن ثم كان ساري باقيا باسم حتى اذا اذهبه بغيره بغيره فاذ الحاب قال
 لم نعدك في السند بها ولان الاختصاص جرمه تلي غير بغيره ولا بعد من ولا غير
 من اسمه تحت وتظهر ان الحرة خاصة به ووضعها البيت دون من خاطبها
 من اسلمها **وجوب** **تدقيق** **لانه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **الكتاب** **على** **الوجه** **المتبع**
 وذكر هذه الثلاثة هي التي من ذكر اصلها لما في الخبر ان لا يفسد الحرة الا على غير
 بسببه الا ان الله ولذا احرمة تلحق منكرته والسند بكنيته **وجوب** **تدقيق** **لانه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **الكتاب** **على** **الوجه** **المتبع**
 اي له دون غيره **وجوب** **تدقيق** **لانه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **الكتاب** **على** **الوجه** **المتبع**
 ان **وجوب** **تدقيق** **لانه** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **من** **الكتاب** **على** **الوجه** **المتبع**
 ذلك في حق ائمة الدين وفي متنفية عنه قطع العصمة ومن ثم جاز له الفضل
 جله ولقوله وفي خبره الله بخلافه وان يشهد له ائمة اهل البيت وعليه وان

الخ

تدقيق لانه صلى الله عليه وسلم من الكتاب على الوجه المتبع

تدقيق لانه صلى الله عليه وسلم من الكتاب على الوجه المتبع

F

86

و مراد اللهی

فوقه وخبره من طعنه عند الشبهة معارضه اي فلا
يتمتع بغيره للمعارضه بل بانقضاء الحق الزماني
استغنى عما كان الحرام في حقه صلى الله عليه وسلم

بیان اہم مسائل

الحق في الملة

هو محمد بن
علي بن
علي بن
علي بن

من الرجل

بجنتي والاركتستانا وبتجده ضطربا ما بها
الحق في اهل درجات المعصية والخراب

قصد من نشر مستند اخیر اوست مقدری
و کذا ما بعد

اذا نسى خطبة قبل من المذهب واخرى قبل
اجابوا من المذهب

قد تم هذا من الرجل في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٠ هـ
 في اليوم الثاني عشر من الشهر المذكور

وان يبدل

وهما ينظران
منه ذلك

يعرف حالها وتبينها بطريقين أحدهما في معرفة ما يوجب السرة
والثاني في معرفة ما يوجب النظر من تبيين خلواتها من تنكح وعدة وخطبة
ومن ان يرغب في تنكحها وان لا يغلب على ظنه انه لا يجاب وان يبدل على وجه السنة
ان يكون ذلك **قبل** ان يعقب قبل خطبة لا من صلواته عليه وسلم بالنظر عند
الخطبة وذلك في حاله لو كان بعد ما اعرض عن منظرة فيؤذيه والوجه انه بعد
خلو السنة وتلك ان ينظر اليه **ولو** كان نظره اليه شهوة او خشية منه فتنة او
تفكير من غير شعور المنظور ولا اذن منها ومن وليه لا يجوز وان كانت كتمام وله
تكرار النظر ما دام فيه حاجة الى التكرار وان زادت المدة على ثلثه على وجه لا يزيد
تبصرة فلا يندم بعد على التبع هذا كله ان يتستر للرجل النظر **والا** يتستر له او
منه **استقص** من غير اشارة او مسوح بين سله لبقا ما وصفه للاتباع وتقييد
الا يستصاف بعد يتستر النظر لا ينافي في نه تحيزا بغيره الا انه بالنسبة الى الفضل وهو
النظر ثم الاستصاف بل قد يستصاف ما لا يستصاف بالنظر اذ للبعث كما صرح به
الخبر ان يصف للبايع زائدا على ما مضى ولا يجوز نظر خواتمها الا من زعم
لانه لا يفسد شيئا اذ الحاسن امور دقيقة فلا يفتق في هاشان وهو في ذنب النظر
ثم الاستصاف **فكر** في ذنب المعاند عنده على كمالها وكذا عند من كان لا يغلب على
ظنه عدم اجابته لها فيما ينظر ان نظره منه غير عورة مع التكرار وعدم الاذن كما من
فان لم يتستر استقص صفت من يحرمها الذنوب وكبره الا في ويندب عند الرعية
ان يسلك ولا يقول لا يريد لانه ابداء وخرج بالنظر المستاذ لا حاجة اليه **وجز**
من رجل الشيء من بدن او من حرة او امه وعلمه خلافا لما هو في كماله في وان نظره
شهوة وامر الفتنه على المعاند لان النظر مظنة للفتنة وكبره للشهوة فالذي يوافق
الشرع سدد الباب ولا عمن من تفاسيل الاحوال كالخوف بالاجبية ووجهه الى
بانقار المسارين على منع النساء اي منع الزوجة من الخروج سافرت الزوجة ولا ينافيه
نقل القاضي فيما من العلماء انه لا يجب على المرأة ستر وجهها في طريقها وانما ذلك
سنة وعلى الرجال غش البصر لا منع من ذلك ليس لوجوب السرة عليهن بل لان فيه
مصلحة عامة تستدعي باب الفتنه نعم الوجه وجوبه عليها اذا علت نظر اجنبية اليها
اذا من قولهم يلزم بها ستر وجهها عن الذميه وكان في بقائه كشفه اعانه على التحل
وجز **تأش** **بين** **ذلك** **قائي** يعني مستحقا لشيء من بدن الآخر ولو
امر الفتنه وبغير شهوة لا انه يبلغ من النظر في اللذة وانما اذا انزلها من سبل الفتنه
بخلافه من النظر وحمة النظر والمستمكن من حاصله **وفي** **سبب** **تعلامة** من
ظفر يد او رجل امرأة ولو لم يخل استحقاقا لما كان وتجب انه ان غلب على ظنه
نظر من يحرم نظره اليه لزمه موافقة والا فلا وان تخالفين والذم لا يحرم نظره لان رتبة

حرمة

استمطاة للفتنة عند حديث

استمطاة للفتنة عند حديث وانما يحرم النظر والمسوح حيث كانا **الحاجة** اما لما في حالات
كأنظر غير عورة الرقيق عند مشركته ونظر وجه الرجل او المرأة عند المعاملة ببيع او غيره
او الشهادة بخلافه واداء او العلم لما يجب دون ما يستحق عليه وجهه من الشاهد ينظر ما
يجب اليه من وجهه او غيره وذلك الحاجة الى المعرفة ولو لم يكن معرفتها بوجوبية
بعض الاحكام لا تقصر عليه على وجهه وتكشف عنه ذلك وليس للشاهد النظر
مع الفتنه الا ان تعين عليه والحكم النظر لخلقها وانما يحرم عليها او لها والنظر والمستحق
بقدر الحاجة لغير قصد وحجما من تعذر جنس صلواته ولم يكن كافيا من وجهه مسلم
انه ان يكون الجنس او غير المسلم أمملا ويرى ما قبل فيما ينظر وينظر ايضا ان الذي قد
على المسئلة في علاج مسلم ويشترط في عالمة اجنبية لا جينية او عليه مع ما تقر
خصوا من خلوة من تحريم او سبيها او كبرها او اوله جينية من خلوة رجلا في
بامره من خلوة جنة في تلك ثم العت في نظر الوجه والفتنة ومستمطاة الوجه وفي
غيرها ما عند الفرج القبيل او الذنوب تاب رجلا في سبب التيمم كشدة الضالة لوجله
شذوذا او الحاجة بالنسبة **لغير** في حرم نظره ومستمطاة فعله ان يقار فيه من يد
بأنه بان كبره ان كبره التفتت بسببها هتكا الرتبة وعما رة كبره تفتت خلاف
ما تفتت في المرتبة الثانية وليس من اذ ويشترط في علاج العورة كونه تفتت الا ان
تعرف غير كمالها للضرورة ويجوز النظر للفرج ايضا في الشهادة بالنزول والردة
مثلا **وحيث** كانا **ابصر** مع صغر في حرمها بان لم يبلغ حد يشبه عورة اذ لا مظنة
ختم من نظره في الصغيرة خلافا لما هو فيه المصنف بخلاف الصغير بل على نظر فرجه
الى التمييز كما في المتن وجزبه غيره ونسب السبب عن كماله لان ذلك الخش
وللام اي مثلا كما هو ظاهر نظرهما مستمطاة من اللصاع والرتبية لكان الضرورة
ولا مع **حظ** **استمطاة** فكل من الخليلين ان ينظر ويستمر من الآخر ما شاء من بدنه
حقا المبر خلافا لما ياتي له لفرقه صلى الله عليه وسلم احفظ عورة من كماله من زوجه
او ما ملك يمينه **لكن** **يكره** اي كراهة **نظر** **قبيل** او بدنه احداهما الى الآخر والنظر لهما
استدراكه لان ذلك يبرز العري كان رما مع انفسا حل الاستمطاة كزوجه للفتنة
بشهوة وامته المحرمة عليه بكسابة ونزوح ونحو تحبس وشركة وبيع وعدة فلا
يجله ولها نظر وكما مستمطاة السرة والرتبة وعلى ما عده خلافا لما ياتي له كلامه ولا اثر
للحرم من غير وجوبه وعطف على من هو في الحاجة اي كراهة عما سبق كراهة الحاجة
قوله **ولا نظر** **مستحق** ذكره الاشياء ولو يوفيه من النساء وما ذكره من رتبة من امره
لو نظر لها في ذلك لانه لا تنفك مظنة **الفتنة** ولكن ما عطف ان نظره ما ياتي له
وخرج به الحصى والمجيب والمخت والمهر والشخ الفاني فهم لغيرهم **ولا نظر** **عبد**
المملوك لجمعه لها ما ورثة ورتبة منها ونظرها منه ذلك ان كانا مملوكين والعبدان

تقيد النظر او المسطحة
على قوله

تقيد الا ان يكون غير الجنس
التقيد بقولنا ان تقيد جنس محرم
لكن غير الجنس او غير المسلم
فتحل مع الحجة مع وجود الجنس
والسنة فيما ينظر

فيما ينظر

عنه

حكمة الام وحدها ابداف الصورتين لان نكاح البنت يحرم الام ولا يحرم البنت الابوطى الام
اما اذا وطى الام فيحرم ابدا فحيث وطىها او الام حرمتا ابدا وحيث لم يطاها او شك او وطى
البنت فقط حرمت الام فقط وتعينت فيما اذا اسلم وتحت حرة وامة **حرة** تصالح للمتع وهي
اما كاتبة على الحام او غيرها ولكنها موطوءة **واسلمت في العدة** وتندفع **الامة** وان اردت اكره بعد
اسلامها او ماتت ولو كان موتها او ردتها **قبل اسلام الامة** فلا يسمي نكاحا وان عجز عن اكره اذ
يكنى في دفعها اقتران اسلام اكره باسلام وفارقت اليسار بانها في المنع اقوى منه لان عيبها يمنع نكاح
الامة على تفصيل وخلاف فيه بخلاف غيبته فاله وبان اثر نكاحها من اثر ونحوه بان بعد موتها فكان
النكاح باق بخلاف اليسار اما لو لم تكن كاتبة وانقضت العدة او ماتت فتسقط الامة
ان اسلمت مع اوف العدة **ومعققة** من اما وهذا هو مسوغ الابتداء **اكره** اصلية لا حال كونه عتقا
مرا واقعا **بعد اسلامها** واسلم **الزوج** فلو كان تحت حرة وامة فتسقط قبل اجتماع اسلام واسلا
منه التحقيق بالحر اثر الاصلياة فان اسلمت اكره مع اوف العدة وعتق الامة اسلمت في العدة
لم تسقط اكره بل يختار اربعة من اجمع بخلاف ما لو تاخر عتقها عن اسلامها فان حكم الامة بان
عليه من تسقي اكره ان صحت والا اختار واحدة منهن بشرط ونحو ان مقارنته العتق لاسلام
منه كسقطه عليه ولو اسلم وتحت اما فقط فتسقط في اسلمت في العدة اختار من اربعة وكذا لو
اسلم منهن واحدة منهن مع اوف العدة ثم عتقت ثم عتق الباقيات ثم اسلمت وليس له اختيار الاول
لوقوعه عند اجتماع الاسلامين فتسقط بالمعققات عنده فعلم من كلامه ان الشرط فيما ذكر ان يعتق
قبل اجتماع اسلام واسلام من فان حاله امكن الاختيار وهذا فرع مهم في الاصل سيما مسئلة
الغزالي وابن الصلاح فراجعها فانها حقيقة باعسان النظر وفيه التامل واختار **المسلم** الكافر فيما
اذا اسلم على اكثر من ثنتين اما او حريرا او حرة واسلمت مع اوف العدة او قبله ثم اسلم في العدة
او كنى كاتبات **فتسقط** فقط ولو امتنعت كل الامة لم دون الزيادة على الثنتين **وهو حر ان عتق**
قبل اسلام سوا قبل اسلام من وبعدة ومع فيختار اربعة حريرات لامة لان العبرة بوقت الاختيار
وهو فيه حر هذا ان عتق قبل ان يسلم مع ثنتين من نسائه لان عتق **وقد كان اسلم وثنتين**
اي مع ثنتين منهن فاذا اسلم منهن وحسن حريرا مع اوف العدة ثنتين ثم عتق ثم اسلم اليها
قيات فيها اختار اي ثنتين منهن لاستيفائهن عدد العدة قبل عتقها او اياها لم يات ما ذكره **فيها**
اي الاولتان اللتان اسلمتا مع الاجتماع اسلام واسلامهما وهو رقيق ولا يختار احدي الا
خيرتين لان حر عند اسلامها وكل تعينها حيث تحصنت الامة كما تقر **لان تاخر حر منكوحة** له
ايضا فانها لا ينعين ان بل يختار اي ثنتين شالان اكره ح كالعديم كما هو في الالفاظ الدالة على
الاختيار اما صريحة كاخترت نكاحك او بنته او كاتبة كاخترتك او لوتك او امسكتك او ثبنتك من
غير تعرض للنكاح ولو اختار الفسخ فيما زاد على الاربعة اكره والثنتين في غيره تعين غير الزائد
للنكاح وان لم يات فيه بصيغة اختيار **وطلاق** لواحدة من اسلم عليهن اختيار لنكاحها اذ لا يجز
طلبه الا المنكوحة ومسوغ ما قدرته فلو طلق الحر اربعا انقطع نكاحهن بالطلاق وانقضت

تعليق آخر ان من صرحه بالامتنان اسلامها
في العدة سواء تقارنتا ام لا هو قولنا
اي الحق اليسار اي في دفعها الامن وان لم
يقارنت اسلامها اسلام الامة هو خيارا

فتسقط

لأن

تعيين

انما تأخر

الاختار

الاختار

الاختار

الباقيات

الباقيات بالشرع **وفسخ** او فراق اي لفظ احدهما اي لفظ المقترب **بنيت** اي الطلاق كفتن
نكاحك او اخترت الفسخ وفارقتك اختيار للنكاح لان طلاق بالكتابة فان لم ينوه به بان قصد
به حل عقد النكاح من غير تفصيل عدد او طلاق كان اختيار للفسخ وامتنع تعليقه اذ
الفسوخ لا يتعلق بربلا لها منزلة ما تحل بخلاف الطلاق والفسخ بنيت فانها بصحاح
وان علقا كنى اسلمت منك قد طلقها او فسخت نكاحها القيد لهما التعليق واختار
النكاح ضمني ويفتر فيه ما لا يفتر في المقصود **لان علق الاختيار للنكاح** فان لم يصح اذ
هو اما كاتبة النكاح او كاتبة جعة وكلاهما يمنع تعليقه وطلاقه **وفسخ** بنيت اختيارا اي متضمن
لم كما تقر **لاظهار** **رواها** لان كلاهما بالاجنبية اليق منه بالمنكوحة **ولاوطى** لان الاختيار كاتبة
النكاح او كاتبة امته وكلاهما لا يحصل الا بالقول وفي هذا الوطى مهر المثل ان اختار غيرها
ولم اي لم يسم على اكثر من اربعة **ومعه** اي الاختيار **في بعض** من كست معينات من ثمان لافادته
منه من الثمن **فتسقط** ثنتين ثم يومها اختيارا اربعة من الست **ولم** **اختيار** من كل من
كان ستم واحدة مع اوف العدة او تكون كاتبة **تختار** في عتقها فاختارها وهكذا
حتى يستكمل الاربعة ولو اسلم على ثمان وثنيات فاسلم منهن اربع او على اربع وثنيات واربع
كاتبات تعين من عد الوثنيات للنكاح اذ لا يصح اختيارهن له كما هاهنا **ولم** **فسخ** **فيها**
زادت على الاربعة بان يسلم اربع ثم خامسة فيختار فسخ نكاحها وهكذا **لان** وقع بعد استيفاء
العدد الكامل بخلاف اختيار الفسخ قبل استيفاءه فانه لغو والاربع ابقا من لا تحل للنكاح اذ
الاصل بقاوهن على كفيهن **وياس** اي وبسبب ياس **من نحو وثنية** تخلت بعد اسلامها
سبع سواها ملاحق انقضت العدة كلف تجز اختيار من تحل له فورا ليندفع من زائد فان
استعمل امره زمانا قليلا لا ثلاثة ايام فان استمر على ترك الاختيار **رجس** له لا تمنع من واجب
عليه لا يقوم غيره مقامه فيه ولا يجس الاختيار الوثنيات للفراق ولا الاختيار من كل من قبل
الياس من الوثنية فعلم ان كلامنا الاختيار والمعين فيما اذا اسلم على اكثر من اربع واسلمت مع
اوف العدة او كنى كاتبات واجب للامرية فيطالب به الحاكم وان سكنت عنه على التمسك العقيد لان
امساكه اكثر من اربع في الاسلام ممنوع فيعصى بما خيره **ثم** ان لم ينفع فيه اكبس وضعت ثلثة
ايام **عز** لاقطها فلعله يزوي بما يراه الحاكم من ضرب وغيره ويكره الى ان يختار لكن لا يبعد
حتى يبرأ من الم ما قبله وانما لم ينب عنه فيه لانه اختيار شريعة لا يقبل النيابة ويبرأ منه
نفقة اجمع لان من في حبسه **فان مات** الزوج قبله اي قبل الاختيار **اعتدل** من اللواتي
اسلم عليهن يا لعل ان كان والاوجب قبل الوطى عدة الوفاة على كل احتمال اختيارها
للنكاح وبعدة في ذات الاشهر عدة الوفاة ايضا وفي ذات الاقر **الاقصى** اي الاكثر من
اربعة اشهر وعشرون الاقرا الاحتمال اختيار كل للنكاح وللفرق فوجب الاحوط وابتد
الاقر من اسلام السابق فان اسلم معا في اسلامها لان الفرقة بالانفساخ منح والاشهر
من الموت وما قرره يعلم ما في كلامه من الاجمال والبراهم **ووقف** من تركه من مات قبل الاختيار

فيختارها

عن اكثر من اربع الاحوال ان **الزمن** اي فترتي من الارث كان كان فترتي **اربعة كتابات ارثين** وهو
ربيع او ثمن الى **تراضي** لعدم العام بعين مستحق فيقسم بينهن بحسب اصطلاحهن **ولو بتفاوت**
اي مع لان الحق ان الان صالح ولي محترمة فيمتنع بدون حصتها من عدد هن كثر الموقوف
اذا لم تكن قابلا لانه خلاف الخط لها اذ يدعها على ثمن فلا تزال الابيقيين وطريق الصلح يقع على
الاقرار ان تعترف كل للآخرى بانها الزوجة ثم تسالها ترك بعض حقها وقسم من بقاها من
مقتضيه هبة المستحق بعض حق فلا يشترط صيغة ولا قبض وان زاد نصيب واحدة على
ربيع الموقوف على الاوجه ولا يعطى اربع شيئا لصلح لاحتمال ان الزوجات غير هن فان كان في
اعطين ربيع الموقوف لان فترتي زوجه او سبعة فتمت اربعها ولا يقطع بما اخذت
تمام حقهن اذ لا يشترط في الدفع اليهن ان يبرهن عن الباق على المعتمد حاله لو كان فترتي اربع كتابات
فلا يوقف شي لاحتمال انهن الزوجات وانما يجوز الصلح على الموقوف **لا على مال اخر** من غير الزمة
فلا يفرز باولها لانه بيع لها من غير ان يتحقق الملك ووقف الارث في اذكر الى التراضي هو كونه
ارث **مطلقا بالنسبة** بزوجه كان قاله احد يكما طالق ومات قبل البيان فيوقف نصيب زوجته
الى التراضي ولو بتفاوت لا على مال اخر لذلك هذا ان النسبة بمسلم **لا بكافيه** فلا يوقف لهما شي
لاحتمال ان الكافيه هي الزوجة ولها اي الزوجة على الزوج **نفقة** ان اسلم معا وهي بغير موقوف
اذ هو المقصر بالتخلف الموقوف للمكملين الموجب لها وبه فارق سقوط المهر باسلامها قبل الوطى
لان عوض البضع وهي الموقوف له لان اسلم فتخلف فلا نفقة **لها مدة تحلها** وان عذرت بغير
صفر لانها بالتخلف كالناشئة ولان عدم التمكن ولو بغير كالحبس ظلم لا يسقط او يصدق بيمين
في دعواه تاخر اسلامها لان الاصل بقا كفرها وهي بيمينها في عدم تقدم اسلامها لان الاصل بقا
كفرها ولا نفقة لها ايضا مدة ردتها بعد الوطى وان عادت للاسلام في العدة كالناشئة واول
خلاف ردته لان المانع منه فان ارتد امعا فلا نفقة ايضا **فصل** في خيار النكاح والاعفاف
ونكاح العبد وتوابعها وللاول اسباب منها العيب وهو اما مشترك وهو الهوى والجنون والجنون
واما خاص بالنكاح وهو كجب والعنة او بها وهو الرق والقرن فكل منها يثبت به الخيار كما هي
عمر حتى الله عنه في المشترك والقرن ومثله لا يكون الاتوقيتا وقياسا على البيع لكن القصد في المانية
فاثر فيه كل ما يخل بها وهذا الاستمتاع فاثر فيه ما يخل به لمنع منه او لتفريقه عنه تنفيرا او باختلاف
ماله كذا في كبر مستحكم وريق وقرع سياله واستحاضه ولو مع تحريم وضوئه واضحه والام
يصح النكاح ونقوط عند الجماع وافضا وحيث ثبت الخيار اشترط كونه فورا اي فورا او على
الفرد كخيار عيب البيع ولا ينافيه ضرب المدة في العنة لانها تحقق في اخره بغير عذر لم يخبر
كما هو رضي به وان زاد ما لم ينتقل الى محل اخر اي اتفق منظر من الاول كان راء في الفخذ ثم حدث في
الوجه وانما ثبت كمال العيب حالة العقد دون العالم به عنده ماعد العنة ويصدق منكر
العالم به بيمينه ولو بعد الوطى ويشترط في الفسخ بالعيب حضور الحاكم لانه مجرد فيه كالفسخ
لما لا عسار فلترضايا بالفسخ به لم يصح نعم خلف الشرط الا لا يشترط فيه حضوره ونسبت

ان الأصل بقا النفقة الزوجه ولو لم يوطى
نعم ان نفقة على وقت اسلامه صدق في وقت
اسلامها عند م

آخره

بالحج

هو له او سيد
عبي مال له
او سيدا
او سيدا
او سيدا

ببوصاي بسببه وان قل وكان بالآخر لخش منه لان الانسان يعاف من غيره مالا يعاف من نفسه
وهو بياض شديد يقع الجلد ويذهب دونه **وجذام** كذلك وهو على جرحها العضو ثم
يسود ثم يقطع ويتناثر وهو في الوجه اغلب وشرطها الاستحكام على المعتمد بان يصل الاول
الى العظم بحيث اذا فركه في كاشد يد الا يجرح ويتقطع الثاني **وجنون** كذلك وهو زوال شعور القلب
مع بقاء قوة الاعضاء وحركاتها ولا فساد للجناية والبطش لم يشترط استحكامه واكثره المتولى
انما ليس من زواله ويصدق منكر العيب عالم يشهد به عدلان خبران **وتخبر** الزوجة بسبب
جيب اي قطع لذكره ولو بعد وطى ان لم يبق منه ما يوجب منه قدر الحشفه والا فان وطى به فوا
ضع والا ضرب له المدة **الايتية ولو كانت هي التي جنت** كما تخبر المستاجر اذا هدم الدار المستاجرة
جرحه وانما لم يخبره عيب البيع لانح صار قابضا حقه وتخير ايضا **بعض مكلف** اي بالغ
عاقلا وهي الجرح وطى قبل لضعف الالة والقلب والكبد بخلاف عنة صبي وجنون اذا لا فطر
لها ولا تكون فلا يتصور بغيرها في حقها وقد لا تسمع دعواها بغيره اي مقارنته للعقد على
المكلف بان تكفي اقامة حراجه بشرط لزوم الدور اسماءها يستلزم ان لا تحت فلا نكاح فلا سماع
في وتخير **بالعنة وان** عن عهدها دون غيرها بخونقرة او حيا **او علمت** بها عند العقد كما علمت
بعد فاسقطت حقها قبل ضرب المدة لا يسقط واعاد الباطل يخلص هذا بالعنة وانما تخبر ان
ثبتت ومضت المدة ولم يطأ في ذلك النكاح **لا بعد وطى فيه** لانها عرفت قدرته عليه ووصلت
الى حقه باع عدم الياس ويشترط في وطى لتب غيبته الحشفه او قدرها من موقوفها في
البكر الاقتصاض نعم الفور ياتي فيها ما مر في التحليل اما وطؤه في نكاح سابق فلا يمنع خيارها
وتخير الزوج بسبب **رتق** بفختين وهو ارتقاء اي اشتداد على الجماع بلح **ورق** وهو
استلاده بعظمه عالم بمنزل ولو بفعل غيرهما ولا تجبر على رتبة التفرعها به ومثلها ضيق المنفذ
بحيث يفرضها كل واحد على خلاف ما اذا احتملت وطى خفيف وكذا يقال في كبرالة الرجل ويثبت
الخيار بكل من هذه العيوب **وان طرأ** بعد العقد وقبل الوطى مطلقا او بعده ماعد العنة
كحصول الضرر ويثبت بالعيب مادام موجودا **لا بعد** رتبة زوال الضرر بزوال سببه لا
بعد **فرقة** موت او غيره لانها النكاح او انقطاع واستشكل تصور فسخها بالعيب بانها ان علمت
به فلا خيار والابطال النكاح لانها الكفاة واجاب ابن الرفعة بان صورته ان تاذن في معنى الوطى
غير كفها وبزوجه الاولى منه بناء على انه سليم فان المذهب صحة النكاح كما صرح به الامام **ولو**
لي من نسب او سيدا عدا او تعدد **عسل** لموليتها من غيرها من النكاح **وخيار** في فسخه **بتمام** وهو
البرص والجنون وان قارب العقد وان علم به بعد لانه يعبر به اما خاص بالرجل وهو كجب
والاصول كالمقتضى والعنة فلا يتخير به ولا عنعنه من تزوج من هو به بل يلزمه اجابته اليه لانه لا يتغير به وكذا الطاري
لكن المال لا يثبت بعد العقد لان حقه الكفاة اغاير الى عند العقد **ولها** بعد الفسخ منها اوصه **مهر** مثلها **بوطى** ان
قاربه العيب العقد او حدث قبل وطى والفسخ معه او بعده او حدث مع الوطى والفسخ بعده لانه
انما يذل المسمى على ظن السلام ولم تحصل فكان لا تسعيه فلا ينظر هذا الى ان الفسخ يرفع العقد من

تغير ياتي فيها ما مر في التحليل اي خلا
حصل الوطى المسقط ليقرب من الفسخ
انما بان زالة النكاح كان التحليل لا يحصل
الا بدليل لكن في شرح المنهاج ما ينافيه
وهو انه يصدق بيمينته في وطى الفور
وظاهر من صريحه انه لا يشترط ازالة
للمكافرة بما في شرح المنهاج اوجه
ويقرق بينه وبين التحليل بان التفرع
المطلوب قيمه لا يحصل الا ازالة النكاح
بخلاف ما هنا فالدار فيه على وجه الفسخ
وهو حاصل في الفور هو عيبا رقيق

فمنه والفسخ معناه في الوطى ويتصور المعتمد
ان الفسخ يحصل بالجماع كما كان يكون
موقوف عند الحاكم ومطلوب الفسخ وهو
بطلوها عند اطلاقه على العيب م

ببري

ذکر

قوله المورث في الرجوع في الخلف المورث
في الفسخ فانه يختص بالتفريق والمقارن
للمعقود تقدم

قوله المورث في الرجوع في الخلف المورث
في الفسخ فانه يختص بالتفريق والمقارن
للمعقود تقدم

قوله وغير ذلك لعله اشار به الى قول الاسع
لنفسها كما يكونه تغيره وفسخ سنده لم عنها
وعدم رجوع نفقه ولدها عليه وعدم ولايته
عليه وعدم ارش الولد منه

قوله وتأخيرها اي دلها تأخيرها في الفسخ وقوله
وهو بعد ذلك اي تأخيرها في بعد رجوعه وقوله
انها من قبلة البيوتات تمام احواله فتستحق على احواله

قوله فانه في دعوى من تخير به من قبل الجاهل معقود
لرجوعه وبالفسخ متعلق بالخيار وعذر جبره
نظر الى الجاهل العذر على الجاهل كل هو ماضى بل
على الجاهل فلو قال جهل من تخير بالعباد او
تخيروا الخيارات او نحو ذلك فانه لا يملك
واضحا وهذا باعتبار رجوعه في العقد فلو كان
خبر عن جهل فحق في كلامه عبد الوارث

لا يملك كما ياتي في اهل المطلاق او كان اسمها حرة وزعم ان الزوج ح مقصور في البحث ممنوع
وتغيره في غيره في ذلك لا يتصور لعقده بقوله هي حرة او على انما حرة اي المعقود عليها دون
غيرها اذ لا اعتبار بقوله من ليس بعاقدا ولا معقودا عليه نعم المورث في الرجوع بقيمة الولد
لا يختص بالمقارن بل السابق عليه وان طال الفصل فله لان تعلق الضمان اوسع بابا خلافا
للامام وافاد كلامه ان الوكيل يطالب حالا والفوات في تقريره بخلاف الشرط فاقرب والظن احرى
وان الامم غير المكاتبه انما تطالب به بعد عقدها ولا يتعلق الفرم بكسرها ولا يثبتها فان كان التفرس
منها لم يملك نصف الفرم **وخبر** من غير حاكم **يعق** اي بسبب عتق **تم** اي كان عتق بعضها ففكر
فعتق باقيا حال كونها تحت **ذوق** ولو مكاتبها ومبعضا ومدين لان بريرة عتقت تحت
عبد غيرها النبي صلى الله عليه وسلم فاختارت نفسها وتضرعها بانقاذها عليها نفقة
المعسرين وغير ذلك وخبر في الرجوع اذا عتق وتحت امه لقد رت على المطلاق وبعتت
فالو كوتيت ويتم عتق اكثرها وبذوق مالو عتقت تحت حر فلا تخير في جميع ذلك اذ لا
ضرر وانما تتخيره في حال بلوغ وعقل منها **الا** حال **صفر وجنون** فان احدهما عتقها او احد
اكنونه بعد وقبل سقوط اختيار فلا خيار لها **حتى يملك** بالبلوغ والافاقه لان خيار شهوة
وطبع **ولا** خيار لها **ان عتق** زوجها او مات قبل اختيارها الفسخ بل يسقط خيارها بيقع
لاستوائها وله وطوع عتيقه ولو صغيرة ومجنونة مالم تفسخ **ولا** تخيرها بعقدها **قبل** وطى من
زوجها المملوك لغرسه ها **وقا** اي وكال انما من حيث قيمتها **ثلث** مال عتقها **امرض** مرضي
الموت بان اعتقها فيه لزوم الدور اذ يلزم من فسخها سقوط مهرها وهو من جملة مال المربي
وان لم يقبضه فيضيق الثلث فيرق بعضها فلا تخير بخلافه بعد الوطى اذ لا دور وكذا قبله
وهي يخرج من الثلث مع سقوط المهر **ولا** فيما اذا طلقها رجعا قبل الفسخ **في عدة رجعة**
فسخ لتقطع سلطنة الرجعة وتأخيرها لا الرجعة وهو بعد لانها بصدد البيوتات ولا تنفذ
اجازتها لانها حرة فلا تناسب حالها **ولا** **تأخير** **اسلام** بان كانا كافري فاسام وتختلف لان
او عكسه وعتقت في عدة **فسخ** للنكاح **وتأخير** الى اسلام المتخالف قبل انقضاء العدة
لما **لا** **اجازة** للنكاح في عدة لعدم نفوذها من الماهر ايضا **وجبر** **عتق** ادعت من عتقت
تحت ذوق واخرت الفسخ عذر ان امكن بان لم يبعد عادة حقا كماله عليها فتصدق البيوتات
بيمينها فان لم يكن كذلك لاكتشاف خبره صدق بيمينه ولا خيار لها وكذا اذا ادعت جبريل
جواره وكذا اذا علمت بثبوته لكن ادعت جبريل **فوق** فتصدق بيمينها في كل منهما ان امكن
وان حال طبع العلم والاكابر في الفقه فلا خيار العتق في هذه الثلاثة **كعب**
نكاح فيها فدعوى من تخير بها الجاهل بالعباد او فوريتها **عذر** **انما** **كان** **جهل**
بذلك عادة **وحلفت** هي ان كانت هي المدعية والاحلف هو على ذلك وثبت الخيار بخلاف
ما اذا لم يكن له ظهور في الوجه او مهارته في الفقه وتسوية بين الخيارين في جميع ما ذكر
هي المعقود وكفها هذا وكونه لا يعرف الاكواص فارق ما في عيب المبيع ان الخاطا
للمسلمين

للمسلمين لا تقبل دعواه الجاهل به وحكم المهر بعد الفسخ بالعتق حكم فيها امره العيب ففسخها
قبل وطى يسقط وليس لسيدها منعه من العيب لنفسها بتركه وبعده يفتق بغيره بوجوب
المسي لتقرر بالوطى ويقتضى قبله او معه كان لم يقام به الا بعد الوطى وفسخها معه يفتق قبله
بوجوب مهر المثل لا المسي لتقدم سبب الفسخ على الوطى او مقارنته له **وعذر** **ترك** **وطى** **فان**
عتق ادعوا زوجها التي ليست برتقا ولا قرنا والالم تسمع دعواها اذا احلف انه ليس بيمين
سقطت دعواها ولا يطالب بتحقيق ما قاله بالوطى لان حقه فان نكل حلفت وثبتت عتقه
ولها اعتماد القرائن كما تخلف انه نوى المطلاق بالكناية وليس للشهود ذلك اذ لا يعرفون فيه ما نوى
هي وكذا اثبتت باقراره لا يغير هذين **واذا** اثبتت باحدهما **امهل** **مقر** بها ولو عند شاهدين
وتبطل وهو انكاح اذا حلفت **سنة** بالاهلة الا الشهر المنكسر بقصرها القاضي له وان كان
عبد او كافرا ابتاعا لم يفسخ عتقها من الله عنه وتابعه العلم عليه وقالوا لا يفسخ الرجوع قد يكون
لعارض حرارة فتزول شتا وبرودة فتزول صيفا او بوسمة فتزول ربيعا او بطونته فتزول
خريفا وكون ذلك من الامر الجاهل لم يخالف العبد غيره فيه كالحيف وابعدا من ضرب القاضي
مهره لانه مجتهد فيه بخلاف مدة الايمان اليه من النكاح واذا بطلها لان الحق لها ولو قولها
انها طالعة حتى على ما يجب لي عليه شرعا وان جهرت تفصيله فان سكنت نحو عبادة او
دهش نكاحها **بشهران** مضت السنة ولم تقبله المرأة فيها ولا وطىها **فسخ** **بالقاضي**
وظاهر ان الحكم مشطه هنا وفيما مر بان ترفع اليه ثانيا عتقها قضى السنة خلافا لما يوجهه
تغيره بتم وح لا يفسخ الا ان قال لها ثبت حق الفسخ فاختار اى او غيره في فسخ وان لم
ياذن لها القاضي في الفسخ وقوله فاختار اى تخيري ان شئت ولا يتعين بل الشرط اما هو
او ما يقره على الاوجه وينفذ فسخها باطنا وظاهرا ولا يحتاج لقوله حكمته على الاوجه وكون
الثبوت غير حكم لا يوشك ان المدعى على تحقق السبب وقد وجدوا في كلامه انها لا تفسخ بلا
رفع اليه لتوقف الفسخ على الدعوى والاقرار والانكار واليمين وذلك كله من وظيفة دون
غيره ويصدق بيمينه في دعواه الاصابة بغيره الا ان نكل وحلفت فسخت وفي انزالها
فكفتم في المدة فاذا احلف ضربت مدة اخرى واسكنها ما يجب نفقات واعتمد قولهم في ذلك وعبر
ان استمر يوما فاقبل اما اذا اعتزلت في المدة ولو بعد فلا تحسب فتساقط سنة اخرى ان استمر
الانزال السنة والاستانقتها وانتظرت في مثل ذلك الفصل الذي اعتزلت فيه فكفتم في جميعه
ولها **الفسخ** بشرط المذكور **وان سافر** الزوج في المدة او حبس او مرض او حاضت لان الما
نوع ليس منها **وكذا** **ان رضيت** بالمقام معه في اثنا السنة او قبل ضربها فلا يسقط بذلك حقها من
الفسخ بعد ما سبق رضاها بثبوت الحق **لا** ان رضيت به **بعض** **السنة** فان رضاها وكذا
قولها اجلته يوما مثلا لمان خيارها فوري يبطل حقها من الفسخ كما في العيوب بخلاف
زوجة المولى والعسر تجد الضرر بقاء اليمين وتجدد النفقة كل يوم والنفقة عيب
واحد لا يتوقع زوالها غالبا ولا يعود حقها في ذكر **الا** **ان** **جدد** **نكاح** بعد ان بادت فتهلاق

قوله المورث في الرجوع في الخلف المورث
في الفسخ فانه يختص بالتفريق والمقارن
للمعقود تقدم

للمسلمين

او فسخ او انقضاء عدة فيعود حق الفسخ لانه نكاح جديد فيترتب عليه حكم وذلك بان
يضر به له ثانيا **مادة** اخرى بعد دعوى العنة فاذا مضت ولم يطأ فصححت بالقاضي كحرام
اما اذا طلقها رجعيًا ويتصور فحين لم تطأ باستدخال ما او وطئ في الدرس ثم راجعها فلا
تفسخ لاتحاد النكاح ولو اباها بعد الوطئ ثم نكحها وعن غيرها تحيرت **وصدق نافع وطئ من الله**
الزوجين بيمينه وان اقرا كالأمة لان الأصل عدم ويستثنى من ذلك مسائل منها اذا طلقها
فادعت انه وطئها قبل الطلاق لستحق المهر كله وانكر صدق وعليها العدة مواخذة لها
بأقرارها ولا نفقة لها ولا سكنى وله نكاح بنتها واربع سواها في الحال هذا ان لم تأت بولايتها
اوانت به ولاعن لنفيه **لان انت جولة** بلحقه ظاهر **ولم يلاعن** لنفيه فتصدق بيمينها
لخرج جانبها بالولد فيثبت النسب ويقر جميع المهر واجتمع ليمينها لان ثبوت النسب لا
يفيد تحقق الوطئ **وشرطت بكارة** بان تزوجها بشرطها فوجدها ثيبًا وقالت انك زالت
بوطئك فانكر فتصدق بيمينها لدفع الفسخ **لا لطلب مهر** جميع بل يصدق هو بيمينه
لتظهيره انه طلق قبل وطئ **او طلق للسنة** بان قال لها وهي طاهرة انت طالق السنة ثم ادعى
وطئها في هذا الطهر حتى لا يقع طلاق حالًا وانكرته فحلف هو لان الأصل بقا النكاح وكذا
لو علق طلاقها بعدم الوطئ فيصدق ايضا قال القاضي وكذا لو علق بعدم الانفاق فيصدق
بيمينه لعدم وقوعه لا لسقوط النفقة وخالفه ابن الصلاح وكان وجهه بفساد إقامة البينة
على الانفاق لا الوطئ **واذعت المطلقة ثلاثا انها تزوجت** بحلل وان وطئها وفارقها
وانقضت عدتها عنه **تحلل** الزوج الاول فانكر المحلل الوطئ فتصدق بيمينها بالنسبة كحلالها
للاول لا لتقرب مهرها لانها موثقة في انقضاء العدة وبينة الوطئ متعذرة **ولا في عنه** فاذا
ادعى عيني اصابة قبل مضي المدة او بعد ها وانكرت حلف كحرام **ولا في الاصل** كالعنف
فيما ذكر ان لم تزوج بك **الان وجدت بكرا** بان شهد اربع نساء بكارتها فتصدق لدلالة
البكارة على صدقها لكن يمين ما لم يطل بها الزوج على المعقولة لاحتمال عود البكارة لعدم الجلاء
لها فان نكحت حلف ولا خيار لها فان لم يحلف فصححت بلا عيني ويكون نكاحها كالحرام اذا
اظهرت بكارتها في الاصلية وليس قضا بالنكاح **المهر** لما بينته في الاصل **او طلب اي**
ولان طلب عيني او مؤول طلق قبل الوطئ وحلف عليه **رجعة** بادعائه الوطئ فتصدق
بيمينها في انكارها الوطئ لدفع رجعتها وان صدق الدفع المطالبة عنها ولا يلزم من تصديق
الشخصي للدفع عن نفسه تصديق لاثبات حق له على غيره اذا لم يمين حجته ضعيفة **كمدعيه**
بالفقه عنده عيني **مدعيه** في دعوى تلف لها بلا تقييد بيمينه **فان عزم مستحق** لها به لانها في المهر
لو ظهرت مستحقة **لا يرجع** به المودع عنده **على مودعيه** بالكلية حلف ان لم يتلف عند المودع
وهو خائن لان يمين المودع انما افادته الدفع عنه فلا تقييد رجوعه عليه فان لم يحلف المودع
بان صدق انها تلفت عنده او سكنت او ثبت بيمينه رجوعه عليه **وكمدع مناصفة** مثلاً في دار
بند اي اثني وادعى الاخر جميعها **يصدر** مدعي المناصفة لان اليد تقصده ولكن لا يقع

قولهم منها اذا طلقها اخلاها المستثنى
منها هو قول المحدث لان ولدته لم يفسخ
الشيء اذا طلقها فادعت ان تصور المحسنة
من اصلها المحتمل على المستثنى منه وعلى
ما يقتضيه قصد بغيره وقصد بغيره غير

قولهم فان نكحت حلف ولا خيار لها
مسئلة العنة وقال في مسئلة الاطلاق
نكحت حلف ولا مطالبة لها بالعنة او الطلاق
فان لم يحلف ولا السنة باحديها عند الحاكم فعليه
شتر هذا لا يثبت الا بالامانة والعلام هنا
انما هو في خياره

مادة

وان خاف
ان تاكلها
لاحمد

بالح

اي لا يأخذها شفعة **ان باع مدعي الكل نصيبه** وهو النصف لثالث **الابينة** على ملكه
النصف ان انكره الثالث ففي المسائل الثلاث صلحت اليمين للدفع للاثبات **ووطئ**
كوطئ قبل في اخفاء العادة ووجوب الغسل واجد الكفارة والعدة واستقرار المهر او
مهر المثل به حتى في وطئ الشبهة لان ثبوت النسب به فيها ووطئ امة كوطئ احرى لبعده
سبق للمامة الى الرحم ومشي المحرم ومن تبعه على ثبوت لان الما قد سبق الى الرحم من غير شعور
ومشي الشئ ان على الاول في محلي وعلى الثاني في محلي لكن الاكثر من على الاول ومن ثم
صحح السبكي وغيره في غير ذلك **لا في عشرة** احكام **حل** للحديث الصحيح بالزنى عنه بل في حد
اخر لعن فاعلم **وتحليل** فخر حتى تدفع عيلته السابق **واحصان** لانه فضيلة فلا تقال بهذه
الردية **ومهر** **موطئ** وان احصن كما سيذكره وذكره هذا ايضا استيفا للحصر **واذا نكح** في النكاح
فلا يغير به من السكوت الى النطق ببقا البكارة **وقته** فلا يزول حكمها السابق بالوطئ فيه
وايلا فلا تحصل العنة بالوطئ فيه اذا لم يحصل مقصودها **واعادة غسل** على الموطوءة فيه
خارج اي بما الرجل اذا خرج منه بخلاف خروج من قبلها ان قضت به وطئها وجعل الزفاف
ثلاث ليال والعاشر ما ياتي في الزنا من وجوب اكله على من وطئ محرمة المملوكة له فيه وكذا وطئ امة
الفرج فيه كما ياتي وبقيت مسائل اخرى في الاصل **ونظره** اي الدبر من الزوجة او الامة **حرام** على
ما قاله الدارمي لكن المعتمد كرهه فقط كحرام **وزوج** **وسيد** **عزل** عنه موطوءة وان لم تاذن
له فيه وهو ان ينزل بعد الجماع خارج الفرج كخبر المصنفين عن جابر كانزل على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل فيها ذلك فلم ينهنا ثم هو عند قصد التحرر من الولد خلا
الاولى وان اذنت فيه المعزول عنها بل قال كثير من يكرهه ولزوجه وكذا السيد حيث لا مانع
من نحو كتابه **كل تقع** سائر بدن حليته ما عدا حلقه **دبر** جلاد برصا ولو بيد ها وما بين اليدين
وجرح يده نفسه ويكرهه وطو حليته بحضرة اخرى لا ينظر عورتها وان رضيت وذكر ما جرى فيها
اي من مجرد الجماع من غير فائدة اما وصف تفاصيل الاستمتاع فحرام كما في شرع مسلم والجماع اول
الليل ان نام بغير طهارة وان تصيف حليتها او غيره امرأة اخرى لغير حاجة كرسين ملاعبتها
اي ناسا ان لم يخف مفدة وان يبيت عند ها ويحضرها وان لا يطيل عهدها بالجماع بان لا يترك
على اربع ليال بلا عذر وان يجامع عند قدوم من سفر ويحرم وينبغي ان يكون كبيرة لعظم ما ورد فيه
من التقليل منع الكل من استمتاع جابر كجبر فراسه ولو زمن الجيف **وبعد من دفع** ذكره وان
وان سفل اي فيه او بسببه يثبت على الاصل ولو قننا وكافرا في ان علم الحال اجماعا **ومرئها**
وان طأوعته وارث بكارة ازالها ثم ان انزل قبل استكمال ايلاج الحشفة او معه لم يجب التمتع
الانزال المقتضي للملك على زوجية او اقترانه به بخلاف ما اذا تأخر الانزال عن ذلك كما هو الغالب
ولو اختلعا في وقت واحد فالتدبير يقصد به مدعي التأخير لان مدعي التقدم يدعي
مسطا لما اقتضاه ايلاج الحشفة المتيقن للمهر والاصل عدمه مع قوة جانيه بموافقة
الغالب ومع ذلك لا ينظر لاصل براءة الذمة **وتعزير** ان علم الحرة كتح الله تعالى لاجل شهرته للملك

بل صريح الحديث
انه كبر

ووجه كراهه ظاهر في حلية الاكل
بشرطه كراهه ظاهر في حلية الاكل
عليه على ظاهره انما هو في حلية الاكل
بشرطه كراهه ظاهر في حلية الاكل

اي لا باحة

[illegible]

مع الاعشار

ولم يلقوا في
 يومها قوة
 وقت النوم
 لم يلزم
 لا يكتفي
 اعتقت
 جعلت في بيت
 لا يلزم الزوج

طاهر

تغير من كسبه اولا عيسى علي الفرس
والخفاف اصله القناد على عنان
والا اصله رومين كسبه في بلاد فارس
والاصل له النصفه على البحر وان قدس
فريد روم انساب الاصل بخلاف الاخاف
هو مخوف وعنه

۱. ای بعض ما میرت اعلیٰ، سربہ اوٹھلما او تیز دیکھ
حرۃ او اعلیٰ، میرھا صر صر

المستقلة

تقوله من لا تقفه وحاصلا من السيدات لها
ليلة وفيها الحق هو ان تقفها
وعليه انقاما للاصم ان سلبها اليه تقولا
حق المهر والمهر انما انقامها

عاجز دون القادر على اعفاف نفسه ولو بسريته ومن كسبه الاستغناء وانما يجب اعفاف من
 مراد **ادى** شدة حاجة الى النكاح ويصدق ذلك بلانيين اذ لا يليق بحرمته كني لا يلبس لطلب
 الاعفاف الا اذا صدقت شهوته بان يضرب التقرب ويشق عليه الصبر وان لم يتش الرضا
 ويجه نعمت ظاهر حاله كذب كذا في فالح او استرخا انه يجب تخليف ويحصل الاعفاف بولده
 مما **لا ياباة نكاحا** لان شرط نكاحها الاعسار وهو متحقق حال فرجه نعم ان لم يقدر الا على
 مهراته زوجها لم **ولا يسيرة** او زوجة شوها او عجوزا ومعينة لانها لا تقفه وانما بها الا
 ذريته نحو عيال او عرجا ويجب الاعفاف **وان طلق** الاصل وانما **في لا ينفق** اي لا تنفع بها
 حاجتها **نقا وعجز** وصفة لا توطا وعبر بشوها وعجز فتفتنا اولافادة ان المراد في
 الموضوعي من لا تنفع فيها وظاهر كلامهم انه لا يكلف بيع هذه التي لا تنفع وهو محتمل ان احتاجا
 فيها كخبرة او الفها القليلة منفق بها قدرتها والا فالذي يقع انه يكلف بيعها كالكسب بل اد
 واذا اعطى لانهم الاتفاق واحدة قال ابن الرفعة **وتتبعين** للمدينة **لما لا تنفع** بنفسها
 يخصها عن المد ويتخير الفرج في تمام الاعفاف مما هو وليس للاصل تعيين بعضها ولا رغبة
 لانه فاع الحاجة بغيرها وباط الامر **بتممينه ان قدر** **وهو** مراد عنى بان اتفاقا على قدر
 معين او قدر قاض عند تنازعها في الاصل **يحصي** من مثالا ان اعطى بغيره ولا في الترتيب
وعدت لزوجة او سريه اعطى بها **وفسخ** ولو منه بعب او اقاله وانفصاح بنحو رضاع وكذا ردة
غير منها **الاصل** **جدة** له الفرج غيرهما وان تكره ذلك **كطلاق** لزوجة واعطاق لافته اي التولية
 كما بحث ان كان **لغيره** **الافتقار** وشو زو ربية لبقا حاجته وكما اودع اليه نفقة فترت
 منه وانما يجب الابدالة الرجعي بعد انقضاء العدة اما الفرج عذر فلا يجب ابداله لنقصه وللألا
 يسري بانه ويسال القاضي ان يجز عليه في الاعتاق والا صل فيها من قبل الجواب او ام فانت
 اجتمعا وجب اعفافهما ان اتسع مال الفرج **ولصيق** اي وعند ضيقه بان لم يفي الابواحد
قدم **فرع** اصل اعصبة وان بعد كاي اب الاب على غيره وان قرب كاب الام وانما لم يرأج الاقره
 هذا لما بينته في الاصل **ثم** ان كان كل عصبة او فرع عصبة **قدم** اصل **اقر** كاب الاب واب الام
 على ابها **ثم** ان استويا قربا بان كانا في جهة الام كاي اب ام وابي ام ام **بقر** هو بينهما بلا طام
 كم لتقدر التوزيع **ولما** **السيد حسن رقيق** عبده او امرته غير المكاتب والمبعض في نوبته
عن زوج زهارا وجز ابليه من الليل **لا وقت** **نوم** **ليلا** لان ما عدا ذلك وقت اكدم النقي
 حكم والمرا د بوقت النوم وقت فراغها من اكدم عادة ولو كان معاشي السيد ليلا كمراسة
 ضمة كان الامر بالعكس والسيد عبسها في غير الوقت المذكور **ولو كانت** **في رقة** وان قال
 الزوج دها تحرقك عندى ولو قال لا اسلمها الا زهارا او وقت النوم وأخلى بها بدار

لم يلزم الزوج الاجابة في هذا اي وسبب ما ذكره من عدم تمام التسليم ليد عامر بالنفقة
لان يكتفى بوجوب التسليم ليلا فقط بخلاف النفقة لانه فيها من تسليمها لبلادها اراوان
اعتدت في بيت الزوج اي حيث لم تعد به استمعا عاجزا و**يوجب** من الزوج لزوجه

الامة استقر عليه مهرها وصار للسيد المطالبة به وان ساقها للزوج استرداده بسبب
 السفر لاستقراره وذكره مع اتيان به في المصدق ليرتب عليه قوله **وقبله** اي الوطى **يسترد**
 المهر الذي سلمه للسيد لا تبرعاً بان ظن وجوب التسليم عليه والام لا يسترد على الاوجه
بغير مهر اي صدر من السيد ولم يساق معها الزوج لعدم الثابت من الوطى **وسقط مهر الامة**
في المهر بقتل سيد لها قبل الوطى ولو خطا **كوطى** اي احاط قبله ايضا **والزوج** اي الوطى
 ان الزوج **ابنه** بقتلها نفسها قبله ايضا ولو خطا لقوت السيد على حق قبله في الارلين
 وطى ونقوتها كذا كسقوط بخودها وارضاها الزوج فعله انه لا يسقط بوقوع ذلك بعد
 الوطى لتقرره به ولا بغيرها ولا بقتل الزوج ولا بقتل من لم يملك المهر ولو سيد اشترى غير المفقود
 ولا بقتل **حرة نفسها** ولو قبل الوطى لانها بغير مهرها ولا بالفساد اليه بالعقد اذ لم
 منعها من السفر بخلاف الامة فيلزم سقوط المهر ايضا بسبب زواجها اي الامة قبل الوطى لانها
 فرق من جهة ما وقوله اول الباب كالأردة في الحرة فلا تملك المهر ولو سيد اشترى غير المفقود
وجوب بالعقد لا اشتراك مع صحة على تسمية ولو فاسدة لا يجازي في الصحة المسمى وفي الفاسدة
 صحة مهر المثل سواء وقع الدخول بعد البيع والعقد ام قبلها وكاعتبارها ما للزوج ام ولده صحة
 فعتقت بمدة فالمر لوارثه وانما كلامه ان من طلق غير مفوضة بعد البيع وقبل الوطى يكون
 نصف مهرها للبايع لو جدهم بالعقد **والحسبي** اي ليس لملك مهر ولا لغيره حبسها **بالاجل**
 ليقضه قبل الوطى لان ما لملك كان ذكر لا يملكها والمشتري لا يملك المهر كالعقيد **وان صار لها** اي
للعقيد بايضا اياه من مالها لانها لم تستحقه بالنكاح **وما وجب** بسبب الامة من المهر لا بالعقد
 بل **بدون** لمفوضة او مفوضة فاسدة **او فرض** لمفوضة من الزوج او القاضي قبل الوطى **فان**
وجب في ملكه اي بايع او اشتراها لم يملكها مطلقا للبايع الا ما وجب للمفوضة بعد البيع بغير
 او وطى او موت اولها او لغيرها بوطى فاسد والامتنع مفوضة طلقت بعد البيع وقبل الوطى
 والوطى فانها المشتري لو جوب كل منها بسبب وقوعه في ملكه ومثله في جميع ذلك العتقة وكل
 منها الحبس لقبضه **وفي جعل عتق امة** لا بغير عوضا **على نكاحها** اي لا نكاحها اياه كان قال
 لامتنع عتقك على ان تنكحيني او تنكحيني او على ان تنكحيني او تنكحيني وان لم يقبل وعتقتك
 صداقك شرط قبوله منها فورا وتعتق وكذا لو قالت له اعتقني على ان تنكحني او تنكحيني فاسا
 عتقها فورا **ولن متها** ولو مستولدة في الصور بين **القيمة** اي قيمتها يوم العتق لسيد
 وان وقت له بالنكاح لانها اعتقها بغير لاجل او لداشرط القبول فورا لكنه عتقها
 فاسد لان النكاح لا يثبت في الذم **لا الوفا** بالشرط فلا يلزمها اذ لا يصح التزام في الذم ولو لم
 يثنى منها بالوفا فلا حيلة له على العتق ولو اعتقت قنراها على ان ينكحها عتق بلا قبول ولا قيمة
 عليه اذ لا معاوضة لان بضعه غير متقوم بخلاف بضع الامة واذا وجبت قيمتها للسيد عليها
 فنكحها **اي** **اصداقها** اي اياه **ان عتقت** اي ما ورثت ذمتها منها بخلاف ما اذا جعلت ولو لاصد
 ها كما انهم كلام اصله من هو احسن او اصداقها العتق لتقدم فلا يصح صداق النكاح متاخر

قوله وتعتقها كذا اي لتعتقها السيد
 اسما للمهر وتعتق كسقوطه اي سقط
 المهر بقتلها لنفسها كما ان سقط بخودها
 تفصيل في المهر
 اي ولو اشترى الامة
 اي ولو اشترى المهر
 المهر بقتلها لنفسها
 لا يسقط مهرها اذ
 حصل العقد في ملكها

فلها مهر

قوله فلها مهر
 اي اذا اشترى الامة
 اي اذا اشترى المهر

فلها مهر المثل وعليها القيمة فيها ولا يضمن اب وان علل الزوج ابنه الطفل او المجنون مهرها ولا
 نفقة وان ضمنها بل حيا في مال الزوج ولا يضمن سيد اذ لا يضمن في النكاح واكال انه لم يضمن
 عن الكسب **مهرها** ولا نفقة اي مودة وان ضمنها لان ضمان ما لم يجب ثم يلزم تخلية الكسب لا
 احالها عليه فانه التخلية له ما لم يتجرها وهو موصوفه بما يتعلقان مع الذم بما في الماذون
 اصلا وان كان حصل قبل الاذن وبالكسب وان نذر اي احادث بعد وجوب دفع المهر والنفقة
 ونقوتها من المفوضة بوطى او فرض صحيح وفي مهر غير ما كمال بالنكاح والموجب بالحلول وفي
 النفقة بالتكليف واذا اعتبرت ضمانا كسبه احادث من حين الاذن قبل المضمان لان المضمن
 ثم ثابت حالة الاذن بخلافه ضمانا غير الكسب يتعلقان بضمنه فقط كما مر ذلك كله في فصل
 العبد الماذون اما اذا حبسه بالتخلل او استقره كما مر ثم ايضا اي نكاحا فيلزم الاقل من اجرة ما
 مدة احد هذين ومن النفقة مع المهر ولو حبسه اجنبى لم يلزمه غير الاجرة وبثبت **بذمة**
عبد مازده في مهر اذ لا يضمن من جهة السيد كان اذن له بما في نكاح ما يثني فيخلق ما يثني
 وما يثني بدمته لانها دين ثبت برضى مستحقة دون اذن السيد وقدمه في فصل النكاح كطرح
 العبد فاسدا وقر بها ما يفرم حكم سفر السيد بقتل الزوج وحاصله ان المهر بالسفر بها حيث لا
 خلوة ولا يتعلق بها خوردهن الا باذن وليس للزوج ذلك الا باذن مع خوردهن او مستأجرها
 مهرها وبالعبد ان تحمل عنه ما من وللمعد استصحب اب زوجته وكما عا في كسبه ونكاحها وقت
 الاستراحة وانفق العقار في بضعه اذ لا يضمن في النكاح وان اقترن بشرط ان لا ينفق او ان
 يطلق **فلا يملك** من الزوجين قبل وطى او بعده **ولو بعض زوجة** بالاضافة الى الضمير
انفس نكاحه لتناقض احكام النكاح والملك وتقدرا لجمع بينهما فسقط الاضعف وهو
 النكاح بالاقرى وهو الملك كما مر ببيانها المعلوم منه هذا لكن ذكر ليرتب عليه قوله **واذا**
 حصل ملك زوجة حرة ولو بفضا او ما يتقبل **وطى سقط مهر المالك** حتى ترده ان قبضته
 كحصول الفرق من جهتها اما اذا ملكته بعد وطى فيسقط للمهر في ذمتهم وان لم يثبت للسيد على
 عبده دين ابتداء الدوام اقوى منه فان كانت قبضته لم ترده شيئا ولو ملك زوجته
 او بعضها بعد وطى لزم المهر او قبله ولم تكن مفوضة فنصفه فقليبا كجانب فعله كالنكاح فاما
 هل لا شركة له في المهر او قبله اي الزوجة باقسامها الثلاثة السابقة **شراؤه** اي الزوج به اي
 بالمهر **او وطى** اي حال ان المهر كان قد ضمنه **سيد** لتقرر المصدق بالوطى واستحقته
 على السيد بضمنا فلا يسقط بملكها الزوج وانفساخ النكاح وتصور ذلك مستوفية لصداقها
 وكذا يخرج بوطى ما اذا لم يطا فلا يصح البيع لانه تصحى بي يودي لبطلان الثمن لسقوط
 صداقها بانفساخ النكاح اللازم لصحة البيع ويصح ما اذا لم يضعه فلا يصح البيع به
 مطلقا لعدم استحقاقها المصدق عليه فلا يكتفى جعله ليس لها عليه عوضا ما يستحقه
 في الثمن وبما لو باعها اياه بغيره بعد الوطى فان مهرها يبقى بذمة عبدها نظر ما مر انفا
 وعليها للبايع الثمن ويقول باقسامها شراؤه زوجته الامة له باذن سيدها فيصير البيع مطلقا

قوله فلها مهر
 اي اذا اشترى الامة
 اي اذا اشترى المهر

قوله فلها مهر
 اي اذا اشترى الامة
 اي اذا اشترى المهر

قوله فلها مهر
 اي اذا اشترى الامة
 اي اذا اشترى المهر

قوله فلها مهر
 اي اذا اشترى الامة
 اي اذا اشترى المهر

قوله فلها مهر
 اي اذا اشترى الامة
 اي اذا اشترى المهر

قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد
قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد

ويشترى النكاح لان الملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد
ان ملكه عليه دين لا يسقط بغيره فليد لها على ما يشاء الصدق ولها على غيره
الثمن ولو ملكها الزوج او ملكك بعض ما كان له كان له ان يورثه وورثه ولو لم يورثه فله
لم يركه بعد الوطى ونصف قبله كما باصلا فهو احسن تركته فيسقط عنه ان كان حائزا ولا
دين ولا وصية لان ما كان عليه صار له والافلغيره استيفاء نصيبه منه واذا اختلفا
فادعت انها حرة فخير رضاء وانكر حلفت **درعية** او حلفت او حلفت او حلفت او حلفت او حلفت
بطلان النكاح فيفرق بينهما ان لم **ترضه** اي الزوج حال العقد ولا عقبة لاجبارها
خلافا لما هو في غير معين ولم ترض بعد العقد بنطق ولا عيني لاحتمال ما تدعيه
مع عدم سبق منا قضيه فهو كقولها ابتداء فلان اخي من الرضاء لان الزوج منه فان رضيت
ولم تقدر بنحو نصيبان او غلط لم يستمع دعواها لان رضاءها يناقضها وان اعتذرت سمعت
دعواها للمقدور ولكن **حلف** هو اي الزوج **للاضحية** **اعتذرت** وسياق ما تعلق به اخر الزجر
وحلف الزوج ليد او لى **ادى** **جرا** بصيبي او جنون او سفر حال تزويجه لاصته وان عرله
او فسد اخر لان الاصل عدم ما يدعيه والظاهر جريان النكاح على الصحة وحلف الزوج ليد
او لى **ادى** **عقد** **مكحل** له على اتمه او موليته في حال **احرام** اي الموكل وان عرله احرام لانه
ولا يستمع دعوى ابه او سيد نحو حرمته لان النكاح حق الزوجين ولا دعوى امرأة فكيف
انها تزوجت بلا اذن ولو اقام بينة بنكاح امرأه وهي اخرى بنكاح اخر قدمت بينة لان لغيره
بالامساك والطلاق كصاحب اليد مع غيره **باب** في الصداق وهو مخرج اوله
وكسره ما وجب بنكاح او وطى او تنقيب بضعه فترى ان صناع سمي بذلك لاشعاره بصداق
رغبة باذنه في النكاح الذي هو الاصل في ايجابه ولم اسمى اخره الاصل منها المهر وقيل المصداق
ما وجب بتسمية في العقد والمهر ما وجب بغير عقد ويسمى في غير تزويج عبده بامته غير
المكاتب ذكره في العقد وبكره اخلاق عنه وقد يجب لعارض ككونه المرأة غير جارية المقر
او ملكا لغير جارية او جارية واذنت بلاقته بغيره او الزوج غير جارية والمسمى في هذه
مهر مثل الزوجة وفيما قبلها اكثر منه ويجوز العقد باذن متمول اذ **الصداق** **الصحيح** **لانا**
سده **كالقن** في انه لا حد له مقدار غا جاز غنا جاز صداقا وما لا فلا خير القس ولو خافا من
حد يد فلا يصح تسمية غير متمول كترك شفعة وحد قذف او نحو مجبول او محسن او ما لا ينفع
به وبين ان لا ينقص من عشرة دراهم فضة خالصه اي فحشم فثلاثة فيما يظهر خروجه عن
خلاف من اوجب ذلك وان لا يزيد على خمسين كذا كصداق بنته صلى الله عليه وسلم
وازدواج الام حبيبة فاصدقها النجاشي اربع مائة دينار كراما لم صلى الله عليه وسلم اما القاسد
فليس كالقن بل يجب بدله مهر المثل لان شأبه القوصية فيه لم تقو قوتها في الثمن اذ معظم
الفر من النكاح التمتع ولذا كان ركنا دون المصداق فالتشبيه فيها في ان المعين الصحيح
قبل قبضه في جميع احكام السابقة فيضمنه الزوج ضمان عقد لاضمان بدوان طالته بانه

قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد
قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد

قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد
قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد

درهم

كالقن او المبيع
قبل قبضه

قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد
قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد

قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد
قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد

فان منع فلا تصرف في او ولي مالها فيه بما مر ثم وان تلفه باثلاث او باقية انفع وجب مهر المثل
واثلاثا له وهي اهل لغيره صيالي قبض واتلاف اجنبى لم او تعيبه باية بغيرها فان اجازت
تطالبته بالبدل وان فسخت طالبت الزوج مهر المثل وعقل هي الزيادة الكاملة في يده
مطلقا ولا يضمنها الا ان تقدر بنحو امتناع من تسليمها ولا منفعة استوفاهها وان امتنع من
ذلك ويجوز الاستبدال عنه بشروط السابقة **ولها** اي للزوجة الرشيدة حبس نفسها قبل
وطى لتسليم المصداق المسمى في العقد لان اجل **ولو لم ينفق** بصغير او جنون او سفر
لسيد او وليه **حبس** لنفسها عن عتيق الزوج منها قبل وطى **لتسليم** اي حتى يسلم الزوج
او وليه المهر المعين او غيره ان ملكته بالنكاح وكان عينا او دينيا حال اوان عذر بالثأخير
ان اجل وان حل قبل التسليم لوجوب تسليمها بنفسها قبل اكلول لانها رضيت بالتأجيل
كما في البيع ومن قبيل الباب صور لا حبس فيها وعرضا احتزمت بقوله ان ملكته بالنكاح والوطى
في تركه اكسب ان راه مصلحة وقوله ان تركته انما في الف لاطلاقهم المنع في بيع مالها وهو
اشبه بدينه لامصلحة تظهر ثم جلاؤه هنا فانها قد نظر فيه باستقرار المهر بالوطى وبغيره
ذلك **وينفق** الزوج عليها مدة اكسب وجوبا وان عذر بالثأخير لانه المقصر **وتنفق** فيها في البلاء
لها بالتسليم اي لاجلها او عنده بان قالت لا امكن حتى تسلم وقال لا اسلم حتى عتيق اجبرها
ذكره بقوله **وضع** الزوج المصداق **عند عدل** باجبارا كما حكم **اجبرت** اي اجبرها الحاكم على
التكليف فاذا مكنت سلمه العدل اليها وان لم ياتها الزوج قال الامام فلو وطى بعد الاعطاء
فاستعت فالوجه استرداده واستشكال التسليم للعدله بان كان نازلة في الحيرة والانه
والوجه **فاجاب** عنه انه نأىب الشرع لفصل الخصومة بينهما واجيب عنه بغير ذلك بما بينت
ما فيه في الاصل **لان** لم يتنازع قبل **باب** في الزوج فسلم المصداق فاستعت من التمكن **لم يبر**
ج هو خلاف لما هو في التبرع بالتسليم بل بغيره على التمكن **كرشدة** بادرت بالتكليف
فلم يسلم الزوج فانها بعد وطى منه **لها** **طهرها** ولو لم يبر بيقط حق حبسها التمكنها
من جلاؤها قبل وطى او بعده وهي مكرهة او صغيرة او جنة او سفيرة ولو تسلم الولي فان
حقها لا يسقط مجا درتها بالتكليف فحبس لقبضه لعدم الاعتداد بذلك التسليم ومن ثم لم يبر
الولي لمصاحبة لم ترجع هي وان مكنت على الاوجه كترك الشفعة لمصاحبة والفرق بينهما ان
في الاصل ولين سلمت قبض معني بغير اذنه كالقن **وتزول** وجوبا بزوجته بها نحو من او
صغر او عارض لا تحمل معه الوطى وقد استعملت هي او الولي **لتطيق** الوطى وان سلم
المصداق خوفا عليها ومن ثم حرم وطؤها وبكره للولي تسليم صغيرة مريضة وذات عجز
عارض للزوج قبل الاطافه وان قال اصبر لزوال المانع كما في الروضة واصلها في الاول
بها الاخر بان ولا يلزم الزوج تسليم المهر لو سلمت اليه من لا توطا فان سلم لم يسترد وجب
تسليم المريضة لشقة طلبها ويلزم تسليمها لو سلمت نفسها له بخلاف الصغيرة وليس لغيره
جبهة امتناع الا ان خافت الاضواء ولو تنازعا في الاطافه عرضت على اربع نوة فقات

قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد
قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد

قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد
قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد

قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد
قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد

قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد
قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد

قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد
قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد

قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد
قوله من كان له ملك ليدها ثم ان اشتريه بمثل الصدق يرى كالسيد او بغيره لم يبر العبد

كونها صغيرة لا تستحق او صبر ورزقا ما يرضاه او تكبرا ثانياً فبقي كان التزم في ضمن
لحكمه من استجار من يعلمها من نحوهم او امرأة وكان كان المسمى تعليم قهرها او ولد لها اللزم
لها تعليم او تعليمها ايات بيعة يمكن تعليمها في مجلس واحد بحضورهم من وراحيها
صوب السبكي لكن الاوجه بقا العقد كما بينته في الاصل مع فوايد وفروع اخرى وعلم ان
الشرط الواقع في صلب العقد ان لم يتعلق به عرض او واقف مقتضى النكاح لا اثر له
في العقد والافان لم يخل بمقصوده كان لا ينفق او لا يزوج عليها اثره فساد المسمى فقط
وان اخل به فسد نكاح كان يعقد **بشرط حيا** فيه لان مبناه على اللزم **وبشرط طلاق** فيه
قبل الوطى او بعده لانه يمنع دوام النكاح فاشبه التاقيت **وبشرط حيا** للرؤية عليه او
عكس لانه خلاف المقصود منه سواء هذه الثلاثة كان الشرط احدها او جميعها **وبشرط طلاق**
بها على ولبها **لا يطاق في زوجي** اصلا او الانهارا او مرة او نحو ذلك فيشرط الولي ذلك
في صلب العقد حال كونها **قادرة على الوطى** بخلاف اشراط الزوج انه لا يطاق وها والفرقان
الوطى حقه فلم تركه والتكليف حق عليها فليس لها تركه واعرضه الرافعي بان اشراط احوالها
لا يتم الا بعبء عدة الاخر عليه فملا كانت مساعده كاشراطه واجيب عنه باجوبة فيها
نظر والاولى ان يجاب بان البهادر بالشرط ان كان غير صاحب الحق فاشراطه فسد لما يراه
فوافقته صاحب الحق لا تقيد عام العقد لفساد الشق الاول وان كان صاحب الحق
فاشراطه غير فسد لما يراه فوافقته غير صاحب الحق لا تقيد في فساد ما الى به وهو لاء
صاحب وخرج بالقادرة غير المطيق فلا يضر شرط ان لا يطاقها الا لاطاقه لانه قضية
العقد ويخرج في شرط عدم وطى المحسوس انه لا يضر الا ان يريد من يقيم التمتع وشرط
ان لا يملك الزوج البضع ففسد ايضا ان لا يريد من الاستمتاع به بخلاف ما لو اراد ان لا يملك
العين او اطلق ويطلق في التخييم كما شرحت عليه ورايته في نسخة معتدة اوله منه بالفقهاء
لربها انما العاقلة اذ لا ينفذ بالشرط الا من العاقد **فسد النكاح بشرط اصداف** من
الزوجين **بضع الاخرى** كن وجنتك بنتي او امي على ان تزوجني ببتك او امك وبضع
كل صدق الاخرى فقبل على ذلك وان سميا مع البضع مالا وهو نكاح الشغار للزنى عنه
في الصحيحين والمعنى في بطلان الشريك في البضع حيث جعل مورد النكاح وصدقا
للأخرى فاشبه تزوج المرأة من رجلين وسمى شغارا من شغراي فخلأ لولاه من بعض الشرائط
خط او رفع لان كلا يقول للآخر لا ترفع رجلي بنتي حتى ارفع رجلي ببتك ولم يجدنا بضع
كل صدق الاخرى صح النكاح ان اذ ليس فيه الا شرط عقد في عقد وهو لا يوش في النكاح بل
في المسمى او حذفت احدها بطلت من جعل بضعها صداقا دون الاخرى وفسد النكاح ايضا ان
تضمن اثبات المصدق رفع النكاح كاصداق حرة او مكاتبه او مبعوثه **وقد زوج** لها كانت
باذن لعبد في نكاح احدى هذه الثلاث بصداق صورته فيفعل لانه قادر ما يصناده
اذ لا يمكن وجود المصدق مع عدم الملك لانه لا خيار فيه ويلزم من الملك انفسا في النكاح

فكان

فكان بين اصدافه والنكاح تضادا ابداً او انتها فادت صحة النكاح لا عدمها وما ادى ثبوت
العدم باطل من اصله اما اذا كانت امة غير مكاتبه ولا مبعوثه فيصح النكاح والاصداق
لان المهر ليس لها الا لا فلا تنافي **وان فقد** النكاح فيما اذا عقد بالالف سراً ثم باللفين علانية
تجمل **بالمسمى قبل** اتم قبل العلانية وهو الالف وفي عكس ينعقد بالالفين اعتبارا بالعقد
فان اتفقوا على التبعين بهما عن الف وعقدوا بهما الزمان اللفظ المصريح بهما واعلم
ان النكاح ينعقد لغير رد الاموال الغير وشى عاها فقد ينعقد من مهر كزوجي عاشا او شئت وقد
مروا ما ينعقد ينعقد بضع بان يخلو النكاح عن المهر **وانما ينعقد** ان صدر من مستحق المهر كالمهر
قالت حرة مكاتب **ورؤية** او سفيرة مهلة لولائها جبرة او غيرها **زوجي بلام** او على
ان لا مهر مطلقا او وان وطى او لا نفقه او واعطيه **الفا ففعل** بان نفاه او سكت عنه او
قال زوجتكها وعليك ماية لهما لان هذا ليس فيه تسمية اذ هو مجرد عطية لا الزام
فيه او **زوجها** هو دون مهر **المثل** فلا يلزم شئ بالعقد ويجب الزكشي من الاخير
بان التسمية فيها فاسدة فيجب مهر **المثل** بالعقد مرددة في الاصل بما حصله ان تسمية
ملفظة من اصلها لانها لا توافق الاذن وهو واضح ولا الشريك اذ ليس له ان يسمى دون
مهر **المثل** او زوجها بغير **غير نقد البلد** او بغيره وان زاد كل شئها على مهر **المثل** من نقد البلد
فلا يلزم شئ بالعقد ايضا كما ذكرته **اوسكت** سيد زوج امرته غير المكاتبه او المكاتبه وقد
اذن لها في التقديس ففوضت **عن المهر** لان سكوتها عنه في العقد يشترط بوضه بدونه بخلاف
سكوت الاذن عنه على العقد لان اذها لم يحول على ما يقتضيه العرف والشرع من التصرف لهما
بالمصلحة اما الامه والسفيرة المحجور عليها وغير المكاتب فلا ينعقد بتقديسهن لكن يستفيد
الوطى الاذن من السفيرة وحيث كانت الزوجة مفوضة **فمهر مثل** يجب لهما الا بالعقد بل
بوطى لانه لا يباح بالاباحه ثم مرة نكاح الكفار ان المفوضة لامر لهما حال لانه استحق وطئها
بلامه قال ابن الرقة ونظيره ما لو زوج امرته بغيره ثم اعتقها او احدها قبل الوطى لا
يجب لهما مهر وان وطئها لذلك ويعتبر في هذه اكثر ما كان من العقد الى الوطى على العقد لان
البضع دخل بالعقد في ضمانه ونقصه لنقصه احكام النكاح منه يجرى العقد واقترب به
اعنى الوطى الائتلاف فوجب الاكثر كما لم يقبض من بشر فاسد **او موت** لاحد الزوجين خلافا
لما لا يجرى كالحديث الصحيح فيه ويعتبر مهر **المثل** فيه كقرض الحاكم ببيع العقد على الارجح
وهو لانها الائتلاف **وجاز** للمفوضة قبل وطى **طلب** لغرض وتبين اي مطالبة الزوج
بان يعقد لهما مهر او يقبضها اياه **وجاز** لها قبل وطى ايضا **احبس** **نفس لغرض** **وقبض** اي
حتى يفرض لهما مهر او يقبضها اياه ايضا **تكون** على بصوره من تسليم نفسها واعلم تحبس
بالموجول وان حل لان فيه صريح الرضى بدمته وليس هذا الا المساحة بعدم التسمية ولا يلزم
منها المساحة بتسليم النفس قبل الغرض واستشكل ذلك بانه ان وجب مهر بالعقد فلا ينعقد
بغيره والا فكيف تطلب فرضي فلم يجب ويرد بانه جرى سبب وجوبه وهو العقد في ان لا

تولى فلا ينعقد اي لا العبرة في الامنة
بشقه بعض السيد وحده بغيرها ساقط
العبارة هـ

طلب فرضه وعلم من كلامه انه لو طلقها قبل الفرض لم يجب لها شيء من المهر لعدم وجوبه
قبل الفرض والفقهاء الزوجية **استقام** اي حق الفرض قبل الوطى والفرض كاستقام زوجة
المولي حقها من مطالبة زوجها **ولغا اجنبي** لها مهر من مال نفسه لان الفرض يقيني
لما لا تعلق بالعقد فلا يلحق بغير العاقد او وليه او وكيله **ولغا اير** من المهر قبله اي قبل
الفرض او الوطى لانه اير على المهر **فان تراضيا** على فرض قدر معلوم جاز وان كان مجهولا
ودون او ازيد من مهر المثل وجاهلين بقدره لان الحق لهما لا ينفك وهما والمفروض الصحيح
كالمسح في العقد يثبت كذا ياتي بطلاق قبل وطي لانه بدون فرض او وطي ولا عفو ولا
فاسد كغيره بخلاف المسمى الفاسد في العقد **والاير** اضيا على قدر او امتنع من الفرض لها
فرض قاض لها عليه وان لم يرضها **مهر مثل** يوم العقد كماله من نقد العقد يوم الفرض
على ما في الاصل وذلك كما في قيم المتلفات اما الموهول وغيره نقد البلد ودون مهر المثل او اكثر منه
فلا يرضه وان رضيت لان ذلك خلاف منصبه ويشترط علمه بقدر مهر المثل حتى لا ينفك
او يزيد عليه نعم لا يرضه زيادة او نقص ولا يتعاقب به عادة وحيث الزكركشي وغيره
هنا ان الفاضل تزوج موليته بجولي وورده ماهرة المهر فمهر المهر فمهر المهر
رشيدة جاز وبغيره بينه وبين ما هنا بان هذا الزام ومنصبه فيه ياتي بالتأجيل بخلاف
تزوجها واذ لم يوجد مهر مثله الا بموجب الاصل في عادة نسوتها به كالا وبعضها **نقص**
تفاوت اجلي اي التفاوت بين الحال والموهول فلو كان مهر مثله مائة موهولة لكنها تقدر
شعبي حاله فمن تسعين حالة وضابط مهر المثل حيث وجب انما ما غلب به في مثله
عادة من نسا عصبائهن ومنه المسوبات الى من تنسب هي اليه وان فتي او غني **وهي** فيه
قرابة للمحكم لها به هي ركنه الاعظم والقرابة **لاب** فقته **ولا** يقدم اخت شقيقة
ثم لاب ثم بنت اخ ثم بنت عم ثم بنت ابنه كذلك بترتيب الارث في الاقربيه فان لم يعلم
مهر من فتنس رجع القري في القري من جهة او جهات الام فاجدة فاكالة فبنت الاخت
فبنت اكال وعلى هذا فاعلم ان قرابة الرحم هنا غير هاهنا في الفرائض ومن تعذر معرفته
اقاربها فقته ركن يساويها من نسا بلدها ثم اقرب ابلاد اليها ثم اقرب النسا بها **اشهر** او
يعتبر زيادة على رعاية النسب **موجب رغبة** اي ما يوجب الرغبة التي تتخذها من المصفاة
والاعتبارات المعتبرة والمنفردة كشراف سيدة او معتقها وخسبها وكيسار وعفة وجمال
وبكارة ونصا حرة وضدها فان فضلت بين او نقصت عنهن فرض اللائق بالحال وتقدم
نسا عصبائهن وان غلبت على نسا بلدها فان كان ببلدين هي في احد هجا اعتبر نسا بلدها
وبغيره مسافة نساها للحد قريب او شريف او عالم مثلاً فلو اعتد مسافة ذي
وصف اي او مشاهرة خففت او غلظت مهر هذه في حق من يذك ذلك الوصف دون غيره
ولغا يعتبر ذلك اذا كانت المسافة من غالبين لا حالاً كونهما **فان نحو واحدة** من اعتبار
بالغالب الا ان كانت مساحتها لنقص نسب يغير الرغبة وعلم مما مر انه يعتبر في مهر المثل

توضيح ركني في ساقط في بعض النسخ
وعلى شئ من عمل مرادها لا يستدرك
على ما في الاصل كمن الذي في التحفة
يوافق ما احاط على الاصل فلهذا
المعتمد

حيث

توضيح ركني في حال الوطى
توضيح ركني في حال الوطى
توضيح ركني في حال الوطى

حيث وجب كونه حالاً لنقد البلد اي التي هي فيها حال وجوبه او وقت الاغتبط
الا ان نقد المهر وجب فيها يظهر ويؤيده قولهم المهرية في النكاح الفاسد يوم الوطى
على الا عقد الا حرمه له ولا ينافي ذلك كما مر في الا ان وجدهم عقد صحيح فاعتبر هو
الاكثر بخلاف جهنا وانهم ان اعتدوا تأجيلاً لنقص المهر قبل قدر يلحق بالاجل **وجب**
على من وطى بشبهة مراهة اوقات **اغبط مراهة اوقات** **وطى** **ان** **احد** **شبهة** عند الوطى
ولا يترتب حد لعقد واما ارشى البكارة فان اخضاها دخل في الدية والا وجب مع مهر
لاختلاف سببها فقول شيخنا في شرح من مهر مثل دون حد وارشى بكارة بخلاف
المفهوم في ارشى البكارة الا انه يؤول كوطى **فاسد نكاح** وكوطى في فاسد شره كوطى
نحو مشتركة او مكاتبه مراهة قبل ادا المهر اذ لو لم يوجد الا الوطى الواقعة في تلك الحالة
لوجب ذلك الاغتبط فمهر غيره اليه لا ينقصه وانما يتعد للاتحاد بسببه المقتضى لتأجيل
نقل واجب كل وطية **ومن ثم** **نقص** **المهر** **بقدر** **دها** **اي** **الشبهة** كان وطي بنكاح فاسد فمهر
بينهما فوطى بنكاح اخر فاسد او مظهرها زوجته علم في مظهرها هي وزوجة اخرى او اقبلت
فالعبرة في عدم التقيد باتحاد الشبهة لا بما تاد جنسها اما اذا ادى المهر فمهره ايضا
قاله الماوردي **ويقتد** **المهر** **بمهر** **الوطى** **ايضا** **بما** **كراه** **اي** **بمهر** **ده** **وكلا** **بمهر** **ده** **وطى**
نحو نامة بلا شبهة اذ الموجب له الاطلاق وقد تعدد وقد لا يجب مهر كوطى حرة او
سيدة او امه **شديد** **ورجع** **المهر** **او** **نصفه** **بالفرقة** **الا** **ثية** **لزوج** **اداه** **والارجع** **الى**
فقد **له** **عنه** **لا** **الى** **والد** **وان** **علا** **فقد** **له** **عن** **مطلبه** **او** **مقتد** **له** **بمهر** **ده** **بمهر** **عليه** **المهر**
لان يملك لموليه من نفسه فدفعه عنه فملك له بخلاف غير الوالد والد الرشد فيما
دفعه لان القصد به الاسقاط لا التملك وملك المدفوع عنه انما قدر الضرورة الا
بما عنه وفي نظيره ذلك لو تبرع اجنبي برفاعتي ثم رد مشتر المبيع بعيب مثلاً قبل يرد
للمتبرع لانه العاقد وقيل المشتري لان ملكه تقربا بقطع الجرحاني وعليه يفرق بان
المقلب هنا الاسقاط كما تقر له لانه اوضة حقيقة بخلافه فان قضية المماوضة
الحقيقية التملك في ما يرجع للموذي او الموذي عنه هو **نصف مهر** **وجب** **بمهر**
صحيح من مسمى صحيح ومهر مثل عند عدم الشبهة في غير التقديري او فاسدها رخص
مهر مثل وجب بسبب **فرض صحيح** من زوج او قاض وعبر برجع ليشمل على توسع فيه
البارة من نفسه او كله بشرطه الا ان كان دنيا بابتا فذهمت اما العقد الفاسد ولا
المفروض الفاسد كمن قلنا اني ارجع النصف لمن مراغا يكون **بفراق** صدر من
الزوج **في** **حياة** **له** **وللزوج** **قبل** **وطى** **كالحق** **وطلاق** **وان** **باشرة** **الزوج** **بمهر** **ده**
ايها او طليته لا يلزم منها او طلق على ان لا تشرط وعليه ففعلت لقوله تعالى
في الطلاق فنصف ما فرضتم وقسم به غيره من كل فرقة لافها ولا يسببها كارضاع نحو
امهاله وعكسه وارضاع اجنبية لها **واسلام** **وردة** **وحده** **وكذا** **امعها** **على** **المعقد**

نقد

المثل

توضيح ركني في شرح المهر
توضيح ركني في شرح المهر
توضيح ركني في شرح المهر

ملا

تتولد اوقصته بالصعب عطف على الالف في سلمه
والا والاعطف بالالف لان في حيز بين الالف
بالواو والظير المقصود والجبرج ويقود القصفه
عبدالرزق

نقد فائدة الجبر على الرجوع
في الرجوع

العين ثم سلمها نحو المهرين فانه لا يجبر وله الرجوع الى العين لانها المقصورة في الاول
دلى ولتخلصها من الضمان في الثانية واستشكل ذلك جمع ما اجبت عنه في الاصل
مع ذكر فائدة اخرى ما غير اللازم كمن اوصته بلاقض فلا يمنع الرجوع او كان
ابت اي امتنع من ان تسلمه الصداق **لزيادة** اي لاجل زيادة فيه **تسليم** كمن
وتقام صنعة حصلت في يد ما فيه جمع الى اقل قيمة غير زائدة اما المنفصلة فلها وان
حدثت في يده كما لو كان العود هنا ابتداءً مما من رجوع المهر للميتق لا يمنع
والارجع ليد له اثر المتصلة في الرجوع هنا دون سائر الابواب لان الرجوع فيها
فسخ وهو يرفع العقد من حينه فاشبهه العقد في استبعادها والمتصلة ايضا
كحل لانه ادراكه وذكره هنا وفيما يأتي ليفيد انه زيادة من وجه لتوقع الولد
ونقص من وجه للضعف حاله والخطر ما لا فائدة اذا ساحت به لم يجبر على قبول
اقبل ان انقضا على نصفها او الاعدل الى نصف قيمتها **وعود** يعني لانه
لكن في يد ما وصفته لقن نسيها ثم تعادها عند ما فلا يرجع لنصف الارضا
هنا لان الصفة الثانية زيادة متصلة حدثت عندها والتي كانت قبل مثارها
لاعتبارها فالعود هنا تجد والمثل اذا ثبت لها الخيار في المتصلة **فان لم تختار**
تسليم النصف ولا قيمته **نوع** بامر الحاكم الصداق من يد ما وصفت من التصرف
فيه **ان اصرت** على الامتناع **بيع** له عنه **بقدر قيمته** **نصفه** **ان زاد عن** ذلك
للنصف على قيمته فان لم يرغب احد الا في الكل باع واعطاها الفاضل **والا**
عن النصف على قيمته بان استويا قضى له به اذا فائدة في بيعه ظاهرا وغير
بقية النصف بدل تغير اصله كالشحن بنصف القيمة تبعا لما في الروضة
في الوصايا وان تبعت اصلها هنا فان في الاول تساهلا فقد رده كغيره
بانه لا تساهل فيه اذا الواجب بالفرق نصف المهر فقيمتها هي الواجب عنده
لان نصف القيمة ومع ذلك الذي يتجدد وجوب الثاني رعاية للزوج كما روعيت في
الزوجة في ثبوت الخيار لها فيما هو وياتي على ان الاذرى ذكر كونه لافرق بيني العبارتي
كما ذكرته في الاصل **او كان** **ان** الزوج قبوله نصف الصداق **لنقص** فيه حادث
في يد ما فجمع لقيمة نصفه سلما لانه عند حدوث النقص مخير بين هذا والرضى
هي بنصف معييا بلا ارش فاذا لم يرضى الثاني تعين الاول اما الحادث في يده
قبل قبضها اذا رضى به فانه عند الطلاق يرجع لنصفه ناقصا كما هو وجهه
النقص المحض **نوع** او غرض او حرث ارض مقدرة للبنا فعملته في الارض
المقدرة لاستيفاء قوة الارض غالبا فيختار الزوج كما هو فان رغب فيه مع بقا
نحو الزوج الى الحصاد واعتنت اجيرت عليه او رغبته هي بان رضى به بان يات
ويبيع الى الحصاد فله الامتناع ويأخذ نصف القيمة وان سمحت له بنصف الزوج

فان كان العود هنا في كلام المتكلم تحدد المثل
كحد للمثل ما كان في قبضه بالعود
انما كراهية وجود مثل الصفة

وهو بنصف معييا بلا ارش فاذا لم يرضى الثاني تعين الاول اما الحادث في يده
قبل قبضها اذا رضى به فانه عند الطلاق يرجع لنصفه ناقصا كما هو وجهه
النقص المحض نوع او غرض او حرث ارض مقدرة للبنا فعملته في الارض
المقدرة لاستيفاء قوة الارض غالبا فيختار الزوج كما هو فان رغب فيه مع بقا
نحو الزوج الى الحصاد واعتنت اجيرت عليه او رغبته هي بان رضى به بان يات
ويبيع الى الحصاد فله الامتناع ويأخذ نصف القيمة وان سمحت له بنصف الزوج

ونحو زيادة من وجه ونقص من وجه اما بسبب كونه اعمد العبد وتعلم صنعة
مقصودة او بسبب كونه **حبل** في يد ما فبا اعتبار كونه زيادة تحثت كما قدم في امثلة
الزيادة وباعتبار كونه نقصا تحثت كما ذكره هنا في امثلة النقص فكلما لا يجبر
على تسليم الكامل لا يجبر هو على قبولها **او كبر** **اذ ذهب عرضا** كمن عده صغيرا ثم
لنقصه القيمة لان الصغير ابعد عن الفوائد ويدخل على النساء وهذا الاعتبار
هو وزيادة لانه احفظ واقوى على المشاق وهذا تحث وكبر شيعة فانه ينقص
ثم تراه في يد حطبا **وحواله** **مسند** كان نسي حرفة وتعلم غير ما ظهر في كل هذه
الصور وان لم تنقص القيمة باحداث ان تراضيا يرد نصف العين فذاك والا
فقيمتها خالية عن الزيادة والنقص ولا يجبر على رده للزيادة ولا على قبوله
لنقصه وخرج بالابدال عود الاول فيختار هي لاهو والمفلسة يعتبر مع رضاها
رضى الغرما ومتى تخير من مرفلا ملك حتى يختار ذوا الاختيار وهو هنا على
الغرض الاعند الطلب **وبهية** عطف على تلف الاله عليه قوله السابق اي ورجع
اليه بدل الصداق يتلف قبل فراق وبهية صدرت فيه **فان** **اي** للزوج بعد ان
قبضته ثم فارقتها **وهو** **اي** **واكاله** ان الصداق **عيني** وان كان دينيا بان سلمها بدل
ثم وهبته له ثم فارقتها فيرجع عليها بنصف البدل او كله فانه ملكها قبل الفراق من
غير جبرته فاشبه ما لو ملكها من اجنبي **لان** وصيته الصداق وهو **دين** في
ذمته او ايراته منه فلا يرجع عليها شيء اذ لم تأخذ منه ما لا ولم تحصل على شيء
بخلان العيني ومما اذا كان نقص الصداق نقص صنف **واما ان تلف** بافتم او جناية
على امر او من اجنبي **بمقتضى** منه وهو نقص **اكثر** **فقط** **اي** قسط المالك من
البدل وقسط الباقي ما بقي هو الذي يرجع اليه فاذا اصدق عبيد قتل قتل احدهما
في يد ما ثم اطلق رجع لنصف الباقي وقيمة نصف التالف **ونحو** **وقوع** فيها
قبل وطى **بالنصف** **اي** بسبب **فسد** من النصف المجهول عوض **الكحل** **نصف** **لنقص**
لوقوع العوض مشركا بينهما لا لطلاق اللفظ ولا لخصمى فكانه خال على نصف
نصيبها ونصف نصيبه فيصير في نصف نصيبها فقط ومع فلها ربع المسمى وله
ثلاثة ارباع حكم التشطير وعوض الكحل وله عليها ايضا نصف مهر المثل بحكم ما
فسد من الكحل هذا ان اطلق النصف في الكحل بان لم يقيد بالنصف الباقي لها
او غيره **لان خصص** بان خالها على النصف الباقي لها بعد الفرق فلا يفسد
ويصير كل الصداق له بنصف بمقتضى الكحل ونصفه بالتشطير وخرج بالنصف
خالها بالكل فيصير في نصيبها فقط لكن ان جهل التشطير خير فان فسخ عوض الكحل
رجع عليها بمثل المثل والافضل **ولا ينفذ** **ولي** اي لا يجوز له العفو عن شيء من
صداق موليته في حالة من الحالات كسائر حقوقها والذي بيده عقدة النكاح في الالة

هو

نالفام

بالح

وهو بنصف معييا بلا ارش فاذا لم يرضى الثاني تعين الاول اما الحادث في يده
قبل قبضها اذا رضى به فانه عند الطلاق يرجع لنصفه ناقصا كما هو وجهه
النقص المحض نوع او غرض او حرث ارض مقدرة للبنا فعملته في الارض
المقدرة لاستيفاء قوة الارض غالبا فيختار الزوج كما هو فان رغب فيه مع بقا
نحو الزوج الى الحصاد واعتنت اجيرت عليه او رغبته هي بان رضى به بان يات
ويبيع الى الحصاد فله الامتناع ويأخذ نصف القيمة وان سمحت له بنصف الزوج

شيئا من الدين له عليه وزعم انه يعوض فان الأخذ هو المصدق كما في
 القرض بما فيه **فصل** في الولية من المولى وهو الاجتماع وهي كل طاعة
 يتخذ لسرور حادث لكن استعملها مطلقا في العرس اشهر ويثبت عدد الولاية
 وما يتعلق بها في الاصل واكدتها **الولية** للاختلاف في وجوبها وان كان ذلك
 الاصل انها سنة مؤكدة ولو بعد الطلاق وان كان قبل الدخول كما هو ظاهر
 وذلك لفعله صلى الله عليه وسلم لها وتكرار امره بها ولا حد لقلها لكن الافضل
 للقادر شاة ووقتها الافضل بعد الدخول للاتباع وقبله بعد العقد يحصل
 بها اصل السنة فيجب الاجابة اليها ويحجم استمرار طلبها بعد الدخول وان طال
 في الزمن كالعقيد وان يندب بعد دها بتعدد الزوجات والا ما وان عقد
 عليهن معا كما لو جاله اولاد معا يندب ان يعق عن كل وهي ليلا اولى على ما نقله
 ابن الصلاح وتسن الاجابة في سائر الولاية العرس فانها **تجب** اليها
 وجوب عيني لقوله صلى الله عليه وسلم فيها ومن لم يجب الدعوة فقد عصي الله
 ورسوله وانما **تجب** **اول يوم** وتبين ثابته وتكرره فيها بعد كبريت حسن بذلك ولو
 كررها في يوم واحد فذلك نعم ان كرر الايام او الاوقات لثبوته كثرة الناس او سفر
 منزله كانت كونه واحدة في الناس اليها فواجب على الاوجه وانما **تجب** **اجابة**
 مطلق التصرف فلا تجب اجابة في حجر وان اذن وليه بل يحرم الاكل من طعام ودر
 له ملكه اذ لا يجوز لوليها جعل وليمة من ماله **مسلم** دون كافر لا تنفذ طاعة موادة
 نعم تن اجابة ذي قال الاذرى ان كان ثم رجلا اسلام او صلبا او جواروا الا كهنت
 ويحرم قبل القلب اليه ولو دعاه مسلم لم يلزمه الاجابة ايضا اي بالنسبة للدين
 والا فله مكلف بالفروع وانما **تجب** اجابة المسلم ان **دعا** اليها بنفسه او نائبه
 الثقة وكذا المحرم لم يعهد منه كذب بل غلط صريح كاجب ان يحضر لا كما في كات
 شئت ان تحضر فافعل بل ينبغي له ان لا يحضر وصلة على الاوجه ان رايت ان
 يجلي خلافا لبعضهم نعم بحث الاذرى في الاول فقال الا ان قاله قادبا واستغظا
 للمدعو مع ظهور الرغبة في حضوره انتهى وفيه نظر فان الوجوب يحتاج له فلا يكتفى
 فيه بل غلط فحمل نعم ينبغي ان هذه القرينة مقتضية لندب الحضور اما من لم يدع فيكر
 عليه الحضور الا ان علم الرضى وقول اليها صورابط **تجب** بموصوفه او مبتدئ وانما
تجب اجابة مسلم دعا ان **لم يهذر** المدعو اذا اعتذر اليه فان عذر ارضى بعذر
 الذي لا يسقط الوجوب لم **تجب** الاجابة نعم ان اعتذره بما لا يطابق فيه ظاهر الامر
 باطنه ففذر لظن المطابق فينبغي ان لا يسقط الوجوب بذلك ويصح بنا بعد النظر
 وهو اعلم لشموله من عذر الشرح بان لا يتعين عليه حق يضاد الحضور ولا يكون له عذر
 من اعذار الجماعة كما ياتي ولا يكون امره جعلي يخشى عليه رية او تهمة وان اذن وليه

قوله لو صوفه اي على ان جملته **تجب** صفة
 رتبة الواقع حرم الوصية ونحوه او كسبته
 اي على انها خير بعد خبر

لو كان

لو كان ثم امره يخشى منه ذلك كما هو ظاهر وانما **تجب** اجابة داع لم يعذر **ان** **المعو**
 الموصوفين بوصف قصده كجيرانه او عشيرته او اصدقائه او اهل حرفته لاجمع الناس
 من تعذر بل لو كثر نحو عشيرة او عجر عن الاستيعاب لفقره لم يشترط عدم الدعوة
 على الاوجه بل الشرط ان لا يظهر منه قصد تخصيص لغني او غيره وانما **تجب** اجابة
 مع ان **عين** المدعو بعينه او بوصف فلا يكتفى من اراد فليحضر او داع من شئت او
 لغيت بل لا تسن اجابة داع وانما **تجب** اجابة معين ان ظن ولو بقرينة انه دعاه تودا
 او تقريرا او لا يقصد شيئا **لا خوف** منه لو لم يحضر **لا طمأ** في جاهه او لا عائق
 على باطل لان ذلك ضد المقصود من الدعوة والاجابة فاندفع قوله الزكشي ينبغي
 ان يكون هذا من فصيح النية المحصلة للشباب لامن الاعذار وانما **تجب** اجابة داع
 نحو تودد ان لم يدع **الى شبهة** بان لا يعلم حراما في ماله لان يتيقن حله كما هو
 ظاهر والام **تجب** اجابة تعذر ذلك اما اذا كان فيه شبهة بان علم اختلاطه او
 طعام الولي حرام وان قل فلا تجب اجابة بل يكره ان كان اكثر امواله حراما فان علم
 ان عين الطعام حرام حرمت الاجابة وان لم يرد الاكل منه كما هو ظاهر ولم يدع
 الى **مؤذ** حاضر هناك لعداوة بينهما وان كان هو الذي على الاوجه او كونه تقبيل به
 مجالسة كالاراذل او كان ثم رجاء يودي او سنا ينظر للرجاء او يختلط بهم فان
 وجد واحد من هذه لم **تجب** اجابة ومن المؤذي المنكر ايضا ولذا فرغ عليه قوله
فان كات بمكان الدعوة **منكر لا يزال** اذا حضر كالة له وانيته نقد واسترجار
 بغير وفي شئ جلد غمر بقى وبيرة ووجود داعيه الى بدعة ومن يضيق الحاضرين في
 بالخشى والكذب **حرمت** الاجابة لان الحضور كالرضى بالمنكر فان زاله لاجله وجب
 ازاله له واجابة للدعوة وفي الاحياء لا تجب اجابة ظالم وفاسق وشرب ومكلف
 طالب للمباحات والفحش واسار الاذرى ان كل من جاز جهرا لا تجب اجابة ظا
 والمبتدع اولى بذلك من نحو الفاسق **لا** ان كان هناك **فرش حرير** في دعوة اتخذت
 للرجال **وصور حيوان** فلا تحرم الاجابة وان كان كل منهما منكرا **بل يكره** يعني مجرد
 الدخول كما في الشرع الصغير عن الاكثر في غايه غيره عزيم التحريم ضعيف اما الحضور حرام
 خلافا لما ذهب اليه الاسرى التابع له المصروف وغيره كالبينة في الاصل وانما في الحرير بصور الحيوان
 وذلك صحيح وانما لم ينظر ليجوز ان حيفه رضاه لان الكلام في مقتضى تحريمه يحرم عليه الحضور ان كان
 ثم يجلس عليه مقتدا حرمة نظر الاعتقاده ومنه شرب يبيد قبل بابا حقه ولا يكره على مقتضى
 حله بل على مقتضى التبرع فان اصر الزم الخروج ان امكنه والا فمقد كارهة بقلبه ولا يستقيم لما يحرم
 استماعه ولا يضره بلوغ صوت بلا اجتماع والكلام ايضا في صور حيوان لم يقطع رأسها وكانت حرة
 نحو جدار او شرب طيور او وسادة منصوب لانها تشبه الاصنام **لا** ان كان هناك **صور حريم**
 الصور التي **فرش** كسبط تداس ويحاذيها **لا** كالصور المحترمة باستعمالها كالتي

قوله بل يكره يعني مجرد
 الدخول كما في الشرع الصغير
 عن الاكثر في غايه غيره
 عزيم التحريم ضعيف
 اما الحضور حرام
 خلافا لما ذهب اليه
 الاسرى التابع له
 المصروف وغيره
 كالبينة في الاصل
 وانما في الحرير
 بصور الحيوان
 وذلك صحيح
 وانما لم ينظر
 ليجوز ان حيفه
 رضاه لان الكلام
 في مقتضى تحريمه
 يحرم عليه الحضور
 ان كان ثم يجلس
 عليه مقتدا حرمة
 نظر الاعتقاده
 ومنه شرب يبيد
 قبل بابا حقه
 ولا يكره على
 مقتضى حله بل
 على مقتضى التبرع
 فان اصر الزم
 الخروج ان امكنه
 والا فمقد كارهة
 بقلبه ولا يستقيم
 لما يحرم استماعه
 ولا يضره بلوغ
 صوت بلا اجتماع
 والكلام ايضا في
 صور حيوان لم يقطع
 رأسها وكانت حرة
 نحو جدار او شرب
 طيور او وسادة
 منصوب لانها تشبه
 الاصنام لا ان كان
 هناك صور حريم
 الصور التي فرش
 كسبط تداس ويحاذيها

توبة في العمل
بالاستغفار
بفضل التوبة
في العمل

این کتاب در روز اول از ماه رجب سال ۱۰۰۰
 در شهر تبریز در کتابخانه حضرت آقا
 میرزا محمد باقر خان قزوینی
 در روز شنبه ۱۰ رجب ۱۰۰۰
 در شهر تبریز در کتابخانه
 حضرت آقا میرزا محمد باقر خان
 قزوینی در روز شنبه ۱۰ رجب ۱۰۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام في القليل من النقص

خبرم ولم يصرح بالاسم فقال له اي واما ان صرحت به فبعضهم
يقول ان لم يصح ومنه ان القيا بذكره ولم يصح ما انما بقية
وكذا في اوله والافان كان تصادقا وقع القول في انما بقية
وان كان كذا ما في انما بقية التصادق ان صرحت به فبعضهم
الاول من قولك انما بقية

[illegible][illegible]

تقریر و شرط فی ارباب عیون
و ما ذکره له الحاشیاء بیان علی الاطلاق
و اما امر ما عینه سیدنا ابو الفوارس
المترجم الی احوال الناس الصغیرة لیست تقریر
فی حدیث ما یشر به
بل ملاده انما یعنی مدح عبد الله
بشکل التعلیل فی حدیثه
فانما هو من جملة العیون
و انما هو من جملة العیون
و انما هو من جملة العیون
و انما هو من جملة العیون

الحمد لله

وَصِيَّةٌ

این طبعی است که در باب مستحقان اینها هم

[illegible]

فقولهم بعضه اي يان وصفه بصفات السم او قال
هذا العبد او القوم وقولهم القوم اي جميع الكل
مع فقولهم بعضه وقولهم غيره وقولهم القوم اي
قوله اي اذا قال اي المخلص هذا العبد او عبيد او
صفتهم كذا اي يان بهر المثل وقولهم بعضه اي
المتساويين وصفة النصف فيه المستفاد من
مع الاشارة الى الوصف وتقطيع النظر عن ما
تقتضيه الاضافة الى ما عدا ذلك من تحقيق المالك
عنه في قولهم فلان نصفه فيه لا تقطع
النظر عما يقتضيه الاضافة وقد اتفق فلا تطلق

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

102

فجاءه لا يهابه فاعلم ان قوله الاول شاذ لا يوافق
قوله الاية اي الثالث ان لم يوافق الثاني
الثالث المذكور فانه من الشذوذ فاعلم ان قوله
الاخرين من جملة المستبعدات لقوله
الاصح هـ

عليه علي ما، منتهى شغل نزار وقره اوزار
شغل علي نزار وقره اوزار علي مهر امل اي واز
علي مهر امل اي وقره اوزار في الحال اي حال
حال واطلاقها

[illegible]

ان اطلق الخلع بان لم ينفذ اليها ولا اليه وقدرها قال الغزالي اولم ينوها العدم منقصة اليها كخاطب اليها بما سقاه ويستحق عليه ما سقاه كونه اقداها بمسماها مع زيادة من عتد عليه ما زاده وعليها ما سقاه **حيث** في هذه ومسئلة الضمان يرجع عليها بقدر ما سقاه قطع ان سقاه شيئا لان ما زاده هو الذي يستحق عليه لثبوته به ومن ثم لم يفرغه منه رجوعه اليه **وان ضاف الخلع اليه** بان صرح بالاستقلال او خصه **فان** بقية من غير ان يرجع عليها شيئا كون الاجنبي لنفسه صحيحا فافاقه لنفسه او فيها العراض عن التوكل واستبداد بالخلع مع الزوج والخلع اجنبي من اب وغيره وان اقره كاختلافه الفظا وكما في اكثر ما من وله زوجا فخلعه عنه فخلعه له او لمسا بان تخرج او تنوي فان اطلقت وقع الخلع وانما منعه من ذلك في الاصل **باب** منعه من الخلع وهذا في مقة في الاصل **باب** في الطلاق وهو اربعة حل الفيد وشرا حل عقد الخلع بلفظ وغيره مما ياتي وفيه يجب كيا في في المولى وغيره في من البدعة وطلاق المربي بقصد من الاخر على كلام فيه بينة ولا حل ويندب كونه قصير في حقه البفض او غيره او لكونها غير مستقيمة الخا لستية المدة ولو كانا غير عفيفا ما لم يخش الخلع ما اذا اخذت زيادة في غيرها الى طلاقها فليدب اسما لها منقصة لها من الزيادة او لا من اسما لها من هذه ولعل هذا القصد على ما عار على نظر والشا في هو الوجه بالي علم والنجى بها بالكلية الى اسما لها لم يجر اسما لها لذلك قال ابن الرفعة او لا والله اي لغو من نفقة وقريب من ما سقاه الغزالي بانه نفقة فيجوز له المهر ما سقاه في فعل الاصل وكما عند ملاحظة الخلع المهر الصحيح ليس شيئا يخرج من الخلال البفض المالة من الطلاق قال ابن الرفعة ويصح ان كان لا يجرها ولا يجر نفسه بالانتم من نفسها غير حصوله في الاستماع فانه لا يجر وهذا الحالة كما قاله الامار والى كانه خمسة المطلق وشروطه التكليف الا في السكوت والاختيار في ما يصح طلاق كمل اختيار كاسية من مخرج او ناسية او القاجي في المهر من كان او معلقة فلا يجر من غير من ذكر وان وجدت الصفة بعد الاهلية لفساد عياره ثم يقع على الخلع بان علوه فلا يجر الصفة وهو محرمه وسبب محرمه من السكوت الثاني الى انه على الخلع طلاق الا لغيره اي ولو جعته ومن في هذه اسما او مرة بخلاف البايع لا يجر طلاق الا لغيره الاية عليه ومن ثم لم يفرغه منه رجوعه ان ابتك ثم تخلت فانت طالق ولا جعته ان تخلت فانت طالق وان ملكك فانت حرة لقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد نكاح ولا عتق الا بعد بيع ولا ولع طلاقا بصفة كالتزوج عليها ولا دخولها باقيا لها ثم رجوعها الا بعد ذلك قبل التزوج لم تطلق لا خلا اليمين في الدخول حال البينة وكذا ان وجدت بعدة او اظهره من غير الخلع في الخلع والايلا والطهار والعق لخلع جالة كصحة فيها شيئا من ذلك فخرج حكم اليمين **ولو بايعا** بدون ثلاث ثم اعادها ولو بعد ارجع عادت اليه ما بقي وانما يصح طلاق المكلف من ذكر ومن غير **ولو بايعا** لان من صح منه التبايع مع منه التبايع بلا ولي نعم يقع على الوكيل فيه تعليل كحكم من الثالث قصد الطلاق فيسقطه قصد الطلاق

الخلع

نعم

تصديقي

بعضه اي مع مناه اذ المتزوج قصد ما يخرج كتابه طلاق الغير ونصير القبية والذا طالق للتمتاع به نعم قصد المعنى ثانيا بظاهره عند عروض صار في اللفظ مع مناه كونه الا مثله لم يطل ما اذ في لفظ الطلاق قاصد اللفظ مع مناه وقع وان قال قبله لست اريد ايقاعه لم يدين ولو قصد معناه كما في حال الخلع بل قال ما قصدت به يدك هذا هو معنى الخلع الصحيح الاية بخلاف الكفاية على اعتبار قصد المعنى فاقية بان قصدت برقية قصد اللفظ والمعنى اي وقته وبقيت في هاجع ذلك قصد الايقاع واذا انقضى قصد المعنى لا يعتبر الا عند عروض صار في وقوعه اجماعا وان **هذه** بان قصد المظنة دون معناه او بعبارة بان لم يقصد شيئا **فان** من سائر النسخ وان ظاهرها ان لا يدين ولا انشطت عدم وقته لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث جدي حجة **وهذه** جدي الخلع والطلاق والرجعة زاد الى من مذهب والعق وحضت بالكلية لفظها بالايقاع الحصة بمن يدب عندا ولتسوق الشارع للعق وقيل انما هو لا يصح الخلع مع الخلع في حقه صفيح بلا يشا ذوا عالم يدين لا انه لم يصر في اللفظ لغير معناه بخلاف ان طلق من ارادة من وافي وقيل انما ياتي به المهر من صرح بخلافه او عق ولم يفرغ بل به باطن الحديث انما اقال بالنيات صفيح ويقع طلاق المكلف ظاهره ان **فان** كان طلقا اجنبية او زوجة ابنة في حقه ولم يعلم طاق او في الطلاق في محله ونحو غير ذلك **فان** قصدت ولو قال من جف وفي امراته ولم يعلم بها فخرجت منهم طلاقا لم تطلق كالحصة الشبان كونه لم يقصد معنى الطلاق الذي هو قطع عصمة الخلع بخلاف انما وقع طلاق المكلف ظاهره **باب** ان **سكوت** او ان العمل بما يقرب من كسبه في حقه ودوامه بالاجابة وقوله وان تخسرك وصار يدب شيئا لعصا به بالزلة عقلة فكانه لم يزل ونفقت ايضا سائر اقراله واضاله بماله وعليه وكذا ابن الرفعة انه لا ينفذ طلاقه بالكلية وانما يقع طلاق من ماله عقلة ان يقضي من يله كما في **باب** ان كان **سكوت** في حقه كان اكره على شيئا ولم يعلم انه مسكوت او بخلافه او شرب ولا يجر الخلع فلا يقع طلاقه اذا صار بحيث لا يدين بين عمره وزوجته لعدم تعديه وهذا مع قوله ويرجع في السكوت وفي اذاع في الطلاق بالسكوت العرف ويصدق في العذر بعينه نعم اذاع في السكوت في قيام قربة به وان نفسه ان كان من يخفي عليه وقضية عبارة انة الشك في سكر مكلف به فالتجوع وعين الخلع لكون المقصد خلافة لا تنفاه فمه حال الخطاب المشروط في خطاب التكليف وانما ذلك من باب خطاب الوضع من ربح لا سبيل لتخليها عليه وبه فارق في الصبي والنام ومن انه كونه من قصد اللفظ بمعناه فلا يقع طلاق المكلف ان صدر منه مع خوفه وان قال لبس بقضته او فقه **ولا ان سقاسا** اللفظ الطلاق كونه لم يقصد اللفظ نعم لا يقصد في عوي السبق ظاهره الا بقربة كان اراد ان يفر لها طلاق فقال طلاقك او بب الخلع انت الا ان طاهر فقال طاقعة او قاربت حروف اسمها طالق طارق وطلم لفظها قولان طقت صدقة وكان الموطأ يامره ان لا يشهد عليه ولو يادي من اسمها طاقعة وسبب او في اوصاف وهو يخبر على ان لا يشهد في السكوت او الطلق بحيث وكذا الذي اري عيب المسكوت **باب** ان كان **فان** لفظ الطلاق بلغه

ص

تفسير وعلا اعتبار قصد المعنى في صورة ما لو قلنا بالصرح بوجه صاف من معناه كذا ما في وثايق وتوكل عندك انت طالق وحاشا من ذلك انه جواب سؤال فقهاء اذا اشتراطوا الصريح منه فلا يجر بيندوبه الكفاية لا بشرط الصريح فيها ايضا ففرق بما ذكره عبد الله

ودنه في الاصل

الاحكام

۱۱

گوزم

الأصل الثاني في النساء **الحال** **تبين** حقيقة بوقوعه **ظاهر** من جارية التعليق **حقيقة** تفيق بها
 بعد التعليق أو شيء لم يخص واعتبارا كما في بوقوعه الثلاثه ضعيف فعلى الأصح تنصيص العدة
 بقرآن أو شهود آخرين لم يخص وتبين بالحيضة ومنها الشهر المذكور **ولي** كانت **سابعة**
 على التعليق بشرط أن لا يوطئ بعد طلاقها بالحيض **فان** طلقها بعد طلاقها من قبلها في بيت الطلاق
 بخلاف المعتاد **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
بمس حكم **الزواني** وهي التعليق بالحيض فلا تطلق ان ولدت لزوج من ستة اشهر او ولد من اربعة
 ولو طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 او ولد من اربعة اشهر فالتعليق لا يفيق خالفه **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 الاول من زوجة كما في الأصل **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 لها حكم التعليق **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 كونه الظاهر بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 انما لم يطق انما لم يطق حال التعليق **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 بالحيض في جميع ما ذكره وبكافي ومنازعة الراعي في ذلك ذكرت الاجرة عن طلاقها من قبلها طلقها بالحيض
 ان كونه صفا خيرا او يكره استدل به كتابه **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 ما في بعضه **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 ويكون الطلاق **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 بعد ذلك احد من الزوجين **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
قيل اي عند تنقيح الرهن الذي قيل من زينة قدره وفي مسئلة المشية **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 شفتة وقت المباشرة **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 وخرج بيته **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 في اصل الفدية **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 على الوقوع **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 الا ان يفترق **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 او نحو من كل لا يعرف الامانة **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
ثبت **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 ونقضها كما عثر به اصله **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 تحت دخول الشارحة **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 لتفريقا ونقض فامة البينة عليه **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 ثم قال **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 صدقت بيمينها **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 كان التعليق لغزها **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض

فقام ويغيره في دخولها على المات اي ويعتد في بيان
 الطلاق فظاهرها بالحيض ولو سابقة على
 التعليق وظلها الشهر

التعليق

حينئذ

ذكرته

انه

من

ومنه شتم **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 غير كما لم يطل ببينة لتيسر حرقه ولها تعليق **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 فيه في الأصل **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 فان طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 المذكورة **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 حيث لم يبق بيمينها **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 كزوجين **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 على ما عثر به **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 دين او نصف حيضة طلق **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 سبعة **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 وهو ما يحصل به الارتباط **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 بنحو شت غدا او شت **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 انما هي مجنونة **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 شتا قبل وفاته **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 ملك الجمل **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 اذا كان غيرهما **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 قبل المشية **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 التعليق **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 بمشية غيرهما **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 وحصره **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 اجامعك **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 برضاها **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 نص مبرر **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 استطلق **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 شت او ثلثا **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
ثلاث **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 واراد نصف كل منهما **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 ويقع ايضا **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 بعد او اسكف **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 المذكورة **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
 به شيء **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض **فان** طلقها من قبلها طلقها بالحيض
واحد

الفرق

فقام ويغيره في دخولها على المات اي ويعتد في بيان
 الطلاق فظاهرها بالحيض ولو سابقة على
 التعليق وظلها الشهر

قوله فلو قال انت طالق ثلاثا باللسان مع العلم
بالاثر والرفع الثلاث لانها مغلقة بمشقة
لا تكرر مشقة الحقيقة بغير التوقف وتخلل بالطاق
لا يقدح في صحة وقوع طلقة باللسان الا اذا
ردت وان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله
لما في مع زيادة

تبرکات

ساری اضافہ
 صفحہ ۱۸
 قولہ خدا انما سائر
 انما سائر و انما سائر
 تم بنی القریٰ و انما سائر
 من الی القریٰ و انما سائر
 بانفسنا القریٰ و انما سائر
 القریٰ و انما سائر
 طالع و انما سائر
 انما سائر و انما سائر

كان قال الحد من كان هذا غرا فاسم على الن وقال الآخر ان لم يكن فاسم على الن فاذ الميراث
لن يقع طلاق على وجه من الشك ولان كلاهما لا يقع بما قاله ليقع عليه شيء فليعلق الآخر لا
يفرجه ولا يلزم ما بحث وكلاهما فيما ذكر **مسألة** علق العلق بمسألة في عيب مشترك بينهما
بان قال الحد من كان غرا فاسم على الن وقال الآخر ان لم يكن فاسم على الن فاذ الميراث
بعتق شيء منه فاذ الميراث العلق بعتق ليعتق حصة احداهما فيعتق نصيبه ويسبغ في نصيب
ما حبه ويوفى الوارث ويحلف كل الاخرين انه لم يثبت حتى لا يلزم له قيمة نصيبه واحدها
فقط علق نصيب الميراث بغير او سارية دون نصيب الميراث بغير عيب وللغيران
يتعلقان بغير نصيبه ويحلف على الميت **وان** استوفى نصيب الميراث او نفوا بعتق النصف
في الاول والظهر حصة من اصله وان بدله بالاقول اذها فحصة **والاقل** في الثاني **مسألة** كان
مسألة المالك واحد ولو فرض كان ورثته من احد النصيبين حر نصيبا وقد جعلها ملكا
واحد فانفق العلق المقتضي لغير العلق ما دام نصيب كل علي ملكه وانما علق الاقل في امة الذي
علق او داخل فيما علق وخرج بصار المالك تباركها فوض وان فسد احد النصيبين ففقد العلق نصيب
المستأجر بالنظر الى كل علي انفراده فينصرف كل منهما فيما استقل اليه كما كان ينصرف فيما استقل عنه واذا
علق بالانصاف **مسألة** في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك
النصف في عيبه **مسألة** في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك
ووقف امره للبيان فيقع عليه التصرف فيما وريه من البعث والبيان وقيل تعين العلق في المشرك
ونقله في الرواية من سائر الروايات او جازها من الرواية قال في ذلك ان الاول خصة واقفي
كلام الراوي من صحيحه ولو بلغ احداهما عيب ثم استوفى الآخر علق الثاني على طريقة العراقيين
وعلى ما لم يبق في الثاني علق الى التبرين كما وجهه النووي فان قلت ان في الثاني بقاء نصيب
من عيبه فيما اذا استأجره فقلت يفرق بان لا فعل فيه ثم يثبت تعين امره في اجراء
لنصفه من بخله فان بيعه لغيره ينقض ان الآخر يبيع لغيره ففقد نصيبه في نصيب
الملك للعلية عن القولية في حتمال بيعه للميراث فليجوز هذا الا قضاء منعت من التصرف
ولنصفه ليجعل عليه بغيره فعلا بكل من اذ حتمالين لما فيه من الجمع بين مصلحة الميراث
السيد ووجه من بقاء العلق في الثاني استناعه في الاقلية وهو وجهه في تمام حقه من امره
او علق في زوجية النصيبين كان غرا فاسم على الن وان لم يكن فاسم على الن فاذ الميراث
او طلق واحد من زوجتيه او زوجتيه بعد ما كان خاطبا بطلاق واحد من الزوجين او طلقها
احدا طالق ونسبه او كانت حال الطلاق في طلاق **او** علق واحد من نصيبه او امته او امته
مسألة العقيقة وقع العلق والطلاق على احد من الزوجين في احد من الزوجين او امته او امته
الاخرين فوجب استناعه منكم اذا ما لا يفرق الزوج المطلق الا بوجوب طلاقها او بغيره
الطاهر ان كان ان يقع له في الامانة فيه يعرفها وعليه من ثبوتها كما هو في الزوجين او بغيره
لجسامة حبس الزوجات ومن ثمة لو بان او عين لرئيسة المصروف والمطلقة كما بان في

بيان

قول من فيها اي بل ينفق على الزوجين في كل واحد من الزوجين
في الميراث يفتي الراوي ان كان المشتري احد
المعتقين

المنع

في زوج

فورا وجوب المباحة من غيرها انه انعتق له فم يملكه ولا تعين في حصة لم تنقص عندها
لان النجاسة مروجية ولا يلزم ظاهر الصدقة في النسب فان انقضاء وبادرت واحدة وقا
ان المطلق في بطنه في كسب نسبه او ادري انه الذي ورث نفسه بل كلف انه لم يطلقها
فان دخل حيا وقضى بطلاقها **مسألة** ان مات قبل البيان بين **مسألة** في عيب مشترك
فيما كان ثبت له كالحذف بالشفعة والرد بالميت وفي هذا العطف ونظير الا في ضعف **مسألة** كان بين
الزوج والمطلقة من الزوجين **مسألة** في طلاق وفي شيخ حذف في **مسألة** في عيب مشترك
وانما بين في البيان ان مات او احدهما قبل موت الزوج **مسألة** في عيب مشترك
وكذا احدهما على وجه فلا ينفق الميراث مقامه اذ عرق له في ذلك بدنه ووقف ميراثه في حصة
الاصطلاح بكل حال بخلاف ما اذا مات بعده او بغيره فقد يكون له عرق في ميراث احداهما
للطلاق وهو من ميراثه او حصة ماله كذا قاله الفقهاء وجرم من ياتيه في ذلك ولو لم يكن له ميراث
وعبء منع منها الى البيان فان مات قبله او قبل بيان وارثه العقب بل يبيع بينهما فاعل
الفرقة يخرج للبيد فانما امر في العلق دون الطلاق فان خرج عليه عرق وورثته ما لم يردع
طلاقا **مسألة** او علقها في شكل اقل في الطلاق والزوج ان ترك الميراث وان لم
يتم بان بين كسب فيه قبل ان اضر بنفسه **مسألة** في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك
ولن ينفق معينا من المطلقة او العقيقة في زوجيها وان لم يطلب منه ذلك كما بينته
في اصلها في سائر أخبار كاليان ان علم خيرة ويقر عليه بحسب انفسه وذلك في عيب
لغيره احبس ولتقدير العقيقة من غيرها ومن انه لو قال في زوجية واجنبية او امته او امته
طالق طلق الزوج ما لم ير غيرها وانما بين الطلاق وان لم يترك له خلاف العاكي ونافا
مقامه في البيان كذا في الخبرين الرافضين لغيره او قربية والقبيل اختيار بغيره عن شيخ
والزوج لا يخلو فيه نعم انه ان يبيع في العلق وقد نص في قوله لا في الا في امته خلة
مطلق بل لا تجوز البيع **مسألة** في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك
وانما يحصل من بينهما بغيره **مسألة** في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك
يجعل الفصل ابتداء ولا يبدل له ومن ثمة لو طلق رجل زوجة فابى ان يزوجها في ميراثه
لزمه الميراث واكد في ميراثه بان **مسألة** في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك
بالزوج خلة في العاكي لان المالك يحصل الفعل ابتداء كذا خطأ فذو له وانهم كالمه
ان الزوج ليس بيا في العلق وهو كذا **مسألة** في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك
او القبايل **مسألة** في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك
لرئيسة الميراث او العقيقة ولغيره البينة خلية انه ما نكحها فان نكح
حلفت ولحقها اختلاف في القبايل كذا في اختياره في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك
منها كمال بين او بين **مسألة** في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك **مسألة** في عيب مشترك
والعنة فان امتنع حبس وعمر ولا يقع منه بغيره نصيب الا ان صدقته فان استغنى

تقدمت علق ما هي العقيقة من الزوجين
في الميراث يفتي الراوي ان كان المشتري احد
المعتقين

الزوجان بان ياتيه في الزوجية لا ياتيه باستماع
اربعه وارفاق

في الميراث يفتي الراوي ان كان المشتري احد
المعتقين

قوله وان في الميراث يفتي الراوي ان كان المشتري احد
المعتقين

العشر في م

[illegible][illegible]

فمن روى عن عدة من أصحابنا
عن حماد بن عمار عن حماد بن أسد
عن عبد الله بن زياد عن حماد بن أسد
عن حماد بن أسد عن حماد بن أسد

عطف علی

المعظم

الحمد لله

۱۰۰

۱۰

مذکور

1

وقع وقد ثبت في العدة فلم يأت به والطلاق في كل ما من غير **معلق** بصفة صادقة
 البعثة فالعبرة بوقت وجوهها وحقت التعليق كإفادته بما رآه من فسادها **وبأنه**
 المعلق بدعي للمضر السابق لم يعلق وقع بدعي فإنه وان ثبت عليه آثار البديعي من حيث
 الرجعية وأمسك الإيقاع فيه إذ أضرار به نعم إلا وجوبه الصفة باختيار
 حال الصبرة أم إذا أوجب الطلاق في غير الأبداء فلا بد من فيه الرجعية إليه وبحسب
 الشيطان في الإبداء فقال إيان ما يثبت له حق جحها بالإبداء إلى المطلب وهو غير محل العتلة
 من الصفة أي بالولي ان كانت في طهر جامع فيه وبالله ان كانت حائضاً وأما إذا
 سالت فيه بال فلا بد من مطلقاً لم يزلها مشرباً بالجملة الشرعية إلى الإخلاص بخلاف
 حجة سنن الحاك وكذا يدل الخبر في طهر وطه فيه لكونه قوله العوض بعد احتمال الذم
ومدب رجعة لم يوطئ بدعي أو يستوفى عند الطلاق وان لم يأت بخبر من غير من الله
 المشهور وإنما جيلها في معنى النكاح وهو واجب وبها يرتفع الخبر من أصله كما بينت في **صل**
 لأن ينبغي أن يحله ان غير عليه حال الإيقاع والافضد المعصية كإفادته وسن الرجعة
 ينبغي من ولا من البعثة وإذا رجع فان كانت البعثة لم يثبت استقامتها **الرجعة** أي إلى
 ان تطهر ثم تحيض ثم تطهر للحزب ولما يتحضر القضاء والطلاق ولا يسقط في الطهر الأول
 كقضاء ما كان النكاح وان كانت تغيب ذلك وطه بيب الرجعية فلا بأس بطلاقها في الطهر
 الثاني أما إذا لم رجعت التمس الطهر أو رجعت فيه وربطها بالقصة أن كطهرها
 في الطهر الثاني فلا تكون الرجعة الطلاق التي وعلم أن البديعي طلاق من لها قسم يستوفى
 في حاكم من نكاحها في تحيض من سبعة أو علق طلاقاً بمضي مضي حيزاً وبأخر طهر أو
 طهر مع آخر أو في تحيض قبل آخر أو في طهر وطه فيه أو علق طلاقاً بمضي مضي
 أو وطه في تحيض قبله أو في تحيض طهر مع آخر أو علق به وان سالت في طلاقاً لا علق
 أو خلت الخبر **وعبر** أي الطلاق السابق وهو طلاق صريح ولو في الدبر استوفى حقها
 من القسم وهي من تمت بذلك وأبى ما علق بالطلاق في الحاك أو كذا من نكاحها
 تحيض وطهر مع آخر تحيض أو في طهر قبل آخر أو علق طلاقاً بمضي مضي أو بأخر
 تحيض ولم يطهر في طهر طهر فيه أو علق طلاقاً بمضي مضي أو وطه في تحيض
 قبله أو في تحيض طهر مع آخر أو علق بأخره وليس بجاملاً وأبى **ساق**
 المستعانة بالشروع في العدة وعده **ثلاث** بأن قال الحاك أنت طالق ثلاثاً
 أو البعثة في جميع أو في الملامن طلق ثلاثاً بحضرة مسلمة عليه ولم يصححها
 نفس الأسر بل يكره **والنكاح** أي من جميع أخصت نفقة ثلاثاً لا فداً
 في كل قرء طهقة ولذا لا شتر كذلك والحال بطلعة حاله ومراجح وأخرى بيب النفس
 وأخرى بيب الطهر من الحيض وذلك لئلا يترك من الرجعة أو التحديد ان ذم فادع بيب
 فمن علق الأبداء وحضر بثلاث طلق أربعاً شلاً فإنه يضر كما قاله الرافعي وأما

فوق ان السلي هذا اسم ان واطل قنار

[illegible]

و لم ينفع عليه استناده و قد بلغ
 د ان كانت ما صادت و ان في

مظاہر

الشيخ

۱۵

قالوا انك اظلم من قوله له
فانهم لم يصدقوه من اوله
وهل هذا الحق هو هذا الزور

پاکستان

معلم ای کون ذلک الباقی لعل الاولین
یفتک ای کون ذلک الباقی من احرام ای
من بعضین نکل حرمتم بعینه

[illegible]

۱۱۱۱

يد واحدة ويخلاف من فقد من أصابع الأليهام أو السبابة أو الوصل **وغيره** من فقد منه
أعلة أصابع أو أصابع **غيرها** فيفقدها أو يفتقد الأنايل العليا من غير الأليهام ولو من يدها ذلك الخ
 مفقود أعلة من الأليهام لا يفتقد الخلقان فتحتل بنفسها بذلك أو تلتين من غير الأليهام
 لذلك وأصل ما ذكره مقطوعه ويحكي مولده انفصل **الأجانب** وان يتقن ويحده بانفصاله
 لدون مستدة أشهر من الاتفاق لأنه لا يعطي حكم **الأجانب** **أم ولد** **أو مكاتب** كنية ملتبسة
بغير الاستتار أو العاق مع امتناع بيعهم كخلاف ذي العتابة الفاسدة وتبع عقما
 تطوعا أو ولو على عتقه عن الكفارة يعجزه لم يحل أيضا لأنه حين التعلق كان يان بصفة
 الأجزاء ولذا كان واجب على عتقها باسلام أو كراهة ويحكي أيضا أن **مستفقه**
 مان غاب وانقطع خبره لأن الرجب متيقن والمسقط مشكوك فيه بخلاف الفطر فبحال احتيا
 فان لم يستمر فقده بان علم به بامتناعه حيانته عند الاتفاق بان اجزاء الكسوة الثانية
 الصوم **فان نفسه** الرقة يتجسسها العقد جامع عدم وقوع وجوبها أو لفقدانها
 كذلك فإصلاحه كونه ثانية وتخليتها عنه أو الزيادة على من المثال صام ما يؤي له لاية
 والمقبية هناك لرشيدي فكيف بالمال كما في القتل على المعصية البين في الأصل والمقبية
 في نفس الرقة ان يكون **دين شرع** في الصوم بان يقارب الأسماء طوع النحر وكذا النية
 قبله فيما يظهر فلا اعتبار في القدرة والعجز بحالة الرجب وكما عاينا الحال من
 الرجب الى الأنايل الاعتبار بحالة الأداء التي هي في الحقيقة حالة الفروع وكما أنما العادان
 وعليه فالرجب قبل أصل الكفارة ولو شرع معسر في الصوم فليس له عجز عنه في الأكل
 فقد مر ما يلزمه لا ينقل لكنه أفضل ولو لم يفتق أن بعضا من يكفر بعقوب الأسماء
 وعدم صلاحية الشاذل للو كمن ان اعتكاف حالة الأداء فحين العتق وليس له منعه من
 الصوم ان اضربه الا في كفارة الفطر المستمرة بدوام التعمد وفيما اذا وجبت بازنة ولو
 على عبارة الكاف في هنا ما اجبت عنه في الأصل ويكفي فقد الرقة حقيقة كما مر **أو شرعا**
 بان وجبها لكن **احتجاجا** **الرجب** وان حذر زمانه أو ضامه أو منصبه لا يلزمه اي في عرف
 أهل الشرع كما هو ظاهر خبره نفسه فلا يكفر عن اعتكاف الحائض اليها وان اجازته
 ان ينقل الى الصوم **صام** **وجوبه** **بشهر** بهذا الدين ان لم ينكس الا قد والامة ثلثين من المال
 كظهاره ويشترط كونهما **بشهر** أو بعد للاية فان قد صام يوم ولو الاجير كان نسبي
 الميت فيه استأنفها وان لم يمه الفطر فهو ربي او عبد بخلاف جفص او فاسد أو جفص
 او غداء مستغرق في ذلك كلام من هذا ما في الصوم مع عدم الاختيار فيه منهم من جدد
 طهرها شهرين اذا شرع في الصوم في وقت تجل الكيف انقطع الفاسد وتبع الشرع
 في الصوم ما يحجزه قطعه فيه عذر لأن الشهرين عبارة واحدة كصوم يوم واجبة فيه
 الفاسد كما باطله في كونه احسن وله الاستفاد للصوم **وان ما لم يمسك** **الي** يتوهم فيه
 أو عجزا **الرجب** **استأنف** **الي** يستغل منه كناية لكن يشترط في كل ما ان يكون بحيث

فولم ولو علق حزبي لم قال المصنف ان
يجزئ عن الضوم فانت حرر الغارة
لم تحذف الا من كان

وله اذا انقضت مدة الحضانة فله ان يرضعها
على الفرض وقوله هو والى الفرض اي
ما انقضت مدة الحضانة في الفرض
فهو اي ما ذكره من انما انقضت مدة الحضانة
على الفرض وقوله هو والى الفرض اي ما
مددوا الفرض بل هو الفرض

ويعلم من كلامه اي الان من تعلم يقطع على كل
الاشياء انما يكون خفي لا باقاة البينة
واقول انما قد يبين معلوم الاول من خفي ظم
بكتول المقتضى وحلف الناف لان اذا سقط
عما لا يوجب حداً مقدوف فلا ييسقط بما يقين
بالاثر هو

منه غلام قليل ان الحمار الواحد
كانت وان كثر القذوف
اي ان القذوف الواحد
لم يوجب حد القذف
لكنه يوجب الحد اذا
الاربعه او خمسة
لعدم وجوب التعزير
بغيره وان
نقله وان
يجمع القذف
في عدة اشياء
فلا يوجب الحد
بل يوجب التعزير

يعني لم يحب

بسم الله الرحمن الرحيم

أيضاً بسبب تقاضي أي استيفاء الحق من المظروف أو وارثه الذي ليس سبباً **للقذف** بل بان
 جلاله ما بين أو صفها دون رفع الحاكم وأذن منه وإن أذن له القاذف لأن موقع الحملات
 والأعلام بها يختلف فلا يبين من التخفيف والزيادة فيها أما السبب فيجزيه وقد ان
 قدفة أخرى يثبت بعينه عن الأصل قال الأذري أو بالسبب ولا يثبت له والقاذف يحذف
 وفيه تأكيد فأولاً قاتل لا خلاف في الأصل ولا خلاف في الدين والمحلي **وللقاذف** وإن كان معه بينه
 بين المظروف **تخفيفاً** وتخفيف وارثه أنه **ما زاد** في الأذري وإنه يعلم ناسه في
 الثانية **لأنه** ربما يثبت فيسقط الحد من القاذف **فإن نكل** أحدهما **حذف** القاذف الدين
 المروية **سقط الحد** عنه **ولم يثبت** بعينه **بأن** فلا يحد المظروف حد الزنا لأنه حد دينه
 وهو يثبت باليمين المروية **وحد القذف** وكذا تعزير خلافاً لما يروى من أن جازيه له عن هذا
يؤثر كما أن حقوق الإكتمالين وهو جمع الزوراة أحدان وجازي فيهما لو قذف ميتاً لكان
 المصالح حالة القذف ثم السلطان **كمال** وقصاص **وإذا أنقض بعض** من المروية عن الحد
 أي أو التعزير ولا لزم من القاذف من الميت بعض الحد فلابد استيفاء الجميع لأنه ثبت
 لكل منهما كرامة التزيج **وحق الشفعة** ولو كونه لا بد منه فارق القصاص ومن ثم قل المار
 لأحد من طلبه مع غيبة الباقي أو صغرهم بخلاف القصاص ولا منافاة بين كمال ومباين كما
 بينه في الأصل **وحد القاذف** لأجل قذف الحص السابق **كذلك** **عنه** **أثبت** لأجل قذف
 غير الحص وأيضاً الحص وعينه بالقيس بقذف كزنتيك وكانت مساجفة وكانت حاصل
 وكفاية بلائيه وتعزير **وحجب** هذا التعزير بالطلب **ولي** كان القاذف **سبباً** للزيادة
 نعم لو مات القذف قبل الاستيفاء لم يستوفى له إلا ما علم على وجه سائر الأجزاء حتى التعزير
 بقذفه يستقر بموته لسببه دون قربه والسطار **كما قال** **وهو** **للقذف** **استوفى**
سببه إن ساءل لأنه أخص الناس به **ومن** **لجنون** **استوفى** **وارث** **يحبونه** حد وتعزيره
 ويلو عنه **كافاقه** **فزع** إذا سب شخص آخر فلا يخاف أن يسبّه بقدر ما سبّه ولا
 يجوز سب أبيه وأمه وأما سبّه بالسرور **ولا** قد فاقى الحق ويا ظالم أذكرك أن أحد
 ينفك عن ذلك وإذا انقض سببه فقد استوفى ظلامته وبيري الأول من حقه وهو عليه
 ثم لا مندأ أو لا ثم لحى الله نفس **والى** **وامن** من تحريم القذف وهو باعتبار الأصل وقد يباح
 وقد **يجب** **لن** **وج** **قذف** المروية بالزنا ولو كان قذفه أياها **أنظر** أي سبب طه زناها
 من كل النيام قريبة قوية عليه كغيرها من نساء صديقاتها **وكره** **بها** أي ولي في
 حاله المروية **في كاحه تحت شارب** واحد ولو سبّه وهو ما **ولي** أجسه من النياب
 ومنه نزع الاجتماع تحت عادة كونهما على هيئة منكم فلم يخرج كاصله إلى التعذيب والوق
 وكلام غيره **أور** **بته** **أو** **قذف** **أور** **بته** خارج عن غيرها وعكسه بشر أن يكون
 أحدهما الملائكة مع **استفاد** أي شيع بين الناس بأية زناها أو مع خيرتها
 عنده أنه رأى يني بها **ويع** **تكر** **دو** **بته** **لما** **كذلك** **تراب** **ولولا** **أن** **أفما** **يظهر** **أخذ**

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

الاستاذ

[illegible]

فصل ۱۲

[illegible][illegible]

卷之五

...

...

هذه اما السلفاء هتوا في مواضع ان
البرية كالملة في الجاهلية لا تفرق
في قديمها من ما هي مستنسا
في آخر الغلف واكثر فينا دون
الملة لانها البقية من اعداءنا
المجد منها في

کتابت

تقول طيبت النفس اي النسيان
والعقوبة وتقول طيبت نفسي
انتها العقوبة والاول الاخر
يعلم انتها النفس بقول عدم
استكان كون الولد صغيرا

[illegible]

١٠ ساعة الاجابة فيه عند بعضهم على قول اي وهذان كان ضعيفا الذي لقوه او وفيه عارضة
 الاقول الحقيقة فيها وتعد في بابها على ما ذكرنا في هذا الاصل في هذا الاستدلال كما هو واضح
 متاخره وبما كان الاول ان يكون في غير مكة وبيت المقدس كالمدينة **عند سوا الجبل** من جهة
 الجبل في اشد من بقعة **مكة** كل من كان معه فانه **عليه السلام** اي على المدين **طبيب** شدتها الله
 تعالى وبغيرها ايضا كالمدينة في غير مكة او في القوم ولا ولي كونه عند **بابه** او الجبل
 بالنسبة **للمكان** ونصار حجب ومعه **سنة** التعميم مكانا في الباب او في المحل الشريف
 اما في الخواص الكافة فممكن في كل مكان الكافر الحب من المكان للثلاث في غير المسجد الحرام اما في
 في باب الطهارة **الاولى** بمكة ان يكون المكان **بين مكة والمدينة** الذي فيه الحجر الاسود **والمقام**
 ويسمى الجبل لانه اشد من بقعة اشد البت ومنه سنة اذ من احب ولم يكن فيه تعظما
الحرم **مكة** **الاولى** بيت المقدس ان يكون **عند الصخرة** لانه اشد من بقعة اذ هو قبله الانبياء
 ولا فاس احبته ربه ابن ماجه **والاولى** في اليهود اذ **يلاعنون في كنيسة** وفي النصارى
 ان يلاعنوا في **بمع** كس الجدة لانهم يعظمونها تعظما المساجد في المحرمين يلاعنون عند
بيت نافر في الحرام رعاية لا تعقاد في شبهة العقاب وتعين هذه الحال اما هو بالنسبة
لاهلها لمطلق لان كل قرية تعظم **مكة** اذ هو عنده والعظم الربعة والربع
 عن الحرب **الحرم** اي بيت في ثلثي بيان دخلوا اربا بامان او هدنة وترفعوا اليه فلا يلزم
 الحاكم بينهم اذ لا حرمه له واعتقد **مكة** في اشد من مكة اذ لا شبهة له ومن ثم حرم دخوله دون
 البيع والخراس وببيت المقدس باذن اهلها وان كان فيها صور يراى مجلس حكمة ويغلب على اهلها
 بالان ان يصح بان يكون في اشد من اوقات عذرها وعلى الكل باللفظ لا في في الدعوى وانما
 يصح للمكان **حاجي** يلقن كلامه اجمع ما رويته وشبهه السيد والحكم حيث لا ولد ولا بقعة مالم
 يلقن كسار لاما ان اما حيث كان ولد فتوقف صحة التعميم على كيفية كسار كماله
 ورضاه به لان له حقا في النسب **في مكة** القاصي او من الحزبة **بالله** بان يعظمها ويبان
 في مذكرة ان الذي يسترون به الله وبغيرها اذ في كل من الشهداء ان لا يصح
بالله القاصي **في مكة** وعنده عند **الحاشية** في اشد من الله واخص سطوة انتقامه **وقال**
 كل منهما **الحاشية** اي **الحاشية** **مكة** للعن والفض ببقية بالذات لعلها من جزار **وامر** في مكة
 من الحزبة **يضع يد علي** **في مكة** بان يامر جلا يوضع يد علي في مكة **وامر** في مكة
 الحاشية للامرية فيه وهي بالقاصي عليه فان ابي الله الصفي لهما الحاشية وتذب تلاعنهما
 قائمين ومجتهدين بحيث يري كل الآخر ويجلس في وقت لعانه وهو وقت لعانه ولعان الكفار
 اما ان يكون لغير **مكة** ان يجرع قوبه لعنه هاك اما لغير قوبه كاستدراكه في انما الذي
 استوفى لانه لا حجة ضرورية لاهلها **الحاشية** الا لغيرهم ثم وتوقع التلاح ولا نفي مقام منها
 بالحب احد عليها الامر في ضعفه وحله لقول النسب فيما لو فها من ان تكون زوجة ولو حصة
 وان يضيفه كسار والام يلاعن وان كان ثم ولد على العقد له استاء قد ومطلقا ولا

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

انسان يكون م صه

[illegible]

الدفع للم
قوله لا يستحق احدنا الا
التي هي في فاسق

وتصدق بمقتضى انهما وضعته وان ضاع لهما مؤنة في العدة ولا فائدة في اصل
النسب فلان في صفة وتبقي به لا يلزم الفسخ حال كونه علقه لا فسخا لا يمتنع ولا يلزم
انها اصله وان لم يكن من الزوج كان كانت العدة لا ينزل ما من حامل **فصل في**
ما كان كذا فلا يفتى بوضعه لعدم امكانه من غير ما يخلاف الجبر للقاء وعية المات
فيه وقد يصل الى الفرج بغير ايلاج والمسلولة في بياض ولا يلزم فيلن وينزل ما روي
بخلاف المسح ولو غير مقتضى ان او اشهر من الزوج في عتد بوضعه وان لم يظهر له
ارتباط لغيره في تمام اقر او اشهر من زوجة ولا يطل نكاحا او ظاهرا للزوجة
في انفسها فان كان ان لا يحمل حملها في الاستبراء على ما لم يمتنع فيظهر حياته
او بعد ما عاها فلا في الضمان يصح نكاحها الحام بانفساء العدة ظاهرا ما لم يات **فصل**
بذلك لدون ستة اشهر من وقت امكان العلوق بعد النكاح والا بان طلاقه **وحدة**
اي العدة **ولل** لا مكانه سنة دون الثاني فان انت به سنة فالتحريم الثاني لما ياتي
او الاثني عشر اربع سنين بالاستبراء فان فارقها ولم ينفسه فليد سنة **فأكثر الى**
سنة من وقت امكان العلوق قبل طلاقه الحي او الباتين او صفة لحقه وبار ان
العدة لم تنقض لم تنكح او تنكح ولم يكن من الثاني والحاقه اربع عادها نظر الى
الغاية اذا كانت من جنس ما قبلها تكون دخلة هو المقدر خلة والحواشي لكن كان ينبغي
ان يخالف في اعتبار الاربعة ما ذكرته وان كان ما فيه من اعتبارها من الفراق هي الذنب
عنه اكثر الاصل فقد عرفت ان اربع سنين في ما ذكرته قال والاربع من مدة الحمل على
اربع سنين واعتمد الشيخان فقالا وفيما الطهارة تساهل والقيام ماقاله وكان هو المنصوص
استبراء عام الى ان يولد منها بانه في زمانه او صفة ما قاله والافاقه صحيح ايضا بان
ليس يردم بالا في فيها اربع من زمن الرجم والوضع الذي هو من دمها الكثرة في الحمل
بما هو في اربع بدون ذلك فلا يلزم الزيادة المذكورة وفيه الاحتياط من ذلك على
نظيرها في الوصية والطلاق انما ولدته لاكثر من اربع سنين فينفق عنه **بالامكان**
لاستحالة كونه منه وفيما اذا نكحت ثانية لم يفسخ لغيره باءه ان كان كونه من الثاني في
يلحق كما من ان انت به **فصل** لغرض العدة **ولا** لان يكون الولد منه بان
انت به سنة اشهر اكثر من امكان العلوق بعد العقد فانه لا يلزم بالاقول وان امكن كونه
سنة بلا الثاني لان فاشد اخر فهو في وصية النكاح ظاهرا والحاقه بالا ولا يطله ولا
سبيل البطل ما صح الاحتمال فان لم يكن كونه من واحد منهما فهو من غيرهما وقد بان
الثاني كما حاملا ولا يحكم بفسادها على انه من زنا او على شبهة منه ويلحق بالثاني
ايضا لو كان وطأ بشبهة بعد العدة كان نكاحا **فصل** وانت لو كان
كونه منه لا يقطع النكاح والعدة عنه ظاهرا هذا ان رجم فيه جاهلا بالتحريم لان النكاح
المناسك لا يفسخ في الحاق فيه الامكان كالصحيح بالبدن تحقيق الرجم وفي هذه الحالة

لا يفسخ النكاح

انما هو من جنس ما قبلها

لا عرض على العتاف ولي تلج **فصل** اي في العدة فاسدا ووطئ عال بالتحريم في باقية على عتافا
لا نه زان او جاهلا به وعندا تقطعت بوطئه لصيرها فاشد فان ولدت ولدا وامر كونه من
الثاني فقط لحقه بان ولده لاكثر من اربع سنين من امكان العلوق قبل الفراق **ولسنة**
اشهر فالتحريم وطئه وانه كان طلاقا ولا رجعت كما رجعت البليغ في او من ادة ولا يفسخ لحقه
بان ولده لا اربع سنين فاذا ما من ولد من سنة اخرى من وطئ الثاني وانقضت عدته
بوضعه ثم نكحت ثانيا كما يعلم ما ياتي وان امكن كونه من كل منهما **الحق القائل** ما حدها
من الحق به لحقه وانقضت عدته بوضعه وان انقضت عدته بالرجوع او كان الطلاق
رجعا فان قد او كان بمسافة قرا وخيرا والحق به ما اوفتاه عنها او مات الى
وتعد عتفه عليه وانقضت عدته بوضعه ثم نكحت لاخرى فلا فراقا وخر
بالفاسد الصحيح وذلك في الحقة الكفار فاذا امكن كونه من الثاني ولم يمتنع في
ولا عدة في تزويج بينهما او بين الثاني الذي وطئها جاهلا فلا يحسب زنا
اجتماعهما من العدة لصيرها فاشد بالرجوع المستلزم لاستيلاء به عليه بخلاف ما اذا زالا
بان في الثاني بينهما او اتفقا على الفراق او مات عنها او طلقها بظن الصحة فانها
حتمتها ثم نكحت الثاني وليست غيبته عنها تزويجا فلا تحسب من العدة الا ان تبي
ان لا يجرى اليها **فصل** وضع **ولل** كمال صالح للعبادة لا يكون العدة اشهر عتفه
ولخطبة من لحظة الرجم والحظة للمادة من حين امكان اجتماع الزوجين بعد النكاح
لقوله في قوله وحده وفضاله تلحق شهر اربع فراه وفضاله في اربع وهذا **كامل**
ان مصدرها قامت في ثمة فانه لا يفتقر الى **اشهر** فاذا استبرأ ثم رجم
وبينهما سنة اشهر وخطبت ان على كلام فيه ذكرته في الفصل مع راسا **فصل**
لا من الرفعة فالثاني حمل اخر لا ترم او دهم فامان ما من حمل واحد فيلا زمان
شوا واشتراك من او اخر للمكان **فصل** وضع **فصل** اي اقل مدة يكون فيها
وضع سقط مصورا بعد اشهر عتفه وخطبتان من حين امكان اجتماعهما **فصل**
فصل اي سقط غير مصور فيبقى في العدة وميرسانه **فصل** اي اقل مدة يكون فيها
الشهر في ذلك والحواشي خبر مسلم المعارض له مذکور في الفصل **فصل** اي اقل مدة يكون فيها
فصل اي اقل مدة يكون فيها **فصل** اي اقل مدة يكون فيها **فصل** اي اقل مدة يكون فيها
لحظة للفرو الاول ولحظة في الحصة الثالثة بان يطلعا او قد من القر
لحظة ثم تحيض اقل الحيض ثم تطهر اقل الطهر ثم تحيض اقل الحيض ثم تطهر اقل الطهر ثم تحيض
في الحصة الثالثة وان خالف ذلك عادته **فصل** اي اقل مدة يكون فيها **فصل** اي اقل مدة يكون فيها
اذ افرقت وهي معادة وقد بقي من الطهر لحظة ثم حاض اقل الحيض ثم تطهر اقل الطهر
ثم طعت في الحصة الثالثة **فصل** اي اقل مدة يكون فيها **فصل** اي اقل مدة يكون فيها
العدة لاخيرة في صور الا في السابقة والابية ليست من العدة بل مبيتة

تثاني

تطعن

المبين المروودة **في النكاح** الواقع من الشاقي **في عقد** فلهذا من المسمى وطهره وال
فمنعه ولا يرفع في حقه ولا يستحقه الا في اقل اوقافها اخلطه بعد كونه لا فاعلم
وما افاده كلامه من صحة الدعوى على الثاني وتخليفه من باطل به الحاملي وغيره من
القريب ان كان الزوج في الامام وصحة الرافعي وغيره في الدعوى وتبعه الحاملي انه لا دعوى
عليه ولا تخلفه لان الزوجة ليست في يد الزوج بل في يد الله تعالى وتبعه الحاملي ان
وان تزوج امره كذا في حاله تزوج بان ثبت ذلك ولو اقرها به قبل نكاح الثاني
فاذا علمت الاول بقاء نكاحها وان لم يطلعه فاستلج الحاملي فاذا في **مدية** ويجوز
تبعه حال **انه طلقا** وانقضت عدته منه قبل ان يتلج الثاني ولا يبيده بالطلاق
قلت انه لم يطلعه **النكاح** من الثاني لانها اقرب له بالزوجية وهو اقرب صحيح
اذ لم ينقض على الطلاق بخلافه فيما مر من الحاملي كالشيخين بذلك ما لو استتمت بان ابرام
نكاحا احيانا وانما في حجب كذا رجل فاذا في آخرها من زوجة فقالت طلقني وانكر
فيحلف واخذها ايضا فاعلم ان اقرب او لا يتكلم الثاني واذا ثبت فيه لم تنزع منه كذا له
المتابعي وغيره واعلم ان الذي في غير كذا لم يثبت باذنها ثم اذ في رضاها على ما قيل قال
المفتي في ذلك ان ثبت نكاح الثاني باليقينة **وفي عقد** في حجبها اجمعت على ان لا بان
وطرأ مطلقا الرجعية مطلقا او بالابتن بشفقة في عدة او اقل او اشهر ولم يجز عدة
لغيره منها لانها كانت **واقفا** الاولى في كذا من جنسها اقضاء ذلك لها اخلها اذ لا معنى
للقدر في نكاح ثالثة اقر او اشهر ومن فراغ الرضا وتسدح فيها بقتل الاولى
وقد ردها اليه وقام عن الحجت ان فله في الرجعية الرجعة فقط فان كرر الطلاق استأنف
انقضت كذا لا رجعة حيث لم يبق من الاولى يقينية **وفي عقد** اكل او حبل من الرضا في المدة
كما حل ويدخل فيه المدة الاخرى لا في اقرب ويضمنه بركة الرجعة فلا معنى مع اتحاد
ذي الصلة الى حجاب عدة اخرى بغير الرضا وان رتب الدم على الحمل ولو لم يتم الا قبل
الرضع على المقتضى وما اقضاء ظاهر عبارة الروضة من نفيها انما اذ لم يتم قبله تنهها
بغيره على قولي تدخل المدة بين وعدمه غير من ادخل الحق انه منزع على الضعيف وهو عدم
المدخل كذا من به المساوي في غيره وفي كلام الرافعي ما يدل على كفايته في الاصل وله
الرجعة ما لم يقع وان كان الحمل من الرضا في المدة لا نقا في عدة الطلاق وان لم ينهها
عدة اخرى اذ اجتمعت **ان يزوج** كان تكون في عدة زوج وشبهه فبطاها غير ذي المدة
بشبهة فان كانت احد ما حلا فدم **قلت** اي عدة صالحة تقدم او تاخر لانه عدته لا تقبل
التاخر **ان لم يكن** حلا فدم المدة التي **الطلاق** على عدة الشبهة وان تاخر عن وطرها
لقوة عدته باستنادها الى عقد جازي ثم بعد انقضائها تم عدة الشبهة او استأنفها
فان كانتا من شبهة قدمت الاولى **انما** اذا اباها ولم تستوف المدة **قلت**
تلكها **وان طلق** ان شاء ذلك **في عدة** فقط وان كانت عليها عدة شبهة منطردة

هذا

لانها من جهة وليت الات في عدة الغير فاذا اباها حلا فوطعت بشبهة حبة وطى قبل الرضا
اما بعد فله التمسك الى ان ينقض الفاسخ من الات ليست في عدة احد لا الرضا لانها
امت في زمن نفاذ او عدة الفاسخ **انما** او حلا فوطعت بشبهة حبة في عدة
البينة لا الشبهة على ما ياتي ويجب ان يحرم الرضا لاستحقاقها عدة الشبهة **وفي**
حبل **شبهة** عليها انه من الزوج او الرضا الشبهة **قلت** الزوج النكاح ان شاء ذلك لا يكتفي به
الحاملي من عدة كذا كذا في عدة غير على اي حال بل لا بد من من عدة **قلت** ومن
انما احبها وليس له هنا وطى عدة الاستثناء **وانفق** الزوج وجب على من اشتهه حلالا
لكي لا حاله للشك بل بعد الرضا **انما** الرضا بالطلاق القابل لطلبها عدة
الحال الماضية نعم تسقط عدة اجتماع ذي الشبهة بها بعد وطى اياها اذ لا رجعة له في ذلك
اما لو لم يجزها عن عدة فادع لم يلحق به فلا نفقة عليه للسائر ولا الرجعة عدة كذا
فان الشراطين وخرج به الرضا بالشبهة فلا نفقة عليه لمدة الحمل الا في وان لم تكن الرضا في
انما يجب للحاملي المهر او قسم كذا له لا في انه يلزم الزوج فيما اذ الحاملي بالوطى الشبهة
نفقة القدر المدة الطلاق الرجعي بغير الرضا وقد امدت الفاسخ لان
الرجعية وهو وطى ان نفقة المهر فليقتض وجبها على احد كذا ولا مرجع من عدة
على الاخر لان انقضائه ان الحكم ولم يدع الرضا لا نفقة كذا الحاملي كونه من الشبهة
وانما الزوج ان شاء زوجته التي عليها عدة ان له اوله ولغيره **في عدة طلاق**
رجعي فيمك اذا كانت او عدة الطلاق باقر او اشهر ثم حمل في عدة باقر الى الرضا لانها
العدة بينه واوله ولغيره وقضت عدة الطلاق بان لم يكن حمل او كان منه راجح فنهك ما
التريق بينهما وبين ذي الشبهة على كلام فيه في الاصل وان نفقت عدة الشبهة لكن
الحاملي من الرضا راجح بغيره وفي عدة في عدة الطلاق ولو في من الفاسخ **ولا**
تعلق الرجعية في عدة الطلاق فقط بل ان يراجع **قلت** كذا في الرضا في الصورة البجعة وان
كانت في عدة غير ذلك **قلت** بغيره وبين الرضا بشبهة تا مدت الخاطئة
والشبهة قائمة بخلاف ما اذا ازال لانها وان لم تكن في عدة الرجعية هي حجة
كما لو كان في عدة خراج بالرجعة التمسك ولا يجوز في عدة غير على ما قل
جملة انما استأنفها الرجعة شبيهة باستدانة كذا قضية كذا الشبهة
المسوية بينهما قال المفتي في هذا لا نه لا تنقض عدته وعليه لا بد من التمسك
بما اصابه علم مما من انه اذ رجعي عدة ولا حمل تسقط المدة وتشرع في اخرى ولا يمنع
بما حق قضيه رعاية للعدة فان كان ثم حمل منه انقطعت المدة ايضا واعتدت
لشبهة بعد الرضا والفاسخ وله التمسك بها الى مضى لها راجحة ليست في عدة وطى
حاملا من وطى شبهة فليس له التمسك بها حتى يضع له ان يراجع **قلت** ومن
لا يرضى ما من عدة او من عدة غير الذي يضع فيه رجعة كذا لا بعد من

فانما رجعتا
فلا تنزع رجعتا

فلا تنزع رجعتا

لحق الميراث لأمه بانه مكره **كفى** اربعة عن امه او سيدة لها بالسلام فيوقف على عتقه
بها على الاستبراء لعمه بانه مكره **كفى** اربعة عن امه او سيدة لها بالسلام فيوقف على عتقه
للسيد ولغيره مستوفى او ولد ملك السيد من قبله في البيع فان قلنا من اشتراها
بعثنا سيرة سيدنا الى الحاكم او ولدها وتوقف على الاستبراء او تزوجها لم يتوقف
عليه في العرق فلو يفرق بان الاصل بالملك المستقل فلم يرب على فعل الغير بخلاف الثاني
ففي على الاستبراء السابق او من غيره بشبهة في ملك احد هادف المحذور واختلاف الما بين
وبعد الاستبراء بعد الوفاة حتى لا يستأجرها من رجلين وطهاها لزم استبراء وانما
لم يجب عليه من قبله ان الوفاة ليس مقصوده بخلاف التزوج فوجب ان يستعقب الحمل ان كان
تزوجها **قوله** اي من وطهاها او من زالفها عندها وللمشترى تزوجها من بايع وطهاها
وكذا يجوز تزوجها من غيرهما ان كان الماء غير محرر او استبراءها من انقلبت منه
اليه وحزبه بالبرق غير هادف له تزوجها مطلقا وبالزوج تزوج السيد اباهما بعد عتقها
فقبل كزوجته المقتد منه سواء عتقها او وطهاها لغيره بن بالوفاة واستبراءها
من انقلبت منه اليه فان انقضى ذلك من تزوجها **قوله** ولو عتقها وطهاها او مستوفى لها ومارت عنها
قبل استبراءها وليست من زوجة ولا معتدة لزمها الاستبراء لولا الفرائض او بعد لم يلزمها
بل **قوله** الاول وان صدر قبل عتقها لا فاعبه لم تنق فزناها فلا تكون زنا لانه الفرائض بالعرق
فلا يجب استبراءها للزوج **قوله** الثانية فلا ينفقها فقدم الاستبراء على يجب بعد العرق
للزوج لان كونه **قوله** صير فرائضها في شبهة فرائض النكاح فلم يزد بالاستبراء السابق
وهو الاستبراء الذي تنظر به المرأة في الحمل **قوله** حمل اجماعا ولو من زنا او فارق العدة
باختصاصها بالاباء لا مشروطا بالنكاح فيجب لان في طهر الزوج فلا ينفق بوضع حمل غيره
والاستبراء للحق فيه لله تعالى ولا ينفق حصة او شهر معه ويجوز في غير العدة بان
زالفها عندها بعتق او موت او ملكا اسبغ بخلاف معتدة عن زوج او وطهاها بشبهة
او عتق حاملا منها وهي فرائضها فلا تستبراء بالوضع بل بحصة او شهر ريعا **قوله** ان
يكون حمل فالاستبراء لذاته لا فرائض **قوله** وان استعمل به او كانت ام ولد مات عنها سيرة
او عتقها الحيز ولعدم النكاح اعتبر الحيف للملك على المرأة بخلاف في العدة فان انقضت صير
لست بالاسير وانما يجري حيف **قوله** كمال حقد ملكها احايها اخرج حصة اخرى كاملة
لان بقية الحيف يستحق الطهر ولا دلالة على المرأة بخلاف بقية الطهر في العدة يستعقب
الحيف الدال عليها ويجوز الحيف كمال وان وطهاها او اشتد له قيام الملك بخلاف العدة
هذا ان لم يتكلم من الرجل **قوله** ان جلت مئة في مضي **قوله** اي الحيف فينقطع الاستبراء في
الفرج **قوله** كمال حقد ملكها احايها ان لم تكن ذات اقر بان لم تخضع او ايسر فالذي يستبراء
به شهر هادي ان وافق سبب الاستبراء من اسر الشهرو الا فلو لم يوافق لانه يدل عن الفرج

قبل الاستبراء

به بان ملكها معتدة

حزبه

حيفا وطهاها غالباً وانما اعتد بوضع او حيف او شهر في حدوث الملك ان وقع بعد انقضاء ملك
ولو قبل الفرج في غير موطنه لا في من حيا وان كان الملك للمشترى ولو بعد الفرج كما
انقضاء الملك لضعف الملك فيه **قوله** وانما اعتد باحد في استبراء زوجة طلق ان وقع بعد
طلاقه ولو طلق **قوله** بعد عتق لمن وطهاها ولو بشبهة فلا يعتد بما وقع قبلها السيرة على من يجب
الاستبراء **قوله** وانما اعتد باحد في حدوث الحمل ان وقع بعد اسلام من كان كجسيرة او من
فاذا استلها فاعتد مثله لم يعتد به بل لا بد من تاخير حتى يخبر عن الاسلام لانه لم يستمع
قوله وانما اعتد بعقبه ولا تصير لامة في استبراء الزوج او الاستبراء حاله المهر
حالز وله وادخاله ويعلم باقراره او بينة فاذا ثبت **قوله** به ولو لم يكن كونه منه بان انت
به لا ربع سنين فاقول من وطهاها ولم يبع استبراء وان لم يستحقه او قال عتقت لان الولد للفراش
بخلاف اذا لم يكن بان انت به لادن ستة اشهر من وطهاها ولا يلحقه وان استلقه وحزبه
بالوطأ في الخلوة فلا تصير فرائضها ولا يلحقه الولد وانما صارت الزوجة فرائضها حتى
ان اولدت لا مكان منها لحقه وان لم يعترف بالوطأ لان مقصود النكاح التمتع والولد في العدة
بالامكان من الخلوة وملك اليمين قد يقصد به التجارة ولا يستخدم فلا يلحق فيه
الا بالامكان من وطهاها **قوله** اذا ادعت امه انه حملها او ولدها من وطهاها سيرة **قوله**
السيرة بلا عتق **قوله** لم يظن ان يبعها حصة لان اصل عدم الرجم مع كونه النسب ليس حشا
لحشا ومع كلام الشيخين انهما لا يخلف وان ادعت امه الولد لكن اطل البقي في فريده
قوله صدق السيد **قوله** لا يلحق بالامانة اي الولد الذي يمكن لحقه به بان وضعت لسته
اشهر فالذين من الاستبراء الى سنين من وطهاها من غيرهن بالاستبراء فلو قد ساهل
بالشبهة الى اربع سنين لا نهج يمكن كونه من للوطأ الذي قبل الاستبراء فاما قوله ثم رأت حيا
في شرح البصيرة صرح بهذا التفصيل **قوله** في صورة قوله جازا بالدمع اهان ولدي هذا
من وطهاها وان تدعى استبراء او وطهاها وكذا في استبراء بعد الرجم بحصة مثله
فانكرت الاستبراء مع كونه لم يجب له عدم اجزا اخرى له على ان الاجاب نعم ما اتى به عليه ولا يكره
ان يعلق انه استبراء واستعقب في المطلب اجر البصيرة ويجوز بان ليس في هاتين الفقرتين
بالدلت ولا سيرة وسيلة اليه فلو اذ ولد دون الثاني وكذا في قوله على ان لا يجب
وانما انقضى بحلقة لان الرجم الذي هو الشا عارضة دعوى الاستبراء فيقضي كمكان
ولا يبرأ عليه في ملك اليمين وانما لحقه الولد في النكاح لا مكان ولا يبرأ الا في العدة
فراشه اقرها لما تقرر انه ثبت النسب فيه فيجوز الامكان اما اذا وضعت لا فلو من
سته اشهر من الاستبراء فيلحقه العلم بافان كان حاملا وانما يتبع ليمينه
على الاستبراء **قوله** ان حصة مئة هي عليه فان صدقة لم يجب ليمين وذلك لما استدل به
الذين ان عتق وزيد بن ثابت وابن عباس رضي الله عنهم يقولوا ولا جوارهم بذلك
ولم يمكن عليهم من ملك امه بارت مثله فاذا عتق اباه او غيره وطهاها العتق عليه وانكر

تدفع

انما يعتد بعقبه ولا تصير لامة في استبراء الزوج او الاستبراء حاله المهر

لا فاصلا بين الزوجين وكذا الصغيرة ان وطئ الكبيرة لا فاصلا بينهما وعليه لكل نصف
المسحوق او نصف المثل وله على النصف ان لم يأت له في الاصل كقوله الماوردي وجزم به
غيره نصف من ثلثه كذا في بطلان الكبيرة والا غير ذلك لا جلا للزوجة من المثل ولزمه لثقلها
او انها المثل كذا او نصفها الكبيرة خمس ما بين وكذا الصغيرة ان ارتضعت لبنه
ولذا يلزم غيره والكبيرة من طاعة والا فلا ومع ذلك ينسخ لاحكامها مع الام وطالب الزوج
وفي مال زوجته اذا كانت صغيرة وقد ثبت بنفسها الى زوجة اخرى له كبيرة من طاعة فان نصف
منها خمس نصف من ثلثه الكبيرة لان انفسها كالحال على فضل الصغيرة وللكبيرة عليه
المسحوق او من المثل ان وطئ والا فصفه اما اذا لم يطأها فلا يطالب ولي الصغيرة الا بنصف
المسحوق **والشبهة** ان الفرقه من جهتها وهي تسقط المهر قبل الرمي ولا غرم على من
ارتضعت في نفسها مستقيمة سالته وان امكنته الا دفع على المعتمد كالمستقيمة في كل حال
لا فاصلا بينه وبينه اشكال ان اجبت عنها ثروة ولا ينال في ذلك فقام ان التماثل من الرضاع
كلاهما لان المهر في التخيير **وقيل** في الرضاع **شهادة ام** او بنت من اوزوجه
مع غيرها ان **لم تدع** الزوج وان احصل كالحامد عتية بان شهدت بحسبة كالمشهد ابوها
او اباها طلاقا بحسبة او للزوج بان ادعاه وانكرت لا فاصلا بينهما لانها بخلاف ما اذا
ادعت لا فاصلا بينهما كذا وانما تصور شهادة بنتها بذلك اذا شهدت بان الزوج ارتضعت
من امها او غيرها بان امها ارتضعت من ام الزوج او غيرها **وقيل** شهادة من **شهادة لم تدع**
الرجل وان ذلك ثبت فلهما نصفه اذا لا تجزى لها نصف ولا تدفع في غيرها وركا وفضلها
غير مقصود بالاثبات وشروط شهادة الرضا ذكر شروط السابقة كالوقت والعلم
والشرف قال الدارقطني وذكر المحدثين عن ذلك الفرق ومرويه بان غالب الناس يحمل
تفاصيل الفرق فليفتي بحسبه ولكل حال على فقيه من توفي بعرفته من اهل الذهاب
الشك في ذلك يختلف الرجوع في الواقعة في ذلك المذهب اذ لا يشترط فيه ذكر الشرف
من اصله والباقي على غيره وذكر وصول الابن الى حقه ويعرف من غير حبل بضع اللام والجار والزوج
وقر ابن كاسماني في حقه وحل حلقه بعد ان له الفان ان ابنه وان لم يحل له ان يشهد لان اصل
عده ولا يكتفي في اراء الشهادة ذكر القران بل بعدد ما يحسن بالشهادة ويكفي لا قران ولو غير
فقيه لانه المقرحط لنفسه اكثر من الشهادة **باب**
في النفقة هو لا نفاق وهو لا يخرج ويخص بما يخرج في غيره بخلافه يقال فيه اسرف وضعه كالتف
ومعها الماتح او قرابة او ملك وقد ثبتا كذلك او روي عليه صرحا بغيره في الاصل ثم لا يخرجها
شروط فلا يجب المداكبي الا **الزوجة** ولي ذمية او امة او مربية او مريضة او مريضة او مريضة او مريضة
لا فاصلا اختص ما بعده بالزوجة **مكت** من الاستماع بها ومن نكحها الى حيث شاء عند من الطين
والنفسد ولرب كمن يخلط فيه السلامة اذ يلزمها اجابته اليه على الوجه فلا يجب بالاعتد
للا يلزم اجابته لغيره من مختلف المهر والنفقة وهي منع وانما يجب بالتمكين من ما فيه ما يصدق

انه

نفسه

يتمتع به في عدم التماثل وهو في عدم الشؤن ولا نفاق على ما وانما يحصل التماثل منها ابتداء
او من ناشئة اطاعت بغير نفسها وهي مسطرة على الزوج ولو بان نفقة اليه في مسألة نفقة اليه
او بغيره ولي غيرها فيلزمه المهر من حين بلوغ اكبر اي من نفقة او من فاسق صدقة فيما يظهر
واذا امكنت من يمكن التمتع بها ولو من بغير الزوج وجبت نفقة **باب** **طال** لا يمكن
جماعة اذ لا منع من جهتها وتكفيها له بالعرض على الرمي او سلمه لها ويجب لها بالتمكين **وان**
عجز عن وطئ بسبب غير الصغر كمرض وجفن مقارب للتسليم او حادث بعد
لا مكان التمتع بها من بغير الزوج **لا** ان عجزت **نفسه** بان كانت طيلة لا تحفل الرمي فلا نفقة
لها وان استلها الزوج اذ لا يمكن التمتع بها كالكاشرة بخلاف من تحمله والعبرة في مكنتها
كالحينة بتمكين الرمي لها نعم لم يسلط الا ولي نفسها فاستلها الزوج من غير ان الرمي كفي
لحصول التماثل ولو سلت المكنته نفسها الى المهر من غير ان الرمي من غير ان الرمي كفي
وكسوة وغيرهما ما عدا الله النظيف **الجمعة** حرة او امة ولو جازا لبقا بحسبه لها وقد روي في التمتع
بها بالجمعة ولا متاعه عنها لم يجب لها الله النظيف نعم لو تأدت بالهوان او للزوج وجب لها ما روي
على الوجه ويسقط من ثمنها ما يسقط من ثمن الزوج ونصفه في قدرها بما يجرى ان كذا بقا
والا فلا يجرى **وجب** المهرنة السابقة ايضا المطلقة **حامل** لم ينف حملها **باب** **نفسه** غرضه **نفسه**
من **نفسه** **نفسه** **نفسه** بان كانت بخي خلوة او فرقة بسبب عارض كرضاء لغيره تعالى وان كان
او لا حمل اما الحامل والحامل السابق بالرب فلا نفقة لها الحديث من صحيحين بذلك وكذا بان حمل
سبب عارض للعنف كعيب وعي وركلة الفسخ به برفع العقد من اصله ولا كذا كالمهر حيث
لا وطئ واذا وجبت فهي الحامل بسبب حملها كالحمل والا لتقدر بقدر كفايتها ولم تجز على العسر
وتسقط بعض الزمان وهذه ليست كذلك ويجب للحامل السابق بغير ما ذكر **وان مات** الزوج
قبل الرضخ ساء على الحامل والحامل السابق لا تنفق له الرضا ولا فاضا وجبت لها قبل الرضخ
فا عقر بقاءها في الدوام لانه اقوى من الابتداء ولا يجب لامة الحامل منه اذ اعققت ولا على حدة
الحمل بل فيهما على ذلك **نفسه** ونسب لها ما بين ما كان بعد ثمن ظهور الحمل ولو باربع سنين او اعاد
المفارق به ولو انفق بطنه فان عده حرم عليها كالحمل تنفق على ابنة بطنه اعاد فانه معها
ويجب ما باقي من نفقة وكسوة وسكنى في زوجة مكنت **وجبة** **لا** اذا انكحت احدهما
مكة **شبهة** بان وطئ الزوجة بشبهة وان لم تحبل والرجعية بها وحبل لا نفقة
تلك الزوجة اذ يحال بينة وبينها الى انفساء العدة ولا الرجعية مشغولة بخي غير
واشتهر لجلها لان عدة الشبهة لا تقدم الا جسد كالمزول اذا انكحت الزوجة بنسوة
تعد القليلين ولو جئته وصغيرة وان قدر على طهرها على الطاعة ويحقق بخي **نفسه**
صدر منها الزوج ولو طسقا وفي محل عيشه لعدم التماثل التام **باب** **نفسه** **نفسه** **نفسه** **نفسه**
كان نصف لمرض تنص به معك او لكثرة كره بحيث لا تحمله ولو بشبهة اذ لا يزوج
وله نظر ذكره حال الخلع للشهادة او كراثة تنفك عن ما ولد له اقباضه اياها

فيلزوم

3/11/23

من غايته وحقه الصافي وان كانت شريفة **مع سائر** وما غلب يكون سبب وجوبه
سنة اي الزوج كسلبه على غيره هو ونفاس ولا دية بل لا يلزم جماعة لانه سببه ومن
ثم لم يرد ايضا ما روي في ان قصده بالسهة ونجته انه لا يلزم من زنا امرأة كالتفريط في نفسها
او عكسه وان الزوج ما يلقى المفروض دون المسنون وخرج عنه نكاح الكيس والاختلام والفصل
المسنون فلا يلزم ماؤه **والزوج** النكاح الزوجية على **ميرور** وقت الفجر وهو من لا يرجع الى كف مدين
مغير **اصف** الذي السابق وهو مدين كل يوم **ومقد** نصف كل يوم بالنسبة **نكاح** هي متوسط
وقت الفجر وهو من ملك ما يخرج به عن السنة لكنه **يقتسك** اي يصير مستكنا اي عسر الزوجة
اي بالضم وهو المدين بخلاف الميرور فانه الذي لا يقتسك وان كف بها او ما يجبه ما ذكره
ان لم تاكله على العادة بضرها حال كونه **رشية** فان واكته وفي حرة رشية
اخرى او اذن سيد الامه الرشيد وولي غيرها والعلة لها سقطت فقضاها ذلك خلافا
للكار وكنى في الجريان الناس عليه في العدة والاكتساب به في سائر الاعصار فعمل بها
معه دون العدة رجعت ما زاد على العدة ونسخت في قدر ما اكتسبه وخرج بالملك الا ان
واعطاه الغير فلا سقطت فقضاها به على كونه من غير ضاها او واكته غير رشية
بل اذن او لا مصلحة وخرج هو منقطع وقضته لتعليل النكاح انما اذا رجعت عليه النفقة
الماضية لعدم السقوط بالملك لا يرجع عليها كما اكتسبه ولكن برة البقي في بانه لم يقل
احدا وادفعه لولائه فقضاها اليك مبرور على وجه خلاف اذ لم يقع ذلك وعليه
يجوز امره ولو زعمت انه منقطع وزعمانه مؤد عن النفقة صدق لكن يبرر على الوجه
كسنة الام او لا يلزم انه ابد الله ان سميت من جنس واحد منه لانه ملكها فله ابد الله ان
شأن وفيه اشكال اجبت عنه في الاصل **ويك** ولي على قومه ومعه **الحرام** حرة وزوجة وانها
ولو زنت لانه من العاشرة بالعرف بخلاف الامه والمبصرة وان اعتمدت لجهلها فقضاها
واما بغير حرة **تدبر** اي تدبر مثلها عادة عند اهلها فلا عبرة بزوجها عند الزوج بحيث
صار يلقى بها اخذها اخذها فلا بيع بها خذها لنفسها ثم يجب الاخذ والامه لغير عرض بوجده
فالتزحم بالحاجة بخلاف الحرة السابقة لا تخدم بالزمن واحدة ولو زنت في يدهم مثلها بالزمن
بالبيع الثانية من دخل امره وله الاخذ **ولو حرة** فحبيبها او ساجرة ويحرم او ملكها
ولو عبد او عبيد على الزوج ويصير غير من حق الحصول المقصود بجمع من ذكر نعمان حر النضر
كزنية مع سلة لم يجب ذلك **لا بالزوج** **نكاح** فلا تجوز في ولي ما لا يستوي منه
كل من خلافا للحاكم ولا فان استعفى منه وتقر به وفي المراء باخذها الزوج خلاف سبطه
مع زنا البقي في هاتفي الفصل والحاصل انه ليس على خدامها ان يمتنعوا عن الله لكل المراء
للمستعفى الشريف وصبة على بدنها وعمل جزئي ايضا والبيع لا كلها اماما لا يمتنعوا على الطبع لا كله
وعمل شيئا به فلا يجب على واحد منها ما لم يوافق الزوج فزنت بنفسه وبغيره ثم اكرامه ان لم
يعقبه الزوج بان كان ملكه وجب له نهاية من غرقه وان كان من كان مساجل

وَأَجِبْ لَهَا تَامُ الْكُفَايَةِ عَلَى الْأَوَجِ

۱۰۰

اذا تلف ص

الأخلاق

الحمد لله
الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا
هدى الله

٦٥

وبعض ما يغرس ونحوه

5

على الثاني
لانه الوارث وقد
استوفى ايامه ومن
الاصول ابواب مع
اي امام النفقة
الاو له مع

2312

يقدم احد المسقوتين الرضيع او نحو الرضيع **والقرب** في القرب مع الاثر او عدمه فيما عدا الام
والاب **ورفع** الميز ولو الماخوذ فهو له فغان وارثان واستغنيا قرا وارث او عدمه كابن
وفت واما تحت اذن يوزع الميراث على ما بالسوية اذ لا مرجع او لا مرجع من انفق عليه
بالسوية على العقد فان غاب احدكم اخذ قسطه من ماله فان لم يكن مال اقترض عليه فان
لم يكن امر الحاكم بالحاضر بالتقديس بقصد الميراث على الغائب او على ماله اذ اوجبه
ورفع استوفى الاخذون ووزع الميراث عليهم لكن **لاجل** **الوجوب** بان لم يسد قسط كل مسددا
لكل واحد **ورفع** بينهم في الميراث فمن خرجت قسمة اخذها اذ لا مرجع قبل القرض ولو لم يسد
الا قرب لزمنا الا بعد اصالة فلا يرجع على الاقرب وان ايسر **ورفع** صدر عن الزوج او القرب
من الاتفاق الرجوع عليه او اجل ذلك **انفقا** المسكن من زوجيه وبعض من ماله والغيب
كالمع **واخذت** وان علت ان شاءت المظفر ولو غير ان القسمة ما لطيفه صرحا
ابيه اذ لا مرجع من انفاة او غاب وله ثم ماله انه صرحا **لاجل** **الوجوب** وسلم اذن له في
مروجه اي سفيان رضي الله عنهما لما سئل الله سبحانه في ذلك ونسب في الاخذ من
جنس الواجب ان وجد **واذا** لم يكن للمع او القاب مال فان شئت الهم **انفق** من
ماله على الفرض لانرج عليه او على لبيته وان علان لزمته نفسه وان شاءت
اقترضت للاتفاق عليه **لانرج** كذلك ان كان ثم قاض استلظ اذنه والا
لم يرجع وان استشهد على العقد كما بينت في الفصل فان لم يكن المرجع الا ان انفق
او اقترضت **باعتق** **اي** مع اشتداد على انفا انفق وماله او ما اقترضته
بقصد الرجوع والا لم يرجع وان تضرر لا شاك او على الواجب الذي يصح به كمالهم
فيهرب عامل الساقاة كانه عذرا لا رد ولما ان نفق من مال طفله على عليه وقدره
اذا زرع بماذا انفق الاب او غاب وهو ظاهر **وكذا** اي وكالهم فيما ذكر **قريب**
تحتاج غاب قريب او انفق فله ان يقترض لنفسه على من لزمته **وجبة** **للمطل** **غاب**
اخره يقترض عليه للاتفاق على المظفر وانما يستقل كل منهما بما لا يقر آخر **حصة** **فان**
ثم والا فلا بد من انه له ما ان آمن فان انفق اذنه عند مكانة او انا شكا او على
الا يستقر ان يرجع عند عدمه فلا مرجع لهما فظروا امر ولا بواجب اخذ ما وجبه
من مال فزعه عند المكلف وله اجماع لذلك لما يظن ان امر من مال انفقا ولا بين من
مال ابية المخرجين التباكم لعدم ولا بينهما فيلزم **للمكافاة** **بب** **لنفسه** **فان**
ويستقر واجب القرب من حق نفقة والسوة فيصير ربك اذنة فربيه يطالب به
حقها مضاعفا **انفق** **اي** القاب **للمكافاة** **الشيطان** **وطال** **للمأخوذ** **في** **مادة** **باردة**
عليهم في الاضاقا ماله فانه **وكذا** زيادة في الاستقران لغيره او امتناع ولا يستقر
بلدون هذين بل يسقط بعضي الزمان الا نفقة خادم القربى حيث وجبت لهما في مقابلته **لنفسه**
ويستقر **الرجوع** **للمكافاة** **لنفسه** **ولم** **رجوع** **اصل** **وجب** **لنفسه** **بعضي** **الزمان** **فصير** **ربا** **في** **مادة**

إذا امتنع

فَنُؤْمِنُ بِهَا أَيْ جَارَهُ يَنْقُضُهَا

ان كان والافضل ان يكون من مائة مائة واثمنا في اختيار الميزان ان اقام الاب
مع سائر واحد والابان ارادوا سبوا فان كان لغز نقلة فالحق في بالهمز وغيره
ما لم تقم الام ويكون في مقامه مع امسدة اوضاع مصلحة والاسا فرب على الوجه اول لقوله
قوله الاب عليها حفظا للنسب ورعاية لمصلحة ناديه فعلم ان المقدم **سبوا** اي جله او عذره
ان اقام وسافر لنقله او حاجته **وانه** بقوله ايضا **سفر لنقله** ولزم بل السابرة قربة
او بعينه امروه ما لم توافقه في طريفة في الحق ما اما متوافقان او متحد مقصدها او يجمع
من سفره فان سافر لغز نقلة دام حتمها وان اختلف طريقا ومقصدا او في المقلة والاب
لحاجة قدم خلا فالتا كبره عن معنوم قوله ان اقام وحمل تقديم المسافر حيث كان سفره
مصحى **باب** في الطريق والمقصود والافضل في اقامه الام من شدة خجرتهم
الا ان جعل له ما يقيه ويصون في قصده النقله بيمينه ومثله في ذلك كل عصة محرم
وكذا العصة غير محرم بناء على ما من نفعه لاسم الله مشهورة بل نقلة توافقه كنبته
وكاب نقلة وان اقام الحجة والنجاة نقله وان اقام الاخ سبوا اما المحرم غير العصة ككفال
فلا يأخذ وان سافر لنقله اذ لا حجة في النسب **لا غيار اب وابية** اي الاب والابن **فصل**
تخفيف اللام بين الفعل والفاعل اي خلفه عصبه آخر مقيم بلها فلا يقدم عليها فليس للاخ
نقله عنهما اقامة كخ العدة لان الحاشي متعارفون فالقيم منهم يعنى بحفظ النسب **فصل**
استع المقدم في الحضارة او غايب استقلت له بليته كالمات او حجة وان احتار من روى
احد بويه فامتنع من هاتك كقوله الآخر فان رجح المتع اعيد التحيز فان امتنع
خير بويه اكد وكذا فان لم يكن بغيره استحق **اوضع** غير المميز بان اجماله مستحقا
لزم الحضارة **من ينفع** عليه اي من يلزمه تفقده لا فاما من جعله الكفاية اللازمة
له ويلزمه الحضارة الصلح احتججه ومثله خيم عادة ولا يلزم الام التي مثلها لا يلزم
ان تحرمه وان استحق اجرة الحضارة لان اللازم الحفظ السابق لمباشرة الخدمة **العصب**
اي المولى منهم ولو غير محرم **ولم يكن** انى ولو مكلفه خلية ذات نعمة ولذا
امر بان ذكر ابريكة ولو بان كان بغيره ما فسقة يخشى منهم عليها كما هو ظاهر
وان اوم قول المات لا في عصبه خلا في ذلك فستلزم الام معها **جبر** اي فعل عليها وكذا
ولي محرم وغيره بسكنها عمل لا ينف ويصير في متي الرتبة بيمينه ولو لا انه لا يخلها
من الرتبة الا سفره بها الى محل لا ينف من فعل جاب لانه في المحرم بيمينه واما سافر بها
مخلصا عن الرتبة ما امكن او لا مشقة السفر كل عمل وعلى ولا فالتا هاتك المنة
فيها ان كان لها مال لان ذلك لمصلحة اما السفيرة فيسافر بها اليه حيث شاءت
ما عاخرة في غير المحرم **لا خلية عصبه** بان لا يطرئ الدهانة ولا يخفى عليها كمن
فليس للعصبه والام ولاية اسكاف **لو كانت** **بكر** اي تسكن حيث شئت لكى بان
لها مفاخرة ابريكة او تكون التي بعد عن الخريبة كان ذلك خلا في الا ولي لها ولذا

سكن

من ان

من زالت مردته اول تقديح فيه ثمة وبلغ ريشه ابيضها اما المروحة فولاية اسكافا
للزوج فقط الامع ريشة لغز نقلة او تساهله فلولى والام طلبة اسكافا على لا يترك
هو ظاهر **ما يوجب المنة** ملك اليمين فكل من استبد وقته له على الاخر حجة فاما حجة
السيد ففوانة يجب له **طريق** **قوله** **له** **جبر** اي بملكه بضم الجيم او طاقه في العمل
واما الطريق على سيدان فعلة يجب له عليه ان كان غير مكاتب ولو كتابة فاسرة او من
يلزم الزوج نفقة ولو لم يبقا ومنه واستاجر الامور من نفسه ومنه **الحاقة** من قرب
وادم ولو الكوا وما شرب وطهر وتزاده وودار ولجوة طيب وسائر منته ولم يحسب الدوا
لنفسه اكفاء بدعية الطبع وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم للمالك طعامه وكسوة
ولا يملك من العمل ما لا يطيق واهم القبر بالنهاية انما سقط بعضي الزمان كنفقة
القرب **وكسوة** ويجب في الوقت والادوم والكسوة كرهها من جنس **مقتا** مثله من ارقا
السبا فيجب ذلك من غالب قوتهم وادومهم وكسوتهم لقوله صلى الله عليه وسلم للمالك
نفقة وكسوته بالعرف اي مثله ببلد ويخرج جلاله السيد في سيرة واعمار فيجب
ما يليق بجاله من رفيع اجنسى وخيصة وان قوت على نفسه فلا يلقى مسائر العورة وان لم
يتأذبه الا بخي بلاد السند ان **وتن** اطعامه واللباسه مما ينفعه وتفضل امة نفقة
على خيصة لا ذكر على اخر طلقا **اكسوة** بان يجلسه معه على طعامه وهذا **فصل**
خلافا لما روي من ضعفه نعم ان كان فيه ريشة في ارضه الا فضل ريشة **ابوي** بالهجرة اي
يروي بالهمز **لقد** كبيرة فسد مسدا الا صغيرة فيج الشجرة ولا تقضي النعمة
ثم يتاوه ذلك ان لم يجلسه معه ويتاوه ذلك في الحاضر وفي معالي الطفا الى الامور
فيه ويستحق الاسنوي الرجوب مردود وتلزمه في فنة المسلم بعد التميز ما من اول
الصلاة في اربع مع ولده الصغير وتجزع حجارة من مكفوفين بخرج معلوم عليه
يحق له كسبه المباح يؤديه كل يوم مثلا مما يكسبه فاملا من مثله ان جعلها
في كسبه فان ضرب عليه فرق ما يليق بجاله منفه العام **ويستط** رضاه في **لا يملك** **فصل**
بغير رضا كالسيد لا لها عقد معاوضة فاعبر فيه تراخيها **ولا يجوز** للسيد ايضا
ان يملك فنة **ما** اي عملا على الدوام **لا يطبق** على الدوام للمز السابق وان روي لا يملك
عليه امر برفه فان ابي السيد الا ذلك لا يبيع عليه اي من عتقك للبيع طريفا والا
او جعله او كلف الرجل على كسبه من امان في بعض الاوقات فيج بان يملكه عملا شاقا
ومن ثم قال الام في ولا يملكه الاعمال الشاقة التي في بعض الاوقات اشغى ونظيره
ان محله ان اى عاقبة ذلك الشاق بان لم يخش منه قول محذورتهم ولو نادرا وان
كان ما لا ولا اذا قام به بيا او بيمين غير وضعه مشرا او مشرا وتبع العادة
في احسنه وقت القيلولة والاستمتاع وفي العمل اول الليل والنهار حتى لا يفتد
خدمته طريق الليل ايضا انعت عادتهم وله منفه من نقل خيصة وصلاة تنصيلة

الاصابة او ذبي الذي فاسم الذي قلنا فانه لا فرق بين العدم التام في الجارية
في اول حال الاصابة في الدنيا ثم الفصل الذي يفضل فيها الجاني لا يمنع منها مع كونها
الفرق الاربعه فلو كان الاسلام فاذا افضله باسلام من جوف سام وفوق اميا حصا على
كما في لم يقتل في نفس لعله صلى الله عليه وسلم الا لا يقتل مسلم بكافر ولا فرق
اجماعا ويقتل كافر بمقتضى قوله وان اختلف ملته ما ومن الملة بغير حربي ولا عسلا هدار
الملة ومن الذي بالمسلم والله اسلم والشيء الاصله فاذا افضله بوجود **احصاه** له عليه
ذكر كان او انقي وان علم لم يقتل به لعله صلى الله عليه وسلم لا يقاد للاب من
ابيه والفت كالاب ولا كالب وكذا الجن والجن من قبل الام والاب ويقتل من
المنفرد بلسانه مادام مصر على نفسه كما رجه الا ذري وغيره وغيره كشيء وغيره
انه لا يقتل به النقل الشين له من المتبني انما هو عماد لما وقع في نسخ الروضة السقيمة
ما يقتضيه ذلك والذري في سجن العمة كاصها وجمان عنه من غير حج نعم الاول هو مقتضى
كلامه في موضع النكاح **والثالث** السيادة فاذا افضله بوجود **سيادة** له عليه لم يقتل
منه له في نفسه ولا فرق وان كان اباه بان كان مكاتب واشترائه فانه لا يقتل عليه
فاذا افضله لم يقتل به على الحج به في الروضة وان قيل انه تبع نسخ اصلها السقيمة والذي
المعمدة كالشرع الصغير انه لا يقتل به وذلك لانه سيده والفضيلة لا تجوز النقص **الرابع**
الحرية فاذا افضله بسبب **حريته** وكذا او بعضه لم يقتل به لانه صلى الله عليه وسلم
لم يقتل من قبل عبيد وخبر من قتل عيدا قتلناه منقطع ولو قتل جرح مسلم من لم تعرف
حريته ولا اسلامه لم يقتل به كما اعلم من الشبان ولا ينافيه قولهم لم يقتل جرح مسلم
ليقتل صغيرا قبل به لانه الذر اخرجته واسلم لان محله كما انه تعليل المذكور ما اذا
قتله بذرا فليكن الاول فيما اذا قتله بذرا كحب وهو ظاهر ولا يجوز نفيه بفضله
فلا يقتل جرح ذي عيب مسلم ولا ابن كافر باين مسلم ولا عسلا بها ويقتل رجل باسرا
وعالم جاهل وشريف بوضع وكل من الاوصاف الاربعه كما منع القدر في النفس كذا في نفسه
في الطرف ولكن يخفف قوته بان لا يفضلها ايضا عند رمي او اصابة في **نسيه** بل طرفه
الذي يجري فيه القدر **غير** يدل **انقضاء** **سبب** بالبناء للفاعل او المفعول اي الاذن
الذي متعلق بنسبة اي يشترط ان لا يفضل بدل الجاني بدل الطرف الجاني عليه بالنسبة
الى بدل نفسه وان فضله في المقتل فيقطع طرف رجل بطرف امرأة ويدعبد بالف بيده
بشرة وسليم بن ابي وانشام باخشم واذن سميع باصم لا سليم اظفار بفاقد ها ولا اثر
لغزها ولا لسان ناطق باخس ولا عين صبيحة بحرقه عين عمك ولا عصب مثل بان
بطل عمله يصحح الا ان رمي الجاني عليه ولم يخف تركه لم يقتل اهل الكفر ولا نام باق
ولو اثمه ولو رمي ذوقا او صبيح بقطعه باق او اشل لم يجز فان فعله الجاني عليه بل اذن
الجاني لزمه نصف الدية وله واجبا ناقص وجلمة لا اشل لان ذلك لا يقع نفسا

ترجم

وذكر

ولرسب الى النفس قتل او اذنه فلا قدر في النفس ولا دية في الطرف ان اطلق الاذن ويجعل
ستونيات الحق فان قال اخذ قود الزم دية وله حكمية على ما قطع به البعق ويقطع اشل
باشل امثله او دونه سبب لا فرق واذا اخذ مثل يادون منه او صبيح لم يكن له اثر مثل
لان اخذ في الصفة لا يقابل بمال ويستثنى من امتناع قطع الا مثل باشل في قوله والصبيح
بالاشل الاذن والاذن والصبيح فيها يقطع بالاشل الذي سبب الله خلقه على النفس كجلبته ولا يصل
لبقاء النعمة فيها بعد الشلل من جمع الروح والصوت بخلاف غيره اذا اشل ويستثنى من ذلك ما لو
سقط الاشل الى النفس فيؤخذ به الا مثل مطلقا كما في الموت بجافية وانما يقتل جرحا لم يفضل
من امر **سبب** **الذي** في بعض الرق والحريته فلا يقتل بعض ببعض وان ساءوا او زادت حرية القود
لانه لا يقتل جرح الحرية مثله وكان الرق يقتل بحرية شأما يحكمه كذلك وليس كذلك حقيقة
النقص بل المال فانه يجب عند التساوي ربع الدية وربع القيمة في ماله وتعلق الايمان الدية
برقته ولا تقول نصف الدية في الله ونصف القيمة في رقبة هذا ما يتعلق بالجاني وما يتعلق
بالجاني عليه انه لا يجب القود على الجاني المذكور **الثاني** نفس افرط في انسان **معتق** اي يحرم
الدم فيه الحري ولو صبيحا وامرأة وعبد ومن يد في محصور والعصاة **ثالثا** **الذي** ولو
من الاحاد بشرطه الذي في باب لعله صلى الله عليه وسلم فاذا اشل جرحا عصيا من غير دماره
وامواله الجرحا ولا يرد عليه لادب الرق على كسبه لانه صار مال المسلمين وفي امان ولا يرد
ان تكون هذه العمة ومثلها التقارة موجبة **قوس** جرح **رعي** الى الجاني عليه وقيل اصله من فعل
اولي واعلم **الذي** جرح **قوس** وهو انشاء اجابة في خطلة معصية الرمي والاصابة والقوات
او بين ذلك **كأن** انتفاض من الضمان بالدية او التقارة اذ لا تقت رفيه العمة الى
عند الاصابة والنف لا من المال سبب فلو جرح معصوم حريته فقتل من سببه فلا ضمان
كعكسه وكذا العرج قتله ثم اعتقه ثم مات سريه نعت نصف بالتقارة لعصمة عليه **الرابع**
وان لم يكفه ولو جرح معصوم او غير مكافى فقتل او كافى الاصابة لزمته دية خطا لا القود
لعدم التقارة اول اجزاء الحيات ولو رمي جرحي مسلم ثم اسلم قبل الاصابة ضمن وفارق ما من
في قوله كعكسه بالاصابة هنا عند التزاه بخلافها ثم ولو جرح مسل فاقتل ثم اسلم ولو فارقا
سرية فلا قدر في النفس لتعلق المهد بل يجب دية كما لمه لوقع الجرح والموت حال العمة
والعصية في تقارير الدية بوقت الموت فلو جرح ذمي مثله فقتل واسوق ثم مات سريه وجب القود
في الجرح بشرطه دون النفس لتعلق المهد بل يجب دية ولو جرح حريته فقتل ومات سريه
وجبت دية كما لمه وهو السيد بفضله الذي في كلامه وحاصل ما من ان كل جرح اوله غير مضمون
لا يقبل مضمونا في لا يشك بغير الحال كان جرح من قبل فاسلم او بعد نفسه فقتل وكل جرح اوله
مضمون ثم هدر الجرح لم يتعلق به الا ضمان الجرح كان جرح مسل فاقتل ومات من قبل فان
نفسه هدر ولو لم يرد في الدية ولو مضمونا جرح كخوفه اعدا الجرح الجرح وانما يكون القود لا
لانه للشقي وهو للمرث لا له فان لم يوجب الجرح قودا وجب الاقل من امرته والدية ويكون فيها

بيان

الجرح

كما سبأ في ومكان مضمون في الحالين يعتبر في قدر الضمان الانتفا كان قطع يد قتل غيره فمقت
 ومات سارية فجب الدية لا نصف القيمة ويغير في القدر النخلة والعصاة من قول اجز الخائفة
 الى المثلث وما هنا لا ينفى في قوله السابق في فصل كايستة في الفصل ثم العصاة فذلك عامة كسام
 لم يجب فانه معصوم على كل احد وهذا ظاهر وقد يكون بالنسبة الى بعض الافراد **قوله قتل ابي جيب**
 قد اذنته معصوم **من غير مقتضى** التناهي بينهما فاذا اقتله قتل به وغير معصوم بالنسبة
 للمقتل اي من له النصيب عليه فاذا قتله لا يقتل به وان لم يمت نصيب باقي الورثة لو بارز قتل
 كما ياتي **وكما ياتي** مقتضى ثبت زناه بالينة اولا قرار **ويستأجر** فان كات منها معصوم
من قتله في هذه الحالة اختلف السبب فيقتل بثلثه ويترك الصلابة بشرطه وعكسه وقطع
 يد السابق بثلثه لغيره او بما جاز في قوله او قطعه من لم يات له فانه لا شيء عليه سواء المروق
 منه وغيره خلافا لغيره كما في كالماء ورجي بالسروقة على انه لا حق له في القصاص
 وانما الحق لله تعالى وان ينفى على طلب المال ماله نعمه غير اثمه وان يترك له حياته
 عليه ولا فرق فيما يظهر بين ان يقتل القتل والقطع عن احد او يطبق بخلافه اذا قصدها
 لا من احد على احتمال فيه **وكما يصح** كل من قتل مثله كذلك يصح ايضا من **قوله** لا يجر
 له في الرجوع عليه **من مرتك** كذلك ويقدم قتله بالقصاص على قتله بالردة حتى لو غفر عنه
 على ما اخذ من تركه وقيل بها ولو قتل المسلم المحدث احدثا لم يقتل به لا قصاصه بقتله
 المسلم او الذي مرتك احدثا لا احدثا بخلافه وان اسلم المرتك لا نه حال القتل محدثا
 فليس هو حاله الذي مرتك مثله المحدث والمستأن **والمعصوم** بالنسبة **للقصاص** لارادة **مرتك**
 فانه معصوم **من مرتك** بالنسبة للقصاص فقط فاذا قتل من يدا قتل به وان اسلم ثم احياته انا
 عدا وشبهة او خطا ولا يقاد من الماتم المذكور المعصوم المذكور الاحكام لان لا يلاق **قوله**
 من حيث كونه نارا فخرج من لا يلاق ويقتل الصالح ولا يلاق الظالم لان احبب المذكور بل من حيث
 التقدي في كيفية القصاص بان عدل عن الطريق المستحق في لا يلاق حتى رقبته قتل افقده
 نصف ان وقوله معصوم لا يعني من هذا كايستة في الفصل **قوله** اخرج الخطا فخرج شبه
 العدم وفسر والعقد ولو غير محقق **بان قصه** المثلث المذكور **القتل والاسنان** وسيفس الخلف
 بقوله يقتل بالسك فان لم يقتل القتل كان زلق فخرج على غيره او قصه فقط كان من يلقى في
 فاصلا انسانا او قصه وعين شخص فاصلا او ميتا غيره وعبر بعضهم عن هذا بان فيه قصا
 الفعل دون الشخص وهو صحيح باعتبار المصدا لانه لم يقتل ولا ذل الوقتد انسانا نظمة شجرة او
 اراضيه بالسيف فاصلا فاصلا بحد خطا فلا فرق فيه كما فهم ذلك كما يقتضي قوله بالشخص
 والمراد بالانسان شخصه فلو لم يمتش يقتل اصابة احدهم لم يلزمه قتل في خلافه يقتل اصابه
 اي واحد منهم فانه عدل لانه قصه كايستة على حدته اذ عدل العام عليه وان قصه كايستة
 لا يلف غالب السكاسي تلف نادرا كغيره لا يبره بغير مقتل ولم يظهر اثره على السوء كصوب غير مقتل
 بخفيف غير ما ياتي فشبته غير ولا فرق فيه ايضا ويلزم من من بالقتل المذكور القود

كما لو استحق

تغيره بالانسان دون

لا خلاف

اية ذلك الانسان المسلم **قوله** غير حر في ولو يدرهم مرتك الوغرة لو جرح مقتضيه وظنة لا يبره
 الضرب والقتل او حر ميتا ابدنا وان كان عليه من يمت او رآه يعظم القتل كانه الظاهر من حاله
 حاله من هو في دار العصاة **لان** نحن نقتل كونه **قوله** الذي جرح في **قوله** او لم يقتل كونه كان رآه يدره
 الذي يقتل الحر في داره وهو في **صفر** ولم يعرف مكانه فلا فرق عليه بالارادة **قوله** جرحه كونه
 كان بالنسبة لمسلم ورجي استقامته فلا دية فيه ايضا وان لم يعرف كونه حر ميتا للعدا الظاهر
 نعم يجب فيه القفارة وسواها ذكر علم ان في امره ميتا او عين مقتضا امه اما اذا عرف مكانه
 قتلته يدره في غير صفر فان قصد قتله قتل به **قوله** **قوله** جرحه كونه **قوله** جرحه كونه
 زني القتل فلا فرق او عليه من يمت او قتله يدره او صفره فلا فرق عليه ولا دية على المقدر
 لعدا بخلاف ما لو قتل يدره **مسألة** **قوله** كافر غير حر في او مرتك الوغرة احدثا او غير
 قاتل ابية وظنة قاتله او ضرب مرتك احدثا او ظنة غير من يضرب مقتله بالارادة وليس عليه
 يقتل في جميع ذلك لصدة حدته العدم عليه وكل من العدم والظن لا يبره القتل والضرب استأجر
 غير المرتك فظاهر وما فيه فلا فرق بين قتله بالارادة فقط فخرج كونه حر ميتا القتل وجعل وجوب القود
 وقاقر احري في هذا المرتك باقاة لا يخفى وذلك بخلاف بالارادة والذم والحب بان الظن هنا
 لا يبره بخلافه ثم وافهم **كلامه** انه لو عمد وظن اسلامه ولو يدرهم او شكا فيه وكان
 يدره بالزمن القود يدره او صفره كان هدر ما ماله دخل في القتل ما ان يكون **مسألة**
 وهي ما يبره في الهلاك ويحصله كالحج الساري وسبأ في السبب وهما يبره ولا يحصله
 وهو جرحي كالكره وشري كاستمارة الزور وعرفي كقتل الطعام المسموم الى الضيف والشرب
 وهو ما يبره في الهلاك ولا يحصله بل يحصل التلف عن غيره ويتوقف تاني ذلك القتل
 عليه كالحج الترتي فان الموت هو الخطر صوب البر والحصل هو الترتي فيها التوقف
 على احز ولا فرق فيه بخلافه اذ لا اثر له موتا ويغلبها السبب وقد يغلبه في وقت القتل
 وسبب علم ذلك مفضلا فالباشر يقتل **قوله** **قوله** او امره من يخاف سطوته كالسلطان
 كضطر قتل انسانا لاله فانه يقتل به وبه حصص من خبر وما استكرهوا عليه ولعدم تقصير
 الجاني عليه وبه فارق قتل الصائل فان ال امر الى الدية لمن لا امر والمأمور وسبأ في ان
 المكره بالسك والامر الذي يخاف سطوته يقتل ان ايضا ولولي قتل احدثا فقط نعم ان سقط
 القود عن احدهما لعدم مكانه او تكليفه او لظنه دون الآخر كان الكر مسلم او صبي
 ذميا او بالغ على قتل ذمي او مسلم او عكسه قتل من فيه الشروط ولن لا فرق في غير الخطا نصف
 الدية مغلظة في ماله وفيه نصفها على ما قلته ولو اكرهه على موتها فاصلا رجلا
 فعلى عاقلة كل منهما نصفية وعلى كل منهما كفارة وكما لا يبره الاثر القتل الحر لذاته
 كذلك لا يبره الزنا وان اسقط احد فبنيته بخلاف شرب الخمر ونحوه ويقتل المكره سواء كان
 الاكره من الامام او غيره **لان** كان **قوله** **قوله** او زعمي للبيعة **قوله** الامور **قوله**
 يعني لم يعلم ظاهرا بيان خلافه لعدا جرحه فلم يقتل بل **قوله** **قوله** الجاني عليه بدية

حراته

او قتل غيره فلا صاب له ثمنه الدية تخففه مع
 القفارة ويصدق قتيبه انه لا يقتل اسلام
 ولو قتله ذمي لم تستغربه قتل به

ولا كفارة ولا طاعة السلطان واجبة فيما لا يعلى الأمور انه معصية نعم معصية الكفر
اما الامار او الزعيم فيضحق حق القوم اما اذا علم ظلمه فانه يقتل وانه ان لم يحق سطوته بما
يجوز له الاكرام والاعلاء كما من وخرج بها المتعبد فعلى ما من حق القوم او بهاله والكفارة وكذا
الاثم ان يقتل معصيا وليس على الامارة انما انما يحق القوم الحق المحرم في النفس
او الطرف بان يقتل الفعل والافعال او عينة كالمز او ينفذ **ما يقتل غالبك** من الة **كتمل**
تجربته لا تليق يا رجل من جارية بين تجربتين فقتلها فامر صلي الله عليه وسلم ان يرضى
راسه بين تجربتين وفي الحاوي هنا قضيتان بين ما يقتل غالبك او كثير او هو ضعيف والعمدة
في حد القتل وقسميه ما ذكره المصنف **من ضل عن افعاله** اي مقارن ومبالغة **يا رجل** بان
يعز هالكه **في مقتل** بفتح التاء وان لم يكن معه ولا دور كدماغ وعين واصل اذن وخاتم
واطيل ومثاني وعجائب وهي ما بين اخضية والدر لفظها الخطيئة **او في غير مقتل كالبية**
لكم **وورود** لظهور ان الكتابة وسليتها الى الهلاك وكان يغفر الا قصار على الام اذ هو
المقتضي للقول كما في النوني في شرح الوسيط اما لو غرر هاتي غير مقتل فاحالة او بعد ذلك
من يسير ولم يظهر اثر في لم يشته فانه شبهه عبد لصدة فحده عليه ثم الفرز في بداهة الضيق
والشيخ الهرم ونصه الى الله عز وجل ولا انظر هاتي في حيلة العقب حيث كالم لا لا المني
عقبه من افعة قد ركن ضرب يعلم فانه وابانة فله خفيفة وسقى سم يقتل كالبية لا غالبك
كفر هاتي غير مقتل ولضربه بخي عصا خفيفة في مقتل او ضربا متواليك والم كل باق الى ما
تكره وان لم يقصد الممالة او كان نحي صغير او خففه فضمنه واما حرمات فهد **وكي**
اغاد الحار ليقاق ما يقتل به فقط فيجب به القود لصدة حد العدة والى ما ثبت **بقتل** اي
الشيخ قتلته بسحر في يقتل غالبك فان قال وهو يقتل غالبك فاقر بشبهه الله
او اخطأت من اسمه الى اسم غيره فاقر باخطا ولا تتحل عنه العاقلة لان اقراره لا يقتل عليها
الان صدقة ولا يثبت بالبينة لانها لا تحيط بتأثيره ولا تعلم قصد السحر نعم لو كان
نوعا فشهد سحران تابا بان هذا النوع يقتل غالبك او غيره عمل بقوله ولو قال قتلته بسحر
جماعة ولم يبين فادقر ولا يقتل احد او السحر له حقيقة وفعاله حرم اجماعا بل قال بعض
الائمة انه **كمن طلقا وعدا ان اقولن به** كثر كالتقرب الى الكوب ولا شئ عدا
بصينة وان اقر به لا فائدة بعد مهلكا ولصا دور ذلك عن غير اختيار **وختي**
ففيها لا ولي بان منعة الطعام او الظلمة هي من صهي من ابتداء جرحه السابق الى الموت
مادة يموت مثله فيها غالبك **يعلم** اي علمه جرحه السابق ضلوه القود لصداق اسم حاد
العمد عليه **ويجوز** اي مع تجمله بجرحه السابق لا يلزمه الا **خفيف** بفتح الخاء من ربه شبه
العمد لصدة حد عليه ووجب النصف لان الهلاك باجرعين والذي منه احداهما التعليل
ومن الدفاك التبع فيما ذكر وتختلف المدة باختلاف حال الممنوع قوة وضعف والفرق
حز او بره ولو لم يطلب ما سعة لخرق جرح او منع الشرب فلم ياكل في العطش او الف

هذا هو مقتضى قوله
ما يقتل غالبك من الة
كتمل

قتل جاله

بجده

عليه سقف وهو حر او وجهه بمنازرة فاخذ طما فأت بذلك كان همد لانه لم يحدث فيه صفا
وختاها بفتح الخاء ويجوز اهل اله اي الساء **خجدة** بفتح الخاء وهي من مقتل بانها شقة **عالم**
ك انا في ملكه وشايبين مضر وعقارب نصيبين **وختاها** بفتح الخاء **سبع** بفتح السين **صا** بفتح الصاد
كاسد وذئب وكل عقرب ولم يملكه التخلص منه وان لم يكن ملكا او اغراه به في ضيق او هدة
له حتى اضطر الى قتله لصدة حد العدة عليه في جميع ذلك وانما لم يفرقوا في اجبة بين المضيئ
والمنع كالسبع لانهما تنفر بطبعهما لا دعي فيها بخلاف السبع فانه يش عليه في المضيئ فقط
ولهذا في الوالقاء ملكوت فابسبغة لم يضمنه واما اذا لم يقتل الا غالبا فيجب دية شبه العدة
وخرج بالهاشوا والقاء المذكورين ما لو القتا احدهما او عكسه او قبيده وطرحه بجل فيه
حات ولو ضيقا او القاه ولو ملكا فواي يدي سبع في مضع وان اغراه به وكان صغيرا فقتله
لم يضمنه لانه لم يلج فيه فصار ملكا مع القاتل ان كان السبع الغريضا صار راشدا بده العدة
ولا يتاى الحرب منه وجب القود على القاتل ومحل ذلك في الحق اذ المريق يضمن باليد ولو لم
يباه كلبا عقورا ودعي اليه رجلا فقهره فأت فلا ضمان لانه يفرس باختياره **وختاها**
بسا او خرها لا يملكه التخلص منها **وختاها** بفتح الخاء **مفرق** لا يملكه التخلص منه بغيره او غيره
او غير مفرق والقاه بعينة لا يملكه ذلك معها او امته التخلص من الغرق لانه لم يقصر وما
بذلك فيجب القود **وان القود** بفتح القاف **قيل** واصله الماء او بعبه لان ذلك هو ملك المثل
ولا نظر للحكمة التي هلك بها وفارق ما القاه فيهما فقدمه آخر بالسيف فأت القود على
القاتل المذموم لانه بالباش ولا شئ على الملو بان القاتل اذا فعله يصل لقطع السبب الا في
لصدة عن روية اختياره بخلاف الحق اما اذا منعه السباحة عاقر فمخرج فشه عدا
وخرج بالعرفت غيره فان القود منه حرم وعلم به كان عمدا ولا تشبهه واما جرح القود
في القاتل بضمير وما يقتل ان لم يملكه التخلص كما **ان امته** بفتح الهمزة **تخلص** فاذا امته قصص
وملك بفتح الميم **هدة** بفتح الهاء ولا قود فيه ولا دية ولا كفارة لانها الهالك لنفسه ومن ثم لم يشته الكفارة
ولو اختلف في امكان تخلصه صدق الذي يبينه لانه الظاهر انه لو امته لم يخرج ويضمن
ما يضمن بدينه وما عليه قبل التقصير وفيه ايضا مقصود ترك العصب مع قدرته عليه
لانه موثوق به في منع الهلاك بخلافه فخرج ترك العلاج لان الدبر غير موثوق به لو علم
كبان حاله ضمير هداي من الجاني عليه الجاني فاذا قال جرحا قتلني او اقطعني
او اقدر في حق فمقتل هداي لانه فيه وان حرم امثاله ويسقط باذن القود القود دون الضمان
لانه حق السيد والقطع المأذون فيه هدة **وان سي** بفتح السين لقوله السارية عن ما دون فيه
والشبهة في مطلق الا هداي اذ الكفارة هنا على الجاني وثم على الجاني عليه كما من كما يجز على
المقتدر القود بامر كذلك يجب عليه **قتل** معصوم جرح مريض مشق على الموت بان
انتهى الى حركة المذبح لانه شبه **بض** بفتح الباء **خفيف** لا يقتل غيره وان **جرح** بفتح الجيم **وجرحه**
لانه يقتل مثله غالبك **جرحه** لا يبع له الا قدم على ذلك فلا اثر له ومن ثم لو ضربه نحو الن

ب

على رية **صدا** وعلمه مكرهه انما فيقولون المأمور وان كان شريك في الخطا :
 نتيجة ان كراهه فعله كالا لانه يوجد منه ارتكاب حرة ولا قصه فعله يخرج
 عنه الالة وعلا فالة الصان نصف دية مخففة وان جعلت الالة كتابته في الأصل معاً فانه
 قوله كذا وان لا ولي جند الصفة جرح ما يجرى اليها قبلها ايضا وجرح القدر بشرطه لا يخفى
 بالنفس في **نفس** للعضو والاجزاء في **جرح** وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس
 لا فاعمال المضطربة ولا هل الخيرة طرف في طالع كوقاسا على وجبه في الجرح وذكر اللبس فيها
 الذي اقضاه كلامه كالملة كالملة هي النفس كتابته ثم فان اذهبت الجانية مع اماله ولا هل الخيرة
 طريق في طالع وجبت القدر والالة فالدية خرج بالحق من العقل فلا قد فيه لتعد ان الالة بالسراية
 للاختلاف في جرحه وان كان كالملة الالة القلب واذا ذهب البصر فان كان جرح لا قد فيه اذهب بغير كافر
 او بما فيه قد فعله مثله فان ذهب الالة اذهب بالحق ماله لم يكن الا بوزن الالهة فالدية
 ولو ذهب من العينين بلطة نذبه غلب الطم فان ذهب الالة اذهب او من عين لم تظلم الالة
 بذهبن الاخرى بل يذهب بالمباينة ان امك والالة فالدية نعمان قال هل الخيرة يمكن اذهاب صورة
 الموافقة للجاني عليها من غير ضرر يطرأ في الاخرى بوجه الطم وكذا يقال في اذهاب
 بقية الحواس وانما يجب القدر في الاجرام بالسراية لا فاعماله باجانية فهي على غير هالك بقدر
 قصدا الى تفويتها والمعاينة انما تفوت باجانية على جرحها او ما يجاورها وفي كذا **بطش** وان
 بقي العضو بالبطش لم يثبت به بالحواس المذكورة وفي **وضوح** عظم من الراس او بقية البدن
 لتيسر ضبطه واستيفاء مثله بخلاف الارش فانها تفتقر بوضوحه الراس والوجه ولا يضرب
 غلط جرحه في قدرها ولو كان براس الشئ شمر دون الشئ فلا قد لما فيه من اذلة في شئ
 لم يلفه الجاني وماله ان **فصل** منبت الشئ وخرج بالايضاح ساير الشئ فلا قد فيها
 وهي عشرة حارسة بمملات بخلاف الشئ ودامية تشقة وتدمية بلا سبيلان ودامية بالهالة
 تشقة مع سبيلان دم وباضعة تجاوز الى اللحم وملاحة تفوت فيه وسماق بكسرة الاله
 فصل جرح العظم التي بينه وبين اللحم وتسمى الجارة به ايضا وكذا اكل جلد رقيقة وموعدة
 تظهر العظم بحيث يقع بالبرود وهاشمة تكسر العظم وان لم توجعه ومنقطة تكسر العظم
 افصح من قبحه تشقة الى جرح اخر وان لم توجعه وقصبة ومأمومة تصل الى الرأس الى خبطة الدماغ
 البينة به ودامية بالهجة ختمها وهي منقطة عند عضهم ولا قد في الموضع ولا في كسر
 العظام كذا في الخصيتين الا في السن ان امك وفي **ابانة** عضو **دي** **فصل** بفتح الهم وكسرة الاله
 وهو موضع اتصال عضو بعضو لا تداخلها كالا غلة والكوع او معه كالرفق وكذا اصل في ذنوب
 ان انت الاجافة والا فالا لا ان الجانية تضبط في ابانة عضو ذي **مقطع** اي جرح مضطرب وان
 لم يكن للمفضل العين واذن وجفن وما من لا قصبة وذكر وانتبى اي يضيق بقطع جرحها
 وشفة واطارها وهو المحيط بها ولسان وشفرين واليتي بخلاف اطار العينة وهو حلقه اللسان
 لان المحيط بها احده وذلك لخط القدر فاخص ما يؤمن فيه الجف والتف في ما ذكر في

ب
 مضطربة

واقع في بعض **مارب** وهو ماله من النقص وبعض **ارب** اوله او حقه او شفة وان لم يكن المقطوع
 لتيسر المالة فيها ويضبط المقطوع بالجانية كالا لالهة عكس الموضع لانه جزء احد الراسين مثله
 قد يكون قد جرح الاخر فيقع الجف بخلاف الاطراف لانه القدر وجب فيه المالة بالالهة فاعلم ان
 الساحة فيها يؤخذ في اخذ عضو ببعض ولا كالملة في الموضع **لا جرح** **فصل** كاللوع
 او جرح كاللوع فانه قطع بضعة فلا قد فيه لعدم تحقق المالة في قطعه لانه المضطرب مع العود
 والاعمال المختلفة فلا يؤخذ في المالة فيه بخلاف الجرح المارن والمقطع المعلق بجلة كالا لالهة
 فيقتل اليها ثم يراج اهل الخيرة في ان النفس كانت مضطربة وانما يقتل من عضو وجرح
 بماله **ان استوا** اي الاصلان او المايدان **محلا** فلا تقطع يد رجل مثله ولا يساير يمين
 ولا شفة سفلى بليكا والعاكوس وكالا لالهة او اصبع باخري ولا حارث بعد الجانية بمرج
 فلو قطع يد اليسرى مثله فلا قد وان ثبت له مثله كالملة ولا يد ستوية الاصابع والاكف
 بيد اقصر من اخمصها ولا يزيد بن اياد او اصلي الالهة او في جرح اخر ولا يضرب مع اتحاد الجف
 تفاوت جرح كروقة في اصلي او زائد وذلك لان ثقل المساواة فيما ذكر المقصود في
 القدر ولو تراضيا باخذ ذلك لم يقع قرحا او يوجز زائد بن اياد وباصلي ليساير وانه ان اتحاد
 محلا واستقي الزايدان **حكمية** فلا يقطع زائد بن اياد بخلافه حكمية وان تاملنا مفصلا
 لذلك وهو من القصاص كالك ولذا **يقض** في نفس الجاني عليه **ورثة ماله** ولو شئت
 كالملة وجبت او نب بعبد كذا في الاجام ان ورثناه بشرطه السابق بنسبة انهم كانوا
 اصله لانه حتى يورث فكان كالا للمورث فان عدم المورث اقضى الامام وان لم يستوف شأركه
ويقتل بطر او جرح موصوطة من **النهدي** ان قطع جرحه وهو مسلم **فات** بالسراية مرتدا
قرب له اي وارث له ولو بوجه ووزوجية **مسلم** برثته لولا الالهة لان الطرف قطع في
 حال العصمة واللكافة فلم يسقط قرحه بما لم يفتقر فيه من ذكر تشقة به دون الالهة
 فان اوجبت اجانية ماله لم راجاني الا قل من الارش ودية النفس وكان فيها **ويقتل**
 وارثه **قادر** على استيفاء قرح النفس لكن من خرجت قرحته لا يتولاها الا باذن الباقين
 بخلاف نظيره في التزوج لان مبني القدر على الدرع ولا يجتمعون على مباشرة استيفائه
 لزيادة التقديس ومن ثم جاز لهم ذلك في حق القربى اما العاقر كسبح وامرأة فلا يدخل في القدر
 على العقيم فلو عجز من خرجت له اعداء للآقايين **فصل** من جرحه من جرحه من جرحه من جرحه
 ما لم يقل لا تستوف انت بل ما فانه لا يجلب وليس له بعد القدر الا باذن الجرح خلافا لاي جرح
 كلامه كالملة **وسبل** منهم **قبل** **فصل** فقتل الجاني لم يقتل ان لم يحكم بحكمه من القتل
 لشبهة استحقاقه بعض قرحه **فصل** ان علم جرح المايدان من دية الجاني **ما** بعد الجاني
 حقه من تركه موشة بخلاف ما يقابل حقه لا يلزمه لانه سقط عنه تقاضا لالهة علوية لالهة
 الجاني فلو كان المورثة ثلاثة ابناء والقاتل امرأة غنم البار ثلثي ديتها ويكونان **لارث**
فجاني لانه بدل ما الفه بغير حق من نفس مورثه **وطالب** لارث الجاني بغير غير البار من

ق

ذكره اذن الباقين مع
 اي ولا يورث كذا في اذنه السابق في الجرح ويحل
 ما تدره فيه وان لم يجز فيوقف الامر الى ان
 ياذن مع

فان قيل يفرس سيف اقتص منه به وهو الاولي **او قيل** لما قيل به رعاية للمائة المعلومة من اكلات
والاخبار والمهين المثلث محمول على غير ذلك بحسب ايتين الادلة وانما يقتض مثل فعله ان كان بحيث
يقطع الجاني والاكثار في جميع من حيث اضربا بقتل المريف فقط وعلى الظن ان الجاني لا يموت
بمثل ذلك الضرب لم يضرب بل بغيره الشيف اما اذا قطع تاثيره فانه يفعل فان اثره لا يزيد او عدله
الى الشيف ومنه قوله لم يمت بغيره او ضربه او خنقه قد فعله فعل به الا هو من
الشيف وزيادة فعله فعله فانه لا يقتض الا بطن افضا له للقتل **لقطع** لعضوية قد او لا ولو وقع
هذا القطع **بعضو** من عضو الجاني عليه بان كانت كفة مثلا سلة او ساعدا بلكف فيقطع
بها القصاص النفس كما الجاني العاملة السامة وساعدا ثم يقتل المريد على وضعها في الجانية
ولا عبرة بزيادة الكفة المأكلة بغيره النفس ومن ثم جازت المولاة بين الجرح والقطع وان لم يوال
الجاني **وخبر** اخر في حرقه بها وما اقام فيه ونحوه والقاص شاق ففعله في هذه المداورة
كصفة التي فعلها الجاني **وتحريم** طاهر سقاء اياه **وتحريم** سيفا وخبر سموم
فيقتض منه بالمثل فيما اذا كان بكن تحت او مراع الغسل والادف ففعله لا يقتض بالسهم في القطع
الذي لم يمس النفس فان فعله في النفس لم يمس النفس لانه لا القود لكون السارية من مضمرة وغيره
ومن ثم لو كان في الكفة من السم **تحت** الزمة القوية ما يحرم فعله من نحو **الزود** وطوى طفلة في قلبها
وتحريم وكل نجس العين فلا يقتض منه بمثل فعله لانه محرم لا يكس في حال الاختيار
بل بعد الشيف ويوجب بدل الماء المتنجس ماء طاهرا ولو قلنا بالنفس في محرم بفعله مثله على
كما بينته في الاصل **وامثلة** وقعت من الجاني بعد الموت اذ ليس فيها الا التبر ما الواقعة
قبله كان قطع اذنه وفقا عينه وجعل اذنه فانه يفعل به مثله كما على المعنة كما بينته
ثم ومن ان الذي عندها محمول على غير هذا الباب **واذا** فعل به ففعله كان جرم كذا تجزئ به **زيد**
عليه من جفته ان لم يمت ما لم يكن السيف هو فوجب العود اليه **لا قطع** لطرف **واجابة**
فلا ينزله من الاخلال فان تاثيرها اخلال في العمل بل بعد فعل مثلها **تجرح** المستحق عقوب الجاني
بالشيف ان شاعره لا عليه **او يجر** لا نظار السارية لتصل المائدة وما افادته عبارة من
ان الفتا بل تجزئ اية او كس عصا يفعل به ففعله هو المنقول المعتمد وما وقع في المذهب من
نكيت الشيف بغيره لا سبق فلم خلا فالن زعمه نعم منع من الجافة وكل ما كان في فيه ان كان
قصده العفو فان خالفه من رواد على نفسه **وتقتصر** في الجرح **ابن** **بشيم** كان هشم
عظم ساعده او ساقه فانه يقطع به او رجله **من ادنى** **فصل** **نزل** عن محل القسم وهو اللان
والكعب في هذا المثال وله حكمة الباقى قطع واخذ الدية ولا يقطع من المرفق ولا من الكفة
ولا يقطع الا من اصبع والا عنز واهدر باقى الكفة فليس له قطعه ولا طبع حكمة وله كفا
بعض الساعدا او الساق وفي القطع من بعض العضد له القطع من المرفق وكذا من الكوع على ناقص
فيه **لجرح** عن محل الجانية فيهما ومساحة بعض حقه في الثانية وله قطع اصبع الا ان
لفظة الجراحة نعم في قطع الجاني من بعض الكفة له التقاد الا اصابع وان تعدت الجراحة لانه

بمثل
او ناقصة

ليس يعدل الجراحة لا موضع متباعدة وله حكمة الباقى ويمكن من قطع كفة لانه يصل
الى تمام حقه بخلاف قطع صاع الكوع فانه متوحد للقطا فله منها غير قدرته على الجانية
ومع ذلك لا قطع باقى الكفة لوصوله به الى تمام حقه **لجرح** او متباعد من مفصل او من غيره
بهمش فانه يقتض فيه **ان لم يجز** اي جرح جافة والة فلا فرق وان اجاف الجاني وقطع اهل
الصر بان مثل الجافة لانه الجوانف لا تضبط نعم ان مات بالقطع قطع الجاني وان اذى الجافة
ومن انه لا فرق في شئ من الشجاج الا في الموضحة وانه لا يقتض فيها الجانية بل بالساحة طولا
وعرضا وان عمه بسبب انضاج البعض الكلى بان كان رأس الشاج اصغر **وجنب** **بم** الشجاج
الذي راسه الاكبر بالساحة **قد روي** **بناصية** له **برأس** الجاني او منه ولا يقتض على الناصية
لان الراس كله عضو واحد واخر في محل البدانة للجاني عند الشجرح وقبل الجاني عليه
وصوبه جمع متاخرون **ويتم** ايضا قد الباقى من **رأس** له **بناصية** اي مع اخذ حصة **ارشي**
اذا وقع على جميع الموضحة لقصد النصاص فيه فاذا بقي الثلث وجب ثلث ارشها ولم يلف
برأسه لانه ما به النقاوت يستحق موضحة فلم يحصل نابعا وبه فارق لا كقصد باليد الصغيرة
عن الكبرة **لا يقتض** **وجه** وغيره فلا يتم به الباقى لانه غير محل الجانية بخلاف
اتمام الناصية بالرأس ونحوه كما اقتضاه نص الامم عند ازالة القوي في بعض الراس
الشعر الكثيف ليسهل الاستيقا ويبعد عن الغلط اما اذا وجب استيقا الراس فلا يجزئ ذلك
على الوجه الذي اقتضاه التعليق المذكور وان يعلم بخط وان تكون الالة حادة لا تخفى
الا ان وضع به وامكن وامنت الزيادة وان يفعل الاسهل من الشقوق ففعله او شيئا قريبا
وان يضبط لئلا يضطرب وزيادة المقص باضطراب الجاني هدم وتعدية مضومة بغيره
لكن بعد ذلك الى موضحة او دية **كاملة** فله حكمة الزيادة حكم الاصل ويصدق
المقتض منه بيمينه كما رجحه البلقيني انها ليست من اضطرابه ولا يقتض ما وقع من غل
اقر كما مر اية من ائلاف شعر لم يتلف ولو اوضحه جمع بان تحاموا على الالة وجروها
مقاوم من كل منهم مثل تلك الموضحة اذ ما من جزء الا وكل منهم جان عليه فاشبه اشرا
في قطع عضو فولد الامر للدية وجب على كل واحد منهم قسطه على الوجه **ويتم** المقص عضو
ناقص **بم** كذا ذات اربع اصابع **لا عضو** ناقص **صنف** كذا **بارشة** فتؤخذ يد الجاني
الناقصة اصبعها بالكمالة مع دية اصبع لاختلافها صفة وهي تقابل بالاول وينفرد على الاول
قوله **فيلقط** مجازي عليه **مستدل** **يد** لا تقسمها الى خمس اصابع **خمس** اصابع على الالة من
اوجان شاعره **من يد** جازي **ذات** **سنة** **اصيلة** بغير اهل الخبرة بان انقسمت من اصل الكفاة
على كذا بقاها على خمسة لا ستة اجنب في قرية وعلا وليس له قطع اليد لا شقها
على اليد والكلام فيما اذا كان الست على غير تقطيع الخمس المعهودة وهي كذا ففعله
العلة والاقصورة لاها من متباين صرة باقىها خارج عن المعنة اذ يكون زائد
فلا يلقط ولا يجب الاقتصار على لفظ الخمس بل الله ذلك **بسد** **بم** اي مع سد **يد** **يد**

كتم
قوله على ان اخذ الشرا المعينة بطولها فاما الا رشي
منه لا اختلافا

اذ هو بقية ارض اليد مع **حكمه** ايضا باخذها معه بالانه لم يستوف سواها صاع وهذا هو
زيادة وهو وصاياه كافي بنحوه وحكمة خمسة اسدس لغيره الحكمة من خمس الدية
قد خالف في خلاف القدر في سدس الدية بالحكمة سدس الكفو وتبقى حكمة لاسدس
الحكمة التي وقع القدر في اصابع **حكمه** بالبيان للقول **حكمه** من سدس دية اليد **باختيار** من الحام
لان احسنة المقطرة وان كانت خمسة اسدس يد الجاني فهي في الصورة كما هو المقدلة ولو قطع
المقطع الست غرر ويجب قدر ما حظ من سدس الدية فيما من **لا وقت** اي بالست اصبع **راية**
القبض على كل اخبر باصبع اصلية فلا يقطع شيء منها الا يقطع زرايد ولو اخطا بالاصبع
قادر لقط الجاني عليه الخمس في صورة اللبس **كفى** اللقط **وعنه** ولا شيء عليه كالا شيء له ومن
قطع الكل غرر حكمه الزايد ويلقط مقدرا الا نامل اذا جني عليه من كاصبعه اربع انا مل اصلية
يقط **انما** شاة **اصابع** فضا صاع نصف سدس دية اصبع لان اكلة الجاني عليه ثلث اصبعه
وانما الجاني ربع اصبعه والفاوت بينهما ما ذكر وهو خمسة اسدس بغير ويقاس بذلك قطع
الثلثين فالذي يقطع منه مثلها يقطع مع اخذ الفاوت بين المقطعين ولا يقطع ذات الا ربع بالقدرة
كما ينفذ في الاصل ولو قطع من المقدلة اكلة منها لربع ربع دية اصبع ولا **قوة** في استيفاء
القدر **قطع** وان **قوة** لا فاحرق اجتمعت على الجاني فكان مستحقا استيفاءها كالدوين
ومحله ان اتحد مستحقها والتم باليد وان ولله الجاني لانه لم يجمع خطر القطع على واحد حتى
يقابل بمثل **ولا يقع** **سارية** **جسم** قصاصا وكيفية فلو قطع يد افقط الجاني عليه اصبع فسرقة
اليد فاباها لم تقع السارية قصاصا بل على الجاني باقي دية اليد وهي اربعة اقسام دية الكفو
للاصابع الاربعة وحكمة سارية خالف في ديتها بخلاف حكمه خمس الكفو فافلا لا يدخل في
الاصبع كالفالست من جنسه ولو قطع اصبعاً فرب للالكف لم يجب القدر في محل السارية بل انصاع
بالاخذ بخلاف الجاني فيها فانه يقطع قصاصا او بوجبه في نظير ذلك كما مر مع الفرق بينهما نعم
العقل لا تقع سارية قصاصا فلما وضعه فذهب عقله فاضح الجاني فذهب عقله لزمه دية كاملة
لانه لم يوافق ما بين يده الا في الجسم بخلاف سائر المعاني **ولا يقع** **فعل** **عقل** وصاحب
عقد قصاصا ولا بوجبه فمن قبله عليه في خطا مثله لم يقع قود الا لا تشفع بل على كل من جبا
جانبه لكن المقدار انه يقع لان القصد استيفاء النفس وهو حاصل **ولا يقع** **فعل** **غير** **بما**
من صبي ومجنون وان ما من **قصاصا** لانها ليس من اهل الاستيفاء بل على كل من جبايته **ولا يقع**
كأن بالنسبة للخطي او غير الخطي **ولا يقع** **قصاصا** **تفاد** **موت** **جراح** **كقطع** **اقتضاه**
فان قبل الجاني عليه لا يستعالة سبق القدر للجمانية بخلاف ما لو سبق موت الجاني عليه او ما
معك او زاد الدخ اليها وقبض اصله **واذا** سبق موت الجاني بعد الاقتصاص منه في الجرح
لزم **تدبير** **دنه** للجاني عليه الذي اخرجه **الا** **ارض** **الجرح** الذي وقع قصاصا
فلا يجب بل يسقط من الدية فهو صورة الموقعة بحسب تسعة اعشار الدية ونصف عشرها وفي
السدس يجب نصف الدية وفي قطع اليد من لا يجب شيء ان استوف الدية وان اقتصا به في

انما من جاني

نكاح ذني

نكاح ذني قطع يد مسلم خمسة اسدس دية مسلم ويسقط سدسها باليد التي استوفيت لافها
حكمة الذي التي هي ثلث حكمة المسلم بالنظر الى الدية ولو مات الجاني وحده لم يلزم المقضي شيء
وعنه **مقتضى** **بما** **اذن** **وال** ولو مع غيبة لا فتيانه عليه ونقد له وخطر امر الدية **فان**
فيه نظر واختصاص نعم السيد في اقامته على فته لا يحتاج لاذن **وكذا** **مقتضى** **انظر**
لاكل الجاني والقاتل في الحاربة والمنفرد بحيث لا يري كما بحث ابن عبد السلام وقضية كلامه
ان ذلك يقع قد اختلفت في قاذفه ولو باذنه لعدم تغلفه بحمل مدين فلا ينضبط **وعنه**
مقتضى **بما** **لنفسه** **عند** **بقوله** **لقد** **دنه** كان اسره الوالي بجز الرقبة فقد اطلق
او ضرب غير هاتين او لا يغزله لا هليته وان تعدي بقوله **وعنه** **مقتضى** **الما** **ذون** **له** **خطا**
مكوي اي بسبب خطايه في الاستيفاء كان امره بضرب الرقبة فاصاب في سببها وادى الى الخطا
فيصدق بيمينه لان مثله مكوي فلا يغزله بل يغزله فان ادعى غير مكوي لم يصدق بل يغزله
ولا يغزله وخشية تعديه ثانيا متغيبه بالغريم هذا كله في غير ما هرا ما هرا اذا انفق
خطاؤه فلا يغزله ولا يغزله ان خالف انه اخطا **ومكان** **اهل** **الاستيفاء** **اي** **ملكه** **لا** **ما** **او**
ناشبهه حال الكون المستوفي **غير** **قوة** **لنحو** **قوة** **قوة** **غير** **جاني** **في** **قذفي** **او** **تغير**
فيكف من القدر في النفس ان راء اهلا لا يستيفاء لانه مضبوط لا في القطع لانه قد يرب
في الايام بان يد الجاني وكافي الجاني لانه قد يرب فيه فيريد الايام اما غير اهل الشيخ
وامرأة ومن فلا ياذن له في الاستيفاء بل في الكفاية ويجب تعقد الكفاية ويندب الاستيفاء
بحضة الناس لينفك خبر فيحصل الزجر **واذا** **الامام** **القضا** **ما** **اي** **استوفاه** **فيما** **اذا** **فعل** **يهد**
مسلم عبد مسلم الكافي او جرح ذني زميت واسلم الجراح ثم مات الجرح **لكن** **كاف**
وهو السيد في القولي والمرتبة في الثانية **اذن** **في** **استيفائه** **من** **مسلم** **وكي** **نكاح**
تلك الكافر منه لما فيه من سيطرة على المسلم **وعنه** **كل** **من** **لزمه** **حد** **او** **تغير** **بذنه** **تعالى** **او** **لا**
خز **واسارق** **وجان** **وقادف** **وشاتم** **موسر** **اجر** **جلا** **لا** **سأى** **له** **في** **سقم** **المصالح** **من** **بيت**
الالا كونه مؤنة حتى لزمه اذوه ولو قال انا اقتضون نفسي لم يجب لان التشفي لا يتم بقوله
على انه قد يتواني فيعذب نفسه فان اجيب اجز في القطع كالجلا لانه قد يرب به لا يرا
ولا يولم ومن ثم اجز ابا ذن الاما قطع السارق كجلد الزاني او القاذف نفسه اما العسر
فاجرة جلاديه على غيابة المسلمين فيما يظهر وهو المنصوب بالاستيفاء الحد والقدر وصف
باغلب وصافه **ويقتض** **في** **استيفاء** **في** **اوجدا** **او** **تغير** **بمستحقه** **او** **بعض** **غير** **مكلف**
تكاليف **بحصول** **البلوغ** **والعقل** **لعدم** **التشفي** **قبله** **نعم** **ام** **قاطع** **الطريق** **للامام** **لنظم** **قوله**
ويجب الجاني هتا وفيما ياتي مدة الانتظار ولا يخلية بغير التلاهي بغير فيقتل
ولا يجز للولي العوض الا في صورة افادها بقوله **او** **بغير** **عن** **الجاني** **بارش** **الجناية** **نفسا**
وطرف **ياخذ** **ولي** **تجيب** **فخير** **ولو** **وصيا** **او** **حكم** **ويضرب** **عنه** **عليه** **فليس** **له** **قود** **بغير**
بما فاقته **لا** **ولي** **صبي** **فلا** **يعفو** **بارش** **وان** **كان** **فغير** **لان** **الصغير** **غاية** **تستل** **بخلاف**

خبر

حكومة الشرفين وان بان ذكر احواله الديان وحكومة الشرفين ولا قدر ما ذى
ما ذكر لا قبل **حكومة شرفين** **دعوة** ومن **دعوة** **حكومة** **مد** **البر** **بفرض**
انوتته لان ذلك المقتن ان يحتمل ظهوره ذكر فيقتض في المذاكير فلا يستحق الحكومة
الشرفين ويحتمل ظهوره اني فيستحق دية الشرفين وحكومة المذاكير فالمقتن هو الاقل من
واجبي الاحتكامين ولا يبعد ان تزيد حكومة الشرفين على دية مع حكومة المذاكير هذا كله
ان لم ينع المقتن عن القول المحتمل كما تقر **وبعد** **ان** **في** **من** **فصل** **محتمل** **قبل** **البيان** **وطيلة** **حقه**
يجب على قاطع ما ذكر جل او امره او خفي **الشايف** من الماين المذكورين وهو دية الشرفين
وحكومة المذاكير لوجهه على كل تقدير ومن ثم لو بان اني كان معه حقه او رجلا محتمل
له دية المذاكير وحكومة الشرفين ويرجع فيما اذا جني عليه رجل يقطع ما ذكر في قوله قبل
الاحتكام انما رجل حتى يجب القدر في المذاكير لا بعد اللهمة ويصدق الجاني بيمينه في قوله
اقر ما لا نوبته لان لا يصلح عدم القدر والمقتض منهم ومن انه لا يقطع بين بيسر وعلمه
ولوع الترابي لكونه لا قدر فاذا وجب على جاني حتى عاقل في يمينه فامر المستحق باخرها
للقدرة فخرج له البسار فقط ما قلنا احوال ثلثة لا تها ان يخرج سامع عليه بعد اجرائها
او مع دهشتها او مع ظن اجرائها قال **وبعد** **بسار** **من** **بما** **يقفه** **اي** **مع** **فقهه**
اي علمه بان المطالب منه اليمين وبالحكم وهوان البسار لا تجري عنها **فصل** **بسار** **وفي**
نسخة هدي في قدر البسار لانه نزلها بما ناول فعل الاخراج المقرون بالعلم يقوم مقام
اللفظ بالاحتكام على يدك او ما لك تلفته ففعل الاحتكام عليه واعترضه الرافق
بما جيت منه في الاصل وانما اقتصر من جانب قدر المحمي عليه على دفعه لانه لم يرجع منه لفظ
ولا فعل ولا يشترط هاتين الا بالاحتكام لهما وان كان غير عالم بها وبسار
اجرائها ولو علم القاطع انها البسار لكنه يعرف في هذه وفي هذه الحالة بمقتضى قصاص اليمين
الا ان حجة القاطع اجرائها البسار عنها وجعلها عوضا عنها فوجب له دية يمينه لرضاه بسقوط
القدر التفت بالبسار **وبعد** **بما** **يقفه** **عن** **كرها** **البسار** **بان** **قال** **ظنه** **ها** **اليمين** **او** **لم** **اسمع**
من المقتض اخرج يمينك بل بسارك اي مع دهشتها **مع** **فصل** **عالم** **بانه** **البسار** **وانها** **لا** **تجري**
او مع قوله دهشت فلم او ما قطع او مع قوله ظننته باجرائها اعلمت **بشأن** **في**
هذين **يجب** **فيه** **على** **القاطع** **فصاح** **اذ** **لم** **يرجع** **من** **المخرج** **تسليط** **في** **الا** **ولي** **والدهشة** **لا** **تليق**
بحال القاطع وظنه بانها باجرائها لا يجوز له الاقدام حيث تسليط من المخرج لانه دهشتها
ما لو ظنقت اليمين او انها تجري لا قدر عليه لان هذا لا يشبهه قريب وحكم في اليمين
كما هو في الحالة الاولى في الحال الثالث ان يخرجها يدعي اليمين طائرا اجرائها فلا قدر في البسار
على قاطعها وان علمت او انها لا تجري لشبهة فيها وجب سقوط قدرها بغير الاحتكام وجب دية
كما قال **ولا** **يجز** **بها** **ببقه** **ودهشتها** **بان** **ظنه** **اجرائها** **او** **دهشتها** **لم** **يقطعها** **العالم** **السايق** **بان** **ظنه**
القاطع اليمين او ظنه اجرائها **فدية** **في** **ما** **القاطع** **على** **قلته** **تجدي** **البسار** **لشبهة** **وبعد**

الخ

المخرج يمينه في قصده لانه اعرف به وجوب دية البسار فيما ذكره فادون القصاص في اليمين
المقتض من المستحق الذي قطع البسار في مقابلته **ان** **قطع** **البسار** **بمقتضى** **اي** **يقصد** **عياضها**
عنها وان قصد المخرج الاحتكام لرضي المستحق بالعرضه وهو عفو عن قطعها وان كان فاسدا اما اذا
قطعها لا عفا بل بظن الاحتكام او ظن انها اليمين او جعلها اجرائها فلا يسقط قصاص اليمين وقدره
بعد انزال البسار هذا كله فيما اذا خرجها القطع فصاحي اما اذا خرجها او قدر به قطع يمينه لانه
فان قطعها **بمقتضى** **ان** **كان** **بدهشتها** **اي** **مع** **ظنه** **منه** **اجرائها** **عن** **اليمين** **لان** **القصدها**
التسليم وتم الماثة وخرج بالدهشت والظن قصدا بالاحتكام فلا تجزئ عنه كما استدل القاطع
على الظل لا صاحب وقبعه في الرجوع ووجهه بزيد التعليل عليه حيث قصدا المخرج عمل الزهري وجبه
اطلا فتم ان القصده من الحد التسليم بقطع الماثة بالاحتكام وقدر حصل والقدر مبي على الماثة و
وسياقي اول باب الزنا عن القاطع ان لا يدعي اقامة الحيد من اللينة بما فيه وهو قوله ما قاله
هنا **ان** **ملك** **الجاني** **اوفر** **وان** **نزل** **قسما** **وان** **قل** **من** **قصاص** **نفسه** **سقط** **عنه** **القصاص** **كن** **اباه**
فوتره اخبره ونه ثم مات الا عن القتال فقط او موبيت او تركه الشئ لا يقضي من نفسه
ويلزمه فقط ضيق من معه في الشانية من الدية وتكون زوجته في فدايته منها او حرد او
مع غيره اذ الشخص لا يقتض من اصله وعلم ما تقرر ان لو قتل احد شقيقين جانيين اباهما والاخر
امام منسا ولا نزوحية بين الابوين او معوا المعية والترتيب بزهر في الروح استحق كل قتل الاخر
فيقر في المعية الحقيقة والمحملة ويقدم القاصر وحيث لا معية تقدم السابق ان علمت عينة والا
افزع فيما يظهر ولا يقال يوقف للبسار لانه يرد في حق تحقيق ان ك لانهما القاصم
ليس فيه كبير امر حتى يترك لاجله ما يرد في القاصر الحق من اصله فان باجرائها فقتل
فلان الاخر قتله اذ القاصر لم يرد لانه ان يبين ما روجيه فالقيد لا يرد فقط لانه
اذا سبق قتل الاب لم يرد منه قاتله ويرثه اخوه والام واذا قتل الاخر الام ورفها الا قتل فقط لانه
حضرها من القدر ويسقط باقية ويستحق القدر على جنبه فلا يسقط قتل الام يسقط القدر عن قاتل
واستحق قتل اخيه ثم الرجوع على الماثر المذكور بما ذكر من الاتلاف القدر عينا **او** **بدل** **القدر**
وهو دية النفس والمضوع عند سقوطه وكون الدية بدل القدر هو ما قاله الدرر في وجز الشبان
لكن اعمد غيرهما قاله الماوردي واقضاه كلام الشافعي والاصحاب انها بدل ما جني عليه
والا لزم المرأة بقتل الرجل دية امرأة وليس كذلك وذكر في الاصل انه لا منافاة بين كذا الما
وما قبله وجوب البدل اما **بمقتضى** **الجاني** **اي** **بسببه** **او** **بسبب** **سقوط** **عضو** **تعلق** **به** **القدر**
لتقديره فيما **او** **بسبب** **تعلق** **عنه** **من** **المراد** **في** **النفس** **والجاني** **عليه** **في** **العضو** **عليه** **اي** **على**
البدل فالرجوع القدر عينا ودية النفس وغيرها مما تجب بدله عند سقوطه فلا يرد عن
الدية لغيره والعضو ببدل وان تراجى عليه لان عفو القدر لم يجب فكان كالمعصية لا يعفو
عنه حال كون ذلك العفو **طائفا** **عن** **التعقيب** **بكونه** **على** **البدل** **بان** **قال** **عفو** **عن** **القدر**
او عن غيره وعفو عنه بلا مال فلا يجب بدله لما تقر ان الرجوع القدر عينا والعفو سقاط

قتل
قتل

مقتول

نفسا

ردية

ثابت لا اثبات معدوم نعم ان اختار الدية عقب العفو بان لا يتخلل ما يقطع قبول البيع عن ايجابه
فيما يظهر وجب وانكره الجاني نزل الا خيب احاج منزلة العفو عليها نعم ان عني على غير جنس
الدية او على اكثرتهم لم يثبت العفو عليه ولم يسقط القدر لان قبل الجاني ذلك لانه اعتاض
فوقف على اخيبا وفي عفو عنك او عن احدها انقضى شئنا رب عليه حكمه ولا عين ما شاء
منها ولحق عليه ولو بسفه العفو عن القدر بلا ما لانه الواجب عفا فلم يثبت عفو مالا ووقف على الدية
ابتداء كما ترى بمرتبة العفو عليه في قوله **او مانع** اي حل مانع من القدر **كفصل** القائل على
القبيل بولاية او شرف دين او حرية فلا تجب الدية هنا بل لا تفرق من حيث اصله على العقول
او عدم تكييف بان قتل صبي او مجنون **او غل** كرهة بين رعي واصابة او جناية وفي
او تقدم نقص كان جرح فتا عدا فقتل او ميا فاسلم ثم مات بقي كل من ذلك تجب الدية
عينا **وقا** فيما اذا قطع مستحق القدر في النفس عضو من القائل **عفو** من المستحق عن الجاني
بين موت وقطع حصل لدية القطع الى النفس لانه بمنزلة يكون مستوفيا لحقه ولا غرم عليه في
القطع ولو عدل لانه قطع عضو من يباح له دمه فاشبهه قطع يد المرتد فان لم يمتص من النفس
ولا غرم في القطع لما ذكرنا عفو من المستحق عن القدر بين **رعي** منه يسلم الى القائل **واصابة** من
ذلك السهم اليه فلا يلزم بل يصح ويصير معصيا عند الاصابة والموت **قيد** العا في هذا وفي المسئلة
السابقة لانه صار معصيا عليه كما تقرر في عفو عن **يد** او عن **نفس** من استحق القدر فيها
على شخص واحد كان قطع يد انسان ثم جرح رقبته ولو قبل اليد واذ اعفى الرقبة عن قطع اليد فقط
او عن النفس فقط **نقص** من الجاني **بالاخر** لا تمام حقا ثبنا القامع استقلال كل منهما فام يسقط
العفو عن احدهما القدر فهو الاخر الذي هو قطع عضو **سنة** اي ذرية حصلت
الى النفس والحال **نقص** اي قطع العضو الساري والنفس مستحقان **لواحد** ان عني عن **نفس**
فليس له جفنة ان يقتل في الطرف من المستحق هو القتل والقطع طريقه وقد عوفي عن
المستحق فلم يبق له الا ان يترك اليد اما اذا عفي عن القطع فلا يسقط القصاص في النفس والمستحق
حر الرقبة لان له القطع ثم احر في العفو عن القطع تسهيل للاسر عليه وخرج بقوله وهو الواحد
ما لو قطع من يد من فقتل المقتول ثم سري القطع الى نفسه فان المستحق لصية سيده ونفسه
ورشته فالعفو عن احدهما لا يسقط الاخر **وجب** على الجاني **بعفو** اي بسبب عفو او مع عفو **مقتل**
لطرفه بمسأرة عن قود ذلك المقتل وقد سري ذلك القطع العفو عنه الى النفس الساري **بإقدي**
لنفسه المقتل ان نفس واجب المقتل عنهما كالدن فيجب نصف الدية ولا قود لولد السارية من معدوم
بخلاف ما اذا سواها كالدين والجليل فلا يجب له شيء ان تساوت الديات كما ياتي بالدين
او زاد لانه لما استحق قود النفس بالسارية واستوفي ما يقابل النفس فقد استوفي تمام حقه
واذا استوفي ما ينقص من تمامها بقر له بعض حقه فاستوفيه **ولو اقص** الجاني عليه
عن يديه بان قطع يدي الجاني قبل ان يمل يديه **ومات** الجاني عليه بعد ذلك بسارية القطع
المقتل منه الى نفسه **فلولته** حر لعاق الجاني لسارية جسيته الى النفس **وتعفي** او

عن من الولي عن النفس على الدية **لا شيء** منها لان المقتل قد استوفي ما يقابل الدية بمسأرة
وهو الدية بخلاف ما لو كان القطع والعقد في يد واحد فانه له بعفو عن النفس على الدية نصفا
وعلى هذا وما من ان تساوت الديات والواجب بمسأرة فان قطعت امرأة يد جاني فقتل
فيها ثم مات بالسارية فعفى الولي على مال وجب ثلثه اربع الدية لانه استوفي ما يقابل رعيها
او ذبي يد مسلم فاقص منه او يد ذبي فاسلم بعد ما اقص من فاطمة ثم مات بالسارية فعفى
الولي على مال وجب خمسة اسداس دية مسلم ويسقط سدسها باليد المستوفاة **تنبيه**
عني من قطع عضو عن قود ورشته ولو بلفظ وصية او نحو ابرأ من العفو عن قود وجب
بالقطع او بالسارية وما يخرج من ذلك من ارش العفو لا عن ارش السارية الى النفس او عضو
آخر ناكل بالقطع وان قال عذرت عما يحدث لبطائه اذ هو ابرأ عما يجب ومن ثمة
لو كان بلفظ الوصية كما وصيت له ما رشح هذه الجناية وما رشح ما يحدث منها سقطا
ان خرجا من ذلك والا فخرج منهما وبديل القدر هو الدية وهي المال الواجب بالجناية
على الحر في نفس او ماد ونها وهما عوض من فاء الكلمة من الردي وهو دفع الدية يقال
وذيت القبيل اذ به وديا وهي **في نفس كالملة** وهي نفس الذر المسلم المعصم احر غير الجاني
ما ثمة من الا بل نعم ان قتله من الواجب اقل الامرين من قيمة القائل والدية كما ياتي ثم
دية العور فغلظة من ثلثة اوجة كوفها بمجالة كما رجلة ومثلثه لا خمسة وعلى الجاني
لا على قلته ودية الخطاي غير ما ياتي تخففة من الاوجة الثلاثة ودية شبه العبد
مطلقة مع دية لظافي ما ياتي مغلظة من الوجهة الشاي تخففة من الاخرين كما سيجام
ذلك من اطراف كلامه ومعنى التثنية وجوب ثلثة انواع وان تفاوتت في النسبة اذ الواجب
ثلاثة اعشار الدية حقا وثلاثة اعشارها جرحا واربعة اعشارها خلعات فيجب **ثلاثون**
حقة و**ثلاثون جذعة** ومرتبة في الرقبة **واربعون خلف** بفتح الخاء الحقة
وكسر اللام وبالقاء او حامل لا ولم فصل الخمس سبعة اوان حمل الا بالهالك الخو الترمذي
بذلك ويعرف احر بعقل عدلين خبيرين **وقيل** الخلفات اي ياخذ المستحق يد لحيته **ان**
خايل بان قضها بقول العدلين او بتقديره فامتعة وشق بظها في جرحها باليد
ياخذ يد لها حاملا ويعرم قيمتها فان شاز عافية قبل الشق شق ليرتب عليه حكمه
ويدخل العليل والتعفيف في دية المرأة ونحو الذي هو الاطراف بالنسبة لدية النفس ولا
يجري ذلك في الحكومات وانما وجب **مقتل** كونهما **مقتل** اي الجاني لحيته الترمذي بذلك وكبدل
المتلف ثم هو بخير بين ان يدفع ما لزمه **من غالب** اي الجاني ان كان ابل اي سليما وان
خلف ابل البلاد فغما وصفه او كان دونها **ومن غالب** ابل البلاد الذي الحاضرة او القبيلة
الذي السارية الذين يتقاولون وان كان دون ما في يد وفارق ما في الرقبة بان المستحقين
ثم شركا والمال فلا يجوز له السدول الى دون ما ملو بخلاف المستحق هت او ما وافقه
من ابله ولو اختلفت انواع ابله في الاكثر فان استوفى فاستأثر الا يقع على اوجه كما لو اختلف

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

مکتبہ اسلامی

غير سوي أصله عليه وسلم من غيرنا **الاستفادة** الأولى كدية الجوسني وكذلك الثاني
فأما الأولى كدية الجوسني وكذلك الثاني من يده في تديله ذلك الذي لعمدة
كل منهما قبل تبلغه دعوة نبينا ألا يحل قتله قبل الأعلام والاعمال **والأ** بيد الثاني
بان مسك باليد قليل وهرة فرقة من اليهود وركب الصبي **فدية** أهل **دينه** يجب فيه مع الكفا
لأنه قد ثبت له نوع عصمة فالحق بالوثن من أهل دينه فإن حمل فدية أهل دينه وأبلى دعوة
له وجبت أضيق الديار على وجهه فدية الميت **وطول** خير **بوعية** في الفدية لأنه مع ما شرفها
دينا والصناعات يغلب فيها جانب التعليل **وانتي** من ذكر أي دينه **وخشاه** أي خشيته في كل شيء
نصف أي نصف دينه نفسا وجزءا خبر به في المرأة والخواتم الخاتن الشك في الزنا إن لم يحلفها
في الحامدين والشفرين كما يأتي **وكذا** دية **نفس** من كل إنسان مسلم أو غيره **ودية** عقله في
عقل الكمال دية نفسه مائة من الإبل وكذا الناقص لحبوسه في كفة اعتصم قال ابن المذ
ولما جاع ولأنه من العاني المقصود بل شرفا والمراد العقل الغريزي الذي به التكليف ودون
للقلب الذي به حسن التصرف فيه الحكمة فعمد رجي عوده بقول الخبر في دية عقله أنه
يعيش اليك انتظر فإن عاد فلا ضمان وإن مات أشكها وجبت الدية وفي بعضه قطعه أن انضبط
والأ في كومة باجتماع الحالم ومن أتته في دية **وكذا** دية **نفس** دية **لسان** ولو نحر الكان والثلث ولطف
لخبر به نعم أن بلغ الطفل أو أن النطق والتحرك ولم يوجد منه وجبت حمله لا شعرا لماله بحره
أولية **حكمة** أي اللسان بان جاز عليه جناية لبطل حرمة فخرج عن تقطيع الحروف وترد
لأن اللسان عضو مضمون بالدية فهو جيب في منقعه العظم الكسب أو ما توخذه أن حكم الخبر
بقدم عن النطق فإن أخذت فدا ردت ولو قطع لسانه فذهب خطفه لم يلزمه الدية واحدة
إذا كان من اللسان كالبطش من اليد وكرن مقلع اللسان يتكلم من ناد رجلا فلا
يعزل عليه ويجب أيضا في إذهاب النطق وإن لم يحسن بعض الحروف لكن خلفه بالجماعة على اللسان
كما أصله وهو مفرد بالآل من أجماعها بأبطال الحركة التي تعطل بسببها النطق **ودية** **نفس** فيجب
في إبطاله مع بقائه اللسان على اعتداله وتملكه من القطع والتزويد لما روي الميهقي عن زيد بن
اسلم مضت السنن في الصوت إذا انقطع عليه ولو أشل بأبطاله اللسان بان عجز عن التقطيع والتزويد
وجب بيان أواذهب بأبطاله النطق واللسان سليمة فدية فقط بناء على أن تعطل المنفعة ليس
كأبطاله **ودية** **ذوق** كغيره من المنافع المقصورة وتزويج دية على خمس جلاوة وحصة
ومرة وملوحة وعذوبة في كل خمسة فان لم يتقدر نقص فخلوه وعاد طر فالحلوم
عنه الموتي وأقره الرافعي في موضع لكفة جرم في آخر بانه اللسان وجرمه به جمع متفردون
ورجحه جمع متأخرون فلما أراهمه النطق فذهب أن على الأول **ودية** فقط على الثاني **ودية**
نفس كذا بان يجري على الاستان أو اللسان فيقبل أصلا حيثما النقص لأنه النقص العظمي
للإنسان وفيها الدية وكذا منقطع كالجسم العيان فان نقص وعرف نقصه ولا في كومة
وكذا نفس دية **حليل** سلمه لا فيه جمالا ومنفعة ظاهرة وهو وإن قل غالب الكون قد

الدبر

۱۱۱

ملفوظات ۸۸

مجلس

د الخلفاء

غیرم

براءة القطع وجب فيه ما نفي من الابل حرمة عند الموت ثم ينظر بين هذا واجبة الروت
 وهو نصف قيمته اذ هو ارشيد القين **السيد الاول** اي اقل الامرين **من حال الدية ومن**
نصف قيمته اذ اقل ان كان الدية فلا ولجيزها او نصف القيمة فهو واجبة ملكه
 ويجب في الاقل ان يكون **ابلا او نصفه** حال كونه **خيرة جان** فله كما انقصي كلام الشيخين ترجيح
 تسليم السيد ما يخصه ابلا او نصفه او يوجب على قوله لان وجبه انما هو حق الملك وهو النقد
 وقيل يتعين الابل ونقله ابن الرقعة عن النص والاستدلال من القاصي او الطيب فان كان من
 قطع يده فبقى ثم عني وقد جرحه **انان** اخرب **تد العرق** كان قطع احد هرايد ثم الاخر جرحه
 مثل الاموات بالجرحات الثلاث فلا قد على الاولي في نفس ولا طرف وان كان جرحا ابل على
 الاخيرين لان سقوطه عن الاولي الشبهة فيه لا في نفسه فما اشرك الابل لا الخيل فان وجبت للده
 وزعت عليهم انما اوج **فالسيد الاول من نصف قيمته** ومن **تلك الدية** لا تحصر حقه فيما يلزم
 الا ولما حصة وهو الثلث فان عاد **الاول وجرحه** جرحه اخري بعد العرق ومات ببارك
 الجراحات الاربع **فالاقل من نصف قيمته** وسدس **من دية** هو الواجب للسيد لان الدية على الاول
 الثلث اعتبارا بامه الجرحين وهو واجبه بانيه فيخص جناية الرقعة سدس الدية فاعتد لاقل انة
 ومن نصف القيمة **دية عبد** اي قتل ولو مبرأ ومكاتب وام ولد قتل عند الوغية **قيمة**
 يتخمس السيد وان تركزت على الدية كسائر الاموال المتلفة وما عدا نفسه من الاطراف اللطائف
 لم تقدر في احرج فيه ما نقص من قيمته نعم ان كان اكثر من ارشيد متبوعه او مثله لم يحكم
 بل يوجب القاصي حكمه باجتهار لدا لا يكون اجابة على العضوم بقائه مضمونه بما ينقص به المضمون
 نفسه نقله البليغي عن المذوني واعلم ان رجل اطلق غيره عليه وان تقدر فيه لوجبه وجب
 مثل نسبه من الدية من قيمته فيقطع ذكره وان بقيت قيمته كما يجب فيها من اكرتياها قسم
 لوجبي عليه انان فقط **كل منهما** ابلا او جناية الشاوي قبل انزال الاولي ولم يمت منها
 لزمه نصف ما وجب على الاول فلو كانت قيمته الفافصارت بلا ولي غاملة لزم الشاوي ما يمان وجن
 لا اربع انة لان الجناية الاولي لم تستقر وقد اوجبت نصف القيمة فكان الاول انقص نصفها **دية**
جاني ذكر او انفي ولو من زنا وان نقصت اعضاؤه ان عصم عن الجناية وان لم يكن امة معصوم
 عن هامة كباقي وانما تجوز **تيف** وجبه وان لم ينقص كان جرح راسه وان لم تمت الام او جرح
 عليها بعد موتها وان القتة ميتا على ما قاله الفتاوى ابو الطيب وتبعه الرواي وان عني فيه
 الاجزاء لان الاصل بقا جانيه لان العتق ما صرح به اخرون انه هذا لكن فيه التعرير ودعوى
 الاصل المذكور ممنوعة اذ لم تسام له حياة حتى يقال الاصل بقاؤها واحتمالها عارضة ان الظاهر منه
 بقاء امة اما اذا لم يتبين وجبه كان ماتت بالجناية ولم يتحقق شيء ببطنها فلا شيء فيه غير
 التميز اذ لا يجاب مع الشك **لا حائل** عطف على فاعل يتبين على ضعف فيه فلا يشترط لوجبه
 العرق يتبين او لا فان بقيت ساكنا لم مات فلا شيء فيه لان الظاهر موته بسبب اخري
 بترت احي مات او مات حاله او بعد نحو قبض يدا لاجن دخل لاج فيه كاملة ولو لم يتبين وجبه

بل الشك عدم يتبينها

ولو كان **يبدا** **تخطيط** اي بظهور تصوير بان بيان الشكل والقطع الذي كالم تخطيط فيه الصورة وان خفي فيه التخطيط
 ان قال ارجع من القوا بل فيه صورة ادعي خفيه لان قلن لا يفي لتصور ولا ان شكل في كونه اصل
 ادعي وانما يجب العزة الكاملة في جاني **حر** اي يحكم بجانيته ولو لا فلو عتق امة حبلى ثم
 اجحضت جانيته بناية بين الجانيه والاجناس وجب عزة كاملة لما باقي السيد امة منها
 الاقل منها ومن عتق امة الامة ما لوجبي على حرمة او السيد على امة الحاكم ملكه فله
سليم بالبقية بان كان **الدية** اسلمت لها ولاب فاجحضت لان العبرة في قدر القاصي
 بالملك لا جاني **حرية** من حرره كما هو ظاهر **اسلمت** بناية عليه **فاجحضت** فلا شيء
 فيه لفقد العتقة عند اصابه وصاحب الجناية الواجبة للعزة ان تكون مؤثرة في انفصاله
 ميتا **لو كان** الاضطرار **تجريف** لها او لم ينعذها ولو من غير الامانة وان لم يشترط سلام ولا ذكر
 عند بسوق وانما لم ينص من مات به لانه لا يقضي للموت عارة ويقضي للاجتماع من لم مات
 بالامانة ضمن عاقلة الجاني وينص مع العزة لان العتق قد يجعل من موت الام وانما وجب
 في الجاني السابق **عزة** لانه صلى الله عليه وسلم قضوه فيه بها وهي **رقبة** عند اامة **مير**
 يلزم سبع سنين فالأحرار ليست في الاصل سليم **لا ميب** يعيب بوجبه البيع كما باصه فهو احسن
 فلا يخفى ما لم يرعه المستحق لذكر لفظ العزة في الخبر وهي كسائر العيوب بخلافه **وهو** ولا
 غير من ذلك بخلاف الكفاية لانه الواجب في هذا لفظ الرقبة وانما يخفى في الرقبة العزة
 الكاملة فريق موصوف بامر **يساوي** باعتبار رقبته **خمس** لانه عشرة دية الم المسألة فان لم
 توجد العزة سلمية بقين المتأخر اقل **وجبت** اي خمسة ابعرة ثم ان عدت الابل وجانيه بقدر
 الحسن ويوجد **قيمة** كما في قيمته ابل الدية ومن ثم يصح الاعتراض من ستم مستحوا وهو
 وارث الجاني لو انفصل جاني ومن ثم كانت **تورث عنه** فاقخذ الام فصيها ان كانت حرة
 عند انفصالها الباقي للاب في بقا بقيةهم السابق وعلى عاقلة باقيةهم السابق من ثوبت
 جرح والعز ضرورية قال الماوردي او صامت رمضان او غيره فاجحضت عزة لورثته وولاهنا
 قال الله **لا ما وقضاه** اي للجاني من تركه مورثه فلا يورث لانه لا انفصاله ميتا لا يورث وكورث
 عتق يورث جانيه هذا للتقليد على الجاني والعزة على العاقلة مطلقا **اذ لا عتق** اي في
 اجانيه على الجاني ان اذ لا يتحقق وجبه ولا جانيه حتى يقصد بل فيه الخطا بان قصد غير امة
 خاصا هو شبه العمد بان قصد ما لا يحصى غالب او مثله العمد بان قصد ما لا يحصى غالب
 ومثله العمد بان قصد ما لا يحصى غالب اقل الحس بان توخذ حقة ونصف وجده نصف
 وخلفات وكذا العزة بان تبلغ قيمتها نصف عشر الدية الكاملة العتقة ومن مروي عن ابن الداء
 في هذه **الابا** **الومات** الزوج **ع** اي شقيق او لاتب **و** **ج** اي جاني **ع** اي مقوم **ع** اي ديارا
 مثلا وهو جرح الزكاة في العبد عليه **فاجحضت** اجنبا ميتا **ولم ينفذ** العبد الجاني من قبل الوارثين
 كالمذكورين بل سلك فيهما قضيت منه الى اخي لبيع والجناية **والعزة** اي وجبت بالجناية
 او اكل انما مقومة **سب** **و** ديارا اخري اجنبا بانفصاله ميتا عن كونه وارثا فيكون يرث العبد

حية م

الدرهم عيبه لان الابل في الوجبة وما يوحى نصف اليها والتمسح ان لا يأخذ غيرها
وانما يعقل العقب والمتوسط ان كان **عقب الكلب** السبع لشرايط ولاية **التمسح** سوء العادة
فلا يعقل غير ذلك اذ لا ضرورة به نعم لو ان العقب في كراخ حصته ولا غيره كلف ولا غير كما في الحربة
ولا مسلم عفو ذي العقب لعلك لئلا ويعتبر برضا المتخلف من العاقله باهلية ولا يه التمسح
من جين فعل البتة ان جين **قوت** النفس والطرف بل البصيرة الاجل فلو عجز عن البصيرة
فاسلم ثم اضحك انما فلا شيء على عاقله المسكين والذميت ومن تاهل الحلية وقت الحاجة
فقط او التمسح بان يحل قبله بغيره او اسلام او حربة لم يتحل شيئا تلك السنة وما بعد لها
بخلاف فقير استعفى احمى احمى لانه اهل للضرورة بالبدن في لا بد من تجارفا او ذلك فان اعسر آخره
لم يلزمه شيء وان اعسر قبل او بعد وان اعسر بعد ان اعسر آخره لم يسقط عنه شيء من وجبة
واضح تعديده بالفعل انه لم يتحل حربة او اسلام بين الرمي ولا صابة وجبت الدية في ماله وفي خذه
المصيبة المذكورة من حال كونهم من **بين يمين** في ولاية التمسح فيفقد اخفايته فمفقد
فتم جدي لذلك ثم ان هددت عصبة النسب او فضل شيء تعقب الجاني فقصته فمفقد اي المعق فقصته
فمفقد جدي المعق فقصته وهكذا الى حيث ينتهي ويقدم مدلي بامر من على مدلي باب كذا كذا وتخل
انصت اسلم من ذكر لا حربة للام كما في التواروذ والارحام ان وترناهم كما نقله الشيطان عن
المتولي وافراده الظاهر كما قاله شيخنا ان تحمل الحربة للام قبل ذوي الارحام للاجتماع على ريقهم
وتحمل العصبة مع فقير انصتوا به وان لم يل الفاسق تكا حلة لانه اهل للضرورة ويخرج من العصبة
الذكر من **لا من الجاني ولا من بقية** اصله او فرعه ولا من **بعض** معق له او لمقتله ولا يه
او جدي في الجاني داود وبر الداء اي من العقل وقصته عن رعي الله عنه في الامم ولم يتركوا فاد
ك لانه ان ابر الجانية لا يعقل عيبا وان وليها كونه ابن ابن عم مثله لان الذمة
هنا مانفة وثم غير مقصبة لا مانعة فاذا وجد مقتضيه بزوج به **وتشخص** معق فيما عليه
كل سنة **جمع مقتنون** فاذا جفت عقيق عشرة مثلا ضرب على كل حصته واحدة من ربع او نصف
لان الذمة لجميعهم كالحل منهم فان تبعضوا غنا وتوسطا فكل عاقبة من القسط ولو
اغنياء وتوسط حصته من الربع لو كانوا متوسطين **كل كاح** فانهم فيه الواحد
ايضا فيشتروا اجتماعهم على تزويج العقيقة او اذن كل واحد حصته **كل من القطين**
اي العقب فان مات بعضهم او كلهم فعلى كل رجل من عصبة كل ميت ما كان عليه من نصف او ربع
وفارق ما قبله بان الذمة يتوزع على العقبين فكانوا الواحد ولا يوزع على عصبة العقب اذ لا يفرقة
بل يرون به **يعتق** كافر وامان عن مثله **في يتحل ذمي لاحري عن جاني ذمي** هو عصبة
له وان اختلفت ملته كما يتوثر ان لان الكفر ملا واحدة هذا ان كانوا ابدان تحت حكمنا اما الجاني
فلا يعقل عن ذمي ومساها لعلك اذ لا مناصر في بينهما ثم ان فقت العاقله او قام به مانع او فضل
عن الضرب عنهم شئ اخذ من **بيت المال** **مسلم** كما برته فيوخ من سهم الصالح منه الوجبة
بقي من جلا نعم اللقط لا يعقل عن قاتله بيت المال اذ لا فائدة في اخذها منه لست والية ما كان

فلا يعقل

فلا يعقل عنها كما لا يبرها ثم ان تعدد اخذ ذلك منه اخذت من **الجاني** من جلا ما لم يمت لانه الوجبة
بلا فيه انما ثم تتحمله عنه العاقله على الاصح لا على بعضه لانه الاصل في الجاني بجلان بعضه ولو
كان تعدد اخذ ذلك من بيت المال لعدم انظامه اخذ من ذوي الارحام قبل الجاني كما علم مما مر
وما ذكرته من عطف هذين علي من فضل الوجبة السالم عن الايدي بجلان ما في الاسعاد من عطفها
على فاعلم لا يها من ان بيت المال عطف على مدخل تحلي في الاقريب انصت وانما وجبت على الجاني
تجلا اصاله وليس كذلك فيهما **وخص الجاني** بما اقرب به من جناية شبه عمد او خطأ **والذم**
اي لذمته العاقله **فيه** وحلوا على في العالم لان اقرب له لا يعقل عليهم كيف المال وان لم يكن له عاقله
فيما **او ما وجب عليه** من امر وغيره **ببعض** بسبب سابق عليه بان حفر من بواعدا
ثم عقق ثم تروى فيهما انسان فيقتض الحافر الضمان دون عاقلته لانهم ليسوا والياله من الفعل
الى العقب وسبب له لوجه من ملكه قبل الوجبة ودون بيت المال لما ياتي **وببعض** بسبب
سابق عليه بان قطع من عاقلته مواليه لولد يدين فوع وعقيقه يد ثم الجاني ولا الى مواليه
الذين اعقوه ثم سرت اجانية للنفس فيقتض الجاني بوجوب ما حصل بالسرية ان وجب بها شيء دون
مواليه لا نقالا الا رغنم قبل السرية ومواليه لانه لقتهم السبب على جزاء الدية اليهم وبيت المال
لوجبة كذا لكل حال ما حصل قبل السرية كما رشح قطع اليد فمفقد الجاني لوجبه عند
ثبوت الذمة لهم **او ما وجب بعد اسلام** بسبب سابق عليه فلو جرح ذمي رجلا خطأ مثلا فمات
سرية بعد اسلام الذمي فمفقد عاقلته الذميين ما يقتض الجرح لانهم عاقلته ووقته وما بقى عليه
دون عاقلته المسلمين اذ لم يكونوا عاقلته عند الجرح والذميين ليسوا عاقلته عند السرية **او بعد**
ذمي بسبب سابق عليه فلو جرح مسلم اخر ثم ارتد ثم سرت فالأقل من ارش الجرح والدية على عاقله
المسلمين وما بقى في ماله ثم مثل الصور المتقدمة بقوله **كسرية** حصلت بعد ان منته **سابق** اي بسبب
سابق عليه وقد قدما مثله ما عدا لا وفي بالنسبة للسرية لذكر مثاله بقوله **فلو قطع عمد**
سكج خطأ او شبه عمد ثم اعققت **فان** الحن القطع **وقد عقق الجاني لزمه** اي الجاني نصف
نصف دون السيد والعاقله وبيت المال كما من جرحه **ولزم سيده الا قلة منه** اي من نصف
دنية ومن **قيمة** لانه باعقاده ملزم لسيده وفداؤه باقل الامرين المذكورين **وببعض** مائة
مئة في كل الكامل خطأ كما من الا في صورته يجب فيها مائة **سنة** كما من في العبد ويجب
النكاح ايضا في اروش الجانيات ونحوها كالغرة في تلك الصور في هذا الفصل **والجرح في جاني**
شهر ومكة اي في الاشهر الحرم ذي القعدة والحجة ومحرم وجب وهذا هو الدب
في عاقلها وذلك لعظم حرمتها ولم يلحقها رمضان مائة سنة المشهورة لان المنع التقيف وفي جرح
ملك له كذا الصحيح ان عاقب الناس على الله ثلاثة رجل قتل في الحرم كذا وكذا لانه تآثر في
لوجبه انما يقتل السيد فيه كما من سواء كان القاتل فيه ام القاتل وسواء كان الجرح فيه **مركبا**
او مسكبا بان رمي وهو في الحل فاصاب من باخر وان مات خارجة او عكسه ويكفي على وجه
كون بعض القاتل والمقتول فيه وقطع السهم في يده هو الحرم وهو في الحل نظير ما من في السيد

واصله

الدية

تقاكم

اليوم

22

2

عبدالله

7

فلا يقبل دعواه الا كراهه **الامتناع** اي قرينة تدل على صدقه **كراهه** بغيره او كونه بينهم
ولم يقره خوفاً وعناية بذلك لانه الخليفة على صدقه اما اذا ارتكبت مخالفة على صدقه كان
كان مطلقاً بل لا يرد فلا يصح ان يكون له كراهه لا يكون من **الامتناع** منه
من شهادته بالردة او من غيرهما فلا يصح مطلقاً لان الحاجة قامت عليه والتكليف لا يرد
فروع من نسبت اليه ردة بخلاف اسلامه عند قاضي شافعي فلا يرد بان يحكم بالسلامة وعصمة رده
وان لم يقر ولا قامت له اية خلافه فلا يرد بدين السيد ويخبره كايسته في كل حال ما لا ينفق
حكم الخليفة فيه بخلاف الشافعي الشهادة عنده ومالا فلا لا من مذهب فيه غير محذور **وولد**
فيما اي المرتدين بان انقضت فيها **باب** فيما في احكام بها فلا يصح ترك ولا يقتل حتى يبلغ
فستان فان اضرقت او قيل هو مسلم وعليه الحكم في كل حال في حال الجمع في لا تصار له اما ولد من تدي
ويكون اصلي فهو كافر اصلي لانه اشرق اذ يقر على يده باجتهاد واما ولد ما قبل الردة بان ارتدا
وهو حامل او احدثها قبل اهل فخره مسلم بالنسبة والميت من اولاد القمار في اجتهاد على الصحيح في الجمع
نعت الميقتين وان كان الاكثر من عليهم في النار وقيل على الاعراف **فروع** على حكم العهد
والسكوت او ذبح **نقض** عهده ولو لم يرد الحرب وتولد عنه البقاء عهده بالنسبة لولاه
وغيره ان بلغ عاقلان من قول اجتهاد وتبلغ المائتين كما صرح به اصله فبأنه احسن والمراتب ليلينه
ذلك ضعفه من المسلمين واهل عهدهم الى ان يصل وارثا من اهل عهده يابح فيه على نفسه
ونصب **مكره** **في** **فصل** بان ذكر مكره السجود لاصحابه كل من لم يتركه من غير خلافه فبأنه لا يرد
في **ليت** المال **ان** **فصل** بان ذكر مكره السجود لاصحابه كل من لم يتركه من غير خلافه فبأنه لا يرد
لنبت خطائه بتفسيره فان لم يتركه شيئاً وقف الامر في الام وعليه العرفية لكن في المخرج
كامله وتبعية الخواص ان نصيبه في مطلقاً مؤخره واستأثر بالتفصيل
لا يستل عليه ما من عدم امتناعه كايسته في الاصل **حكم** **بكر** **مكره** **خلفي**
من محل الاكره كان جاء اليه من دار الحرب **وامر** **بكر** **مكره** **خلفي** **وامر** **بكر** **مكره** **خلفي**
فصل **في** **حكم** **بكر** **مكره** **خلفي** **وامر** **بكر** **مكره** **خلفي** **وامر** **بكر** **مكره** **خلفي**
قبل الامتناع فهو مسلم **ولا** **حكم** **بكر** **مكره** **خلفي** **وامر** **بكر** **مكره** **خلفي** **وامر** **بكر** **مكره** **خلفي**
في صلواته والامتناع طوعا او غيره **فصل** **في** **حكم** **بكر** **مكره** **خلفي** **وامر** **بكر** **مكره** **خلفي** **وامر** **بكر** **مكره** **خلفي**
العهد اهون من الاستداف في اذ لا تهمه بخلاف صلواته بل انما لوها قد تكون نصيبه
باب **في** **حكم** **بكر** **مكره** **خلفي** **وامر** **بكر** **مكره** **خلفي** **وامر** **بكر** **مكره** **خلفي** **وامر** **بكر** **مكره** **خلفي**
بعد الصلوات من ثم اجمع اهل المال على تحريمه وكان حذراً اشد اكد ودلالة جارية على الامتناع
والاستسلام **فصل** **في** **حكم** **بكر** **مكره** **خلفي** **وامر** **بكر** **مكره** **خلفي** **وامر** **بكر** **مكره** **خلفي** **وامر** **بكر** **مكره** **خلفي**
لكن في اقامة الحدود من النية ويظهر ان مراده بعباد الصغار ويؤيد ذلك قول الفضل
لو كان عليه حد الزنا فظنته حد الشرب حسب اية انه قصداً اكد ولا عبرة بظنة انه في
الشرب **فصل** **في** **حكم** **بكر** **مكره** **خلفي** **وامر** **بكر** **مكره** **خلفي** **وامر** **بكر** **مكره** **خلفي** **وامر** **بكر** **مكره** **خلفي**

والجواب

ولا حرج في معاهد لم يدم التي انما الاحكام **مادة** ولو منفرقة ما لم يتخلل ما يرد به الا اذا
قاله الامام وبه يرد على من وجه قدامه لو حذفت يوم خميس وفي غده خميس اجزاه باقتضاها
حد العبد اذ ظاهره انه لا يجوز غير هذا التفرق وليس كذلك بل الضابط ما ذكره في ذلك لانه
باب **الملاح** **فروع** واضح متصل أصلي يمكن انشاءه يعني حقيقته او قد يرد من مقتضىها ولو اُسئل
ومن خطي ولو لم يرد في آخره غلظة وغير منقش ولا ان الملاح ذلك مظنة اللذة ومن ثم لو اُسئل
قد يرد من مقتضىها كان نفي ذكره واخبرته مدحاً لم يجد به ولم يترتب عليه شيء من احكام
الرجاء على اوجه خلافه بل لا يرد في كونه كخطوة لحي من بقية بدنه بجاء عدل لانه اذا **في** **فروع**
واضح متصل قبل او يرد ولو من طفلة فلا حد بها خذلة ومساخنة ومقدمان وطى واستمراء
ببدنه او غير جليته بل من زرع فاعل ذلك ويكره بخلافه كونه من العبد بذكره حتى يرد
لانه في معنى العبد اما الخنثي فله حد هنا حكمه في الفضل فثبت له حد ولا فلا وما لم يحد
ذكره ان كان **باب** **الملاح** **فروع** واضح متصل أصلي يمكن انشاءه يعني حقيقته او قد يرد من مقتضىها ولو اُسئل
او فيه **فروع** **باب** **الملاح** **فروع** واضح متصل أصلي يمكن انشاءه يعني حقيقته او قد يرد من مقتضىها ولو اُسئل
من ورمه وانما يحد بالاملاح في **فروع** **باب** **الملاح** **فروع** واضح متصل أصلي يمكن انشاءه يعني حقيقته او قد يرد من مقتضىها ولو اُسئل
واحد لجليته لان احكامه ههنا الذي اولا فساد العباد **فروع** **باب** **الملاح** **فروع** واضح متصل أصلي يمكن انشاءه يعني حقيقته او قد يرد من مقتضىها ولو اُسئل
وشهاهته لا غير مستبارة لشبهة الملك ويحد بالاملاح في **فروع** **باب** **الملاح** **فروع** واضح متصل أصلي يمكن انشاءه يعني حقيقته او قد يرد من مقتضىها ولو اُسئل
من ملكه امرأة او جليها **باب** **الملاح** **فروع** واضح متصل أصلي يمكن انشاءه يعني حقيقته او قد يرد من مقتضىها ولو اُسئل
او رضاء او مسخرة او نحو ذلك لا يحد بجره ان قبل بانه لا يحد بجره او بينونة كبرى او طلاق او عدة
لغيره من له الرجعة او ردة او غيرها من البضع كساح يشق من ذلك فلا يرد بجره شبهة ولا
ثبت به النسب واللام من مقتضى كذا اولاد باجتهاد الا ان قصدها الاستيلاء عليها وما قبل
عن عطاءه سلاح وطء الامه باذن مالكها لم يثبت وعلى الشك في غاية الضعف ومن ثم
اجمعوا على خلافه قبل ولا ياتي مذهب ائمة الملة بضعها كانه السبي من ماله ولا يثبت
المراة لذلك انتهى وبره قوله شيخنا وانما يحد في خلافه عطاء اباحة المراه نفسها الذي
لا تلم يثبت عنه وتظهر ضعفة **فروع** **باب** **الملاح** **فروع** واضح متصل أصلي يمكن انشاءه يعني حقيقته او قد يرد من مقتضىها ولو اُسئل
كبر اجنبية وذكر محرم يثبت وغيره ولو لم يرد على العتق في لا خير له اذ الملك لا يبيع دبراً
قطر فلا يحد فيه شبهة بخلافه بزر وجبة ومولاه غير محرم لا يحد بجره استمناعه في الجملة
وغيره الزوجة لعار من فلا يحد بجره كخيفه والوشية كالحرم بخلافه الجرسية لما من وجب
اكد على من من بالاملاح السابق **باب** **الملاح** **فروع** واضح متصل أصلي يمكن انشاءه يعني حقيقته او قد يرد من مقتضىها ولو اُسئل
اذ قصده الشوط فيه لا يحد شبهة ويشترط وقوع الاملاح مع اختياره وعلمه بجره وان جعل
وجوب اكد وعلمه شبهة المحرم الضعيف اذ يرد كذا والشبهات لا ان كان **باب** **الملاح** **فروع** واضح متصل أصلي يمكن انشاءه يعني حقيقته او قد يرد من مقتضىها ولو اُسئل
يحد بجره شبهة الاكره وان لم يرد من اكد من وقصده لا يحد بجره الا انشاءه **باب** **الملاح** **فروع** واضح متصل أصلي يمكن انشاءه يعني حقيقته او قد يرد من مقتضىها ولو اُسئل
كان **باب** **الملاح** **فروع** واضح متصل أصلي يمكن انشاءه يعني حقيقته او قد يرد من مقتضىها ولو اُسئل

هذا هو الوجه في ما ذكره من ان الملاح لا يحد بجره الا في حاله
والجواب في ما ذكره من ان الملاح لا يحد بجره الا في حاله
والجواب في ما ذكره من ان الملاح لا يحد بجره الا في حاله

١٤٥

واحد واخرج آخر غير موزن يامس قطع الامر او ميز لم يقطع واحد منهما لانه الاول لم يسرق والباقي
اخرج من غير وزن وكذا لا يقطع على واحد منهما لو نكبا ووضعوا احدهما في النقب او ناوله للاخر
فيه فاخذ الاخر لانه الداخل لم يخرج من تمام الحزن والخارج لم يات منه ولو تعاونا في النقب
وتعاونا في الخارج قطع من سرقة نكبا وان نكبا واخرج احدهما او عكسه قطع من جمع بين الخارج
والنقب فقط ان بلغ نصيبه في المال في نكبا وانما يقطع بسرقة ما قيمته ربع دينار **نكبا** بان
يقطع المقصود بان قيمته ذلك والا فلا وتعتبر مساواته للمخرج كذا ذكر **عند اخرج** من الحزن
في ذلك الزمان في القيمة الزمان والمكان لا خلافا فيما بينهما فلا قطع ما نقص عند اخرج
وان زاد نكبا بخلاف عكسه وبما قدر به كماله يعلم ان قوله عند اخرج راجع لجميع ما قبله
بما هو قيد ايضا لجميع ما بعده من القيمة لاني فلو اخذه عن اجمع او قدره عليه كان اولى القاس
ان يكون المال تحت يد المصدق منه حتى وان لا يخرج من مضمون وان لا يدعي ما ياتي وان لا يكون له
فيه شبهة فيقطع سارق اخرج نكبا بالغاوية من حزن في اي حال من احوال المال والحزن والسارق
لا حال له **المالك** فلا يقطع سارقه من حزن القاصب وان لم يعلم انه مضمون لانه ملكه لم يرض
باخراره **او** حال له **فيه** اي في مكان مضمون فلا يقطع بسرقة من حزن مضمون وان كان السارق
غير مالك الحزن لانه القاصب مضمون من الاخران بخلاف حزن مستاجر ومعارف يقطع من حزن ومعه
ان لم يجمع بسرقة المستاجر والمستعير وضعه به لانه سرقة من حزن حزنه ملكا لا مستحقا فيما
ساقعه ومنها الاخر **او** حال له **حزن** اي في مكان فيه المضمون من السارق فلا يقطع بسرقة
مع ماله او وحده من حزن غاصب ماله الموضع فيه لانه له دخول الحزن وهلكه لا ختم ملكه بخلاف الاجنبي
يقطع بذلك ولو سرقه مع المضمون **او** حال له **مدعي** فيه ملك او حقه فان ادعى السارق ملكه او ملك
سببه او بعضه لما سرقه او للحزن او للمالك ما سرقه وهو يحجب النسب او انه اخذه من الحزن باذن
او الحزن مضمون او انه دون النصيب سقط عنه القطع بحزن وعنه وان ثبت له ملكه لا حلال صلافة
فصاير شبهة دائمة للقطع كالشبهة براه باسرة فاذ ادعى انها حليلتة ولكن لا يقطع **او** ادعى ان
المسروق ملك **السارق** **مع** بان قال هو ملك لسارق هذا واستعد بفسر قناه **وكذا** شبهة
لما يقطع للذنب لا قرارة بسرقة نصيب بلا شبهة اما لو لم يملكه بان صدقة او سكت او قال لا ادري
فلا يقطع كالذي ادعى لقبام الشبهة ثم لاقى المسروق منه بملك السارق لم يقطع وان كذبه لوجه الشبهة
او حال له **السارق** **له** اي في المال المسروق شبهة كاقاب لم يتصل به قبض **وشبهة** فلا يقطع
بسرقة ما رجب له ولم يقبضه وكما ماله فيه شبهة وان قل نصيبه كوطئه المشتبه اماما لشبهة
غير المشتبه فيقطع به ان اخلف حزنهما والا فلا **ويحكي ملك** **نفس** **وسيد** **وبعض** **اصل**
او من بان ظن قس سرق ولو كان نكبا ومبعضا ان المال والحزن ملك سيدا او هو والملك ان
ملك اماله او فرقه لشبهة استحقاق الانفاق فيما لها في اجلة الماتر من ان يكون المال **حزن** **او** لا
قطع بسرقة غير حزن لما روي في الحكم في حزن العرف لا خلافا باخلافا الاموال والاخرى والاخرى
ولم يجز الشئ ولا اللغة في جمع فيه الى العرف كالقبض والا جبا والحصل للاخران هما الملاحظة

الذات

الذات او حصانه المثل مع لحاظ معتاد فحشا اشتت الحصانة لم يحصل الاخران **ان** **الذات** **اشتت** **بكر** **الذات**
بالي بان قرب منه بحيث يقدر على المنع من الاخذ لقوة او استعانة بخلافه فيضع بعضه ذلك
دائرا بان لا يستغل عنه بخلافه ولا يقطع في وامة الفوت العارضة عادة فيقطع من نكبا فيها
حتى يبرق هذا كله حيث كان المال **في حزن** من مال او ملكا **مطروق** **كسجد** **ومدرسه**
وربما وسلة مستدرة ولا حكمة فان نام في واحد من هذه كالبس التي عمامة او مدراس او خاتم او مفاتيح
ثوبه او مسكنا على مناعه ولو بقية شدة ان عد التوسد حزن الله بخلاف ليس فيه خرقه كان حزنه
فقط سارقه فان انقلب عنه في يومه او وضعه بقرية واعرف عنه او كان لا ياتي به فليس بحزن
كالقلب النائم عنه واخذ وفارق تحت الباب بانته هارغ الحزن من اصله ولم يقبضه بخلافه
ثم هو كالمال الذي ناعا على حمله عنه ثم اخذه وشرط ذلك ان يقبضه مع عين الحازم لان حزنه العار
فلا يخرج الا بقبضه عنها وعلى القطع فيما ذكر **المال** **السارق** **اي** الملاحظ الذي ياتي به
نام او عرف عن الملاحظة او دوا مهابتولية ظهره او غير هارغ **شغل** **عنها** **حقة** فان ادعى
شيئا من ذلك سقط عنه القطع بحزن ودعواه كدعوى المالك وان كان المال **في حزن** **حضانة**
التي يلجأها **معاذ** وان لم يكن دايما **فان** الملاحظ البالي به **بجته** بالحق اي في هارغها وكذا ان يقبضها
خلال الماتر حمة عيارته ان **طيف** **وزيل** اي شدة المطاها واسسكت اذ الهات وتكون هي
وما فيها حزن من به وان لم يبرسل بايها اي وقد نام به او بقى به بحيث ينسبه بالذات
هنا هو لحصول الاخرين بذلك عادة فان كان مستيقظا اشترط لونه بموضع يحصل به اللطف
بحيث يراه السارق ويتجر به فان لم يترج اذ اليها حزن به ولو ناما دون ما فيها ولو
لم نشد الخائبا او كانت بين العار اشتراط في احرارها وما يهاد واما اللعان **بليغ** في
دار حصينة منفردة عن عمارة البلاد كبريس ثم مع اغلاقها يلقى ناعا ومع فتحها كابد من دونه
الملاحظة في مكان اغلق **قد نصيب** **قته** اي يلقى فمغالاب عنه صاحبه اغلاقا بانه كان
بليغا **من** **ملك** **مصل** **بد** **و** **ها** **العله** **فان** **ا** **و** **فيما** **لم** **يقبض** **عنه** **اغلاقه** **ولو** **من** **قده** **او** **ضعفه**
لبلا من خوف اعتداء على ملاحظة الجيران فيها وكاغلاقه كالجحز **او** **اذا** **كان** **خلفه** **نام**
بحيث لم يقبضه وانته او امامه بحيث لا تنبه بصريه ونومه فيه وهو مضمون اي بحيث يوسد
حزنه حق كمالا في ما ياتي اما فتمت مع غيبته او مع نومه بعيدا عنها ولو هارغ اي من امن
فانه نصيب لما فيها لا تنقل كونها حزن اجنس **او** **لكن** **الربط** **ان** **تقطعه** **سارق** **لنقصه** **في**
المراقة **مع** **فتح** **الباب** **ومن** **ثم** **لو** **بلغ** **فيه** **بحيث** **يحصل** **به** **الاخر** **ولو** **كان** **في** **الصغار** **فان** **شغل** **السارق**
فرصة **قطع** **وكذا** **الوم** **بالبان** **وكان** **في** **هابيت** **مغلقة** **لانه** **حزن** **لما** **فيه** **كان** **ابوابها** **علما** **من** **غلق**
وحلف **وساير** **حزنة** **ببليها** **وان** **لم** **يكن** **في** **الدار** **احد** **وامع** **غيبته** **ومن** **خوف** **ولو** **فادرا**
ومن **اس** **ليلا** **وان** **اغلق** **بابها** **فليس** **حزرا** **ولا** **نظر** **للخط** **الجيران** **لنسا** **هلم** **فيه** **و** **من** **فان**
خارجا **ن** **كالحازم** **المدة** **ليج** **خوف** **وقد** **يبر** **بشرا** **ج** **شبهة** **بجته** **نمالة** **فصبه**
في شئ يعمل من خوصب او سعت ويصوب على الذكايين وفي نماها ارجاسه او الخلفة

كان جامع

من واریاوا جینی

المسكين

المسلمين **وجرح قطار** من اهل او غيرهما وارادها النابذة **وهو سابق** لها براها كلها او باقية لها براها كلها اذا التفت اليها وانما جرحان كان **يتلف** اي يكثر الالتفات اليها بحيث قد تهرق به رائق الامام بالتفاتة سره والناس في الاسواق وغيره فان لم يبعثها لها لغير جرح يركب احداهما وكان راكبا لبعضها او غيرهما فانه قايده لما بعده سابق لما قبله والمقتل المعتذر الا انهما الغالب يتربط قطرها فلا تسيير غير مقطوع غالبا ويتربط كون القطاة والعادة وتدرسه بشعة بتقديم النادى العارة وجبته **لا يكون ما فوق تسعة** نازح فيه ابن الصلاح بانه تصحيف ناله وصوابه تسعة بتقديم السين **بعارة** محرز بخلافه في الصحاح والمجالي التسعة بين العار فانها يكون محزرا وهذا التفصيل المخالف لما في الحاوي هو المعتمد عند الشيخين وان نازح جمع فيه **وجرح ثقب** بارض كجرح ثقب فواتها وزرع وبذر فيها ولو محوطة **بجارس** لا بها مطلقا كما انشئ كلام الشيخين خلافا للحاوي **وقطع السارق بما** اخرج من الحزب بخرطه **وان ثقبه** فلا اوطن طرفا خبيثاته **يا** وي ربحا **للمه فارغا** لانه قصد سرقة عينه ولا اثر لظنه **او يماقب** حرزه كقوله رماه وقطع جيب **فما** سماه نصاب ولو شيئا فشيئا وان لم ياخذ له لانه بفعله هتك الحزب واخرج منه نصابا **او يماقب** حرزه **ببيل** **اخرجه** هو غيره **ببيل آخر** او اول ليلة ثم اخرج اخرها بلم يظهر الثقب وبهارة الطارقون او يعلم المالك مخبئه لا قطع لانها كالحزب فصار كما لو سره غير ما لا قطع فيها بعده لانه ثم تم السرقة وهذا ابتداء فستوى المصنف من بعد حيث علموا قوله فلا الى آخر هذه ايضا غير صحيحة **او يماقب** حرزه ثم اخرج ما لونه نصابا في **دعوات** اي دفعتين فاكثر **لا تخلل علم** من المالك والجيران او الطارقين **او تخلل اصلاح** الحزب ولو باعادة لانه اخرج نصابا من حرز هتكه فاشبه ما لو قطع جيبا واخذ منه درهما فدرهما اذ فعل الشخص شيئا على فعله اما اذا تخلل احد نيك فالثاني سرقة اخرى فلا يقطع فيها ان كان المخرج فيها **ونصاب** وقع في تعبيرة بار البقيتي والزرقي والمعهود قول الشيخين وتغيرها شرط عدم القطع تخلل اطلاع المالك واخوانه السرقة لان الماخوذ ثانيا لا يكون سرقة اخرى **الح** فان لم يتخلل احد منها او تخلل احدهما فقط قطع سواء استتمك الحزب ام لا لان السرقة واحدة وقول الامام الغزالي اذا تخلل بينهما علم المالك بم اهل العادة الحزب فلا قطع ضعيف **وقطع بوقوع** اي سرقة موقوف على غرض **لا يشبه** له فيه كغرض من الاموال ومنه سرقة التبعة ايمان خبط عليها وبكرت بغير مسيلة على المعتمد ويترك بينهما وبين ما ياتي في حق جسد المعتمد فان ذكر قصد انتفاع الناس به لذاته فكان الحق فيه احرى بخلاف هذه فانها ليست كذلك وانما وسيلة لتحصيل الماء المقصود **وقطع** سرقة **امو** للغير مميزة كالمعجبة تعقد بوجوه طاعة الامر ومكرهه كسائر الاموال بخلاف عاقلة مستقيمة مختارة لعدم نهائى الانتفاع وكذا سائر الارقا الامكات لانه في نفسه كالحزب وبعض الشبهة الحريية وقطع سرقة **بالجهد** كما هو قديس بدينه بخلاف قديس سراجد وما يفسر فيه لانها اعدت للانتفاع ومن ثم قطعها الزم وكذا اسلم لا يستحق الانتفاع بها بان احتضت بطبيعة ليس هو منهم وقطع سرقة **والفوج**

ذكرنا اني ان اخرج من ارضه اذ لا شبهة وفارقت الزوجة الفن بان مؤتمرها عن كثر من المبيع بخلاف
مؤنة الفن وقطع بخرصة من المخرج نحو كل ارضيه منه الى الخارج وان ضاع على الاوجه خلافا
لترجيح البلقيني انه ان رماه الحق انار عالم تقطع والاخذة قطع **وروي** نصاب من بيت مغلق
الى صحن دار وكذا ان يخرجه من داره على العقد في المنهاج واصلة والشرح الصغير وان يجمع
مناخرون القطع فيه مطلقا لان صحنه ليس من البيت بل هو مشتوك كسكة مسندة وراى
هذا الخلاف في الدار المشتركة **فتحه** اي الصحن اي بابيه **غيره** اي غير الرامي لانه اخرج من حرز
الى محل الصياغ فان فتحه السارق فكالمغلق في حقه حتى لا يقطع لانه لم يخرج من تمام الحرز وكذا لو
نقل من بيت مغلق الى صحن مغلق لان الصحن ان لم يكن حرزا فالما الى غير حرز ولا هو حرز او من
روايا البيت او كانا مفتوحين ولا حافظ ثم اذلا احرزا او مغلقين ففتحهما لانه لم يخرج من تمام
حرزه نعم ان كان احد السكان المفرد كل منهم ببيت قطع لان في الصحن ليس حرزا عنه وقطع بسبب
بلغ در مثلا في الحرز ان يخرج منه بعد خروجه من الحرز مالم ينقص من نصاب كما لو اخرج في يده
فان لم يخرج منه فلا قطع لاستهلاكه في الحرز كما لو اكل المسروق وقطع بسبب **سرق على ما**
او ابطا يطير او يجه في الحرز **ما روي عنه** اي الحرز بان كان الماء جاريا الى جهة مخرجه او اوقفا او بارا
الى جهة مخرجه وحركه هو او ما موره الا دعى الغير المخرج حتى اخرج به والدابة سائرة الى جهة مخرجه
او واقفة وسيرها من مخرج حتى اخرجته لانه اخرج به بفعله او الله وكذا لو عرض له ليرج موجه بخلاف
ما اذا انتهى شرط ما ذكر كان علم قرأ او فارق تعليمه لقتل الا دعى بان الحد انما يجب بالمباشرة
والقتل يجب بالسبب ايضا وكان روي تزامن خارج محله فساقت في الماء وخرج لعدم استهلاكه
وقطع بسبب **اخذ من غير مخرج** لصغر المخرج او جوف وان اخذه من **فأله** اي حرزها او غير
حرز له مالم يكن مطروقا **ولو خرج** وراه من الفناء **خارجا** بان يخطه حتى يبع لانه كهيئة ساق واقفا
وقطع باخذ من الفناء المذكور خلافا لما يرويه جنيح **مخرج نايم** او سكران او مضبوط وان كان
قويا لمواستيقظ على المنقول المعتمد خلافا لما في الحاوي لانه يخرج يومه صار كغير المخرج باخذه
مخرج قوي من ذلك ايضا **خوف** من السارق **بصلاح** او بغيره كما باصله لان القوة التي هي
قد زالت بالغير بخلاف اخرج به بدعيه وحمله مستيقظا لانه مخرج بقوته وهي معه **اولا** والقوى
فالاخفيف اولى على حمله بقا فله او ببلد **مخرج جملة** الى ان صار بضعته لان البعير با على سرون
بخلاف ما لو كان عليه او مبعوض او مكاتب نايم لانه في يده او جعله بقا فله اخري او ببلد او كان
الفن مستيقظا قويا **لا باخذ حر** ولو نايم او طفلا **بطرف** في عنقه او عليه حلية لانه ليس مال
وامعه في يده ومخرجه ومن ثم لو نزع منه قطع كما اقتضاه كلام الشيخين وان نزع فانيه
لا اخرج من حرزه ويظهر ان محله ان كانت يده تعد عادة حرزا لما عليه ثم رايه صرح به في القاموس
فقال ان كان لا يملك به قطع ان اخذ الصغير من حرز المال ولا فلا ولا بسبب **اطلا** الى السارق
او بفضه حتى نقص من نصاب **بحر** اي في حرزه باكل او غيره لانه لا يسمى سرقة وكذا لو اشغ
يطيب فيه وان جمع من جسمه بعد خروجه نصاب لان استعماله بعد اذلا فله كالطعام ولا ياب

من حرز ولو
قطع اي في الحرز

اخراج بعضه **مثلا** من حرز وترك باقيه فيه وان كثر في قيمة البعض المخرج لانه مال واحد ولم
يخرج اجمعا ولا بسبب اخرج **مخرج** كالة لحي وانية نقد وصنع وانما يخرج ان اخرج **لكسر**
او بغيره لانه غير مخرج شرعا اذ كل من قصد كسره ان يدخل محله لكسره والاوجه انه لو قارن
قصد الكسر بالدخول والاخراج فقط لم يقطع بخلاف ما لو لم يقصد ذلك اصلا وبلغ اناة الحيز
وربما من حرز لانه لا يوصف بالان لا يوصف بالنصاب بان حرزه ولا نظر الى ان ما في الاثا وما بعده حتى
الان لا يملك لم يقصد **اولا** لكسر ولكن **قل مضاه** فلم يبلغ نصابا ولا سرقة **مسلم** ولو غنيا
من مال بيت المال الذي لم يفرز لغيره لانه فيه حقا بصره في تجارة وقطرة بخلاف الذي
والنفع حتى القطر للبقية اما ما افرز لغيره ممن لهم سهم مقدرا كزوي القرى فيقطع به
دون المخرج الى العلى كما قاله البلقيني **لا** سرقة مسلم **غني** ليس غارا الاصلاح ذات البين ولا
غار ثا من **الصدقة** فانه يقطع اذ لا حق له فيه فان سرق فقطعت يمينه ثم عاد فزق ثانيا ولو
بسرقة او **اوقد** يمينه قبل الرقة باقة او غير **لا** ان فقدت بعد اي بعد السرقة **فوجد اليك**
تقطع من متصل السابق القدم نظير ما من **لا** ان سقطت بعدها فلا يقطع رجله لعلق القطع
بعين يمينه وقد فاتت وكالفقد في تفصيله شلها بحيث يجتنب من قطعها تلف النفس ثم ان سرق
بعد قطع يمينك او فقدتها قطعت **يده** اليسرى من كوعها **مسلم** ان سرق بعد قطع ما ذكر او فقدت يمينه
رجله اليمنى لغير السابق بذلك ثم ان سرق بعد قطع ما ذكر او فقدت **رجله** اليسرى وخبر قوله صلى الله عليه وسلم
له مسخر او من ذلك لانه لا يستعمل الا في حق الله ضعيف كما قاله الدارقطني وغيره بل ان ابن عبد البر
مكرا اصل **القطع** من السابق يد او رجل **لا** ان يقطع من مال الفرج ان لم يقطع ولا
كما افقد كما من **القطع** يد او رجل **لا** ان يقطع من مال الفرج ان لم يقطع ولا
العرض التمثل بخلاف العقود فانه منبسط على الماملة كما من **وتقطع اصلية** من كفتي او قدمين
على معص او ساق واحد ان تميزت **واحد** اصلية او اصلية وزائدة لم تميز ان امكن استيفاء
بدون الاخرى **بان** **تقدر** قطع الاصلية المتميزة او احدي الاصليتين او الاصلية والزائدة التي
لتميز **فهما** يقطعان معا تحصيلا لئلا يجزأ خلافا لما يرويه الحاوي وقطع ما ذكره **بما**
القال فيلزم السارق ولو فقيرا رده او بدله ان تلف لان لا يقطع حق الله تعالى والمان حق للادى
فلا استبعاد **وبد** **حسم** محل القطع **بمغلي** دهن بضم الميم اي يدهن مغلي من زيت اخري بان
يغرس محله به لتستند افواه العروق ويخرج في البدن وحسبه النار لانه عادةهم وعليه يحمل كلام الماوردي
صالحه رايه في كلامه ما يؤيد به وهو قوله في قاطع الطريق يحسم بالزيت المغلي والنار يحسب العرف
فيها ولو زيد لم ذلك لم يجب نعم ان ادى حركه للهلاك كان اغمر عليه وليس له من يقيم بحاله **وب**
على الخارج لم يملك به كما هو ظاهر وليس هو من تامة الحد بل اصله السارق فلا يفعل الجباذنه ورواه
كثير الدهن واجرة الصانع **منه** اي من السارق الا ان ينصب الامام من يقيم الحدود ويرزقه
من مال المصالح فيكون في سهم المصالح نظير ما من في اجرة الجلاذ وحين ان يعلق عضوه في عنقه
ساعة للزجر وامر صلى الله عليه وسلم بذلك الركن الثالث السارق وشرطه تكليفه بالسكران

من حرز ولو
قطع اي في الحرز

وان وجد غيره **والاجل تداء** كما نقله عن جمع وان اقتضى كلامها ان اكثر من على خلافه
واختار في الزوى في تصحيحه وصححه **الاذرعى** وغيره وضعف في الشرح الصغير مقابله مع
نقل الامام له عن المعتز بن ولا نظر لعدم ابحاثها حينئذ الا ترى ان الاكراه على الزنا شهية
لدفع حدة وان لم يتج به **وعزم** شربه لاجل الثلثة المذكورة وان لم يجد غيره ما لم ينه الامر
الى الهلاك ولا وجب وذلك لانه لا يسكن العطش بل يشبه ويحق كبد الجائع وممن ان الله لم يجعل
شفاء لم فيما حرم عليكم ويجوز التداء في شرب الخمر لا المسكر كما ذكره في الاطعمة مكررا ولو جعل
شفاء بشرط اخراج عدل عارف او معرفة نفسه وسقط ايضا **الاساعة** للغة عصبها بمسكتين
وخاف الهلاك ان لم يسع به بل يلزمه ذلك فعلا الهلاك **ويقضى** ما فاته من الصلوة اذا سكر ما شربه
لعطش وما بعده لانه تعدد لمصلحة نفسه واذا ثبت شربه لما ذكره بقرائه او شهادته وجعل لا عرها
انه شربه مسكرا وان لم يقولوا بخمرا عالملا رايانه سكران او رايته فيه اوقية خمر او بقرائه اذ ذلك
كالاثر في بيع خلافة زنا او سرقه لا بد من ذكر الاختيار والعلم لعطش عقوبتها بخلاف
نكر شربه **اربعين** جلدة ان كان حرا انا فاعله صلى الله عليه وسلم فصل اذ كرر صلى الله عليه
وغير الحركا لمعصية بخمسين وقله صلى الله عليه وسلم لشارب الخمر المرة الرابعة مذبوح وكب
في الجملات ان يكون **ولا** بحيث يحصل بها الزجر والشكل نعم يجزى مغفر لم يحصل له ما يزيل
به الالم وبخلاف الاذرعى حرمته مطلقا بغير رضى المحدث والمافيه من زيادة الفضيلة مع مخالفة الامور
وهو محتمل ويحتمل خلافه لانه اذا جازله الزيادة على الاربعين تعزير كذا في الاول وان يكون **وسطا**
بين الضربين لئلا ينشأ الالم المقصود او يعظم ومن ثم ورد الامر بسوط بين الخلق والمحدث
قوته اخذوا انه يشترط في نحو السوط هنا وفي سائر الحدود والنقار براءتة الحجة وطوبى
ولا يتعين نوع بل يجزى بسوط **وعود** ويعاد **وتعزير** تعزير فله حتى يشهد للاتباع ويجب ان يجد
حال كونه **صاحبا** من شكره ليرتدع ولا حرم واعتد به ان كان فيه نوع احساس كما هو ظاهر
ويجد الرجل حال كونه **قاصدا** لاجالها ولا يتكلم على وجهه **وجبت** المرأة ومثلها الخبي عند
جلدها لانه استر لها وخلاف ذلك خلاف السنة فيجزي ولا ضمان على فاعله اذ لا زيادة ويجلدها
رجل ان الجلد ليس من شان النساء ولكن يكون عند حال الجلد **امارة** او نحو محرقة فاعله
ثابها او تربطها لئلا تنكف والوجه في الخبي انه لا يلفه الا حتى يحرمه لما مر انه مع النساء
كرجل ومع الرجال كرامة **وفرق** الضرب وجوبه على اعصائه لئلا يهلك **وجبه** للامر بانقائه
ولم يذبح شينه **وغرم** قتل كثره خروجه لان القصد دعه لا قتله اما الراس فلا يفتقه
على تفصيل فيه في الاصل ويحد الاربعين المذكورة **لا حال** كونه **بشد** اي مع شدة يدي يدي
من المحدث بل يترك بلا شد ليتقى وين يتم استعمل الضارب عما وضع يده عليه لانه يدل على شدة المنة
ويجزي من نحو مائة لا خمس فوق قبض ولو ادهاه ضرب خفيف لرقعة جلده لم ينال به
ويكره تنبها على المعتمد اقامة الحد في المسجد **ولا مع** رفعها اي اليدين الضارب **وقوله**
بحيث يركبها من ابطه فيرفع ذراعه لا عضده بحيث لا يركب ذلك لئلا يعظم المنة والقرب لفة

لغير
شكلا

الادب وشرا تا ديت ممن له ولاية على ذنب الله او ادعى لاحد فيه ولا كفارة غالبة وقد
ينبغي مع انتقائهما الصغير صدرت ممن لا يعرف بالشرا لوقوله صلى الله عليه وسلم اقبلوا ذوى
الاصيات ولا تهم وعرفهم السافى رضى الله عنه بمن ذكر ووطى جليلة في دبرها اول مرة
بل ينهى ولو عالما فان عاد عذر ومثله في تفصيله تكليف الفم فوق طاقته وقتل من رآه يرمى
بروجه على ما حكاه ابن الرفعة لاجل الحمية والغضب ويحل قتله باطنا اي حيث علم انه لا شهيد له
صرح به الماوردي والحطابي ونص عليه في الامر وقد يجامع المحدثان الرردة وتعلق بالسارق
في عنقه بعد قطعها والكفارة كالظهار واليمين النعوى واذا درمضان جماع جليلة وقد يجامع
النعوى بعدم المعصية كما ياتي في الصبي والمكاتب بالهوى الذي لا معصية معه وليس خافا بالام
او ناييه ولا واجبا على بل **عن رسول الله** امام او ناييه **وسئل** ولو لحق الله تعالى **مسبا** بفعل الذي
السابق **او ترك** كل منهم التعزير الواجب لحق الله تعالى لا عراضه صلى الله عليه وسلم من جماعة استحق
او لحق آدنى ولو طلقه كما مشى عليه الماوى وما يعصى بل او البلقى وغيره ويجعل **عيسى** **ولم**
اي يوجب كلام **وجلد** وصنع وتوبيد وجهه وحلق راسه قال الماوردي لاجل الحية انتهى وكلف
راس واقامة من مجلس ونحوها ما يراه المعزرجسا وقد رآه افراد او جمعا فلا يرمى لمرته
وهو يرمى ما دونها كافيا واذا جلد او حبس وجب ان يكون يقتصر على **دون اقل حدة**
اي المعزير فلا يبلغ تعزير حررا بالضرب اربعين والجس او نفي نحو الخنث سنة وعبد عشرين
ونصف سنة لخر من سئل من بلغ حدا في غير حد من المعتدين واعتضد بعمل الصحابة ونحو
الواى ان يعزير **لومع** **عفو** عن التعزير من المستحق وان توقف الامر على طلبه لحق الله تعالى
لا مع عفو المقذور **عن حد** فلا يعزير من عفا عنه مستحق الحد ان التعزير يتعلق بعله
بنظر الامام فجاز ان لا يقر فيه استفاضة غير بخلاف الحد **وعز** **راب** وان علاو الحق به
الرافعي الام وان علت ومن الصبي لا يقر له **واذ** **ونه** اي من اذن له في التعزير كما لم يعلم
صغيرا ومجنونا وسيفها بارتكابهم ما لا يليق بجزالهم عن سبي الاخلاق **وعز** **روى**
روجه **لحقه** كنشورها لالحق الله تعالى وقضيته انه لا يضربها على ترك الصلوة وافتى
بعضهم بوجوبه بالوجه جوارزة كما بينته مع ما يتعلق به في الاصل ويعزير من ستر
وان لم يفد الا نحو الزوجة والمولى اذ لم يفد تعزيره الا بغيره فترك لانه مهلك اي
قد يوقى للهلاك ومنه يحد الحد المبرح بان حشى منه هلاك ولو ادا وعزير لانه لا يفد
وتدأ خلق خاص تعددت فيجزي عنها تعزير واحد الا ان تعدد المستحق **وضع** **عاقلة**
للحز من امام واب وزوج ومعلم ولو باذن الاب لا سيد وما دونه **سراية** **تفر** **وقع**
منه الى النفس وان عزره الامام لحق آدنى لانه مشروط بسلامة العاقبة فهو شبه عبد والمما
لم يضمن الدابة مستاجرهما وايضا بالضرب المقاد لا يضمنان عنه **ولو مات**
محدث ومحدث فلا ضمان ولو صدق **من وال** في حرا ويرد مغرطين او مرض يرمى روى
لان الحق قتله نعم ان جاوز المقدر **كان** جلد الحز **ما بين** **بشر** اي ليسه فمات ممن

بالقسطن من الهدوان اعدله الزمن فيضمن في هذا نصف الدنيا واحد واربعين جزءا من
احد واربعين جزءا لانه مات من مصون وغيره **وجاز** الوالي حد الشارب المربا من
غيره اربعين من غير زيادة لقول علي رضي الله عنه وكمر وجهه جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم
اربعين وجلد ابوبكر اربعين وعمر بن الخطاب وكل سنة وهذا احب الي وقال الزرقي الاحمد
الاول لانه السنة والزيادة على اربعين او العشرين تعزير اي فيها كسبهم بالتعزير يجوز تركها
وبالحد يجوز بلوغها اربعين ويضمن عاقلة الوالي قاض او غيره لسراية وغيرها ولو كانت
مكسكة تعزير واحد او قتل **مخوف** فاسق من ليس اهلا للقيادة كذمين او عديا ورا
او امراتين هذا **ان** بحث اي يذلل سعه في الخصص عن حالها لعدم تقصيره حينئذ فالمرء على
التقصير وعدمه لا على مطلق البحث كما افادته عبارة اصله في احسن **ولا** يبحث كذلك **فهو**
الضامن في ماله بل ان حكم يقتل قتل وان حكم بعدين خلا فالجاري ومن تبعه ولا يفرق بين احد
لان الهجوم على القتل يمنع اجماعا **لا** **يجز** للعاقلة على الشاهد ببقائها على شهادتها وعمرها
انها صادقة فان نعم المتجاهر ان بالفسق يرجع عليها كما في الجاني وهو المعقد كما بينته في اصل
لان الحكم بشهادة المتجاهر لا يثبت بغيره وتفرقة اما الوالي فلا يرجع له قطعا التقصير
وضمن جلاد في حد او تعزير باذن الامام ما تلف به ولو بالقود هذا **ان** علم ظلم الامام او خطا
ولم يلزمه على امره لان جهة الامتناع حينئذ نعم ان اعتقد جوب طاعة في المعصية ضمن الامام
فقط كما نقله الاذرعني واقره لان ذلك مما يخفى وكذا العلم بذلك والامام يتولى الجدل احد فان اقره
ضمنا ولو اعتقد تخريبهم قتل نحو الجاني بعد وغيره مما هو في محل الاجتهاد الجلال **لا** **يجز** **لا**
قيل باذن الامام **حينئذ** بعد امتلاك الامر بلا اكرام لزم الى الا لا فقط قودا والى ان حقه
الامتناع نظر العقيد نه وليس هنا حكم يقتضيه حتى يرفع الخلاف لانه ما ينقص او ضعف المبرك
جدانكا نه لم يوجد وما تقر علم ان الكافة للتشهير لا التمثيل وفي عكس ذلك يخص ما ذكر بالامام
لانه القاتل والجلاد لانه كما مر مع عذره باعتقاده الحل ولا يضمن من عالج غير حقوقه سلعة
وان ادى الى التلف باذن معتبر بان يكون من مستقل او ولى او الامام لما مر في الجلال **وجاز**
لما قل **تخاصم** **مخوف** وقع فيه وعلم انه لا يخفى منه بل بالقاء نفسه في مخوف لانه اهور عليه من الضر
على الفحات المحرق وقضيته ان له القتل بكل ما هو اسهل من المحرق وهو كذلك **لا** **تخلص** من **المرء**
مخوف يلقى نفسه فيه وان **عدم** خلاصا **غيره** ولا يغيره مما يجعل على الموت كما افهمته عبارة اصله
في احسن وان عظمت الآفة ولم يطبقها لان برأه مرجوق **وجاز** لعاقلة مستقل بامر نفسه
بان كان مكاتب او حرا غريبى ومجنون ولو سفيها **ان** **السلامة** بكسر حكي الفتح فتكون خارجا بين
الجلد واللعن من المحصة الى البطيحة وتسمى عذرة ومثلها عصى ما كل يقطع **لا** **يأخذ**
من تركها بان لا يكون في ازالها خطر او يكون تركها اخطر او والخطر فيه فقط واستوى المظان
لرجاء السلامة في غير الاخرى وتوقعها فيها بل ان حصل مفضل للملاك في الثانية ان لم يقطع
بقول الاطباء وجب كدفع المهلكات ويحمل الذب قاهما البليغى وسيفه ومكاتب القطع في الآفة

جلاد مخوف

او اعتقده

لازاله الشيء اما اذا زاد خطر قطعها او كان الخطر فيه فقط فلا يجوز لادائه للملاك فعمل انه يحرم
حتى على المستقل ارتكاب الخطر في قطع ما يثبت بلا خوف كذلك وتقتل اجنبى او امام قطع بلا
اذن خات لتعديده **وجاز** **لاب** **سفير** او مجنون **ويجوز** وان علا عند فقد اقرب منها زالت
من احد هاتين لا خطر في الازاله **او** **حيث** **الترك** **اخطر** من الازاله بان زاد خطر الترك للحي
مع مزيد شفقتها فان استوى الخطران او زاد خطر الازاله حرمت فيضمنان ما تولد منها
احياها الحق **غيره** **وجاز** **لوي** غيرها كوصى وقاض ازاله سلعة غير مكلف **الخطر** في الازاله
بوجه وان لم يكن في البقاء خطر والام يحرم الاحتياج الى مزيد شفقة وقلة نظر من ثم لا حجة
ان الام الوصية كالاب فان تعذر لزمنية عمدا لا قود لشبهة الاصلاح **كقصد** **مخوف** لغیر
مكلف فانه يحرم للولي مطلقا المصلحة مع عدم الضرر ولا يضمنه لومات لتلايمع من ذلك
فيضمر المولى لخلاف اجنبى واب قن وسفيه لعدم ولايته **وكذا** للولي باقسامه **خات**
غير مكلف وهو باعتبار قدر ما يقطع والزمن الذي يفعل فيه **كعادة** فيقطع ما يستر جميع
الحشفة ويفعل في زمن يحتمله المحتون لانه حينئذ لا خطر فيه بحسب العادة بل هو
مطلوب **نه** **بال** بل يندب تعجيله سابق يوم الولادة للتابع ولا يجب هنا تقليد الامام
بل في الحقيقة مبادرة للبر وكره قبل السابغ فان اخره عنه ففيه اربعين ثم في السنة
السابعة لانها وقت امره بالطهارة والصلاة اما ضعيف يخشى عليه منه فيجب تأخير خذنه
حتى يغلب على الطن سلامة منه فان لم يخشى عليه منه من تأخره حتى يحتمله **و** **الخات**
يبلغ **وعمل** مع احتمال لانه صلاحه عليه ولم امره رجلا اسلم رجلا خات سنة
في الرجال كرهة في النساء ضعيف **ويجوز** الزر كى وجوبه على وليه **مميز** توقف صحة
صلاته عليه لضيق الملقاة وعدم امكان غسل ما تحترق من الجحاسة فيه نظر لانه لم يطلب
بوجوب الغسل حتى يلزم ولله ذلك لان القصد تيمينه وهو لا يقتضى اجاب قطع عصى
قطعه وانما الذي يقتضيه انه يؤمر بالممكن في ازالها **ويجب** ايضا قطع سرة المروءة
اذا تباقي ثوب الطعام بدونه **ويحرم** ختان الخنثى المشكل مطلقا ومثله من له ذكران وشك
في زيادة كل فان كانا اصليين قطعا او اصليا وايدا فالاصلي لا يحنث ميت وان عصى
بالاخر وتبين اطهار ختان الذكر واخفاء ختان الانثى والاوجه ان تقب اذان الصبية
لعلق الخلق حرام لانه جرح لم تدع الى حاجة وغرض الزينة لا يحرم مثل هذا التعذيب **ويجب**
في ختان الذكر كشف جميع الحشفة بقطع ما يسترها ويكفي **سناه** اي الختان **المرأة** فيحصل
بقطع بعض اللحم التي باعلى الفرج وتقليله افضل للامر به مع تعليمه انه اخطا ويجب التقليل
في حديث ضعيف واذا وجب ختان الرجل والمرأة لتكليفهما واما قهرها **فيعجز** **عليه** اذا امتنع
بعد امرها بكفره من الحقوق الواجبة ومؤنته في مال المحتون ولو غير مكلف ثم على
من يلزمه نفقة واذا اجبر الامام المستعفى في زمن معتدل لم يضمنه ادنى جراح بدله نصف
الضمان لحصول الهلاك من مستحق وغيره ولا يضمن اصله وان خنثى في خنثى وقيل غير اصل

ختن من لا يجتمعه بقوله اهل الجيرة اي مع علمه بذلك كما هو ظاهر **باب**
 في الصيال وهو الاستطالة والوثوب **يدفع** جواز او وجوب كما ياتي **صايل** من آدمي
 ولو غير مكلف وحيوان عن كل معصوم من نفس وطرف ومنفعة وبضع ومقدما
ولو عن مال وان قتل واختصاص ولو لغيره وان ادى الدفع الى قتل معصوم لقوله
 صلى الله عليه وسلم من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن
 قتل دون اهله فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد نعم يجب الدفع على من يده
 مال محجور او وقف او رد يعة على ما في الاحكام ومن ماله نفسه المتعلق به محجور او اجاره
 على ما تحته الا ذمحي وانما يجزى ان لم يخف على عضووه نظيره ما ياتي قريبا بل اولى ولو
 صال محجورا على اطلاقه لم يجز دفعه بل يلزم المالك ان يقبض محجور ماله وله دفع
 الصايل قبل ان يضربه ان غلب على ظنه انه قصده لذلك **وقد** الصايل المدفوع بالاخف الى
 فلا يضمن بقوله ولا دية ولا قيمة ولا كفارة للامم يدفع وهو مضاف للضمان **كس عاين**
 ليد آخر مثلا فانها تقدر اذا انزعها المعصوم والمحرر فيسقط اسنانه ولو كان
 العاض مظلوما لان العوض لا يجوز بحال الا ان توقف التخلص عليه ولا يجوز للمعصوم ان
 يتخلص منه من فم العاض **الا باخف نزع** لها **يجدي** اي يفيد من فك المحجور ضرب ثم ثم سل يد
 خلافا لعطف الحادي الضرب على الفك باو ثم يعجز بطن او خلع لحيه او عصب خصيه
 او فتي عينه او نحوها ولا يجب هنا انذار بقوله ويصدق الدافع هنا وفيما ياتي في
 عدم امكن التحمل بدون ما دفع به اي عسرا فامة البينة على ذلك **الاجرة** عطف على ضربه
 هدر او على سن **بطله** بالجملة اي مشقة من علو على آخر ثم سقطت عليه ولم تدفع عنه
 الا بكسرهما وكسرها فلا تقدر وان وحيث فعلها اذ لا قصد لها نعم ان وضعت محل حال
 يضمن به كروشن او ما يله هدرت **ولا يصيد تمنع** **طاعا** انسان **جاء** منه بان لم يمكنه
 الوصول له الا بقتله فلا تقدر ايضا لانها لم تقصده **وجوب** الدفع ولو كان **بلا** اي قال
عن بضع ومقدما ولو من غير قايده لانه لا مجال للاباحة فيه بخلاف المال قصص لهذا
 مع تحوله فيما بعده اهتما ما به فكل وجوب دفع زان ولو باجنبيه او ذكر لكن بالاخف **والكر**
 ويقتل به الدافع ما لم يشهد عدلان انه قتله دفعا **وعن منكر** كثر منكر وضرب الله لهر
 وقتل حيوان ولو للقاتل ولا يختص ذلك بالصايل فلو علم منكر ان بيتك من السلاح دهم على
 متعاطيه لار الله فحياتك المنكر فان ابواقا لهم وانما يجزى البضع والمنكر ومنه قتل
ان امن على نفسه وماله **ولا** يامن عليها او على احدتهما **جاء** له الدفع ولم يجزى ذلك الا في
 المفردة تزيد على مفردة المنكر **وجوب** دفع كافر ديمية عند الامن هنا ايضا خلافا لما
 يوجب صنيعة **عن نفس** محترم ولو كافر او يهيمه ولو للصايل لان الاستسلام للكافر في
 في الدين واليهيمه لا وجه له لانها تدفع الاستبقاء **الادنى** **لا الصايل** على الادنى في الحال
مسلم معصوم ولو محجورا خلافا للحاوي ومراهقا فلا يجب دفعه بل يجوز الاسلام له

هذا

بالسنة

بل ليس للامم به وخرج المعصوم زان محصن وتارك الصلوة وقاطع طريق تحتم قتله فيجر
 الاستسلام لهم ومراهقه لا يجب الدفع عن مال لا روح فيه بغيره وكيفية دفع الصايل المعصم
 بانواعه انه يدفع اول **الصباح** كما نزع الكلام والاستغناء **وهو** منه او تحصن بحصن
 او نحو ذلك فيمكن امكنه ذلك لزمه الزجر فالهرب او التحصن واذا عجز عن التخلص بالصباح
 والهرب لزمه **الاخف** فالاخف ان امكن **من ضرب القاتل** بان يضربه بيده ثم بسوط ثم بعضي
 ثم بقطع عضو ثم يقتل لان ذلك جواز للضرر وقدر قدرها قتي عدل للرتبة مع امكن الاكفارة
 بدونها ضمن بالقود غير نعم ان القم القتال بينهما واشتد الامر من الضبط سقطت مراعاة
 الترتيب وكذا الوراء قد اوجح في اجنبية فله ان يبدله بالقتل وان دفع بدونه لانه في
 كل لحظة مواقع لا يستدرك بالاناة قاله الماوردي والرواي وهو ظاهر في المحصن فعليه
 تجديفه انه لا يجوز قتله الا ان ادى الدفع بغيره الى مضى زمن وهو متلبس بالفاخشة
 اما اذا لم يمكن الدفع بالاخف كان لم يجد الا نحو سيفه فيضرب به وان كان يندفع بعضي
 كان يمكنه استحضارها اذ لا تقصير **وكما** يدفع الصايل حقيقة بما ذكر يدفع الصايل مجازا
 لما مر في تعريفه **بشيء** **بشيء** **من** اي انسان ولو انشى ومراهقا لا يجرى ويجوز **نظر**
 اي قصد نظر محجورا ولو لم يمكنه **الى** **الدار** التي يستحق منفعتها وان لم يمكنه فمستغبر ومستلزم
 المالك كما رجح البلقي من **كوتها** الضيقة او شق باب مردود **او** من **مطبخ** غير اي غير الدار
 المنظور اليه ولو بسطح مسجد ومنازة **وهو** اي والحال ان صاحب الدار **عار** اي يتقرب
 العورة وان لم يكن بها سوا **او** **بها** **حرمه** او زوجه ومأمره او واحدة منهن او امارة
 او امر محرم نظره وحدهن ولو مستورات او بيت مغلق لقوله صلى الله عليه وسلم
 لو اطلع احد في بيته لم تاذن له في دخوله اي بمحجورين بحصة ففقات عينه ما كان يملك
 من جناح وفي رواية صحيحة ايضا فلا قود وكادية والعنف فيه المنع من النظر والمقورة
 قد تنكشف فسمت مائة وتبلغ نظر المراهق الحق بالبالغ ولان الرمي هو وهو يخص
 بالمكلف ولذا دفع الصايل واليهيمه ولا يجب تقدم الانذار قبل الرمي مطلقا خلافا للامم
 نعم يستلزم طرده حال نظره فلو نظر وولى لم يجز انما عه وان يكون **نحو** **صاحبه** من كل خفيف
 تقصدا العين بملكه وان اعماها فلا يجوز بجره يقتل او شاب قال الا ذمحي الا اذا لم
 يجد غيرهم ويضمن ان يقصد غير عينه وان قرب منها فاذ لم يمكن رمي عينه او لم يدفع خفيف
 استغاث عليه فان لم يدفع ضربه بسلاح وغيره مما يردعه **وان** قصد عينه **ولكن** **باب**
ما جاز بلما قصد **وسرى** اليها اولى النفس لم يضمن احد في خلاف ما لو اصاب بمعد
 عنها بحيث لا يخطئ اليه راسها فيضمن لبعدها الخطا ويضمن اعني وبصير في ظلمة
 ومن لم يقصد نظر محجورا رماه وان جهل ولو ادى الى اضرار قصد بجره والراعي
 صدق وان قامت قرينة تصدق الناظر لانه المقصود والمناجل رماه **ان** **نظر** **حجرت**
 اي في مكان **لا حرم** فيه **مستتر** ولو غير ما كنه فلا لم يجز رميه لشبهه بالظن

او قصد

ويرى في المجلد المراهق ان الغسل في نظر المراهق
 اشهد ان كل ما سقى وعزوه وان سقى سقى
 المحجور من ماله

في المجلد المراهق ان الغسل في نظر المراهق
 اشهد ان كل ما سقى وعزوه وان سقى سقى
 المحجور من ماله

ضمه اذ ليس له ان يقي ما له بالغير وهذا ليس شرطاً في الضمان بل في انه اذا لم يكن
 اخراجها الا باذنها من غير ان يجره **فصل** حينئذ ويتركها في رزقه **فصل**
 يغرمه لما كثر لما ائلفته ولو دخلت دابة مسبية ملكه فاخرجها من موضع يصرها
 ضمنها كما يضمن غافلاً علم سقوط ثمنه التي يريد ان يقطعها عليه ولم يعلمه وان دخل
 ملكه بغير اذنه ومن تخم في متر حرام ضمن من رقبته **باب** في الجهاد
 وقد كان في عهده صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة ممنوعاً منه ثم بعد ما امر بقتال من قاتله ثم
 ايجز الابتداء به في غير الاشهر الحرم ثم امر به مطلقاً فكان فرض كفاية اي مادام الكفار
 ببلادهم فلا يرد احد والمخندق وما بعد وفاته فذلك فحينئذ **الجهاد** فرض كفاية وهو
 الاصل وفرض عين وميقاتي واذا لم يمكن ثبت الاجناد في جميع النواحي وحب ان يبدأ
 به في **الاهم** منها وهو لا شد علينا ضرراً فان لم يكن اهم بدأ بها بالاقرب اليها ويجوز
معنى من كفار وغيرهم لان ميقاته على ركوب الخواف وجوبه على الكفاية **فصل**
المساكن من الكعبة والمواقف بالحج والعمرة ولوعن فرض الاسلام او من خوارق ومير
 فلا يكفي احياؤها بالاعتكاف والصلوة في المسجد الحرام ولا بالعمرة وحدها خلافاً لما روي
 ولا بالحج وحده خلافاً لما روي كمالها لانها المقصود الاعظم ببناء الكعبة وحج كل من الجهاد
 والاحياء المذكورين **كل سنة مرة** اما الثاني فظاهر في الاول **فصل** في الجهاد
 له مبداء امر في كل سنة مرة فان زاد على مرة فهو الافضل وان حلت سنة عن شر لم يجز
 الا لضرورة ليجز وعذر كوقع اسلام قوم منهم اي واداءهم الجزية فيما يظهر ويجوز خلافه
 ولو دعت الحاجة اكثر من مرة في السنة وجب ومعنى وجوبه كل سنة مرة انه امان ليحج
 الامام الثوري بجماعة يكافون من بارائهم من الكفار مع احكام الحصون والمخادق
 وتعليق الامر ذلك او بان يدخل دارهم غانداً بنفسه او بجيش يؤمر عليهم من يصلح لذلك
 وفي ذلك كلام في الاصل ومعنى ما تقر من ان كل **فرض كفاية** انه اذا قام به من فيه
 كفاية سقط الحج عنه وعن الباقي لان فرض الكفاية امور مركبة تتعلق بها مصالح
 دينية او دنيوية لا ينظم الامر لا بحصولها فطلب الشارع تحصيل الامن كل احد بخلاف
 فرض العين فان كل واحد طلب منه تحصيله فيخلو **تركه** من كل من المسلمين **فصل** في البحث
 به كل من لا عذر له **ان علم** فرضيته وان غيره لم يقم به وان بعد محله **او قصر** في البحث
 عن فرضيته او قيام غيره به لقرب محله منه بحيث ينسب جهله به الى تقصيره في تقصيره
 اذ لو بحث العلم وليس هذا مستغنياً على ضعيف خلافاً لما في رزمة كفايته في الاصل مع فوائده
 ولو قام به الجميع اتي كل ثواب الفرض وان تروا اذ لا من حج وصرح جميعه بانه افضل
 فرض العين لان فاعله اسقط به الحج عن الامة ومحج ما مر على الكفاية حال كونه
في **دينية** المحاق لا قامت بها قامة الحج القهرية بالسيف وذلك بان يكون في خطه **فصل**
 من يرد على المتبذعة وغيرهم وتحصل به الكفاية في اقامة البراهين القطعية على اصول

القرعة

المقررة في علم اصول الدين كاثبات الصانع وما يجب له من الصفات ويستنع عليه منها واثبات
 النبوة وما ورد به الشرع من المعاد والحساب وغير ذلك وظاهر قولهم في خطه الاسلام
 الى اخصر سقوط الفرض بواحد كذلك في بعض اقاليم الاسلام وهو بعيد لتاسع خطه
 الاسلام فلا فائدة لوجود ذلك الفرد لانه لو نزل بالناس البعد عنه ما يحتاج لردده لتقدير
 وصولهم اليه فالذي يتحمله لا بد في كل اقليم من واحد كذلك بحيث لو نزل باهل ذلك الاقليم
 ما يحجبهم اليه سهل عليهم مل رجعة ويفرق بين هذا والاقامة الاتي بان ذاك يتم الاحتياج
 اليه **فصل** في فقه مسافة العصر بخلاف هذا وكفاية وهو المسافة المكلف
 اليها **فصل** في الاجل لما يكفيه الذي ليس به معلوم الشرع التفسير والحديث والفقه
 ان اريد على لا بد منه حتى ينتهي فيها الى درجة **فتيا** وقضاء لقوله صلى الله عليه وسلم طلب
 العلم فرض على كل مسلم ويجب ان يكون في كل مسافة قصر مفت والمالم يحل المسافة
 هذا العدوى عن قاض للقرعة المحصولات ولا ياتي مفت ومعلم متنع حيث كان هناك
 غيره وهو عدل اي وقاهل لذلك كما هو ظاهر ولا سقط من اصله القيام بعلم الشرع الذي
 لها تعلق به من التفسير والحديث والفقه والالتحاق بالنظر الذي يابى الناس الان والطب
 المحتاج اليه لمعالجة الابد ان بخلاف ما لا يتعلق به كالمهندسة والعوض ولا يغني عن ذكر الفيا
 لان علم معاني الايات والاحاديد التي لا تتضمن احكاماً فرض كفاية وهو غير شرط في المفتي
 ولا يجب على الجميع خلافاً للاخبار المحجزة من بلاد مفتيها ان امكنه الذهاب لمفت وقيام
 متاهل في كل قطر بوظيفة **دفع شبهة** عارضة في الاعتقاد والاحكام وذكر هذا البصاح ولا بد من
 مما قبله **دفع ضرر** معصوم **فصل** وذبحي ومستان من جامع لم يصل حال الاضطراب وغاروا
 نحوها والمخاطب به كل مفسر بما زاد على كفاية سنة عند اختلاف بيت المال وعدم وفاء زكاة
 او نذر او وقف او وصية يستدعي حاجات المحتاجين ولا يتقيد الحكم بستر العورة والواجب
 سد الضرورة لا تمام الكفاية اما المضطر فيجب اطعامه وان امتناعه للمالك في ثاق الحال
 وقيام بوظيفة **امام** بوظيفة **قضاء** في كل مسافة عدوى لما ياتي في بابه والمعنى فيه ان
 الظلم من شيم النفوس فلا بد من منصف ووظيفة **مهادنة** تحل ان لم يدع اليه ولا فهو فرض عين
فصل في تفصيله الاتي في الشهادتين المسبب الحاجة اليها في حفظ الحقوق ووظيفة **امر**
 اي واجبات الشرع والكلف عن محرماته فمثل النهي عن المنكر والمخاطب به كل مكلف **فصل** في حفظ
 نحو عضل وعال وان قل او من مفسدة على غيره اكثر من مفسدة المنكر الواقع **فصل** في حفظ
 ان فاعله يريد فيه عناد او كان مما اجمع عليه واعتقد الفاعل تحريمه ويتصور علم المنكر بذلك
 له به بل بالقرينة تكون مقتضى المذهب لم يعلم ولا بالقرينة اخرى انما لا بد منه بغيره
 كل ذلك فله ضمته ولو ما ساقا كان وان لم يجره ان لا يفيد بان غيره بكل طريق امكنه من يرد
 فرفع لواله واستعان به بالغير ان لم يحف منه من اظهار سلاح وحرب فان عجز المدعي فله
 الحديث الصحيح بذلك وليس لاحد تجسس واقتحام دار الظن نعم ان اخبر ثقة من اخبر

عامة حجة بغيره الاسلام الجهاد و...
 من مصالح الامم

۳
و لوضوح

دون

والله اعلم

ولوعزها ولا وشرها **وق** عليه ثقلته سيلاه **او** جده بال تولد منه واباسيرها والزلو لوزيا
 او بالحنس التي بايديهم اما اسلمتهم فلا يبدلها لهم الا باسرى منها **فقد** الذي يخذلهم
غنيمة فيقسم قسمتها **الوقت** بضر بعفة بخي سيفك لا تغرق ومثله وذلك للاتباع في
 الاربعه وانما يتخير بينها ان بقي على كثر **لا** ان صار بعد الاسر **سلا** لان اسلمه يصح منه
 فينبذ خياره ما سوى القتل وانما يفادي من عز في قومه ولم يخش فتنة في دينه **او** فيه
رفع بالبناء المفعول **من** اي عز في مكلف رجل او امرأة **اسلم** ولو خوفا **قبل** **فقد**
 فلا يقتل ولا يترق **وعصم** باسلا له ايضا **ماله** **و** **لده** وان سفل حيث هو حمل لم تترق
 انه قبل اسلام الاب او صغير حر بان لم يبلغ ولو مقانلا **او** **و** وان طرأ جنة الخبير
 فاذا قالوها عصم مني دماء واموالهم الا بجمعها **ولان** فرعه المذكور يتبعه في الاسلام بخلاف
 البالغ العاقل **وعقوله** للسلا يطل وكافه ومثله عتيق المسلم بالار **الوقت** فلا يصح اسلا
 من السبي والاسترقاق ومثلها احبسية تزوجها سلم فترق بالاسر على العقد وكذا الزوجة ذمي
 لم تدخل تحت قدرنا حين عقد الزمته وفارقت عتيقه بان الولا بعد ثبوته لا يرتفع وان
 راضيا والنكاح يرتفع باسباب كدوث الرق وانما امتنع ارقاق زوجة من بدل الخيرية
 رايته بالانفة لاستحالة استعك لها بديلها فكانا باعقين وهما يستقلان بالاسلام
 فلم يمكن البتة فيه **وبطل** **جدث** **رق** على زوجة مسلم او غيره ولو بعد اوطى بالسبي او تزوج
 ناقص بالسبي وكما مل بالامتناع فاقبلة المن **ولهذا** **لا** **سب** **نقله** من شخص الى آخر **كناح** لزوال
 ملكها عن نفسها بغير زوجه اوطى اما نقل الرق بان كان السبي رقيقا كان سبي تن ذكر او انثى
 من زوج فلا يسل به **كناح** وان سبها لانه لم يحدث **رق** **وبطل** **جدث** **رق** **نقله** على اسير او محرر
اجاز **ق** **بين** **حريين** **لزوال** ملكه عن المنافع كالاعيان **وعلى** **داين** **ومدين** **دين** لم يضر في قبا
 ذمه له وان ملكه عن الدين كالاعيان ايضا وان فيه البقي بمادته في الاصل كاجارة
 او دين لحري **رق** **على** **الترزم** **لا** **احكام** وهو المسلم والذمي وكذا المعاهد على الوجه **اول** **التميز**
والمعاهد على حري **رق** **اما** **الاول** **فكرو** **ديعة** **فيطالب** **سيده** **الاجر** **والدين** **مالم** **يقع** **على** **الوجه**
رأيا **الثاني** **فلان** **ملك** **المنافع** **تام** **كالاعيان** **فكلا** **لا** **تغني** **عن** **ملكوك** **للمترزم** **لا** **تغني** **منفعة**
ملكوك **له** **خلاف** **منفعة** **البضع** **فانها** **تستباح** **ولا** **ملكوك** **لهذا** **لا** **تغني** **بالد** **فيستحق** **في** **منفعة**
من **العين** **الموجرة** **سوا** **نفسه** **وفي** **المرء** **التي** **غنت** **وغيرها** **الوقت** **دين** **عليه** **ماله** **على** **من** **المال**
الذي **له** **اذ** **غتم** **بحدوثه** **فيقدم** **الدين** **على** **الغنيمة** **كما** **يقدم** **على** **الوصية** **وان** **زال** **ملكه** **لاراق** **كما** **يقدم**
دين **المتردم** **ماله** **واذا** **قلنا** **بزال** **ملكه** **بالدرة** **اما** **مغوم** **قبل** **رقه** **ومعه** **كان** **يقارن** **الانفا**
واسر **غير** **الكمال** **فلا** **يقضي** **لانتقاله** **للعائين** **في** **الاول** **ولتعلق** **الغنيمة** **بالعين** **التي** **فيقدم**
على **الدين** **كما** **يقدم** **حق** **المجنى** **عليه** **على** **حق** **المريض** **فان** **دفع** **ما** **في** **الاسعاد** **هنا** **وبطل** **الحد** **من**
حريتها **واحد** **ها** **وامان** **بجرم** **او** **امني** **لها** **وقد** **جري** **بينها** **عقد** **معاملة** **او** **مهر** **عقد**
حريتها **ولا** **دين** **لزم** **به** **اي** **سبب** **ذلك** **العقد** **وان** **تأخر** **اسلام** **الدين** **لا** **الترامه** **عقد** **اسيد** **ملكه**

1896

ایہ وکیل نے منہ فتنہ
کجا ہو ظاہر ہے

كيفية الإنشاء

مقدمه

25

7. 20

فلا يحل ربه **الا** ان اضطر بنا الله كان كافرا **بصف** اي مع صف ومع **مفسر** بان يقابل الصف
والج الفاعل ولو كفنا عنهم ظفروا بنا فيرون حينئذ ويتوقى كحال المسلم بحسب الامكان لان مقصد
الاعراض اكثر من مفصلة الاقدام اما اذا اتى سواهم في قلعة او غير صف فلا يجزئهم وان خاف
الاراضي على نفسه لانه يغفر في الامر الكلي لا يغفر في الجزئي **وم** على غايته الجهاد في غيره
كجهنم وامرأة **اصح** حال كون **ادبار** اي في صف المسلمين **من صفه** اي من ثلثي ذلك الصف كان يكون
مائة والقفار مائة وان غلب على ظنهم الهلاك بالسيات لقوله تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا
مائة وهوجزء بجزي الامر وخرج باء بارا لو قصد والبداف تحصى اهله الى محج المدد وحصول القوة
فلا ياتين لانهم لم يخرجوا بعد اللقاء وتصف ما لو تقي مسلم مشرك كره الفار طالبا كان او مطلقا اذا السات
انما هي في الجماعة وحمل مراعاة العدد المذكور عند تقابل الاوصاف ومن ثم حرم ادبار مائة **بطل**
منافع منهم ضعفا لاما مية ضعفا من مائة وتسعة وتسعين منهم اقرباء نظر المعنى
لا للعدد وبه يعلم ان ذكر الواحد مثال وان العرق بان يكون معانا من القوة ما يتعلق على الظن المتعارف
من بانه ياتين العدد ونظيره وبالعكس وكذلك الحيلة والرجالة على الوجه وخرج بالصف
ما لوزادوا بمثلة زيادة - يجوز الفار فان رجي الظفر من الثياب ولو فان غلب الهلاك بلا نكابة
فيهم راجع وجب الفار او مع نكابة من الفار ووقع في شرح البرهية ما قد يخالف ذلك وما هنا الوجه
وجزء بعضهم بانهم لو غلب على ظنهم الهلاك بلا نكابة وهم ضعف وجب الفار ايضا ويحرم الادبار
فيا ذكر من الصورين **المتحر** لقوله بان يخرج من الصف الى محل يستعمل فيه القتال ولكن فيه
شرح ليح **اولا** لا يحل **يختار** الى فيه - يستجدها وان قلت وبعثت فلا يحرم الا لزوم لالاية وان كان
فيه انكار لقلب من انصرف عنهم خلافا للحاوي كالفرار الى وامامه لكنه مجتبه في المعنى لان محل الاول
على احتياجه للتخير بحيث ظن ان وقوفه معهم لا يجديهم شيئا فيجبه حينئذ ولا يلتزم بتخير التحقيق
قصده بالعود بل كفيه قصده ذلك **وان** **بال** بعد التخيير ان لا يعود للقتال لان قصده ذلك وقوله
الانصراف ان يقتل المسلمون بسببه والا حرم وتحويل الحاوي الى السجين في موضع الانصراف لقوله
السلاح وان امكن الرمي بخر ضعيف **ولا حق** **لهم** **وتختار** **لهم** **فيما غنم** **به** اي بعد منارقتها
لعدم نصرتها حينئذ بخلاف ما غنم قبل منارقتها لبقاها وبخلاف ما اذا اقر باعها فان
بعد الاول من الجيش ويذكره تحت التخيير اليها فانها يشاركها فيما غنم مطلقا ذلك والحال
او الغنم الامام ليعقل اجارهم يشارك الجيش فيما غنم في غيبته لانه كان في صلحنا وخاله في
الزمن السات والاطلاق ان المتخير يشارك او لا يشارك محلي على ما تقره فيه من التفصيل **وقال**
اسير **بق** بالاسرا وبلا استرقاق **قيمة** على قاتله لانه صار مالا للغانمين اما قبل حكم الامام
فيه بشئ قصده خلافا للحاوي بل ما فيه لا يعرف الا للاول **ويح** **بال** **الفصل** **ثاني** **لهم** **مرت**
اي حرم الاستعاق بها الاستعاقا على نحو كذا وحش ان امكن محوها مع تقاها عنها والامر قد
ولا يجوز تحريكها لما فيها من اساءة تعالى وما فيه من تضييع المال في قتلهم في غير هذا الباب يجوز
التحريك بل هو اولى من القتل عند جمع نفع جلد ماله لا ماله فله ما فيه من اسائه تعالى

[illegible]

واجب من غير كس ولا الحاقى **لن شهدا** أى الوقعة وهو سلم يستحق السهم أو الرخي دون غيره مطلقا
تبسط فى الغنمة ولو تغير ذلك الامام باخذ علف للدواب ولو اكر من واحدة لواحد من تحتين وغير
وقد **واكول** قوت وادم وفاكهة وغيرها من كل **معدا** اكله للدواب أو للادى **كاف** لانهم كانوا
يفعلون ذلك ويقترهم صلى الله عليه وسلم والمعنى فيه غلبة يد الحرب غالبا وان امكنه الشراء من
سوق بلادهم بل وان كان مع طعام يكفيه نعم ان يتفق على المحاجين فلا امام معه وله التزود منه
لما بين يديه من المسافة بقدر الحاجة كالتبسط وخرج من شهدا من لحقهم بعد انقضاء الحرب
ولو قبل حيازة الغنمة على ما اقتضاه كلام الرافعي واعتمده بعضهم فلا حق له في التبسط كما لا حق
له في الغنمة لكن الذى في المنهاج واصله والروضة اعتبار بعدية حيازة الغنمة ايضا ووجه
بانه يتساح في التبسط ما لا يتساح في الغنمة وبالعلف مسح الدواب بالدهن المغلى والطعام نحو
البراة اذا لا حاجة اليها وبالماكول الانتفاع بلبوس ومركوب فان فعل او احتاج فبالاخره فالتأخر
نحو سكره والاحتياج اليه لو نادى فان احتاج لمريض اعطيه ببذله وبكاف اكله فوق حاجته
فياثم به ويلزمه قيمته ولو اضطر لسلح يقاتل به او من يقاتل عليها اخذ بلا اجرة ولا تبسط
في ذبيحة لحوان للاكل وان يتسربسوق لا يتخذ جلده نحو سقا او خف وانما يجوز التبسط بغير
انواعه من الغنمة **قبل قسمه** واختياره من الغنمين لا بعد ذلك لثبوت ملكه حينئذ وله التبسط
قبله وان خرج من دار الحرب **حتى يحصل امرنا** الشامل لغيره ان اهل منة او عهد فبعد وصوله
اذا اعمالونا ولم يقر الطعام بمنع التبسط لزوال الحاجة ولو كان الجهاد يدرا وعرفها ما تم
قال القامى فلما التبسط **واجب** لمن شهد الوقعة **مسألة** من شهد هاهنا اذ ليس في ذلك
الاتكال للتعبد **لا ضيافة غير** من لم يشهد هاهنا **فصل** في جرد نون الرعي على لغة كل وصف غاص
غيره بما غصبه وبان ان علما التحريم وقرار الضمان على الاكل فعلم ان التبسط لا يتصرف فيه الا
الاكل دون نحو البيع كالضيف ولكن له **اقرضه** أى ضله من شهد هاهنا ما تبسط به وله مطالبة
لكن بعين ما اقرضه او **بيدك** له منها أى الغنمة ما لم يدخلوا دار الاسلام لامن خالص ماله لان الاخذ
لم يملكه لكنه احق به ولم تزل يده عنه لا يبدل ليعطى له ما بقى طعام الغنمة ولا فلا طلب **ودرج**
من الاخذ والذابح او وارثه **جلد** لبيته ذبحها تبسط الى المفتح ما لم يוכל معها فان اخذ منه نحو ذاك
ان وجرت فيه احكام المقتضى **ورد** وجوبا **فصل** عن حاجته مما اخذته للتبسط حيث وصل
للغير السابق لزوال الحاجة **ولا حد ان يملك** او ابوه او سيده امه من الغنمة ولو قبل اختياره
لان له فيها شبهة ملك ويعزى بالتحريم لاجاهل به عند قرب اسلامه او بعد محله عن العلم
ولا يلاذ بذلك الوطى **والحال** بالنسبة لخصته اسيرا وعسر خلا فاللحاوى فيها لعدم الملك فان ملكها
بعد ثبت أى انه لما كان له حالة الوطى شبهة الملك أى لقدرة على اختيار التملك حينئذ وهو واجب
ملكها كما لما كان لها حينئذ فلا يتكفل ذلك باقائهم على ان شرط الاستيلاء ملكها حال الاختيار من غير
مانع **ولده** من كرهه وان عسر **نسبت** للشبهة **بقيته** أى مع قبضه الولد على الوطى لا من غير
باحاله مع عدم تقويم الام عليه ومع **مهر** مثل الوطى عليه الشبهة ايضا **ب** أى مع تركه

او جعله جزا او شرط محذور

كان

واله

واله **في الغنمة لا تقطع** أى نصيبه منها فلا يجب ردة بل يمتنع اخذه منه **ان تبسط**
بان انحصر الغنائم أى تبسطهم اذ لا يعفى لا اخذه منه ورده عليه حيث سهلت معرفته
فان لم يتحصروا ولم يغير الامام المحبس ولا عين شئ من المفتح ويرجع اليه نصيبه عند الغنمة
وان اقر الامام المحبس وعين لكل شئ والامة معينة لمخصصين فوطها احدهم قبل اختيار
ملكها غير حصته غير من الغنائم المحبس او بعده فهو كوطى امة مشتركة في غير حصته
سراكية وتملك الغنمة باختيار التملك اذا عبرت به بالقسمة وانما اعتبر لتفتتها له لادائها
ومن ثم لو اقر الامام لكل حصته لم يملكها الا باختياره **وقيل** التبسط باللفظ او بقول لما اقر له
له **بالتبسط** يورث عن مات منهم حق اختياره وثبت لوارثه ما كان له من الاعراض والمطالبة
ولا يملك لان للامام ان يحبس كل طائفة يتوع من المال وانما استحق ان يملك اذ لو ملك لم
يصح اعراضه حينئذ فلم اختياره بعد الحيازة واذا لم يملك الا باختياره **فلم يختار** **وسيد**
منهم **وسيد** عبدة منهم **امرا** عن حق قبل اختياره ولو بعد اقر نصيبه لان القصد
الا عظم اعلاء كلمة الله والمغانم تابعة فبالاعراض يتحدد قصده لذلك المقصود الاعظم
فان قبل ما اقر له واختار التملك اختص اعراضه لاستقرار ملكه كسائر الاملاك وانما يصح
الاعراض من قائم غير ذى القرى **لا من ذى القرى** ولو واحد فليس لاحد منهم **امرا** عن حق
تعيينه لهم بالنص كالارث وباقي اصحاب المحس لا يتصور اعراضهم لعدم تعيينهم بخلاف ما يار
الغنائم فلو اعرضوا كلهم صرف حقهم مصرف المحبس وخرج بالحر العبد فيعرض سيده لاهو
كما تر نعم المكاتب كالحرك ولا يصح اعراض البعض الا اذا وقع في نوبته بالنسبة لخصته **وبارك**
ولى المحبس وغير الرشيد ومنه السفيه كما اقتضاه كلام المنهاج واصله ونقله في الروضة
من تعق الامام لا لقاعدة عبارة لكن ردة جمع منهم الاسوي والاذرى بان الامام انما عر على
الضعيف ان الغنائم يملك بحج الاقتسام كما صرح به الغزالي في تبسطه فيكون الاصح صحة اعراضه
على ما راعه هو لا على المعروض لعدم **تبسط** اعتباره وقايدته ترجع لباقي الغنائم دون
اهل المحبس وله الاعراض **لو كان** سكران او **مفلتا** عجزا عليه لانه لا يلزمه الكتاب واختيار التملك
الكتاب نعم ان عصى بالدين حرم اعراضه وان صح فيما يظهر فيها **او كان** قبيها أى الغنمة **ابوه**
او ابوه وقدرق بالاسرا والارفاق بعنه اذ لا يعق عليه قبل اختياره التملك لعدم الملك **لا من**
سلب ليعينه يستحقه بالنص كالموروث والارض والعقار كالمفقول في جميع ما مر **والعقار**
أى سواد العراق وهو من اضافة الجنس الى بعضه اذ هو ازيد من العراق بحسبه ولين وحقا
وحمله ما به وسقون فرسخا طولا ومنازون عرضا سمى بذلك لكثرة زرعه ونخلة والخضرة
ترقى من البعد سواد **او قف** على المسلمين وقعه عمر رضي الله عنه دون ابنته دور لما فتح عوق
وقسمه بين الغنائم واهل المحبس ثم بعد قسمته واختيار التملك اعطوه له وارضاهم ومعلوم فيما مر
ان البدل انما يمكن من الغنائم وذوى القرى ان انحصروا بخلاف بقية اهل المحبس فلا يحتاج
الامام في وقف حقهم الى بدل لان له ان يجعل في مثل ذلك ما فيه مصلحة له ولما وقعه **امرا** او حرمه

71

جوانہ

ایمان و عرصہ

15

[illegible]

عليه السلام

گویم یوزخوها و ذئک استی الغرر
ای آن ماعی کل و الجله من احد
اذا و نز علی الایام یعرف به قدر
من یضیفوهم کل یوم ص

ثم فيعطى في التزول مع كل واحدة شائين أو عشرين درهما ويأخذ في الصعود مع كل واحدة
 مثلك تكن الخيرة هنا في ذلك الامام لا المالك كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه **وزاد** العاقد
 على الضعف ان لم ينف الماخوذ دينار لكل داس من تكملة الجزية **وقضى** ولو من قدر الزكوة
 بالضعف كما تفيد عبارة اصله في احسن **ان** وفي الماخوذ منهم يقين **بما** **كل** من تكملة
 الجزية منهم لانه جزية في الحقيقة اذ اشترط الضعف فراه يدعى له دينار فالاقالة
 لخطئه الزائد وبعبارة اسم الجزية فانه **يقال** لان الزيادة اثبت لتغيير الاسم فاذا رضى به
في **ما** **قاطها** وتقرر العاقد لمن سوا ما يدinar فاكتر او بضعف زكوة او **خراج** **كذلك**
 اي نظير ما ذكر في الضعف من اشتراط عدم النقص من دينار وان لا يفعل الاصلح وصورة
 ان يضرب على **ما** من ارضهم على ان تكون الارض لهم خارجا يودونه بالشرطين السابقين لا على
ما **قضى** من ارضهم ورد دناه اليهم بخراج او على بشرط ان يكون الارض لنا كما افادته عبارة
 اصله في احسن فان هذا المخرج ليس جزية بل هو ما يد عليها ما خذ بعد اجارة مؤبدية
 كما في ارض السواد فهو مستقر على الارض بعد سلامهم بخلاف الاول فانه جزية فيض عليه حكمها
 ومنها انها تؤخذ وان لم تزرع الارض او باعوا **ها** **حسب** **سبلوا** فيسقط حينئذ **او** **ان** الامام
 او بآية في حوله دارنا والخراج من غير مال **الحري** **اخرج** اي دعت الحاجة الى دخوله وكلا
 او بتجارة يضطر اليها او لسماع كلام الله تعالى **والا** **يخرج** لدخوله **اخذ** منه الامام او بآية ان اذن
 له **بشرط** لاخذ عشر ثباته ولا ياذن له الا بهذا الشرط مالم ير الاصلح عدمه **عشر** **بآية** كما فعله
 عمر رضي الله عنه ولا يأخذ منه الا **مرة** **في السنة** وان تردد الى بلده كالجزية ولا يجعله لبيع
 الا ان شرط العشر من ثمن ما يبيعه اما بلا شرط ياذن له والحق فلا يؤخذ منه ذلك لعدم الاتراء
وزاد في الاشتراط على العشر **نقص** عنه ومجتهد في ذلك بحسب المصلحة **كذلك** اي اراد ان يتخير
بالحجاز فياذن له في دخوله بلا شرط ان اخرج لدخوله والاشترط العشر وانقص وازيد
 اما ان اراد ان يتخير بغير الحجاز فلا يؤخذ منه شيء ومجتهد اذ لم يشترط عليه الا ان يبيع
 تجارته برضاه **ومن** بعد الجزية **في** **بنيوة** اي مع زوجاته ومع **ولد** له **صغير** او محزون
 والمردية الجنس ومع **مال** له حتى العبيد وان كثر **واو** مع **مهر** لم يظهرها وخزير بيده **و**
 ما يستحقه وان لم يشترطه اعتداء على قرينة الحال فعلم انه يلزمنا الكف عما ذكره مطلقا من
 الآفة في الحماية لانهم انما بدوا الجزية لعصبة ما ذكره **ومع** ابوداود وجعل الامن ظم **ع**
 او استقصه او كلفه فوق طاقته واخذ منه شيئا بغير طيب نفس فانا **حجج** يوم القيمة
ومن بشرط مع **ناقص** **قربة** **ومهر** من نسأ وخنائ وصبيان ومجانين وارقاء بخلاف
 من لم يشترط دخوله منهم لبعدهم منه **وجدد** عقد الجزية **بما** يدخل في عقد باعنا اذا
كل **سلوع** او افاقة او عتق او ظهور ذكورة الخنثى ولا يكتفى حينئذ بعقد متوعه الانقطاع
 التسعة **ونقص** بمجتهدين اي خفض الذي وجوبه قبل من امره بذلك ومنعه من خلافه **وكذا**
يقال جميع ما ياتي **بنا** **ومن** **بنا** **جار** له اي من اهل محلة دون جميع اهل البلد كما ذكره المحرر

واستظهر الزركشي وقصته انه لو بعد من بناء المسلم عرفا اي بحيث امن اطلاقه على عورة
سلم جازله تطويله ما شاء وهو محتمل **سلم** وان لم يشترط عليه في العقد او اذا طول وجب الجار
او كان يثاره في غاية الانخفاض لجبر الاسلام يعاون ولا يعلا ولا يطلع على عورتها ويكون
المنع حق الدين لا يخص حق الجار لم يشر رضاه واذا طول وسادى هدم ما حصل به التطويل
والمساواة وخرج بالجوار والوافر بقرينة او يحمل بطرف البلد منفصل عنها فله ان يطول ما شاء
ويقال بالاشارة الذي غير مستحق المهدم فلا يهدم لانه وضع بجي لكن يمنع من طلوع سطحه
الابعد تحجيره فلوا هدم امتنع العلو والمساواة **وكذا** تبقى كذا ليس وبيع وصوامع للمهران
وساير متعبداتهم بشرط بان تحتها بلاد اصلها على ان الارض لنا ويسكنوها خارجا وشروطا
ابقا نحو كذا يسهم فيكون من ذلك وكذا منهم استثنوا **وعاد** المتعاقب بالشرط اذا نهى هدمت
ولو يهدم لها تعديا وان لم يشترط عودها لانهما سقا والعمارة ليست باحداث فترم ولو
بالا حديدية وليس لهم توسيعها لان الزيادة في حكم كنية متصلة بالاولى ومن اغنى عن هذا
مع ذكر اصله له بقوله **ويعاد** بشرط منهم لاحداثها في هذه الصورة **تحدث** الكنيسة ونحوها
وكذا منهم استثنوا ايضا دية يدفع توقف الاذرى فيه وحمل الزركشي قول الماوردي يمنع
على ما اذا اضطر اليه **ودونه** اي دون شرط احداثها تحدث لكن لا مطلقا بل **بسلط** فتحناه صليا
على ان الارض له يودي خراجها لانه لما **صالح** المسلمين به صارت الدار والملك له اما ما يقع
عنوق كالمغرب وفارس ومصر على ما قيل من امتنعهم من الابقاء والاحداث فيه كذا في قوله
صليا مطلقا او بشرط كونه لنا او لم بشرط احداثها بالنسبة للمهدم او احداثها كبعد ذلك
والبصرة والقاهرة وما اسلم اهلها عليه كاليمين وما وجد في هذين وجه اصله سقي الخصال ان كان
ببرية او قرية ثم انقلبه عمارنا **والذي** وجوبا به اي ببلده التي انفرد بها **مسلم** **كاف**
ذي مطلقا وكذا من حربي ان لم يستثن **بان** اطلق عقد الزمة او شرط فيه ان يحجب منه لان حمايته جلد
من مقتضى العقد بخلاف استثنائه حمايته فيه لصحة هذا الاستثناء فعمل انهم متى كانوا اعداء بنا
لزمنا الدفع عنهم مطلقا وكذا ارحب فيها مسلم او جوارنا الحاقا لهم بنا في العصمة بخلاف
دار الحرب انتفى عنها ذلك اذ لا علة بيننا وبينها حينئذ فلا يلزمنا الدفع عنها به ونشرط
بخلافها مع الشرط لا لزمنا ذلك **وكيف** وجوبا الذي غير ما ياتي لكن **كاف** لا يخرج **عنه** بان
يجعل عليه من جانب واحد وقيل لهم السواء واستحسن البيهقيان الفرق بين المساقاة والقرية
والبعيدة قال ابن كثر وهذا الذكر بالعين اي العقلا **وكيف** ولو نفيسة لا يجوز بيعها
له عتق ليعطى كل حقه وانما يركب الحر والبغال ولو نفيسة كما بينته في الاصل **العقلا** قبل ما سألته
من كونه لان فيها عرائن ان انفرد عمارتها كما رجم الاذرى كذا في الحرقا **والجوي** وكذا الزانية
الخنيسة واطلاقهم اوجب اعتبارا بالجنس وبيع بالخير الذكر من حمل سلاح وتحمي بذهب ارضه
ولجأ ابن باجدها قال ابن الصلاح ومن خدمته الملوكة والامر كركوب الخيل **وليس** وجوبا في الم
عاقلة **وامرأة** دمية كذلك وفي هذا العطف ضعف سلم منه اصله **غيار** فكبر المعجزة وان لم يشترط عليهم

وهو ان يخط كل على نحو كلفه مما لا يقاد الحياطة عليه ما يخالف لونه للتمييز والاولى باليهود
الاصفر وبالنصارى نحو الازرق وبالمجوس نحو الاحمر ويكتفى عن الحياطة بالعمامة كما عليه اهل
الآن وتؤمر كل منهم بشدة الزنا وبضم الزاني خط غليظ فيه الزنا بوسطه فوق الباب
وتجعله المرأة تحت ازارها مع ظهور بعضه ومنها الخنثى كما هو ظاهر **ويقال** يبدل بجو منطقة
وثوب وجمع الزنا مع العيان تأكيد فمن خذفه كاصله ويجزون فواصيه ولا يرسلون الضارب
لا يترك تقصم وتطليس وليس حرم **وليس** وجوبا **بجاء** دخله مع سلم وكذا حيث تجرد
من ثيابه بحضرة **خاتم** حديثا واخوه كالجمل كما في اصله لا **تد** **بعضه** مثلا للقيمة ايضا **وتكر** وجوبا
الذي **صدر** **طريق** عند الزجر فيها الى اضيقها بحيث لا يقع في وهدة ولا يصدمه جدار الخيزر
الصحيح بذلك ولا يصدر ولا يوقر بجلوسه في مجلسه ويجوز الميل اليه بالقلب لا محالطة بالظاهر
وقرر الذي وان لم يشترط عليه ذلك في العقد **بأظهارنا قوس** اي يسيره وبأظهارنا **بجاء** كحرمه
اكلا وشرا وبيعا واعتصارا وبأظهارنا عيادهم وحققهم وموتاهم وفراة كنههم لما فيه من
اظهار شعائر الكفر وحمله ان لم يفرق واعنا بقرينة ولا فلا تعزير بذلك وبيع امواتهم على المسلم
واستبدالهم اياهم في الخدمة ولو باجرة ولا ينقض به عهده وان شرط عليهم امتناعه منه او
انتقاضه به اذ ليس فيه كبر ضرر **ونقض** عهده **بقال** صدر منه لنا بلا شبهة لم كماله في النفاة
وسبب منع حرمته بان امتنعوا من بذلك عقده او بعضه ولو ايدى على الديار **وسبب** **تد**
بان امتنعوا من الاقياد الى احكامنا بالقوة والعداوة لا يفرح هرب وان لم يشترط عليهم الانتقاض
ذلك ولا الامتناع منه فيغتالون كما في الحاوي لمخالفتهم مقتضى العقد **وكذا** **تنقض** عهده **امطلقا**
كما افادته كذا في الزمر منها **زنا** اي وطئ ولو بصورة تكاح حصل منه **بسلط** ولو اوطى مسلم على مسلمة
وتجسس اي تتبع لعمولنا ليطلع عليه المكاف **والجوي** اي جاسوس الخبيث **ودعاء** **مسلم** **الدية**
وان لم يجبه **وتطع** **طريق** ولي على ذي على الارجح **وقال** **مد** وان لم يجبه قودا كذا في حرق عبد اسلم
وكذا **مسلم** **ودينه** **والقرآن** **بلسي** يخالف **دينهم** فكل واحد من هذه اذا اوادها بمعنى
او ينقض العهد **ان شرط** انتقاضه به والا فلا وان شرط اجتنابه هذا ما في المباح كاصله
والشرح الصغير ونصر عليه وهو اوجه من قول اصل الروضة لا ينقض مطلقا وسواء استقص
عهده ام لا لقيام عليه بوجوب ما فعله من حد او تعزير **ويروى** من انتقض عهده بقتال مهدي
او غيره ولم يسأله التجديد بالعهد كذا في **كامل** **الشرح** حتى يخال الامام فيه بين الخصال الاربع السابقة
في السير لا كافر الا امان له **لكن** **اسلاما** اي مستقضى العهد ولو بقتال على الارجح **قبل** **حكم** **برقة** **عصمه**
من القتل والعداوة والاسترقاق ويتعين المن لان لم يحصل له به الامام بالعهود اذا انتقض
عهده **وقر** **ابن** من ساء وخشاها واطفال ومجانين وارقاء لعدم خيانتهم فيقولون **بأظهارنا**
بلا حرمته **فان** **ابو** **القر** **ابن** **نساء** **وخشاها** **الامان** لان اخيار **الاصبي** او مجنون ولا يبلغ
احدهما ان **لا يطالب** **حاضن** له بل يبقى عندنا حتى يكل او يطالبه حاضنه اذ لا حكم للاختاره ومن
بند الامان واختاره من الحرب يبلغ ما منه اي محلا يامن فيه منا اذ لم يوجد منه جناية ولا يوجب

فصل في الهدنة من الهدون أي السكون وهي لغة المطالبة وشرعا معاملة أهل الحرب
ترك القتال مدة معينة مجانا أو عوضا على سبيل الجزية وهي جائزة لأجبة وأركانها عقد
ومدة معقولة عليها أو بصفة الأول العاقبة وهو الامام أو نائبه العام والمخاص بها أن كانت
أن كانت للكفار مطلقا أو لأهل إقليم كالروم لأن فيها خطر عظيما بترك الجهاد فاحتضت بها
فلا **يحد** **والهدنة** من الامام **الامام** أو نوابه أو من يملكها أو من يملكها من أهل ذلك من هو في يده
لنقض صلح الأقليم لينقلها بدون جميع أهل ولاية على الوجه **وبأن الامام** بها دون ما ذكره
والأيا كان أو غيره **انقضاء** أو على الإطلاق لما مر فان عقد غير من ذكر بلغوا المأمور وانما يعقدها
من ذكر تفصيله **فصل** نظرها المسلمين قبلتهم أو قلة ما لهم وتوقع اسلامهم أو قبولهم الجزية
بلا مشقة فان أنقضت المصلحة قبلت إلى قبولها أو الاسلام الثاني المدة فلا يحدون إلا **الهدنة**
فاقل أن كان باقيا **واما** الامام أو رجل **مبين** **عدل** في الشهادة **وقوله** في الحرب يعرف صلحنا
في قتلها وتركها فاذا انقضت انقضت وليس له مشية أكثر من أربعة أشهر عند قوتنا ولا أكثر من عشر
سنتين عند ضعفنا فان قال ما شاء الله لم يصح كان فقد شرط ما ذكره في المعلق بمشيتة ولا يحدون
لضعف منا **الاعتراف** **فصل** فاقبل بحسب ما تقتضيه المصلحة - الله صلى الله عليه وسلم هادن قريشا على فتح
الحرب عشر سنين فان أخرج لزيادة عقد على عشر ثم عشر وهكذا بحسب الحاجة **وبطل** **الهدنة** على أربعة
أو العشر بغيرها **المصلحة** واستثنى البلقيني الزيادة مع النساء فتجوز من غير تقييد بمدة **وقوله**
قول الماوردي يجوز العقد على أموالهم ومولاهم والخنا في النساء **وبطل** **عقد** **الهدنة** **مطلق** من
التقييد بوقت لأنه يقتضي التأييد الثالث كما دلتكم أو قولكم عنكم مثلا على ترك القتال مدة كذا
وبطل **العقدان** **أقترن بشرط فاسد كقوله** أسيرنا أو ماله أي أو اختصاصه كما هو قياس ما لا يحد
بأيديهم **وكثر** **رسالة** جاتنا منهم مسلمة أو أسلمت عندنا ولو أمته أو كان لها شيء أو غلب
عقد جزية بدون دينار أو أقامتهم بالحجاز أو دخولهم الحرام **وبطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
تعالى فلا تقضي الآية وفي ذلك أهانة ينوب عنها الاسلام أما الكافر فله في بني شرط ترك القتال
في الكافة والمسلم وفارق المسلم بضعف عقولها فهي أقرب إلى الاقتناع وأما مع الحق كان
اضطر بنا إلى بذل مال لهم لاحتوائهم بنا أو قنيتهم أسرا **فإن** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
وحيث ضد العقد لم يجز إذا كانوا بدارنا بنيتهم وأخذهم على غرة **فقد** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
ثم **بعد** **الاند** **انقضاء** **الهدنة** **فصل** **وقوله** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
كروم **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
خلا فالما يوجه كلام الماوردي بل لزومه كما يفيد كلام المصنف **وعند** **شرط** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
أي بخلي بينهم وبينه **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
ولا غير مكلف لضعفه فان كل وصف الكفر **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
يرد من أجمعت فيه هذه الصفات **المطلب** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
الامن له عشيرة طلبه لان الظاهر ان كلا منهم **بالحق** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**

فصل

الصيغة

المورد

الأذا كان المطلوب قويا فحينئذ يرد له المطالب يمكنه الا فترات منه **او** **المطلب** **فصل**
لقد رتبته على قهره أو قتله وللمطالب قتل طالبه دفاعا عن نفسه ودينه ولذلك لم ينكر على الله
عليه وسلم على أبي بصير امتناعه وقتله لطالبه الذي رده **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
لان عرض الله عنه عرض بذلك لا يحد للمارده صلى الله عليه وسلم لآبيه سبيل بن عمر فله
ان دم الكافر عند الله كدم الكلب اما التصريح **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
بأنواع المفعول **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
العقد بشرط **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
او ضد بها فان أبوا فاقصوب **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
لزمهم الرد لقوله صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية من جاءنا منكم مسلما ردناه ومن جاءكم منا
فصحقا سحقا نعم بغير مؤمن من الحق وقيمة القن وبعد العود ترد اليهم القيمة لأنه يدفعها صار ملكا
لهم لا اله الا بصير باخذه زوجة **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
الامام أو نائبه العقد اليهم جواز عدم استفاض عهدهم بذلك وأما ما ينسب عقد الذمة بذلك
لأنه عقد معاوضة مؤبد بشرط ابن الرفعة لجواز البذل بالخوف حكم الحاكم لأنه يحتاج لنظر
واجتهاد ودية الزركشي وما يردده ان العاقد هو الامام أو نائبه وكل محل النظر والاجتهاد
فلا يشترط حكم قاص **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
ان كانوا بدارنا وفاء بالعهد **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
أهل حرب بعهود **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
نكروا أي ما منهم من بعد عهدهم الآية وفعل البعض كاف ان سكت الباقي ولضعف الهدنة فارت
في هذا كله الجزية ومن ثم ما جرى خلا في الفرض ثم ينقض هنا قطعا **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
يعني قتله ولو مستولدة ومكانا اذا **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
وان لم يهاجر إليها لأنه اذا قاهر السيد ملك نفسه لا يقر فيعتق اذا الهدنة لا توجب امان بعضهم
من بعض **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
المسلم بالاستيلاء **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
سواء إلى بطلان عهدهم **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
لا الحفظ **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
وكذا أهل الذمة ما التفتاه عليهم **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
ذلك المال **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
الامام أو نائبه **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
مطلقا كاهل الذمة فان بطل قال الماوردي يجوز شراء اولاد المعاهد من بينهم سيدهم
فصل **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل** **بطل** **الهدنة** **بالحق** **فصل**
بعض اسم المفعول وذكر كثير هذا والباقي بعده هنا لأنها باقية ما ذكره في بعض العباد

من
للأرقاء

طلب
العلم
فراعه

[illegible]

كما يؤخذ من كلامهم في الطلاق وغيره وانما يقتصر قصده لا غير فاعلم به ولا تحل ذبحه مسلم
او غيره لغير الله تعالى كما ينبغي على الله تعالى والكنة او الجنب نعم ان ذبح للرب او للكنة تحظا
لبيت الله او لرسوله او لستشار ابيهم بخي سلطان او لجن تقرأ به ليكتف به لم يحرم لا نقاء
قصدا لتقرب لغير الله في الجميع وتندب بخي التسمية ووجوب التوجيه لهما هذا الذي ائتمروا به
او نحو المقدور عليه او الذي ارسل الله به او جازع لغيره او الذي اصابه له بولده منها والاولى
التسمية عند الارسال والاصابة للاتباع والامر بذلك في تحب التسمية لما بينته في الاصل وتكر
تعد تركها والحق به تعد ترك الصلوة **وملك** من ليس محررا ولا بالحر ولو صيا وحفظا وان
امرهما غيرهما اي ان كان لهما نوع تميز **صبي** تفرغ ذلك الصيد **وملكه** اي ما يستحق منفعة
بالومضوب كما بحث وانما ملك ما تفرغ بملكه كما لو كان ذلك التفرغ ملتبسا بقصده لان يفرغ
به الصيد كان ينفق عليه تعشيشه وابيض وفرغ فيملك بيضه وفرغ وكان سقيا واضوا
سقيا يتعاد الا اصطبارا او حفرة بقصده فان اسقى قصد ذلك لم يملكه ولا يفرغ لان قصد
مراعى في الملك نعم هو الحق به وما افهمته عبارته من ان المملوك الفرج دون المخرج لا لاسباب ما ياتي
هو في الجواهر وقال الفونوني يملكه ايضا كما هو ظاهر الجاوي **واجب** فملكه بحسب **بضيق** لملكه
منه بان الجاه اليه كان وقع في شبكه نصبرها للاصطبار ولم يفرغ على الخلاص منها اي عادة وان كان
وقوعه يطر طارده لم يتم ان تفلت بقطعها عادة لا باجرة ولا فرياق على ملكه ولو ذهب بها لم يملكه
آخذة الا ان كان بعيدا ويشتبه معها وكان اغلق عليه باب بيت او برج وان كان غاصبا له نعم ان
يعد على اخذه لا يتبع **ممن** بمنزلة ملكه بذلك **وحسبه ملك** له اي بما يملك لا بشفاعه ولو ساقا
خلان المصنوع ويقرب بينه وبين ما قبله بان التمسح لم يضر الغرض فاستطاع حله لثبته
عليه الحق بخلاف الملك فان المذابة على الاستيلاء على الصبي وهو يحصل بالمحضنة كغيره
بان عسرا خذ منه وتفرغه بملكه **لا قصد** للاصطبار وكل منها **تجبر** اذا لا يقصده الاصطبار
فملكه آخذة وان اتم بدخوله ملكه غير ولو الجاسمة لدخول تركه صغيرة بان سهل اخذها منها ولا
يولغ فيه عليها او دخلت اليها بنفسها فسد منها فذها ملكها او كبيرة فلا تملك **والا** الصابة
من الصيد **منعته** بفتح نونه وسكونها اي قوته التي يمتنع بها عن ان يظفر به كان يرميه فيقل
عدوه او شدته بحيث سهل لحاقه او طيرانه او هوانا منعه بها لانه بعد بولك مستويا عليه بخلاف
ما لو طرده فوقف اعيان او جرحه فوق عطا العدم ما لا يجره عن الوصول له فلا يملك حتى
ياخذه وكذا انفلت من جارج او شبكه ومتى اخذه بيده ملكه وان لم يقصد تملكه وكذا اجاره
فلو ارسل كلبه للمعلم الى صيد فآخذه غيره من فيه فهو للرسل واذا ابطل امتناعه او استولى عليه
ملكه **وان حربه** اي اعتقه تقربا **واعرض** عنه اذا لا يترك ملكه بذلك حرمته لما فيه من التسمية بفعل
الجاهلية وكذا الوسيب راتبه نعم ان خاف على ولده لو حبسه وجب الارسال على حاجته الزكوية
لرجعه نعم ان كان الممسوك الولد الماكول حل ذبحه ولو قال احبته لم يآخذه كان آخذه كالصبي
فلا يتصرف فيه بغير الاكل وصيده علامة ملك كوسم وقص جناح لا يملك بل هو ضالة او لقطعة **والا** الملك

اي يقال بموتة لها وقع
عرفانها يظهر اخذها امر
في بيع ما هو فيه ويحتمل الفرق
كما افهمه تعبيرهم هنا يتبع
ص

بذلك
ص

المراد

اي بانه عراض عن حق كسره وسنابل الحصادين وبرادة الجبلين فملكها خلا الجاوي
كالرافعي اخذها وينفذ بخرقه فيها اخذ بظواهر احوال السلق وزوال ما ذكرها الجاوي
الاصابة فيزول اختصاص المعرض عنه باخرضه من دونه ملكه **وان اشترك**
اشترك في جميع صيد وقد تعاونا كان **ارضه** واحده بعد ذلك **ورفعه** اخر مسل **او يرفع**
ورفعه اخر مجوسي ولو بين حرم الصيد بينهما لانه صار موقودا عليه من كانه يذبح
شرعي ولم يفرج **وقصده** الثاني ان وجد منه اخر او تقصير الاول كمال فتمت فريضة
لانه ملكه بالانعام وانهم قتلوه بالاذبح او دفعه الثاني لاهل بالذبح حل وقسم الاول
ما بين قبته من غنا ومذبحا ولو دفعه احدهما وان من الاخر وجهيل السابق حرم
ان دفعه لغيره بالذبح وانه حل فان علم السابق ثم شي فالتباين ان يفرغ الى الصبي والبيان
اي ان يفرغ وانما فيزود النظر ويحتمل انه يقيم بينهما وان **لا يفرغ** الثاني الصبي الذي
انزله الاول ومات بالجرحين حرم تغليب المحرم ثم النظر فيما يلزم الثاني فان لم يفرغ
لكن **والحال** **ان** **بازمان** **الاول** **من عشرة** **في قبته** **في جرحه** **الثاني**
ومات **قبل** **لن** **من** **دحه** **لزمه** **تمام** **قيمة** **من** **منا** **وهي** **تسعه** **لانه** **صار** **مسته** **بقوله**
واستدر **صاحب** **المر** **بالم** **وم** **التسعة** **وتسعة** **لشئان** **بانه** **ينظر** **في** **قيمة** **من** **جرحا**
فان **كانت** **تساوية** **لم** **يلزمه** **الا** **تساوية** **ونصف** **لان** **فعل** **المر** **موت** **في** **المر** **فوق** **فوق**
الدهر **بين** **التسعة** **والثمانية** **بنقلها** **في** **وزن** **عليها** **في** **قدر** **نصفه** **ويذكر** **نصفه** **وان**
ومات **بهما** **وقد** **تلك** **الاول** **من** **دحه** **ففي** **جرحه** **فغلي** **الثاني** **ار** **من** **جرحه** **ان** **ان** **نقصا** **وان**
ترك **دحه** **حتى** **مات** **ضمن** **ثلاثة** **على** **المر** **لان** **امتناع** **المر** **من** **تدرك** **من** **ما** **يرى**
للفساد **من** **جناية** **الثاني** **لا** **يسقط** **الضمان** **بصبي** **جرحه** **مسته** **وجرحه** **اخر** **فاذا**
كانت **قيمة** **العبد** **عشرة** **او** **الصيد** **عشرة** **فنفص** **بالجرح** **الاول** **واحد** **والثاني** **واحد**
ومات **بهما** **جمعت** **قيمة** **لومي** **المر** **حين** **وقسم** **على** **الحاصل** **المجموع** **وهو** **تسعة** **فمنه** **ان** **ان**
ما **فواته** **وهو** **عشرة** **فمحسنة** **المر** **لو** **ضمن** **عشرة** **اجزاء** **من** **تسعة** **عشر** **جزا** **من** **عشر** **وحسنة** **في**
فان **الثاني** **مستحق** **من** **تسعة** **عشر** **جزا** **من** **عشر** **وحسنة** **في** **المر** **لو**
لانه **المالك** **فان** **في** **الجارج** **الاول** **حل** **وملكه** **واما** **الضمان** **في** **جرح** **الثاني** **المر** **في**
الجلد **والدم** **نقصا** **يجب** **ار** **وهو** **نقص** **بحر** **له** **من** **قيمة** **مذبحا** **وان** **ان** **الصيد**
اي **مجموع** **المر** **حين** **المتعا** **قبين** **وكل** **منهما** **لو** **افرد** **لم** **يزن** **فان** **زمانه** **بفعل** **الثاني**
فقط **الذي** **باصلة** **كذلك** **بلا** **ولي** **فان** **الصيد** **كزمانه** **اي** **اه** **بحر** **له** **حال** **اباحه** **نصير**
فاعل **الاول** **كالعين** **المتا** **ج** **ولا** **يشترك** **ون** **تم** **لو** **ارسل** **كله** **فالج** **اخر** **الصيد** **اليه**
ملكه **المر** **فقط** **ان** **على** **المر** **لو** **وقوع** **جرحه** **حال** **المر** **باجه** **ايضا** **او** **يقتل** **ان**
الاول **لو** **لم** **يزمه** **ولا** **دفعه** **بل** **دفعه** **الثاني** **ملكه** **ولا** **يرتد** **لان** **كلا** **جرحه** **حال** **المر** **باجه**
فان **عاد** **المالك** **في** **هذا** **الحال** **وجرح** **الصيد** **جرحا** **غير** **مدفوق** **ايضا** **بما** **ان** **الثاني** **في**

المراد

بعض من حيث يوجب الهزال ولا ذات بين **عرج** حيث تسبغها بالماشية الى الكلال
 السلب وان حرت تحت السلس ومثله بالهولي انكسار بعض الاعضاء ولا ذات
 بين **هزال** بحيث ذهب مجملها بخلاف بسير ذلك ولو من غير خلقي للحديث الصحيح بذلك
 ولا ذات بين **موانع** كدفع ضرع او اليه اودب وبعض اذن وان قل لانه
 بين بالنسبة اليها وجري كبير من حتى تخذل لا يسير لانه بالنسبة اليه غير بين ولا بعض
 قوت ضرع او اليه اودب وفارقت المخلوقه بلا اذن بانها عصى كانه للحيوان
 غلبا والذكر لا ضرع له والمحرمة اليه ولا قوت معظم الا سنان اي الا ان الشرا
 تتصا في الا عتلاف على الا وجه فان فقد الكلال مطلقا ويوترقوت الجز بقية
 لا اي غير قابلية **حسية** وغير قابلية **وقوت** فلا يوترقوت هاذين اذ لا نقصان
 اللحم بل الحضا ينزله وبه ينجر قوت البيض مع انها لا يكون عادة بخلاف الاذن
 بوزنات القوت افضل للجز الصحيح خسر الضحية الكسب لا تفر بل يكره غيرها ولا
 يعز كسر ان لم يعيب اللحم وان دمي ودهن **نزوان** او ودهن لم يود بالي عجب بين
 نعم الحامل لا يجزيه في المتقرب المعتمد ان الحمل يعيب وان زاد به اللحم كالحمل السمينة
 والما تجزي ضحية **بذبح بين طلوع الشمس يوم النحر** بالنسبة اليه وحول وقت صلاة العبد
 به وهو المعتمد **بذبح** ما يجزي من **ملائكة** اي العبد وقدر اخذ ما يجزي من **حظ**
 وبين **سني** ايام **الشهر** فبذل وقتها ولو من ذرة بمضي قدر الصلاة والخطبة
 من طلوع الشمس ولو قبل بمضي وقت الكراهة ولا افضل تاخيرا اذ يجزى مضي ذلك من ارتفاعها
 كسبح جز وجان الخلاف وينتهي بعزب شمس اخر ايام التشرية الثلاثة بعد يوم النحر قل
 ذبح **نذرك** او قبله لم يقع الضحية للجز الصحيح بذلك وبفوات الوقت يجب قصا
 سذورة ومثلها جعلت هذه الضحية وبكره الذبح بالليل مطلقا وفي الاضحية الشدة
 اي لو لمصلحة مراحلة كثر ولصيف به او محتاجين وانما تجزي الضحية ان ذبحت حال
 كسرها مستند في الوجود وان توجد المقارنة في الزمن **بذبح** اي ذبحها لياهاق
 حيث كسرها الضحية فتجزي بالنية **وان نذرت على الذبح ولم ينحصرها عند ذبحها** وانما يعقد
 بتفريقها عند تعيين الضحية اي بالتخص او بالذبح على وجه كسرها بشاة
 من عنده التي في ملكه لا التي يتكلم على اذنه ايضا ولا يكفي على المعتمد تعيينها بقوله
 جعلتها الضحية او عن نذري ذمته عن النية عند الذبح لا نذره في نفسه فان
 النية فيها بخلاف المعينه بالنذر لا يجب فيها نية **كان وكل** اي بالذبح والنية
سما معيذ فان ذبح الوكيل ونية بان لا نباع ويجزي التوكيل بالذبح وحده
 ولو كلفني وبالنسبة وحدها المسلم لعدم صحته من الكافر مطلقا ولا يصح احد عيب
 الا ان اوصي به ولا عن عي لا باذنه نعم لو لم يوصي به من ماله عن مجور والله اعلم

المسلم

المسلبين **ونفيس** واحد ما كثر من شاة الزكاة وتفي بالبل والبقر المتفحمة ولو من لا
 ضحية في ذمته **بجعله** وهو مالك له ضحية كقوله هو البدره مثلا اضحية او جعلها
 ضحية وكالضحية في هذا او ما ياتي المهردي **وبذبح** **وقوله** له **ضحية** كعلي ان اضحي بهذه
 لنزول ملكه عنها بما ذكر فتعين عليه ذبحها وانما لم ينزل بعلي ان اعتق هذا او عتقه او نذرت
 عتقه قبل عتاقه وان لم يزد ان الملك هذا ينتقل للمساكين وفي العبد لا ينتقل بل يترك بالنية
 ولم ينزل ان لا لم يجب تحصيل ببله لانه المستحق وقد فأت بخلاف ما هذا لبقا المستحقين ولا
 الشراعية جعلها اضحية وقوله على او نذرت ان تصدق هذه الدرهم مثلا بعينها **بذبح** الذبح
في ما او اشار الى ضحية عينا يمنع المتفحمة **نحو جاز ومذبح** لم يبيع سن الا جز وقال جعلت
 هذه الضحية او قال ان اضحي بها او بغيرها فتعين ويلزمه ذبحها **ولا** كان لا التزام **بذبح** كعلي ان
 اضحي بجزا او صغير لانه التزمه بذبحها في وقت الاضحية وبصرفها مصرفها لا بها وحدها سم
 الضحية وان لم تكن ضحية لا تنفذ بشرطها من ثم لم تجزى عن الاضحية المشرعة وان
 نال غيرها قبل الذبح لانه انزال الملك عنها وهو ناقصة فلا يفر كمال بعدة كمن اعتق اعي
 عن كسرها فغاد بصره **لا** ان وقع التعيين **في** **طرية** فلا يلزمه ذبحها لعدم رجوع الجنس
 فيها ولم يزد ذبح المعيب بجعله او نذره كما ذكره **لا** **بذبح** اي ذبحه **بذبح**
 اضحية في ذمته ببل ذلك فاذا قال المعينة على ذبح هذه عما في ذمتي لم يزد ذبحها في ذمته الضحية
 وصرف الاضحية **ولم تجزى** عما في ذمته وان نال النقص عنها لم يزد ذبحها **بذبح**
 اي المعيب من غير نذر **عنه** اي عن نذره الذي التزمه في ذمته بان قال عيت هذا او جعلته
 عما في ذمتي من غير ان ياتي بصيغة نذر **لها** بقبضه فلا يلزمه ذبحه بل يثني على ملكه
 بغير ذمته كمن شاة ولا تبر ذمته بربكه لان واجبه سليم فلا يباذي بعيب او عيبه
 كما في الزمة **سليما** **فنعيب** ولو بافتر سعادته قبل الوقت وبعدة ولو في حالة الذبح **بال** التعيين
 اي ببل تعينه له فله العرف فيه لانه لم يلتزم المصدة به ابتداء وانما عتبه لادام عليه وانما
 يكره به بشرط السلامة **وايد** بسليما وجب بالبقا الاصل في ذمته **كسليمين** المتفحمة به
 عما في الزمة ابتداء يجعل نذره **عيبه** الملتزم بعيب يمنع ابتداء الضحية لانه لا يجزى به
 وينفك ذلك المعين عن حكمه استحقاق ويلزمه ان يذبح لشعره بتعيب ما اوجه
 سليما وما اقتضاه كلامه من ملكه للمعين بتعيبه له غير ما اذا يلزمه المصدق بل لانه
 التزم ذلك الى هذه الجهة ولا ياكل منه شيئا **لا ان** **يقبض** ذلك السليم المعين بغير تقبض من
 المعين قبل ملكه من ذمته فانه لا ينفك عن التعيين فيجزيه ذبحه في وقتها ولا فان ذبح قبل الوقت
 صدق بل اللحم وبقيته ايضا لا يثل المعينة اذ لا يجزى اضحية اما بعد ملكه فلا يجزى له لتقصير **ولا**
 بعد التمكن لا قبله من صفاته ما لم يذبح ويلزمه ذبحه والمصدق بجميعه وذبح بذله سليما **ولا** بافتر

في مسلم والمعني فيه ستمول المغفرة المستلزمة للعق من النار لجميع اجزائه **وعقبة** وهي لغة ستم
 راس المولود وشرعا ما يذبح عند خلق شعره وهي سنة مؤكدة لقوله صلى الله عليه وسلم الغلام من ثلثين
 بعقفته نذج عنه يوم السابع ويخلق راسه ويحيى والمعني فيه اظهار البش والنعمة ونشر السب
 ولم يجب خبر ابي داود من احب ان ينسك عن ولده فليجعله قال احمد بن حنبل واعتمد الخطابي معني
 من كان بعقفته انه لا يتبع في ولده يوم القيامة ويسمى شيمتها بسكته او ذكيتكم لا عقبة
 بل كبره على ما نقله ابن ابي الدم عن اصحابنا ويدل له خبر ابي داود وهي **عقبة** سنا وجنسا
 وسلامه من عيب لمنع الاجزاء ونبه والكلا ويصرفا واحدا واخر اذ قد مر ما يدل واشتاع حقها
 وتعيينها بالنعين وغير ذلك نعم لا يجب تليكن شي من لهما نيا كما يعلم مما ياتي وما يهدي منها الغني
 يملكه وقارفة الاضحية بانها ضيافة عامه من الله تعالى للمؤمنين بخلاف المعقبة والمخاطب بها
 من ستر قبل مضي السابع وكذا بعده وقبل مضي مدة النفاس كما اقتضاه كلامهم للزوجه نفقة الولد
 بتقدير اعساره كالكلام في ولد النكاح والسيد في ولده على ما سلمه كلامهم لكن استبعدوا الذي
 الاول منع التامح وقتها **من** حين **منع** الولد ثمانين ينفصل بتمامه فلو قدم الذبح على انضاله
 لم يكن على ما اقتضاه كلامهم لكن الذي يخبر انه به يحصل اصل السنة كان المراد على تحقيق وجوده
 حيا وقد تحقق رجوعه **اي** حين **الذبح** له فاذا بلغ سقط الطلب عن الغير وحسن ان يعنى
 عن نفسه لخبر انه صلى الله عليه وسلم علق عن نفسه بعد النبوة وادعا الفودي بطلانه مردود بل
 هو حرم حسن **والذبح في اليوم السابع** من الولادة احب منه قبله او بعده فيدخل يومه في
 الحساب لخبر السابق فان ولد ليلا حسب من يوم تلك الليلة فان لم يذبح فيه ففي الرابع عشر
 ثم الحادي والعشرين وهكذا في السابيع قيل ويقود وقت لا تحبها وتكرها ثلاثا **ثالثا**
 للولادة مات بل ولو سقط اي ان بلغ من شبع الروح فانها في السابع او في اخباره
 وفي احاديث يوم الولادة وحملها البخاري في موطأه العلق وافضلها اسمع الله وعبد الرحمن وشيمته
 صلى الله عليه وسلم ولده ابراهيم اجابوا عنه باجوبة متعددة ذكرتها في الاصل منها ان محل فضلية
 ذلك حية لم يعرف معني اخر حسن بقصد عرض مطلوب او نبيه على جوارز التسمية باسم الانبياء
 ومنهم الملايكة او جبرائيل على عادة تسمية الولادة باسم الاباء المشهورين بالخير وبكره التبع
 كبر وحره وما يتطير بنفسيه كنافع وبركه وعوضت اوسير الناس او العلى **المسك** هذه
 وجرم بكنها ملاك وتجاهل شاه وحكم الحكم واقضى القضاة قال القاضي ابو الطيب وقاض القضاة
 وفيه كلام وكس في الاصل **مخ** **خلق** لراسه ولو انني كما بينته ثم فانه يس يوم السابع
 للخبير دين ان يكون بعد الذبح **وقد** **سوغ** **الا** بشا به مطلقا عطف على الذبح المقدر
 قبل في السابع محله فيما بعده **بمنه** **شعر** **فقد** **اد** هبما ان لم يشرك في الروضة اول ما يفعل في الخرج
 ففضة احب للاهل بالتامح ومثله الاول بالاول وهي ان اريد العقب بشاة **لا** **الذي** او حتى كانا
 للشارح كما بينته **م** **م** **م** وهي افضل من شرك في به او بقره **ولكن** **ثلاثين** متساويين اجاب
 بذلك وتكون العقب من العقبه **استغنا** النفس في كالد به بجامع ان كلاهما النفس كان
 الذي على المضى منه وتنادي اصل السنة عن الذكر بشاة **لان** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **عق** **ن** **م** **م**

جناك

كيتا كيتا وكذا يسبع بدنة او بقره وتقطيعها **بالاسم** **عقبة** لهما ما امكن ولومن اهدي له
 كما يشاء اطلاق احب تفاولا بسلامه اعطاء الولد فان كسر خلاف الاولى **وقد** **منها** **عليه**
يعني الى الفقر والكون مع مرتبة **احب** من نياهم اليها ومن المقصد به تباين رجلها فالاول
 اعطاه نية للقبلة بخبر فيه تفاولا بان الولد ليس بشي وعيشي ويسمى طبعها بجلى تفاولا
 بخلافه انك لا تكبره بجامض **وكره** **لنطق** لراس المولود **بدم** لانه نعل الجاهلية مع حمة
 النطق بالجاسسة ولم يحرم الامم به حتى اخبر من الحسن وقنادة انه سنة وبوجه الجوان
 بانه رخص فيه نظر الى ان لصاحبه شبهة تصد التبرك بدمها لا نهى هو دله بالفضل
 ولا ضحية وليس نطقه بالزعران والخلق وان يكون الذبح عند طلق الشمس وان يقول
 الذبح بعن التسمية المهم لك واليك عقبة فلان وعقب الولادة ان يؤذن وان يقل سورة
 الاخلاص في بني اذينة ويقام في اليسرى للاشباع ولان في ذلك امن من ام الصبيان
 اي التبع من الجنى راد بن السني وان يقول في اذنه ولود كس اي اعينه كس اي
 النسمة وذريتها من الشيطان الرحيم وان يحنكه رجل فامراه من اهل الخير بشر شرط
 فيكون بضع ويدرك به حنكه حتى يصل لجوفه وان يقرأ عندها وهي تطلق اية الكرسي وان
 ركب الله لونه والمعد ثبات ولا كثار من دعا الكلب **باب** في بيان ما يحل من
 الموطعة وما يحرم الاصل في الاعيان حيوانها وحملها الحل لا نهى لفت منافع العباد
 ما استثنى بدنه او لورود الامر بقتله او انهي عن قتله او لا يستحب به لذلك **الحل** للانسان
لا **تباين** **تفاوت** **كجاء** وهو ما عدا الحيوان **لا** **اي** **غير** **صا** **فيحرم** ما يضر بعقل
 او به كجرح ورتاب وطعن قال السبكي الا فليله لعدم ضرره وحملته بدمه ولو من ما كثر دم
 كالفون وحمل قليل ما يضر للتداعي ان غلبت السلامة واجتنب اليه بان لم يضره مقامه
ولا **قن** **كافا** **المستفاد** **مما** **صا** **كفى** **مخاطرة** **دم** **وعرق** **حرام** **لانه** **حيث** **بخلاف** **المقدور** **لعارض**
 كما غسل الايدي عقب الاكل والنعيم **المتن** **ولا** **مسك** **يضرب** **بالعقل** **من** **الطاهرات** **كبشر** **حشيش**
 وكناجوزة الطيب بنص الشافعية والمالكية والحنابلة وهو مقتضى كلام الحنفية كما بينته
 في كتابي تحريم الدفقات من تناول الكفتة والقارة ويتبادر به عند فقد ما بهنم
 مقامه وان اسكن للضرورة اما المسكر الخمس فدمه وامامه المسكر الخمس او الخمس فحرم
 تناوله نعم يحل تناول دود القاكهة او ما يبيع حيا كان او ميتا بشرط ان لا يفرغ عنه والالم
 يحل كله ولو معه **وكيف** **ان** **يجز** وهو ما يعيش فيه ولو خرج منه كان عيشه عيش من ذبح
وجاز **نحلم** **لانه** **ما** **حيا** **وان** **لم** **يتفق** **خوف** **صغره** **لعسر** **التبوع** **ما** **اي** **بأي** **سبب** **كان**
 ولو بأكاة كخجوني وان كان الدود بصورة كخن كلب او طافيا حيث لم يحصل منه ضرر
 لقوله تعالى احل لكم صيد البحر الاية وقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته
 وقوله صلى الله عليه وسلم احلست لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال
 وليس ذبح كبيرها الذي يطول بقاؤه وبكره ذبح صغيرها وكل مشوي قبل تطهيره
 وابتلاؤه حي وقطع بعضه وقلبه في دهن مثلي **لان** **عيشه** **عيش** **مذبح** **وكما** **يكبر**

وكذا المودن والقارح
 بهما

طرح الشاة في النار وسلمها بعد ذبحها وقبل موتها اما ما يبعث في البحر ايضا فيخرج منه ذوات
المسموم كحبة كصقعة وشرطان وششاخ وكما سيذكره ونازع في ذلك في البحر
فقال الصبيح المعتمد ان جميع ما في البحر على ميتته لا تصعد و جعل ما ذكره من الحلقاء
والحبة التي لا سم لها حمة ذك اسم مطلقا والسناس على غير ما في البحر وابو بره تغل من
الصباغ عن اصحاب حل جميع ما ذك في السم تصعد و يحل كل القرش والذئب ليس على كلام
فيها في حل **وحل ذك حيوان** بان يبعث فيه فقط او في البحر وليس ما ذكره
طوبى له ان لا يلقى فيحل ان ورد في جله او **طاب** عند العرب ان يبين بشرط ان يكون ذكاته
من كاه شرعية **جمل** اي مع حل في جوفه ان تستكت اعضاءه وبانت فيها الصور فلا تحل
خلقه ومصفته وان كانت طاهرين **وامت** اي بالذكاة وان استمر او تحرك كثيرا وخرج
حيال كعبته عين حذوق لقوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الحية ذكاة اي ذكاته التي
احلتها احلت بقاها ولفظ روايه ابي داود وغيره يا رسول الله اننا نخرج الذئب بل ندبح البقرة
والشاة فيجوز في بطنها الجنين اي الميت في يجر به السيف فتلغ فيه ام ناكله فقال كره
ان تسبم فان ذكاته ذكاة امه ولا نه جز منها لعضوها لشل وان يتبس وعدم الاحساس
اما اذا مات بعين الذكاة كان ضربا على بطنها وكان يتحرك فمكن او تم حروجه وبه حياة مستمرة
فلا يحل بذكاتها بل ذكاة وفيه حياة مستمرة وخرج المذكاة البرميتته وهي ما زالت حيا نه
لالبذكاة شرعية فيجوز ولو حلت ما كوله بغير ما كوله امتنع ذبحها بعد ظهور الحلال حتى تضع
وما يحل بالذكاة الشرعية من حيوان البر كثير خيل باقر اعما بالنض رواه الشيخان **والذكاة**
بالعرف لانه صلى الله عليه وسلم اكل منه **ويجوز** ان يذكركن اسمه ضبعان لقوله صلى الله عليه وسلم
انه لو كل وجمار حشيه لانه صلى الله عليه وسلم اكل منه وبقرة قيا سا عليه **وتقلب** بالذكاة لانه
عليه وسلم يفتح المهمة وضمة الميم المستدرة **وتقلب** بكسر اوله **وتقلب** بفتح الاء والثاء
وقام بضم القاف الثانية **وهو** طائر ابيض اكبر من الكركي وذو حوصلة عظيمة **وتقلب** بمهمله
بوزع صغير كلف وكبير كالظب وهو له لدل **الذكاة** وهو قصير البدين جد الطويل
الرجلين في لون الغزال لان هذه كلها من الطيبات وما روي ان القنفذ حشيت ضيق
والمراد بكل ما ذكره ياتي الذكر والآن **وضب** لانه اكل على ما يذنه صلى الله عليه وسلم وقال
لمن قال هو حرام لانه صلى الله عليه وسلم ان مع لفتنزيه **ووس** باسكان الموحدة ووبيه اصغر من البر
كالا العين لاذنب لها لاذن خلا فالجوازي وغيره كانه ذواتا وبسي يقرض وهو الحبل
اللون طويل الظهر اصغر من الفارة **ويجوز** بضم اوله **ولذ** بلان مساكنة بين مملتين مضمونين
وابنه قدر السحابة واسكن طوال يشبه السهام وهو عظيم الغناكة لا السحابة خلا فان ذكاته
ورد هذا الزعم صحيح به **وتقلب** بالضم وحشيه الذكاة لا يقتضي تحليها خلافا للادوية
لحم الثعلب لانه اقوى في هذا المعنى **وتقلب** بعجمتين وهو غراب اسود صغير وقد يكون محمر
النفار والرجلين **وام** بضم الميم مضمومة موحدة مفتوحة فتحتية فتوت ذكاته كبيرة
الجوف تشبه الضب وهي اني الحراي والذكاة **والذكاة** للوب كالحمام وكل ما عبا يشرب

والاستحباب كالح
اي

الماء المصنوع اذ جمع ودهر ركة حاجة اليه اذ هو العيب ومن ثم اقتصر الشافعي رضي الله عنه
على عيب وتبعه في الودعة في جحر السيد وقال لا لرائي انها مثلا زمان فيه تجوز مرادها ان
بينهما لمن وما مع ان العيب اعم مطلقا اذ العيب عيب ولا يهدر كلان جميع ذلك من العيبات
لا طيب **وتقلب** بكسر اوله يتقوى به للمني عنه كالماء والشاهين والفقار وسائر حمار الطير وكل ذك
لا يره له كالحية وكل ذك **وتقلب** بالفتح والفتح كل سبع **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
على ما فيه **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
بالمدح والهمز وهو حيوان كونه الريح فيه شبه من البرد والتعب وهو صوف وورن الكلب لانه لا يجر وبنايه
ويأكل اللحم ولا **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
وسايت والغراب اكبر ويسمي الغراب **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
لان ياكل الزرع **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
وردمه عابضه وموتها على غير وجهه **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
وتقلب بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
الذئب فضيل الجذع عيبا وتبين ان الذئب كان في البطن بفتح الجيم بطن منقاره لا يستحق هذه كلها وفي الزيادة
وهو البرص بضم المهملة وطاوس **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
اشكال اجبت عنه في الاصل واعاد الكافي فيعطين مدحها على ذك تحليها لعدم عطفه ما عدا العفقه ذكاة
تقديم عليها على غراب او خفاش او لا في هذه **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
كبر اوله **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
ما من غر **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
مترجمة فرائد الصريحان وحفصا ودود لقام **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
والضب والقنفذ **وام** بضم الميم **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
اهل السيار والطبايع السليمة وقت الرأفة لانهم اولى له اذ هم المخاطبون او لا تصرف عليهم بكونه على علم
عن امانه والنضاضة اي القرب والجاعة والجلال البياض الذين يتناولون ما دبر ورج من غير عيب والذين تعذب عليهم
البيان ان الله من النعم فلا عثرة لهم ولا بد من اجتناب في كل من لا يعرفه ما لم يثبت فيه كلام من قبله فان
لا اكره في قرين فان شكوا او فقدوا او غفلوا او لم يسمعوا او لم يكن لهم عنده فاقرب القربان في ما به قربة
او طحا او طحا اللحم فان قد ذك كاهه فالاصل الحلال **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
لا يتابع **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
لشرا **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
بفتح الجيم واسلمها البحر ثم اطلت في سكا عن القدره **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
بكره **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
لحم لان لحم المذك لا يحكم بنبوته والحق بها عن عوقها وولدها الذي فيه رج الجنب وتسمى الكراية
لها بان يزول نشته **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
ان المراد على ما ذكره بغير غسل ولو بغير غسل ومرو زمان وان كان قبل ربعين يوما وكبره حال كونه
جاءه والفا **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
له فلا يكره وان كسبه حر **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح
الطعم فيفتك والحق فيه شرف الصبر ومائة غيره وكما كراهة في زياده الصنف من غير طعمه
عامة كضد وجها كنه كسب السواج لان كسبا ما يخلط الوعد ويقعون في الربا وانضل كاسب
الزكوة باليد لعظم فاعلموا وكوم نفعها ثم الصياغة لما فيها من كسب النفس في التجارة لا يكره **وتقلب** بالفتح **وتقلب** بالفتح

وتقلب بالفتح

زرع نبت في جنس وكذا الوصف به اذا لا يظهر فيه انما يظهر فيه ذلك كره والزرع
الملا في الجنس يتبين خلافه انما في حارة **المضطر** ولو كان في جنس كان هو ظاهره فان قيل قد يمتنع ان لا يظهر
للمهدر قتل النفس وهو من جنس حارة لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
عليه **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
الرفقة او حدة من جنس **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
الذات النفس وفيه قال تعالى في قتل النفس الحرام **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
صبر وجانته له سدا لرفق وان لم يبلغ ادناه واما على بعض لم يفرق فلا يحل ان لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
عوقاله عليها ومهد الدم كره وتارة كره الصلاة لانه من اسقاط القتل بالقتل **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
او الحلال لاجل سبب الجوع فمن المصلحة الزيادة عليه فلا يحل ان لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
تأول محرم لانه لا يفيد وجوبه **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
حتى يكسر شدة الجوع بحيث لا يطق عليه **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
من السد والشبع **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
وخير واما ما لا يجوز **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
فلا يجوز تناول منه لانه من البقرة وكذا المسلم والمضطر لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
غيره ومصلحة لا يجوز تناولها وشبهها لانه من هتك حرمة ثم ان لم يجد لحمه وانما وجد حيا اكل الميتة
ان وجبها لانه من جنس من قتل الصيد حيث ذكره **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
ولم يرد حيث لم يجد لحمه **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
او حاض **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
يجوز غضب طعام غير المضطر حيث لم يجد لحمه **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
حيث لا يوزن بآلة على ثمن المتل يتواين بها ويجوز ان يرضى بدينه فان لم يتواين بها لم يرضى **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
او شدة الجوع **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
وان جوع عن الغضب لانه التزم بعقد ولما اجر طعامه المضطر قتر او هو معفي عليه مما لشدته بغيره
لانه خلصه من الهلاك وفيه اشكال لا جبت عنه اما المضطر فلا يلزمه البذل لغيره نعم ليس له ان صبر
على الامانة اثار بين مسلم بلعامه لا يجوز في وجهه فلا يجوز ان يثار بها لكان ترك المسلم على غيره
والآدي على البهيمة وعلمها انما ان غير المضطر يلزمه البذل لكن المعصوم يمتنع مثل مقبوض ان حضر ولا في
ذمة فلا يلزمه بل لا تحت لان الضرر لا ينزل بالضرر ولا تحت له ان لم يتركه حلاله على المساحة العتادة
في الطعام لا سيما في حق المضطر لانه لو وجد ميتة وطعام غيره لم يتركه او ميتة وصيد حيا وهو
محرم او الحرم لم يترك الميتة فيها وان العير لو بذله له بماذا او يمتنع مثله او يذم يمتنع بجلها ومع المضطر
عنه او مرضى بذمه لم يترك الميتة **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
بل اولي ولا ينافيه ما من وجوب الغضب لان محله حية امكن من غير قتال واذا قاتله وقتله لم يمتنع
ان كان مسلما والمضطر كافر معصوم فيضمنه على ما جرت به اهل العلم واطلاقهم بمرده خلافه ان يبقه
تجزم باذنه **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
خصم وتارة الصلاة وكذا في كل حال من جنس حارة لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
ميتة وغير معصوم **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
من ترك ذلك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
اضم اليها سبق ودوام الم مع دوام فائدة القطع الى اخر خلافه هنا وخرج منه قطعها من جسم غيره المعصوم
ولو شتمها فم قطعها من نفسه لغيره ثم ان كان العير نسيها وجب كسر المضطر طعامه له ولو بلا طلب والمضطر المضطر
حتى ان تركه نحو بطلان القدر في جنس حيث لم يجد لحمه **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك

عقوبة

العقوبة

العقوبة بشرب ابوالابل لا يشرب **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
غيره الماتر في الاثرية اما على طها فالحل لاستهلاكها فيه وقضيتها ان غير المستهلك كان ظهر
احدا وصافها لا تحل ويجب تقديم شرب ماء ونحوه **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
ولم يجد غيرها **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
الجنس النجاسة لجواز استعمال الثوب المتنجس بلا حاجة كما مر **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
والمناصلة بنحو السهام وسماها لانهما تعمرها كالهان وقال الزهري النضال في الرمي والرهان في
الحمل والسباق فيها وكل منها لقصد الجهاد سنة للذكر المسلم اجماعا ومع ذلك ليس للوطى صرف مال
مولى فيها ليعلم ويكره لمن علم الرمي تركه كرهة شديدة بل قال صلى الله عليه وسلم من علم الرمي تركه
فقد عصى نعم ظاهر تشكك وقدين ولد بجمله علما اذا علم اضطراره اليه بنحو قرآن قضت الحجة عليه
ولا يتخلص منه الا به **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
اهل الحرب قاله الصميري ومثلها الخنثى **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
فان اختلف النوع فلا يجوز في حرب وبغيره مثلا لان الغالب عدم النكاح بخلاف بطل
وجار وان كانا جنسين لتقاربهما ومن ثم لم تصح في جنس اوقع **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
يكن سبق كل من المتسابقين والمجال الآتي لتوقع سبق كل جند فستعلم او يعلم منه فلا يكتفى احما
سبق بامر واستفيد من ذلك ان لا بد من امكن سبق كل من الرامين والرايين وامكان قطع
المسافة بلاندر فيها فلو قطع يتقدم احدهما او يخلفه ان امكن سبقه على يدور لم يمكنه
قطع المسافة الا على يدور لم يجر اما تصح في جنس مكافى من جنس من ابل مركوبة لا سفينه
ومن قبل ومن بطل ومن حار لان في كل منها صلاحية ما للكر والفر **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
اي البعل والحار لتقاربهما كما مر **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
الصغير **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
او الخنثى لضعفها في الحرب كامرأاة كاشالة الحجر بالحرا لا ينعفان فيها **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
المضطر لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
الغرض ويروى بالسكون مصدرا واما تحصر المسابقة بنوعها فمذكور ان كانت **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك
بشرط سابق صاحبه الى غاية يتفقا عليها وان تعددت فهي على نحو قدم وصراع وساحة
وبقر وكلاب وطيور ومسابكة بيد ولعب شطرنج وخاتم ورمي بندق ومعرفة ما في يد من
شفع ووتر لا يجوز بعوض بل بدونه لانه صلى الله عليه وسلم تسابق هو وعائشة رضي الله عنهما على
الاقام وقيس به البقية نعم محرر مطلقا على نحو ما طي الكباش ومبارشة الديكة انها شقة
واما مصارعة صلى الله عليه وسلم ركابة على شاة فلم تصح وعلى التزل فالحرم ليس لانه
ببره قوته ليس بدليل لانه لما مره فاسلم رد عليه فنه فم السابق في الخلف يعتبر عند الاطلاق
بالتعدي وقيل هو منفتح الفوقية اشهر من كسرها يجمع الكفتين بين اصل العقب والظهر وفي
دعاه سبق **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك **المضطر** لا يظهر فيه على الهلاك

المضطر

وَالْتُمْ

والله اعلم

وان نرى آخر الكلام على هذا الجراح الى بابته مع ذكر اصله له هنا لان ذاك انشبه سيماء على الاصح
من عدم لزوم كفاية اليقين فيه بخلاف الجاحوى واذا انعقدت اليقين وجب بهامع الحث او امتناع
البر الكفاية **فكفر** الخالف اذ يتعلق وجوب التفرغ عقب اليقين **ان ائتم** فيها **اقتل ميت** وصورة
الى التماثل تحقق الجرح خلاصه ان قد بوقت كذا قتل الميت غذا كغذاء لانه حليف كذلك **او عقد الحث**
ان حث في يمينه فوجب التفات الحث مع اليقين كما ياتي خلافا لما توجهه الفاها وتتحقق بفعل
الحلف عليه لكن في بعض تفاصيله خفاء او خلاف **ك** مما قاله انسان واسه **لا اعمل** في وان لم يصلحة
باليقين او اخرج او سلم على من هو فيهم ولم يستلزم باللفظ او النية ولم يسمع لكن كان يحث
خوف يسمعه او كلفه وبه جنون لكن ان كان يحث يعلم بالكلام وان لم يفهم قاله الما وخرى وقال له من
وقد وقع عليه الباب وعلم به او قرأية افهمه بها ان قصد الاثم وكذا ان المالك ما يثبت في
الاصل لانه كل بعد انعقاد اليقين بخلاف ما اذا ارسله او كاتبه او اشار اليه ولو اخرج من ويرفع
بأحد هذه الشكليات **انتم** الفجر المحرم عند الغيبة او كون الموصلة بينها قبل الجرح **يشتط** ان يخلف
المال من عن الابداء والا يخاف ولو قال وهو عند جدار مثلاً **اقتل** كذا او اجدا **افعل** كذا **الفجر**
لم يحث **او قال** واسه **لا قضين** **حقك** ولم يقيد بوقت **او قيد به** فقال لا قضينه **الى حين** او زمان
او دهر او حقب او حجاب **فكفر** من القضاء **ومات** ولم يقض فانه لا يحث شدا م جبا بالموت
بعد التمكن يتبين حثه قبيله لا بموت ذى الحث لا مكان الرفع لوارثه **او مات احدا** **فكفر** بموته
في صورة ما اذا قال **واسه لا قضين** **حقك** **اولا** قضين **حقك** لانه لم يعين وقتا او عين ما يقع على القليل
والكثير **والما وقع** الطلاق بعد لحظه في انت طالق الى حين لانه علق باول ما يعي حينا وماها وعد
وهو لا يختص بالواقع عليه الاسم **او قال** لا قضين **اولا** قضين **حقك** **ليس الشهر** او الهلال **اولا**
او مع او عند راسه واستهلاله **الحمل** **اولا** **حين** من وليلة منه وهو وقت الغروب **القضاء**
اللفظ المقارنة الى الغيبة فان خالف **فكفر** **بالقضاء** **عن هلال** **او اخر** عنه به حث لمقوته
البر باختياره فليترصد الغروب وبعد المال ويقضيه حينه ولو اخذ حينه في مقابلة القضاء
كالكل وآخر الزمان لكثرة المال لم يحث كما لو شرع في حمله اليه مع راس الشهر وكان بعد الدار منه
حتى مضت الليلة لما في رعاية مقارنة الوفا للاستيلاء من المخرج الشديد **او قال** **لا اسألك**
فان نوى ان كساك ولو في البلد حث بمساكنة ولو فيه وان لم ين موضع **فكفر** في اى موضع
غير ما ياتي حث للحصول المسألة وان كان ملكها انما هو **اسألك** فغلا او اوجدها او عجزه **الحول**
بينها وان كان لكل من الجانبين مدخل او احدنا مدخلا على المعتمد للحصول المسألة الى تمام البناء
بغير ضرورة **لا ان** فارقه فوراً بنية التحول **او انفر** كل منها **بيت** **بجان** اى فيه وان صغير
او احدث **مقاه** ولو لم يكن لكل باب وغلق وان تلاصقا لان ميته كدور متلاصقة لانها معدة
لكن في قوم **او بيت** **بما راى** في دار كميته **و** لكن يشترط هان يكون **لكل** منها **باب** **على** ورمى
فان لم توجد المسألة جميعا حث لانها مسأكان عادة **او انفر** كل منها **بمحبة** من الدار لكثرة
وكانت تلك المحبة منفردة **بما راى** من نحو مستحم ومطبخ ومرقى وخلا وعزها لم يحث **فكفر**

وَاللَّهُ

اليوم لعدم حصول المساكين - وكذا لو افرد احدهما بغيره كذا **فعل كذا** نحو
لاكل هذا الطعام **عند فواته** باختياره قبل التمكن من الفدكان انفس الطعام او بعضه قبله **او كان**
في الفد من الفعل كالاكل **ففات** قبل ان يفعل تلف الطعام او بعضه ولو بغير اختياره او مات
الحالف بعد التمكن من اكله فانه يحث لقوته البر باختياره بخلاف تلفه بغير اختياره قبل الفد وان
تمكن او فيه قبل التمكن فانه لا يحث لفوات البر بغير اختياره كما لمكره وقفا اذا تلف قبله باختياره
اما يحث في الفد بعد مضي زمن امكان الاكل **او** قالوا فعلى كذا اليوم **او** **ان ياتي** ان كان الفد
فان زيد مثلا **وشك** في مشيئة فيحث لان الاصل عدمها مع التزاهي الفعل المبني من غير ان يعارضه
شيء وبه فارق عدم الحث في ان تعلق الا ان يدخل زيد الدار وشك هل دخل قبل موته ولا وان فعل
المحلف عليه ذلك اليوم برئاء زيدا ولا وان لم يفعل وقدره زيدا لا يفعل فذلك ان تعلق
حث **لا** ان حلف ليضرب عبده مائة جلدة او عصا فشد وضربه بها مرة او بعثا ليلسوه
وبالمثلته اي عرجون عليه مائة شمر اخ وشك في **تأكل** نحو **عكك** عليه حتى ناله جميع الشمر بخرجه
فانه لا يحث وان كان الورع انه يكفر وفارق ما قبله بان الضرب سبب ظاهره التثاقف فاكفى به
والمشية لا امار عليها ولو حلف ليضربه مائة ضربة او مائة مرة لم يبر بغير العكك قالوا لا
عن الا ما يعتبر فيها التعلق اي لان ذكر العدد وقسمة على ان المار الا يلام هو كوصف الضرب بالسديد
او مائة سوط لم يبر بالعصي ولا بالعكك على المعتمد وبه سبب طهيرة وان شك في اصابة الكل فان
ترجح عدم اصابة الكل لم يبر كما اقتضاه كلامهم قاله الاسوي ويجزى عن الضرب نحو لطم وكلم ولو
مع جنون او سكر لموت وان لم يولم ما لم يصفه بالسديد وترجع فيه للعرف وتختلف باختلاف حال
المضروب لا يفي بعضه ونفق شعره وقص ونحو **او** كما قالوا **لا تترك** حتى استوفى حتى منك فانه
قبل استيفائه منه كقصة التبايع من مجلس البيع مختارا اذا اكره لليمين **او** **فما شيا وقت** منها حتى
تعد عنه الآخر بحيث **تعد** مفارقه فانه لا يحث لوجود المفارقة بوقوفه مع شيء غيره وعكس **او**
اي الحالف **لا** **الاخر** فيحث ايضا لانه فارقة بعدد بخلاف عدو صاحب **لو** **بأن** منه له في ذلك ان
تمكن الحالف من متابعتها فلم يتبعه او فارق مكانه بعد ذلك لانه حلف على فعل نفسه فلا يحث لفعله
او قالوا **لا تترك** حتى استوفى حتى منك او حتى توفي حتى **فالعكس** فيحث لمفارقة الغريم **بأن**
هو للغريم ولو فارقة الغريم ناسيا او مكرها فلا حث ان كان ممن ياتي بتعليقه وكذا فيما ياتي في يومه
بحث بمفارقة احداهما عالما بمخاراة والبر ولو بغير حواله على غيره او احتيال به على غيره عزمه او اعم
كالمفارقة لتقوية البر باختياره وكذا افرقه افلاسه وان لم يركب لو حلف لا يصلي الظهر فصلاه
الا ان منعه الحاكم من ملازمته لانه حينئذ كالمكره فعلم ان حكمه هنا وبخلافه الحجر المحرم من الحث
ويؤخذ منه انه لو زال الحجر المحرم بتكليمه ثم تكلم قبل مضي ثلثة ايام حث لان تكليمه الثاني لو تباد
الحكم لانه انما حكم عليه والزمن بما يزيل الحجر المحرم دون غيره فثبته لذلك فانه محرم ويقتل عنه لئلا
وان فعل الواجب من غير حكم لا ينضم ولو استوفى حقه وفارقه ووجده غير جنس حقه كغصن
او نخاس وجهله ووجده رديا لم يحث لعذره في الاولى لان الرأفة لا تمنع الاستيفاء في الثانية

لا كسر

بخلاف

بخلاف اذا كان من جنس حقه وعلم به **او** كما لو قال **لا اكل سنال** **او** **لا اكل خالا** فبالاكل احدهما في طعام
كقصيدة او سكاك بحيث **ان** **انظر** جرم السن لا طعم بروية في حق العصد ولون الخل وطعمه لا احدهما
في نحو السكاك ومنه يؤخذ انه لا يحث الحالف باكل لبنا باكل مطبوخ به فكل من طهر حرمه دون لونه
وطعمه وكذا يحث باكله احدهما وحده **جامدا** لا بشر به ذابيا لصدق اسم الاكل في ذلك دون هذا
او كما لو قال **لا اكل في السبيل** **من** **الضبط** ثم اكل ذلك الضبط فانه يحث تغليا للاشارة وانما لم
يحث في الاكل هذه السجدة فكبرت لزوال الاسم ولا يلزم من اعتباره لمطابقته اعتبار فيما قبله لعدمها
او كما لو قال **لا اكل بيبضا** **او** قال ايضا **لا اكل** **دا** **من** **البيض** ولم يسمه فانه اذا اكله حث
في يمينه الاولى ولا في الثانية ولا يحث **به** في شيء منها ان اكله في **باطل** لانه لم ياكل ما يسمى بيبضا
وقد اكل ما اشار اليه ولم يسمه ومن ثم لو ساءه كلا اكل ذال البيض لم يتركه وحيث لزم الحالف
الكفارة كقصة لريبة موصوفة بما حث في الكفارة مع التنية المطلقة وان لم يعين فيما لو كان عليه
كفارات متعددة كما مر ثم ايضا وانما يصح التكفير به من كامل **لا من بعض** وان ائير لا يستغنى بالاول
المستلزم للولاية والارث والاهلية فيه لها وما اقتصت به كفارة اليمين انها محقرة ابدا ثمرة
انتهاء للولاية فيحتمل الحالف بين عتق **او** **عليك** **من** **سالكين** ويحل فيه الفقراء ولو صاحجه كان
يجب الدفع لولهم كما في نوع **كل** بالحجر بده اي كل من **نذا** ما يجزى في الفطرة ومن غير الجب
فقد جري على الغالب **او** عليك كل من العشرة ما يسمى **كسوة** ولو نحو رداء ومندل يحمل في الدونة
بالاولي فيصير كم له خلا فالمن وهم فيه وسراويل **ولو** لم يصح للدفع له كان دفع **سراويل** **فعل**
او قبضة **لرجل** لوقوع اسم الكسوة عليه كما يعطى المرأة للرجل وعكس ويجزى الملبوس ولو كان
متينا لكن بشرط ان يكون **قواما** **غير** **مخروف** **لبلا** وان تحرق لغيره كدنه كاطعام العتيق اما صحق
ومرقة لبلاء لا لغوزنية وجد يدك لهما دونه بقدر واما البيا في فقط فلا يجزى الضعف النفع
فهو كاطعام المعبود ويجزى من اي جنس كان رديا كان او غير **و** لو كان **حريرا** **لرجل** وجدا اعتد له
وبه كذا ما ويشترط كونه طاهرا للعين ولو مضجعا وعليه اعلامهم به لئلا يصلوا فيه **لا** ان كانت الكسوة
ديما من نحو جديد **ولا** **تفسوة** او قبا او عرقية ووقت بينها وبين المندل في الاصل وزعم
احاد العرقية او لم يحمله على ثوب يجعل تحت البرذعة يسميه اهل مصر عرقية **ولا** **خفا** **ولا** **منطوية**
ولا ماسا او خلا او ثوبا وهو سراويل وغيره لا يبلغ الركبة او قفا او ذراعا لا بالاسمي
كسوة واداهم كلامه انه لا يجزى من التعويض كاطعام بعض وكسوة بعض لانه غير التنية الحقة
المحرم فيها **ثم** الواجب بعد **سراويل** **ثلاثة** من الايام للآية وسن تابعا وصومها ناسيا بالنسبة لمعبر
وهو من اجل اخذ الزكاة لفقر او مسكة وان ملك نصا با نعم من غاب ماله مواسر هذا فيستحق
بخلاف فاقه الحاقه مع غيبة ماله فانه يتم وقت الصلوة وبخلافه المتنع المحرم من الصوم ببلده
فانه يصوم لان مكان الدم بها فاعتبر بيارع وعدمه بها ومكان الكفارة مطلق فاعتبر مطلقا بالنسبة
لذلك **او** **نحو** **من** **لانه** **لا** **تلك** **وليس** **من** **الصوم** حتى من الصوم الكفارة بيارع **فواعا** **لدي**
الا حله بالنسبة لامة محل له **او** لاجل **تضرر** في غيرها للصعيد بصومه لان حقه فوري ولا كفارة على الرأفة

الحلل

لا يفي على المكاتب باذن سيد طعام وكسوة
لا يفي على المكاتب

اي اصاله ولصغفه به عن خدمته وان لم يمتنع خلافا لما في هذا ان حنث بغير اذنه لم في الحنث
لا ان حنث منه له فيه اذ في حلف يمتنع فيه البرفليس له منع حينئذ من الصوم وان امتنع عليه
الوطى او امتنع الخدمة بسببه اما حنث لا ضرر فليس له منعه واعتبار الحنث فقط هو
المعتد بخلافه الذي في المنهاج قيل سبق قل وليس الاذن في الحلف اذ تأميا يترتب عليه من
التزام الكفارة لان الحلف مانع من الحنث فلا يكون الاذن فيه اذنا في التزام الكفارة **وليس**
تلقينه حال كونه **ميتا** والكفارة عليه باطعام او كسوة اذ لا فرق حينئذ في الحنث بين
عنه لنقصه عن اهله والا لفرجه لا غيره ولو السيد الصوم عنه كالحول في المكاتب ان يكون
بهما باذنه لا يعق على المعتد والمكاتب ان يكون لهما لانه باذن سيده **وعدم** الحالف حوالا الله
خلاف الافضل **غير صوم** من الحنث الثلاث **على حنث** الحرام اذ اود وغيره بذلك ولا نها وجبت
بسبب الحلف والحنث فجاز تقديمها على احدهما التحجيل الزكوة اما الصوم فلا يجوز تقديمه
لانه عبادة بدنية وخرج بالحنث اليقين فلا يجوز التقديم عليها ومقارنتها لها على السببين ومنه
بحوان دخلت فوالله لا اكلمك فيه **لا** يجوز تقديمها على شرط كالدخول لان اليقين لم تعتقد
بعد ويجوز التقديم على الحنث في اليقين بشرطه حال كونها **كافها** فانه يجوز تقديم كفايته المالية
على العود اذ هو كالحنث هنا كان بظاهر من رجعية ثم يكفر ثم يراجعها او من زوجته فيطلقها رجعا
ثم يكفر ثم يراجعها لا على الظاهر او شرطه بل كالحول وان دخلت فانت على كظها حتى **حنث**
الحالف حيث اطلق اما حيث نوى شيئا فيعمل به في سائر الصور **في نحو صوم** **صلوة** واعتكاف حنث
لا يفعله **بشرط** صحيح اي في اعتقاده كما هو ظاهر في صلاة ذات كرم وسجود وانما يجمع اكلها
او اجراها على قلبه وان وجب قضاء فرضها **وان افسدها** لانه يسمى صائما ومصليا ومعتكفا فالشروع
هو المراد اما الشروع الفاسد فلا اثر له لانه لم يأت بالحلوف عليه فان فاكلا اصل صلوة لم يحنث
الا بالزواج ولو صلوة فاذا الطهورين او ركعتي على الوجه **حنث** من حلف لا يجزئ **بشرط** في
ولو كان الشروع **فاسدا** لانه منعقد بحجب المضى فيه كالصحيح ويتصور بان يفسد عمره ثم يدخل
عليها لا بان يحرم مجامعا على ضعيف قدامه **الحا** **وحنث** **في الحلف** على عدم دخول دار **بها**
بكثر الدليل **وحنث** **الحا** اذا دخله ولو برجله فقط ان اعتمد عليه وحده لا عليه كان ادخل حوله
بلا اعتنا عليه وذلك لانه منها خلاص طاق معقود خارج الباب او درب امامه **يحنث** بالدار
وان كان منها اذ لا يسمى دخوله دخولها فالا ان كان عليه باب وان لم يسقف وخرج بداره
على دخول البيت **وحنث** ايضا بنزول اليها من سطحها بعد صعوده من خارجها **لا** ان حصل في سقوط
سبب صعوده اليه من خارجها ايضا ولم ينزل اليها وان حوط لانه ليس دخولا اليها فم ان سقطت
بعضه وكان يصعد اليه منها حنث لانه حينئذ كطبيعة منزلها وحنث ايضا بتعلقه بعض
فيها ان احاط به بنياتها بان لم يرتفع عليه ولم يساو ولوحلف لخرج من منزلها بالخروج الى البيت
بدخوله وحنث بالاحول **ولو عمل** **لكن** **بذل** منه فيه لنسبة الفعل حينئذ اليه **لان** **الحا** **سكن**
منه عليه وان قدر على الامتناع اذ لا ينسب اليه حينئذ شي ولا ان صارت غير اركان صارت قضاة

لانه تقديم

او جعلت مسجدا وال اسم الدار المحلوف عليها بخلاف ما بقى اسمها او اعيدت بالانها **حنث**
في الحلف على عدم **ركوب** **وليس** **وقيام** **وقعود** **واستقبال** وهو متعلق بحدوثه من **باستدامة**
له لصدق اسمه بذلك اذ يصح ان يقال ركب يوما وهكذا في بقية ما ونحوه من كل فعل يصح تقديره بمدة
كالسكنى والمشاركة واذا حنث باستدامة شيء لم يحنث ان لا يفعله باستدامة لزمه كفارة اخرى
لا لخلال اليقين الاول بالاستدامة الاول كما ياتي **لا في تزوج** **ونكاح** **وتحتم** **وعضيب** **كفا** **في** **الانوار**
وتطهر **وتطيب** **ودخل** **ودخرج** ونحوها لا يقدر على فائدة كوطي وعضيب وصوم وصلوة ونحو
نحو فلا نه **وعضيب** كذا وصيام شهر المراد فيه استمرار احكام تلك لا حقيقة الا بقضائها باقتضاء ادى
زمن في الاولين وبعض يومه بعضه في الصوم وصلى ليلة لان الصلوة لم تعهد شرعا ولا عرفا فترى
ليلة بل نحو عدد الركعات وصورة حلق فيها ان ينسى او يكون اخر من فتيته باليمين **حنث** **في الحلف**
على عدم سكنى او دخول **بيت** **ولا** **نيت** **له** **لا في الحلف** على عدم دخول او سكنى **خانه** **بيت** **شعر** **كعبة**
ونحو من البيوت البنية باي نوع كان كحسب او نصب وان كان الحالف قرويا لوقع اسم البيت
على الكوفة ولا معارض له وعدم استعمال القروي للقيام لا يوجب تخصيصا ولا تقيدا فبما اذا العادة
لا تختص بالمال يحنث من حلف لا ياكل شيئا او رؤسا بعض منكم ورأسه ورأس طير لان قريته تعلق
الكل بذلك فتعده عرفا من اطلاقه على واحد من الثلاثة وان كثر عندهم ولدت مدة بسط ونحوه في
الاصل لا بنحو مسجد وبيعة وبيت حمام ورحى وغار لم يحنث سكتا اذ لا يستعمل كل منها بيا على الاطلاق
كدهن وصفة اوصى اما اذا عبر عن البيت بالجمية فلا ادخل حاله فلا يحنث بغير البيت المبني لان الجمع
لا يطلقونه على غيره **حنث** **في الحلف** على عتاك **كل خبر** **يحنث** **الزهر** **نحو** **فغنم** **فتنديد** **على** **الشهر**
وسائر الجوز وان لم تعهد في بلده كخبر الباقلا وان استعمل بدون مضغ لان الجمع خبر واللفظ باق
على عمومه وعدم الاستعمال لا يوجب تخصيصا كمرور بحنث كل مجزئ من ذلك كزقاق وكعدا وسبيل
وهو ما يحنث فطير اسم يمس بجموعه يا وضياف اليه نحو سن لا بنحو دقيق او سويق لست بنحو من بلا يحنث
لا بنحو زيتي او لوزينق وهو قطا بنحو حتى يجوز اولوز وفس بها بنحو الكفارة والخسكيات على كلام
في ذلك في الاصل **حنث** **في الحلف** على عدم **تصرف** **كبيع** **وسرا** **به** اي يفعله لذلك التصرف **ولا**
يترك **عن** **غيره** او يبيعه عنه وهو حاكم او ظاهر بغير جنس حقه لانه فعل ما حلف عليه **لا يترك** **صدقة**
غيره ليفعل ذلك التصرف الذي حلف عليه وان اعتاده لانه لم يتصرف وان فعله بغيره وامره
رعاية للفظه وقد ينزل امره منزلة فعله رعاية للمعنى كما في ان اعطيتني الفان طاق فامرت
وكالها باعطائه نظرا لحاجب المعاوضة **حنث** **بالحلف** على عدم **تزوج** **لا في الحلف** على عدم **تزوج**
تكملة **في** **حنث** **فيما** **اذا** **احلف** **لا** **يتزوج** **توكيله** **من** **يتزوج** **له** **لا** **يتوكل** **من** **غيره** **في** **النكاح** **لان** **الوكيل**
وقبل **سبع** **محض** **وللا** **شتر** **طسمية** **للمرء** **وكذا** **اذا** **حنث** **من** **حلف** **لا** **يراجع** **فوكله** **من** **راجع** **اما** **التزويج**
ان **حلف** **لا** **يتزوج** **امته** **فلا** **يحنث** **توكيله** **من** **يتزوج** **كسائر** **العقود** **ولو** **حلف** **لا** **يتزوج**
حنث **ان** **زوجت** **بها** **اذا** **لا** **تصور** **مباشرة** **والحاصل** **ان** **فعل** **غير** **الحالف** **لا** **يقوم** **مقار** **فعله** **لا في**
التزوج **وحنث** **في الحلف** على عدم **اذن** **منه** **لزيد** **في** **كذا** **به** اي بالاذن منه **ولو** **فعل** **لزيد** **في** **كذا** **به**



من الرفع فتركه حتى غلب ليقويه البر باختيار لا انقطاع الديمومة يتمكن من رفع
ولم يبر في الثانية بالرفع اليه مع ولا ولا بحيث وان تمكن من الرفع اذ قد يتولى ثانيا
فيرفع اليه فان مات احدها او قد تمكن من الرفع اليه وهو قاض بين الخنث واذا حلف
لا يسلم على زيد ولا يكلمه او لا يدخل عليه كان **السلام** ولو من الصلوة على المعتمد على قوم
زيد فيهم وعلم به وكان **الدخول على قوم زيد فيهم** وعلم به وان كان دخوله لسفل في
ذلك المكان **كالسلام** والدخول عليه وحده فيحث به في الثانية وان استثناه لفظا
او نية لان الفعل لا يقبل الاستثناء ولا انزل دخول زيد عليه وان استدام لان اليمين انعدت
على فعله لا على فعل زيد وفي الاولى ان سمح زيد سلامه كما قاله البخاري اي كان بحيث
سمعه اخذ ما مر في الكلام وان اطلق بان لم يتوهم به لانه سلام وكلام **لا في سلام نوي**
به غير اي غير زيد ولا يحنث به لان العلم بحتم الخصيص بالنية فاللفظ **لا في سلام نوي**
في قول الرجل لزوجته ان خرجت سواء او اذا بدا رجسا او يمين خرجت **او لا اذا نوي**
منى فانت طالق سواء اخرجت باذن ام لا لانها تعلقت بخرجة واحدة اذ ليس فيها تناسخ
التكرار ولان هذه اليمين جهة تروهي لمخرج باذن وجهه حنث وهي المخرج بدونه لانها
تعلقت اذ الاستثناء يقتضي نفى الالبيات جميعا واذا كان لها جهتان ووجدت احدها
انحلت بخلاف ان خرجت لاسته حرر مثالا فخرجت صركا بته له لم لاسته له بحيث لانها
لم تستحل على جهتين وانما طلق بخروج مقيد فنتى وجد حنث **او ان او مهابا خرجت بالانحد**
او غير لسته خفا او حرر طالق فاذا خرجت لسته له انحلت مميته لما مر فاذا خرجت
بعد ذلك بلا خفاء لم يحنث **لا في التعلق بلفظ كل** او كل وقت فلا تخل بخرجة واحدة بل
تكرر الحنث في حق الموطنة تكرر المخرج فطهره ان يجد الاذن لكل خرجة او يمينه
ذلك **في جدي** اذ تلفظ **بأذنت** لك ان تخرجي **كل اذنت** او فلان في المخرج كما ارادت
ولو قالت حتى استاذنك فاستاذنك في اذن حنث كما ان في به الغوى لان الاستاذن لا يفتى
لغيره بل للاذن ولم يحصل نهي ان قصد الاعلام لم يحنث **ولا يحنث** ناس يمينه ومكره وجاهل
بان ما في به هو المحلوف عليه بخلاف الجاهل بالحكم ولا تخل اليمين لعدم الاعتد او بفعل هزل
شرعنا ان قال في حلفه ناسيا مثالا حنث **تنبيه** على عدم حنث على الناسي حيث اخرج
بالفعل واذا نسي النسيان اما لو انكر فشهد عليه به فادعى النسيان فلا يقبل حينئذ كما مر في الآخرة
وبسط الكلام فيه في الفوائد **تنبيه** الغذاء والعشاء ان ياكل فوق نصف الشبع ووقت
الاول من الفلن والى الثاني من الزوال النصف الليل ثم منه الى الفجر سحر والعدوس والفجر
الى الاستقار والضحى من زوال وقت الكراهة بعد طلوع الشمس الى الاستقار والصباح من طلوع
الى ارتفاع الضحى ولو قال لا اصطاد مادام الامر في البلد فخرج الامير منها فاصطاد ثم رجع واصطاد
لم يحنث لانقطاع دوام الصفة قاله الرافعي ولا ضرر بكونه يتولى او يمتثل على الحقيقة
او لا يدخل هذا المسجد يدخل زبادة ثم الحادثة بخلاف مسجد كذا او لا يكتب هذا العلم وهو غير

لم يبرى الحنث

ثم يبرى لم يحنث لانه اسم للمبرى لا للقصبة او ما زرعه فلان حنث بما زرعه وان باعه
او يحنث حنث بحجب استه مع وطها والارزاقها او لا يستخدمه في ذمه بلا طلب
لم يحنث عملا بقضية السن ومن لم يحنث بالطلب وان لم يخدمه واستدامة الخدمة استحقاقا
وافتي القاضي بان الحنث لا يقتل التبيد وحنث الذي اعتبر عرف الخائف **باب**
في النذر وهو مكره كما جزم به في المجمع للنبي عنه كن قضية كلام الشيخين هما من المجمع
في بطلان الصلوة انه قربة وعليه كثيرون بل بالغ بعضهم فقال دل على نذبه انكار السنة
والاجماع والقياس والنهي محمول على نحو الحاجة كما بينت في الاصل **الفرد** لغة الوعد
بشرط او التزام ما ليس بلازم او الوعد بخير او شر وشرا **الترام** **سليم** **مكلف** بخيار شديد
فيما يتعلق بالامر او لوقفا التزم ما لا في ذمته وان لم ياذن سيك فلا يصح من كمال عدم
اهلية القربة او التزامها وانما هو عتقه ووقفه لانها نفوذ مالية لا قربة اي الغلب على
النظر للاحكام المالية لا العباد ولا من غير كفاة السكان ومن مكره ولا من لم ينفذ تصرفه
فيما نذر كالسفينة والمفلس بتفصيله الا في نذر هذا الذي هو النذر احد اركان الثلاثة
وثانيتها الصيغة فلا يعقد الا بلفظ مبرح ولو بالانية وكناية معنية او اشارة اخرى كالمجد
السنة كسائر العقود وذلك **كله على كذا** **او على كذا** وان لم يقل له وقد لا يحتاج لعلى في مود
باني بعضها ثم هو ما نذر بتردد وجاج والاول اما بلفظ **مخير** بان يلتزم قربة
من غير تعلق بشئ او بلفظ **مطلق** ويسمي بذي مجازاة وهو ان يلتزم قربة في مقابلة ما يرغب
في حصوله من حدود نعمة او اندفاع لئمة وان لم يندرجد وثا كان اغناى الله او شفى
مرضى فعلى كذا وكعلى كذا المانع به على من الشافعي لزمه ما التزمه حالا في المخرج
وعند وجود الصفة في المعلق وخرج بقوله ما يرغب في حصوله نذر الحاج الا في فان زاد
اما تعلقه فيما لا يرغب في حصوله بل يريد ابعاده نفسه عنه ولا يصح تعلقه بشئ اخر لا بمشبهه
تعالى ان قصد التبرك والبر المندور وشروطه ان يكون **قربة** غير فرض عين لغيره او لا يندرج
لغيره ابتغى به وجه الله فلا يصح نذر معصية وكفارتها كذا يمين ضعيف باتفاق المحدثين
نعم ان نوى به اليمين لزمته كما اخذه الزكوى من كلام الرافعي ولا نذر واجب او ترك حرام
نعم ان نذر خصلة معينة من خصال الواجب المخير انعقد كقوله كفارة الذي لم يتبع ولا
نذر فعل مكره او فعل او ترك مباح كان يتزوج او ياكل او ينام وان قصد نحو غص بصره
وتقوية على العباد لان فعلها غير مقصود لذاته وانما به على انما هو لغرض قصد حسن
ولا كفارة في المباح على تناقص فيه جمعت بينه في الاصل نذر القربة اما عباد مقصودة
لذاتها كراتبة وفرض كفارة كجهنم ميت **وكا دابة** او دابة اخرى واما صفة متجدة
فيها وسياتي بعض أسئلتها واما خلو حسن رغب الشارع فيه لعظم ما فيه وقد يتنفي به
وجه الله تعالى وقاد عليه كسلام **وعيادة** **نذر** ونزاهة نحو قادم او قبرا وتشييع جنازة ونسيت
عاطس بشرطها المقررة في محال لان الشارع رغب فيها هي كالعباد **وتنبيه** **سجد**

وجبر لا نذر معصية

خلق

مسك الوجبة وقد يسلك به
ملوك

ادخل الدار عيني لا نذر اذ لم يلزم قسمة ومثله ان دخلت فعلى ان اطلقك وقد جعل الصيغة
النذرين فخرج لقصدته وتفصيل ذلك في الاصل **وبحسب** اي بسببه **لغا** من المحجور عليه بسببه
او فليس **نذرا** عيني لجائزا او بغيره لا لغيره بالقاء عيارته بالنسبة اليه لا نذرا قربة بدنية
اذ لا محجور عليه في ذلك ولا نذر مال **بنية مفلس** بل وسفيه على المعتمد لان كلاهما يؤيد به بعد
فك المحجور لا محجور عليه ذمته والاصل اي الغالب في النذر انه يسلك به مسلك الجائز لقوة مركزه
فيمنذ **يجب** **مطلقة** **كفان** من قيام عند الفدرج حلاله على واجب الشرع نعم لمن
نذر ان يصلي ركعتين صلاة اربع بتسليمه واربعاصلاهما بتسليمين ما لم ينذرهما بهما ولا لغيره
لانها افضل **يجب** **نذر صوم** مطلق كان اصوم حقا **يوم** مع تبين النية لانه اقل ما وجب
من جنسه **يجب** **نذر** عتق رقبة ولو نذر قصة ككافة فان قال ككافة او عتبه اخراة كاملة او
هذه الكافة او المعينة تعينت **وبنذر صفة** **مطلقة** **متروك** وان قل لوجوبه في فطر الزنبي
المسترك في الخلطة في مال التجاره وغيره **يجب** صفة لمسكين ما لم يعين شخصا او اهل بيته
ولا تعين الصنف له **يجب** بالترام **نذر** مطلق في نذر التبرك كان شقي مريض فعلى نذر
والحق به التلقيني قوله ابتداء على **نذر قربة** **ما** من القرب وان قلت والتعنين اليه **يجب**
نذر صوم ايام **الاثنين** ايا صوم يوم الاثنين ايدا فان خالف **فاطر** في بعضها **او ايام** يوما
غير يوم الاثنين بدله **نقضي** ما اخطره منها ولو نجو مرض وما صامه عن غيرها **القضاء** او نذر
آخر او تطوع **فها لا** ان اخطر ما ايوما او اكثر من الاثنين **حرم** صامه كعيد واما تشريق
او حيض او نفاس **فها لا** تقبل صوما ولعل المبراج اما سكت عن عقوب الرافعي في الاخير **فها لا**
فيها في الستة المعينة قيل للعالم به من ذلك **او** صام يوما او اكثر منها **لزم** صومه **قبل** بالثاني
على الصم اي قبل النذر كان في رمضان او كفارة سابقة على النذر لا بد من وقوعها فيها كصا
شهرين متتابعين لعدم دخولها في النذر وكما جاز في الاثنين اثبات النذر خلا من التكرار بخلافه
حذفها ولو لغير الاضافة لانه ليس بها ولا ملحقا به خلا من طنه كذلك فصبط الاثنين بغير الزنبي
وقدم **كفان** **يجب** **تابعها** على النذر وان تأخذ وجوبها عنه اذ لو اخوها لما امكن صومها لغوات الفاعل
تخلل الاثنين فان سبق النذر وجوبها قضى ان ينسبها كما افهمه قوله **لزم** قبل هذا التفصيل
هو المعتمد خلافا لما حكاه الرافعي ولو نذر سنة معينة انصرف نذره لغير عيد وتشريق ورمضان
وحيض ونفاس فلا يقي قضا ذلك عن نذره خلافا للرافعي في الحيض والنفاس وما اخطره منها
غير ما ذكر يلزمه قضا في شرطها ان شرطها فيلزمه استيفائها لان الشارع صار بالشرط مقصودا
او مطلقة لزمه تابعها ان شرطه في نذره ولا فلا ولا يقطعها ما من من العيد وما بعده لا استيفاء
شرعا ويقتضي غير التصرين متصلا بآخر السنة ولو نذر صوم يوم من الجمعة تعين فان نسجه
الجمعة بناء على المعتمد ان اول الاسبوع السبت اما على ان اوله الاحد وعري للاكثرين عليه جري
النووي في تحريمه وغيره فيصوم السبت **وبسبب** **نذر صوم** **الامر** **يجب** **نظر** **يوم** منه **عند** **الامر**
مقد ويتعدد بتعدد نذر القضاء فان نوى القضاء **الامر** **صح** لم يلزمه المدة لتركه الاداء

المفردة

اما بغير تعدي لنذر القضاء فلا مد كسفر قال الاذرى الحاجة لا ترهته
وفارق رمضان بانه لا يستد عليه فيه باب القضاء وبانه الموجب له ولذا قيل
لا يجوز له الفطر بالسفر مطلقا بخلاف رمضان وتحمل صحة نذر صوم الدهر المفهوم من كلامه ان لم
يخف صمدا او فوت حق **و** **نذر صوم يوم** **يقدم** **زيد** **يجب** صوم يوم قدومه لانقاذ النذر
لان كان الوفاؤه بان يظن قدومه عند اذيت النية ثم اذا قدم **وامكن** صوم يوم قدومه لقبوله
الصوم بان انه مخاطب به وان كان صاميا واجبا غير رمضان وحيلته فاما ان يكون قد **بيت** النية
نظر اي بسبب طنه قدومه عداة ليلة النية كان اعلم لقوة ذلك فيجب به صومه عن نذر
لبناء على اصل مظنون ويلزمه التبيين عند ظن القدوم وان كان الصوم او يكون لم يبيتها
ولو لم يكن لم يظن القدوم فلا يجوز به الصوم لغوات شرطه وهو التبيين ولذلك **نقضي**
وان صامه يوما عن نذره لنسبته لتقصير في الجملة بترك البحث عن قدومه اما اذا لم يمكن اقدم
ليلا او في نحو رمضان او حيض او به نحو حيض فلا شيء عليه اذ لا تقصير بوجهه **او بنذر اعتكاف**
اي يوم قدوم زيد يلزمه ذلك اذا قدم فان قدم اثنا يوم **فما فيه** هو الذي يلزمه فقط
لعدم اعتكاف بعض يوم ولا يجب قضا ما فات منه على المعتمد **او علق** **به** اي يوم قدوم زيد **نقضي**
عبد فاعده **بد** اي في يوم القدوم قبله **التيين** **عتقه** قبل بيعه وان البيع باطلا على
الاصح ان العتق يقع من اول يوم القدوم ويصرف بينه وبين ما مر في الاعتكاف بانا الوهم
نعتبر هنا اليوم من الفجر لغات النذر بالكلية بخلافه نعم يمكن الايمان به بعد القدوم بما
صدق عليه النذر فلم يجب قضا ما فات قبل ملكه منه بخلافه ما اذا قدم ليلا او بعد اليوم
فان البيع صحيح ولو قال ان قدم زيد فنبه على ان اصوم اس يوم قدومه لم يصح نذره كما
في الجميع ونقل الصفة عنه سهو **والغافل** **نقضي** ان اطلق او عين غير الحرم ولم يذكر نوى
تضيعة ولا قصد قال ان نفس الذبح لا قربة فيه حينئذ لا نذره في **الحرم** المكي فلا يلحق
بالقربان الحرم للذبح وان لم يذكر نوى ما مر لان اضافة الحرم مشعرة بالقرية فعمل على واجب
الشرع ولا تعين موضع عينه منه للذبح **ولا** **نذر** **تضيعة** **في** محل **غير** الحرم بان ذكر التضيعة
او التصديق او نوى ذلك فلا يلحق ايضا بالعرضة للقرية حينئذ واذا انقضى نذر الذبح في الحرم
والتضيعة **فتعين** **تفرقة** **لحم** **الذبيحة** **ثم** اي بالمحل المعين وهو الحرم في الاولى ومحل
الذبح في الثانية ان اطلق **ان** **خصني** **غير** **تضيعة** **بقر** **محل** **غير** **محل** **الذبح** بان نذره بالحرم
وخص تفرقة بقر غير فيلزمه الوفاء بذلك لان محجوز الذبح بالحرم من مقصود الوفاء
وعليه بعكس اذ الذبح لا قربة فيه بذبح حيث شاء ويلزمه التفرقة في الحرم او التخصيص في
التضيعة فلعن فلو نذر هياكله والتفرقة بينها آخر لزمته بالاول لقرتها على فراشه لانه
لان مقتضى التضيعة **ولحرم** **منعه** من البدنة كقصد هاتين ان يحرم من القرية بان فقد هاتين
ابلهما **التيان** **السبع** **السابقة** **في** **الاضحية** وان لم تساو ذلك ايضا فان قيد الله سنة
ولو بنية تعين بقيتها **البقرة** **والسبع** وفارق الاطلاق بان اللفظ عنده ينصرف لعهود

فانه

في غيره

وقيل لخلق نذره بها **البدنة** **تقدم**
بقرة وان لم تساو قيمتها

عند ذلك
لكن قام به ما لو كونه معينا
مما يمنع التخصيص لغيره
ليس من جنس ما يخصص به شرعا
فان هذا لا يوجب تخصيصه

والفراغ منه

الشرع وهو لا تقويم فيه **وكيفية بالحرمة** فيما ذكر فيها **هدى** مطلق ففعل على هدى او ان
الهدى يلزم به هدى او ان الهدى يلزم به اهداء بمعنى في الاضحية الى الحرم لانه محله وهو
شرعاً ما ذكر وتبين في وجهه في وقتها وصحتها لم يجز له لانه من ضانته ما لم يذكر **فان**
الهدى اي نذر ان يهدي حيواناً معيناً من جنس ما يخصص به شرعاً كان **طيباً** ان يهدي
ايضاً **وتصدق به** على فقره **الحرم حياً** وجواباً لان مثله لا يقرب بقولان ذبح تصدق بوجه
وعمره موكلاً ما نقص نذجه وموته الفقل عليه فان لم يكن له ما يبيع من الهدى ما ينقل به
باقية وان نذر ان يهدي له ما يسهل نقله لزمه نقله والتصدق به على فقرائه ما لم يبين قرينة
اخرى كطبيب الكعبة فيصنفه اليه او ما يسهل نقله كان **داراً** او نحو ذلك او نحو ذلك
بالقائه وجواباً ببلده ما لم يسهل بيعه في غير ذلك على الاوجه **وقال في** الحرم ولو من غير ان
حاكم بنفسه او بوكيله ما لم يسهل مباديته بنفسه كما هو ظاهر وتصديق بتفصيله المذكور شرط
لزوم محله ايضاً ان كان تعمي به وجب ولا يكون في استحقاق قيمته بالحرم ومحله النذر
تخير بين محله وبيعه بالحرم وحمل عنه او في احداهما **وتعين** بالاعتين بالاشارة او
الوصف **درهم** كالتعني ان اتصدق بهذا فلا يجز به مثله ولو من جنسه لانه قد يميز بغيره
فيه **وتعين** بما ذكر **فقد** كالتعني ان اتصدق بهذا فلا يجز به مثله ولو من جنسه لانه قد يميز بغيره
وتماثله المطالبة **وتعين** **كان** عينه في نذر **الهدى** تصل منه الى اهله سواء ملكه او غيره
وتعين اطلاقه بتعينه من قبل المسلم اي حر كاهلها من اهلها فقيل او مسكين **لا يبيعه** في بلد
ولو ملكه فلا يبيعه بل له الصوم حيث شاء وفيه اشكال اجبت عنه في الاصل ولو نذر ماله كان
لم يبيعه انما يختلف باختلاف الامكنة نعم المساحد الثلاثة تنعني لمزيد فضلها ويقوم مسكنه
مقام الاخرين ومسجد المدينة مقام بيت المقدس ولا عكس كما مر ذكره في الاعتكاف **وتعين** عند
تعين غرض **وجه** كالتعني الوجهة اوجه اخرى تكن يشترط ان تكون مستقبها مكشوفة الوجهة
مسافة وموتة وحزونة وغيرها الاستقار بما في نظر الشرع حينئذ **ونذوب** **وقا** **كافر** نذره
في حال كونه الذي يصح نظره من المسلم اذا **اسلم** لامر على الله عليه ولم يحرر لما سأل عن نذره في
الجاهلية اعتكاف ليلة بالمجدل الحرم بايقاضه له اي نذبه بالعدم اهلية الكافر لا الزام بالشرعية
باب في القضاء بالهدى اي الحكم بقا لا يمام الشئ والحكامه وامضانه لان القاضى
يستحق الامر بحكمه وبخصيه ويقع منه وبمعنى الزم واوجب وفيه مناسبة لتعريفه شرعاً ان
بمعنى الشئ وهو ليس بحكم حقيقة لمعنى اوجهة لقضائه لغيره على بيت المال او بيت المال على معنى
وجاء في التذرع عنه احاديث كثيرة يستلزمها في نفي جرم القضاء لمن تولى القضاء منها ما هو القضاة
ثلاثة واحدى الجثة والثاني في النار والحدث من جعل قاضياً بين الناس فقد ذبح بغير سكين وفي
رواية من استعمل على القضاء فكان نازح بالسكين ومع ذلك هو فرض لقائه او عين كاي روية
فرض عين على الامام وعلى قاضى الاقليم فيما يجز عنه والذي يصح توليته القضاء هو **كتاب**
اي قادر على انفاذ ما تصدى له ليقضه وحسن رايه فلا يغني عنه ذكر الاجتهاد خلافاً لما زعمه الاسوي

الكلية

ان لا يلزم منه حسن الراي بحيث يحمل الكثر الناس على طاعة لو فرض على الامام عن تنفيذ حكمه
او من جعته في ذلك فلو كان ثم يجتهدان احدهما ذلك ولا خريضة تعينت قوله الاول
لانه الكافي قطع على ان اختلا الراي قد يكون لغيرهم وهو ينافي الاجتهاد **واهل البيت**
كلها بان يكون مسلماً مكلفاً خارجاً كراعيه لا سيما ولو بالاصح بصيراً ولو في النهار فقط او في الليل
نقط على الوجه او بصيرة ضعيف لا يمنع من ان يعرف بين الصور القريبة منه ناطقاً شديداً
ولا يصح تولية احد ادعوا لنقصهم وما اعتيد من نصب حاكم الذميين منهم فهو تقليد رتبة
لا حكم فهو لا يحكم لا الحاكم **مجتهد** لا تقليد الا للضرورة كما ياتي وهو اي المجتهد من **مرف** **الحكام**
الكتاب والسنة اي ما يتعلق بالاحكام منها **وعرف النيات** **وعرف انواعها** اي الثلثة
كالعام والمطلق والمحمل والنص والتام وضد كل في الاولين وكالمقارن والمتصل وضدها
في الثاني والجلي والصريح وضدها في الثالث **وعرف الاجماع** ولو بان ينظر قوله فيما يكمل
فيه لا يخالفه وان مولد في عصره **وعرف الرواية** قوة وضعفاً بجنا وتقليد الامام مشهور بتقليد
مرجعه وتقليد له **وعرف العربية** لغة ونحو او فرغها كالصرف والمعاني والبيان والبدع وغيرها
لورود الشريعة بلسان العرب فتتوقف معرفة احكامها عليه **وعرف احوال العلماء** من الصحابة
من بعدهم ولو فيما يكمل فيه فقط لئلا يخالفهم وهذا يغني عن قوله السابق والاجماع فلو حذفه
كان فعله اصله كان ولو ان كان ظاهر كلام السامح المجزى انه لا يغني عنه ويوجه بان الشرط ان يعرف ان
المسئلة التي يكمل فيها اما مجمع عليها وتختلف فيها ما جئ به ذكرها **وعرف اصول الاعتقاد** اي ولو ملكه
حصلت له من الادلة الشرعية وان لم يعرفها بطريق المتكلمين وضاعتهم لان الصحابة لم يكنوا
ينظرون فيها وهم اهل الامة نظر الاجتهاد ولا يشترط حفظه لئلا يكون لا معرفة للخطأ بل متى
اجتمع فيه ما مر في **اهل البيت** ولو اياها لم ينف حجة اجماع وقياس وكلام المجزى بتقليده فكذا توليته
القضاء **واهل البيت** اي اهل البيت من المتخصصين **واهل البيت** اي اهل البيت من المتخصصين
اليه خلاف نيابة خاصة كسمع بيته فقط فلا يشترط فيه اجتهاد بل يكفي علمه بما يحتاجه تلك
الواقعة لجواز تجزى الاجتهاد وفي نزول اهل البيت على حكمه لا يشترط فيه اجتهاد ولا ابصاراً
حكمه فيهم بما يراه الامام لا يتوقف على رايه لهم ولا الحكم وانما يصير المجتهد المذكور اهلاً للقضاء
والا نابة بسبب صدور الولاية اليه من الامام او من **دي** **توك** متعبد على الامام وانفق عن اهلها
علق هذا بالحكم ايضاً بما سبب ذكره انه يكفي فيه برضى الخصم **فان** في ذواته **مقتدا** او اجابها
او اساقا اي مع علمه بخيصة والابان ظن عدالة مثلاً ولو علم فسقه لم يوله فظاهر انه لا ينفذ
حكمه وكذا اذا فسقه او ارتكب مفسقاً آخر على تردد فيه او كافر او امارة او عبد او اعمى فريب
ينسب له او صبياً على ايام فيهم في الاصل **فان** ما فعله من التولية وان كان هناك مجتهد عدل على
القدر فينفذ قضاء من ولاه للضرورة واخذ منه البلقيني انظر الى قوله في قوله **توك** **توك** **توك**
به ما اخذه بسبب القضاء من بيت المال او وقف وهو حجة وان توقف فيه عن لان ما جاز
للضرورة فيقدر بغيرها هذا ان وجد مجتهد بالصفات السابقة والمقتضى قضاء المقتدر بما وجبه

ان كلام البلقيني لا يتاقي حينئذ لان قبول الولاية واجب عليه كما ياتي فلا يصح منه التمسك
والا وجه ان قاضي الضرر قد يقضي بعله ويحفظ مال اليتيم ويكتب لقاض اخر خلافا للضرر
ويكفر الامام بالحق عن توليه ولا لم ينفذ وان تاهل وان يصحب في كل مسافة عدوى قاضيا
وان يعين من توليه وحمل الولاية وان ياتي بصريحها كقضاء او كناية كقوله تحت ذلك القضاء
لفظا او كناية ولا يشترط القول لفظا على الارادة كالوكالة وله تفويض النيابة لغيره ويجوز ان
لغير تولية اصل نفسه ولا فسخ بخلاف القاضي لان النائب يحتاج الى ان يتوسطه المستقل **وعلى تعيين**
للقضاء **ببلده** بالاضافة للضمير بان لم يصلح فيها له فغيره واراد بها جميع ناحيته فلو عجز بها كالمقام
كان اولى **طلبه** وقوله وان ترتب عليه عزلها في ارجاء من نفسه الخيانة فان امتنع اثم وعجز
الامام ولا يفسق لانه مول وان اخطا وعلى النا ويلزم امتناع السلف مع التحين ظاهر فان تعدد
الصالح فهو فرض كفاية يعلمهم فيجب الامام اخذهم بغير اثم بالامتناع احدهم بخلاف ما
لوا امتنعوا كالمخرج ببلده غيرهما فلا يلزم المتعين طلبه ولا قبوله في غيرهما مطلقا على
كلامه في الاصل لما فيه من المحرقة وترك الوطن لا الى غاية وبه فارق سائر فروع الكفاية
وعدم طلبه لغيره اي على غير المتعين وان كان اصح فيفسق به ان طلبه **بغير** اي مع عزل قاض
صالح ولو مفضول فان عزل ولي غيره نفذ عند الضرر وقره ولا فلا **او** كان طلبه مع **خون**
خيانة منه على نفسه اذ لا ضرر في ذلك بخلافه فيما مر **وخرج** بالطلب في هاتين الحالتين
القبول من غير طلب فلا يخرج خلافا لما اورد في ما فيه من تفرداته وفارق الطلب بانه يتضمن
عزل الصالح بخلاف القبول فانه لا يتضمنه لكن جرى عليه صاحب الحق واقره شيخنا الشيخ
قياسه على الطلب بجامع تضمن كل منهما عزل الصالح فلم يميز الطلب على القبول بما يصلح فارقا
بينهما فهو تفرد متجه المعنى ولكن ان تاخذ من قولي فانه قد لا يتضمنه انه لا يخالف بين
الحاوي وغيره بان يحمل كلام الحاوي على ما اذا علم ان قبوله يتضمن العزل وكلام غيره على ما اذا
لم يعلم ذلك فهو متعين وفي حرمه عزل الصالح من الوظائف الدينية من غير سبب خلاف بين
المأخرين من حاصل المعتمد منه انه كما هنا نعم لا ينفذ العزل ثم لعدم خشية فتنة بخلافه
ونوب فيما اذا لم يكن هناك صالح متولى كما عرف مما تقرر الطلب ومثله القول بالاول **والاصح**
الواثق بنفسه مطلقا **ومثل** اي مما نال بعض اهل بلدة في الصلاحية ان امتار عليهم **بالحاجة**
الى الرزق من بيت المال فحرم بان لم يكن له ما يكفيه كفاية امثاله **وبسبب** **حرم** المذكور
اذا الى عدم الانتفاع بعله ولو لم يكن لا شتر وانتفع به **وبسبب** مما ذكره عن الاسراع بفصل
حول الناس **والا** يكن غير المتعين اصلا ولا محتاجا ولا كما لا ولا عاجزا بان كان هناك
اصلا منه غير محتج من القبول ومثله **واصح** لم يمتنع هذا عليه بشئ مما مر **كره** له الطلب وكذلك
القبول على الوجه ويكره للامام ان يتبديه بالتولية نعم ان كان المفضول اطوع واقيب
الى القبول واقرى في القيام بالحق لم يكره وبذلك المال عند وجوب الطلب او بدونه جائزا وان
اثم اخذه وعند جوازها جائزا لئلا يعزل لا ليتولى ويتبديه له العزل اصلا والقضاء

في حرمه

في جميع ما مر **كالامامة** العظمى فيعتبر في الاهلية لها الكفاية واهلية الشهادات والاجتهاد
وحري في طلبها احكام الطلب السابقة نعم هنا انما يتحقق بكونه شجاعا اراى في تدبيره
في الحرب والمصالح العامة سليما من نقص يمنع استيفاء الحق وسرعة النهوض ويعتبر فيه
زيادة على القاضي مما من **بقرشية** اي معهودا للحديث الكثيرة في ذلك منها الامة من قرئت
ولا يشترط فيه العصمة باتفاق من يعتد به ولا كونه هاشميا لكنه اولى وانما نفوذ امامته
القرشية مع **بيعة** له من ذي عدل وقولهم واي من اهل الحل والعقد من العلماء ورؤساء
وسائر وجوه الناس الذي يتبشروا بها عزم كما يبيع الصحابة رضي الله عنهم ابا بكر رضي الله عنه
وكرمه وجهه ولو كان اهلها واحدا يطاع كفى وصيغته يشترط شهادته وبعد مبايعته يلزم سائر
الناس الموافقة والاتباع **او مع استخلاف** من الامام اي الجامع للشروط كما قاله الاذرع
وفيه لغيره ولو لولده اي جعله خليفة بعده ويعبر عنه بعهدته اليه كما عهد ابو بكر الى
رضي الله عنه ويشترط قبول المبايع ثم والخليفة هنا في حياة مستحقة ولو على التراخي
وله جعلها اريد فمعه وفكر وترتب كذلك نعم لمن استقل ان يعهد بها الى غيره لم يمتنع لانه باستقلاله
صار ملكا بها من غير وشورى بين جمع ويتعين من عتوه كما في عثمان رضي الله والايضا بها
دفعيل الموصى له بعد موته لا قبله واعتبار الشرط المتقدمة انما هو فيما مر في الاستيلاء
فان استولى عليها ذوقه قهر الناس بها وهو **غير** لذي تلك الشرط لكونه فاسقا بل او امره
كاهوطا **مع** استيلائه وانعقدت به امامته للضرورة وخوف الفتنة والله عصى
بفعله ومن قهر هذا عليها انعقدت له وانعزل المفوض بخلاف من قهر من انعقدت امامته
ببيعة او عهد فلا تنعقد له ولا ينعزل المفوض عليه على كلامه في الاصل وجب طاعة الامام
ولو جازا الا في حرام اي ادام الاختيار وقدرته على الامتناع كما هو ظاهر ولا يجوز عقدها
للائين وان تباعدت الاقطار وينعزل الامام بطريقه او صم او خرس وحينئذ ان
زمن الافاقه وتمكن فيه من قيامه بالامور لم يرض ينسبها لغيره بخلافه وانما **وليت**
تولى القضاء **بغير** يخرج ان معه بعد علمه بتولية الامام الى بلد القضاء فيخرج ان به
ولمن غير لفظ شهادته ولا يكتفى عدل كما يثبت ثم **ويثبت** ايضا **بشهادة** اي استفاضة له
بين الناس لا بما آكر من خبر العدلين **وبغير** اي للامام عزل غير المتعين باحد سبب ثلثة
خلل حصل منه ولو ظنا وان لم يثبت كاتانه صغير وغيره مما لا ينعزل به ولا لم يخرج العزل
وبسبب تولية **اصح** منه للقضاء وان لم يظهر فيه خلل **وبسبب** **مصلحة** في عزله كخشية فتنة
اما المتعين فيجوز له **الخلل** ومصلحة ولا ينفذ **ولو** عزله الامام **نفذ** عزله وان كان **دورا** في
الصحة بان كان بغير سبب ما ذكره مراعاة لطاعة الامام وان ارضيه وانما ينفذ **ثم** **كافي** اي
والحال ان هناك صالح للقضاء فزع ولا لم ينفذ عزله اي حيث لم يلج الناس الى عزله ولا وجب
تنفيذ احكام هذا الغير كقاضي الضرر بل هو نوع منه والوجه ان لقاضي غير خليفة بلا سبب
نعم ان تعين بان تعذر عليه مباشرة جميع عمله بنفسه وليس هناك من يصلح له دون ذلك الخليفة

الكفاية

حرم غزله ولم ينفذ اخذ اهما **وينزل** القاضي اي يحكم بان نزع اله بقولية قاض آخر مع ظنه
موت الاول او فسقه لان لم ينظر ذلك على الاوجهها ويظهر في بلدنا طردت العادة بعدم
تعدد قاض فيها ان قوليه الثاني تتضمن عزلا الاول لان محترق طن نحو الموت اذا اوجب ذلك
فاطر العادة اولي ويلوغ خبر الغزله ولو من عدك **وينزل** **نايبه** في عام او خاص بان يبلغ
خبر عزله مستخلفه له او الامام مستخلفه ان اذن له ان يستخلف عن نفسه او اطلق لان الغرض
من استخلافه معارضة وقدرت **لا** حال كون **نايبه** **نايب** **امام** في عام او خاص بان قال القاضي
استخلف عني فلا ينزل بذلك لان القاضي **سفير** محض في توليته ومن ثم لا ينزل **نايبه** ولو عين
له من يستخلفه لم ينزل بان نزع اله مطلقا **وقيم** لقيم او وقف فلا ينزل بان نزع اله القاضي لئلا
تختل مصالحها وانما انزل القاضي **نايبه** **نحو** اي يبلغ خبر الغزله المفهوم من نزع الغزله
لما في رد اقصيته من عظيم الضرر بخلاف الوكيل نعم لو علم الخصم عزله لم ينفذ حكمه له ولو بلغ
المخبرون نوابه لم ينزل حتى يبلغهم ولو بلغهم دونه لم ينزل لولا على ما بحثه الملقني فيها والاذ
خلافه وهو ان نزل من بلغ منها **نايبه** اذا بلغ اصله **وينزل** كل منها ايضا باحد اموس
عزل نفسه كالوكيل الا ان يتعين **نحو** **نايبه** وان قل كما اقتضاه اطلاقهم لكن متر في حق المركة
انه لا انزل اليه لان كان زعمه بقدر ما بين صلاحه فيجعل ان يقال بذلك هنا ويحمل الفرق
بأنه يحتاج هنا الى مخاطبة ثم وتعمل هنا اقرب او فعلة عن اهلية الضبط او جعل غيره عن كمال
النظر **وجوز** وان قل كما اقتضاه اطلاقهم ايضا ويفرق بينه وبين ما متر في الامام بأنه يحتاج
للغزله ثم انكر لما يرتب عليه من الفتى ويؤيده عدم انزاله بالفسق والاعفاء بخلاف القاضي
وقيم وصمم وخبر **نايبه** بحيث اذا ثبته لا يثبت **فسق** ولو بسبب اعتقاده كخبره
الشارح المحمدي وفيه نظر لما مر ان شرط اهلية الشهادة وقد صرحوا كالشافعي بقوله شهادة
اهل الاهل والبدع لا الخطابية فيجعل هذا على معتقدهم دون غيره وجعل الماردي
فسق الاعتقادات ما تعاقب الابداء دون الدوام غير صحيح ايضا لان منع الشهادة منع ابداء
ودوامه وان لم يمنعها لم يؤثر ابداء ولا دواما ويؤثر في الاول وان كان باطلا لم يطلع
عليه الناس لكن قال الديلمي ومن تبعه لا ينزل به لعذرهم والائم عليه وحله **لا** **امام**
فلا ينزل به اي بالفسق لما فيه من اضطراب الامر وحدوث الفتى **ولكن** **يحل** وجوب
من الامة ان **امين** من الفتى بسبب ذلك ولو زالت هذه الاحوال لم يعد قاضيا الا بقولية
جديدة **ولا** ينزل **نايبه** وقال المحسب وناظر الاوقاف وناظر الجيش ووكيل بيت المال
وغیرهم من كل ذي ولاية عامة **بوت** **امام** **خلعه** اي بان نزع اله باي سبب كان كما افادته عبارة
اصليه في اوضح لشدته الضرر بتعطيل الجواهر ومرة ان توفي ذي الشك ينزل **بوت** **نحو**
وبه صرح البضاوي وحمله ان لم يضطر لتفديد احكام نوابه كما هو واضح وحجج بالامام
القاضي فينزل نوابه بموته وان عم نظر جميع بلاد الامام لا تقتصر نظره على القضاة فقط
فهو خاص بالنظر في الكفاية عن القاضي لومات والى الاقليم لم ينزل القضاة من جهة

اما اذا تعين بان لم يكن يتم من وجه يصح فيه
على من عزله ولا ينفذ وكذا عزله لنفسه بخلافه
في غير هذا الحالة ينزل من نفسه وان لم يعلم من يملك
كالوكيل خلافا لما مر في حق

كالامام انتهى وكلامهم يا باه ويقبل قول القاضي حكمت بكذا الطلاق نساء القرية الى المحصول
ان كان يحل حكمه قبل عزله ولا احتاج لبيته قال الملقني لمان عني لانه انما انزل فيما يحتاج
للانصار وقوله ذلك لا يحتاج اليه **ويجوز** انه **يشهد** على حكمه بطريق وهي ان يضيغه الى نفسه
فيقول كما لشاهد الذي معه اشهاد به ثبت **بقضاء** **نايبه** جاز الحكم بغيره المشهور وعنده قوله
ما لم يعلم عني نفسه او من معه عناه فلا يجوز له قبوله للثمة **نعم** يشترط ان تتضمن شهادتهما
اتحاد الحكم المشهود عليه وقبول ان لم يصف نفسه كما تقر **لا** ان اضاف المعزول الشهادة
لنفسه بان قال **نا** قضيت به مثلا فلا تقبل شهادته لانها شهادة على فعل نفسه ولا يثبت ان
يشهد بحكم من حكم بشهادتهما لانها الا ان انما يشهد ان علف فعل القاضي ولا يجوز لقاض ان يتبع
حكم قاض قبله صالح للقضاء **وندا** **باحت** القاضي قبل دخول البلد عن علمه وعدوله وان يدل
اول النهار وبهامة سوداء يوم الاثنين فالحبس السبت وان نزل وسط البلد لمان اعتاد
القضاة **مخالفة** ثم يقر على الناس فورا بعد جمعهم عنده ثم يتسلم ديوان الحكم وحجج المحاجير
والاوقاف واموالها وينظر فيما يحتاجان اليه حاجة فاجرة ثم يبحث عن **صاحب** جمع بين
لغيره بحسب هل يستحقون الحبس او **ومدعي** **ظلم** حصل له بحسبه **ينزل** **نفسه** انه حبس بحقه ولا
مدق المحسب بميمه **فان** **غالب** **الخصم** رد للحبس وطوبى بكفيل ثم **كتب** له القاضي في الحال المحضر
فورا فيلحق بحجته **ولا** اطلق غيره **ثم** ان لم يحضر بعد وصول الكتاب له **خلى** اي اطلق بلا كفيل
كان **يحل** **نفسه** فانه يحل بلا كفيل **لكن** **بعد** **نداء** عليه مدة يستمر فيها امره لغالب اهل البلد فيها
ينظر خلافا لمن قد ربع بثلاثة ايام ولمن قد ربع بساعة او ساعتين وفي مدة النديا راقب
قال الاذري عن من حيث لا يشعر اذا التوكل به اخو الحبس **وبعد** **حلف** منه انه لا خصم له او
لا يعرفه اذ الحبس بلا خصم خلافا للظاهر وما تقر به علم ان هذا واقبله محتضان من جهل
خلافا لما في الاسعاد **ومع** **رد** **الحبس** من المعزول فانه يحل ايضا **ان** **القاضي** تخليته ولا
كان ظن له اذ امة حبسه لقرينه اذ امة حبسه **لقرينه** **ثم** بعد البحث عن الجسايحت
من **مال** **نحو** **يتيم** ومجنون وسفيه فيبدأ بالاصياء كما افادته عبارة اصله في احسن
بالفرقة بخلافه في الجساء فيقر ويقر بعين بحسب ما يظهر له ومن شاركه عدالة
فره على كلام فيه في الاصل ولا يبحث عن تفرقة وصي وصية لمعينين لانهم يطالبونه
ان لم يكن اوصلهم وبه يتجه بحث الاذري انهم لو كانوا اهل بحث والمجهة عامة بقره
ان كان عدلا ولا غرمة ما فرقه لتعديده ولا يضمن اجنبي فرق لمعينين لانهم اخذوها
بلا واسطة ومحملة حيث لم يضمن التساوي والتفضل للاجتهاد الوصي ولا ضمن الوصي
القاسق ايضا ثم بعد الاوصياء ينظر في امتاء القاضي كذلك وبعد هذين يبحث عن
نظام ومتولي ومن مال **ضال** ولقطة من كل نوع مما ذكر الا في الامم ويستخلف
اذا عرض له حادث فيه او في ذلك **وندا** **باحت** القاضي **كما** **تبا** **فاكر** بحسب الحاجة ويشترط
فيه كونه **عدلا** في الشهادة **عارفا** بكماله المحاضر والكتب الحكيمه وانما كان ذلك **شرطا** فيه

وتقدم

حيث شوش الفكر ومفاهيم وجوع وشبع ومرض وحرز وفرح ونعاس ومداومة حزن
وحضور غنى طعام يتوق اليه للنهي عن القضا مع النكته الاولى والحرز وقيل بها الباقي ان كان الحكم
جليا اتجه ان لا كراهة قال الاذرى وكذا الاحتاج للحكم بل قد يتعين في صور كثيرة **وكراهة**
معاملة تتعلق بعياله او غيرهم **وكانت** **وكيل** له **ان** عرف انه وكيله لئلا يتغل قلمه عما يصدر
ولانه قد يحاي فان كان للحاي خصوصية فالكرهية اشد **وكراهة** له **حضور** **وليته** **خبر** **بها** وحده وتلك
جمع يحرم او مع جماعة اخرى ولم يحدد ذلك قبل الولاية بخلاف ما اذا لم يقصد بها خصوصاً واذا في
عموم الاغنياء كما لو اتخذت للجران والعلماء وهو مذهب اوليهم والناس ولم يقطع كراهة
الولاية عن الحكم فان الاجابة سنة هذا كله ان كانت لغرض خصم **ولا** بان كانت **لغير** وقت
خصوصه **حرم** عليه حضورها ولو عاتية حتى لو اولى كل من الخصمين ولو في غير محل الولاية **وحرز**
عندها الحرف الجليل اذ يزيد في الكراهة وله ان يعود المرفى ويشهد الجنايز ويؤمر القادسين
وان كان لهم خصوصية وحرمة حضور لوليمة الخصم وهو كحرمة قبوله لقوله **حلال** **منته**
عنده ولو عاهدت منه قبل القضاء او كان في غير ولايته لقوله صلى الله عليه وسلم هذا يا ابا العزول
ولانها تدعو الى الميل اليه **ويحرم** عليه ايضا قبول **محنة** **غير** بان لم يكن خصوصية ولم يعهد منه
قبل القضاء لكن ان كان بحال ولايته وان لم يكن وطنه لذلك واستثنى الاذرى هذه اعم
اذ لا ينفذ حكمه وقضية كلامهم انه لو ارسلها اليه في محال ولايته لم يرد حلها **وحرز** **فيها**
وهو متجه اما اذا اعتادها من لا خصوصية له قبل القضاء **قال** **ابن** **الرفعة** وقبل ترسخه له
وعليه ظن انه يلبس عن قسب او كان في غير محال ولايته ولم يكن متبهاً لخصوصية علي بن ابي
بعضهم لكن يؤيده ما تقر بان ترسخه للقضاء بشرطه المذكور محرم **فكذا** **عرف** **منه** **الفرق**
في خصوصية عن قرب او كان بعد عزله ولم يترسخ للعود اخذ امامنا من قبله يحرم عليه قبولها اذ ليس
سببها العمل ظاهراً فان زادت على المعتاد في القدر حرم الجميع كما اقتضاه كلام الروضة
واصلها وهو ظاهر ان لم تتم الزيادة ولا حرمته هي فقط على ما صوبه الزركشي اذ في محال
حرم الجميع ايضا والضيافة والحببة كالهدي وكذا الصدقة على الوجه نعم ان لم يعرف احدها
الاخر حلت وتحت ابو زرعة القطع بحل قبوله للزوجة وايضا دينه من غير اذنه ولو وقع عليه
بخصوصية واحدين اهل عمله فان شرطنا قبول الوقف كالحرية والوجه كما لو كان عليه دين فابراه
منه ووافي حل قبوله لما وصى له به فقد المعنى المحرم فيما مر وهو الميل الى المهدية **فيعلم** **ان** **انه**
لا نظر الى احتمال ارادة الموصي بحايته لو رتبته **وحيث** **حرم** **القبول** **او** **الاخذ** **بملك** **ما** **اخذه** **لارث**
القبول هذا القرينة او كراهية الميل والنهي للذات او لانهما يقتضي الفساد كما هو مقرر في محله
فاستشكل ان ذلك ليس في محله فيرد له المالك ان وجد ولا فليت المالك ان ليس من معرفة المالك ولا
حفظ الى الياس اخذ من كلامهم في حياض الموات **وندد** **له** **هدية** **معاذ** **وان** **هل** **له** **قبولها**
لانه ابعد عن التهمة **او** **رد** **تواب** عنها ان اخذها لانه ابعد عن التهمة **ويحرم** **عليه** **قبول** **الرشوة** **وهي**
ما يبذل له ليحكم بما طار او ليمتنع من الحكم بالحق لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الراشي والمرتشي

زاد احد والرافعي الساعى بينهما **نهي** **عن** **تعد** **عليه** **الوصول** **لحقه** **الاجها** **بذلها** **ولن** **لا** **رزق**
له في بيت المال وكذا في غيره وهو غير متعين للقضاء وكان عمله ما يقابل باجرة ان يقول احكم
بينكما الاباحية او رزق على ما قاله جمع وهو اقرب المقول لكن في استثناء المتقين والعمل
يقابل باجرة مخالفة لقولهم لا يلزم المتقين تعلم الفاحشة بالاجرة لان الامم حوزا خذها
على الواجب العيني كما لا يجب بذلك الطعام لمضطر بالانزاع المبدل فلعن ذلك التقييد على
مقابل وقا الخرون وهو الاحوط **ونقن** **القاضي** **وجوب** **احكام** **لنفسه** **او** **غيره** **ان** **كان** **ذلك** **الحكم**
خلاف **لن** **كما** **ان** **اوسنة** **متواترة** **او** **اجماع** **وكذا** **الفتي** **وافي** **الدلالة** **وقياس** **حلي** **وهو** **ما** **قطع**
بشي **تأثير** **الفارق** **بين** **الاصل** **والفرع** **او** **بعد** **تأثير** **الحكم** **بصحة** **نكاح** **زوج** **مفقود**
لا **يجز** **ين** **اي** **يجل** **مضيقا** **ومضي** **عدة** **اذا** **القياس** **المجلى** **جعل** **المفقود** **ميتا** **مطلقا** **او** **حياتا** **ذلك**
لاجعله ميثاق النكاح حتى يتزوج امراته دون الملاحقة لا تقسم تركته مع ان البضع او لا
والما يقضى ما ذكره ويحرم **احكام** **بصحة** **نكاح** **عقد** **بفاسقين** **ومن** **غير** **ولي** **لمنع** **المسايل**
المختلف فيها والخبر ان اليك ان على الفساد وموافي النكاح مختلف في صحته ما مع عدم صريح
دلالته **ولا** **احكام** **بصحة** **نكاح** **ثبوت** **خارج** **عليه** **فيه** **وخبر** **السابق** **يحتمل** **الشيخ** **يعمل** **اهل**
المدينة اذ هو حجة عندنا لك **الرواية** **للجرح** **في** **انته** **عنه** **ولا** **احكام** **بشي** **صح** **بيع** **مرايا**
لوافقته لقاعدة بيع الربويات **ولا** **احكام** **بشي** **ذكاة** **جني** **ذكاة** **امه** **ولا** **احكام** **بشي** **فحاش**
في **منقل** **لغو** **ما** **مر** **ولا** **احكام** **بصحة** **بيع** **ام** **الولد** **ونكاح** **المثقة** **والشغار** **وحرمة** **الرضاع**
بعد حولين وقيل مسلم يذبح وجربان التوارث بين مسلم وكافر **ما** **صح** **الرواية**
في الكل حتى في ما قبل لا وكلام الروضة وتذنيب الرافعي ميل اليه فالوجه عندها عدم
النقض في كل ما ذكر لكن ما في الحاوي من النقض في المسائل الخمس التي ذكرها ومنها ما ذكرته
هو ما عليه الاكثر **وصححه** **جمع** **متأخرون** **وعليه** **فلا** **تعرض** **القاضي** **لذلك** **لان** **رفع** **اليه** **او** **كان**
غير صالح ليربوه ذسوة ولو قيل الوجه ان ما خالف الحديث المتفق على صحته من غير ما قبل
قريب شهادة **الذوق** **السليم** **لجنتار** **المجلس** **وذكاة** **الجني** **ينقض** **والا** **فلا** **كان** **اقرب**
من الاطلاق الاولين **وتعد** **اي** **ان** **ما** **اشار** **اليه** **المصنف** **من** **النقض** **في** **الاولين** **دون**
ما بعدهما لا وجه له لان فيما عداها هو اولي بالنقض منها ولو حكم عليه بخلاف مذهب قتادة
ولم يشترط عليه التزام مذهب معين ولو بالاستلزام كوليته على عادة من تقدمه لم ينقض
بأنه على الاصح ان للعقد الانتقال من مذهب لغيره وان لم يكن افضل في اعتقاده ما لم يلزم
تلفيق او تتبع الرخص **واذا** **احضر** **مدعيان** **بين** **يدي** **القاضي** **نكاح** **ان** **شاهد** **حتى** **يشكلا** **او**
قال **ليتكلم** **المدعي** **نكاحا** **وهو** **اول** **او** **قال** **لمدعي** **عرفه** **ان** **لما** **فيه** **من** **ازالة** **هيبة** **القدم**
فهو المعتمد وان نوزع فيه وله مطالبة مدعي عليه بالجواب وان لم يسأله المدعي ان القصد
فصل الخصومة فان اقر او نكل فحلف مدعي ثبت الحق من غير حكم بخلاف البينة وان اكره سك
او قال للمدعي الكهنة كما ياتي ويعلم ان ظن جهله بان له اقامته البينة **المدعي** **كله** **معين**

يحرم

عليه فانه ينكر ما يوافق الظاهر
ومن ثم التعميم عليه لقوة جانب
كلوا المدعي

وهو غير مذكور في هذا الموضع
بما ذكرناه من التوراة. وهذا الموضع
من قوله التوراة في التوراة
ثم لا يثبت في التوراة
علمه من التوراة
التي لا يثبت في التوراة
التي لا يثبت في التوراة

۱۴۴۴

وليقتصر على قدر حصته بالمضاربة في مد من ميت أو محيى عليه نفلس اما مقربا بالذوالبحر
 الاخذ بغير اذنه وله الاخذ من مال غريم غريمه ان لم يظفر بمال الغريم ومحمد غريم الغريم
 او مال ول تحت جمع انه يلزمه ان يعلم الغريم باخذه حتى اذا طال به بعد كان هو الظالم **ومن**
 الاخذ ما اخذه من غير جنس ديه حتى اذا قصره كان اخبر ببيعة مع التمكن منه ما لم يرد به **باب**
 قبل بيع غير الجنس وتملك الجنس المالك **لاما تعين طريقا للقول الى الاخذ** **نكت** جدار وكسراب
 وتقل عنه لا تمناع التوكيل هنا فلا يضمنه وان كان معه بيعة كالحاصل لكن ان كان للمدين ولم
 يتعلق به حق للغير على الا وجهه **وكاخذ زيدا** على قدر حقه اذا لم يكن اخذ قدر حقه فقط
 لغيره فان امكن اخذ قدر حقه ضمن الزايد ايضا لغيره باخذه **وطاع** الظافر بغير جنس حقه
 ولو بوكيل ما ظفر به حيث لم يعلم القاضى الحال ولم تكن له بيعة لتقصير المدين باستماعه وليس له
 تملكه فان علم القاضى لم يبيع الا باذنه وكذا لو كان معه بيعة ومجمله كما تجب البيعة في الاول وقتا
 في الثاني حيث لا مشقة وموتة فوق العادة ولا استقل وانما يبيع بقدر البلد الغالب ثم ان كان
 من غير جنس حقه اشتراه به نظير ما مر في النفلس وفارق هذا فراقهم لو ارى عدل الرهن ان يبيع
 بجنس حقه المرفوع جاز لغيره ان كان التهمة **وتملك جنسه** فيما اذا ظفر بالجنس وبغيره فباع به
 وحصل به الجنس فلا بد فيها من تملكه بدلا عن حقه فلا يملكه بمجرد اخذه كما يصح به كلام الشيخين
 وعليه فلا بد من تلفظ نحو تملكته لكن صرح جميع مقدمون واعندهم صح منافرون بانه يملك الاخذ
 بقصد التملك **وله** تملك الجنس ولو كان دراهم مكسورة عن صحاح **رد باعن** **جمله** لانه مسقط لبعض حقه
لا عكسه فلا يملك حبيدا عن ردي ولا صحاحا عن مكسرة وقية الصحاح **الكر** لما في ذلك من الزيادة
 على حقه **ومشرط صحة الدعوى** التسع وتحتج الى جواب كونها ملازمة **ادعى** به فيها معلومة وانما
 يتحقق هذا الثاني بامور منها في دعوى عين نقد وغير **ذكر تلق** الملك فيها عن الدعي عليه او عن
 انتقلت منه اليه بنحو شراء او هبة الى المدعي وانما بشرط هذا ان كان المدعي **فدأ** للدعي عليه
 باقل الدعوى استصحا بما لو اخذته باقراره في المستقبل الى ان يثبت خلافه فلا يكون له دعوى
 ملازمة الا بذكر ذلك **لان** ان كان بيده شئ **نزاع** منه **حكم** من فاض ثم ادعاه من انتزع
 منه فلا يحتاج لذكر تلق **بنيته** داخلان اليك له تقدم بيته على بيته الاخذ وفي
 الدعوى **لقد** داخل **ذكر جنسه** من ذهب او فضة وقد يعني النوع عنه **ونزاع** والادب بما
 الصفة كصحة وتكرره حيث تفاوتت القيمة **وقدر** وزنا ما لم يكن معروف القدر كنيار
 شرعي فلا يكتفى اطلاق النقد وان غلب نعم مطلق الديار ينصرف كشرعي وكلفاض اذا ادعى
 دراهم مجهول ان يقول له بين اقل ما يتحقق بخلافه فدعوى ثوب ملاجئ لا يسمع الا اذا
 لاخذ بالاقل فيها وفي الدعوى **لمضبوط** بالصفة في مثلي او متقوم باق وفي دعوى **تالف**
مثلي **ذكر صفة** **تكميل** بان يصفه المدعي بصفات السلم وان لم يذكر قيمته لا يبيح ذلك
 ذلك **ولا** يمكن المدعي مضبوطا ولا تالفا ماليا كسيف على وكجواهر ولتقوم تالف قالوا
 في صفة الدعوى ذكر قيمة فيها الموقف معرفته عليها ولا بها الواجبة عند التالف ولا يجب

٣
فكف ضئله باقى قيمه من اخذه الي
تلقه وان لم يقصر ضئله بقيمة يوم
التلق وتلزمه اجرة مثله اذ انتفع
به وحاققص من قيمته اذ اخرجوه
مع مثله منه مع

مع ذكرها ذكر صفة اخرى قال ابن القتيب لا الجنس فيقول عبد قتيمة مائة والماء شرط العلم
بالمعنى في الاكثر **لا في من** من قاض مهر مفضضة ادعت استحقاقه وطلبته منه فتسمع
مع الجهل به لان القصد انشاء تقدير يتوصل اليه بالحكم **ولا في دعوى وصية** لانها تحتل اليها
واقرار كذلك **ولا في دعوى استحقاق ميراث** او حصة في ارض حد في النفا بحدودها على تعيين
قدر الطريق والمجري وكذا في دعوى استحقاق **رفع** من القيمة **وصية وحكومة وابتاع** من
مال الكفاية لما مر في الفرض وكذا غرة ومسايل اخرى في الاصل وقصص الشهادة بها وان لم يعين الشاهد
وفي الدعوى **للعقار كحرقه وبله** وقد يغني ذكرها عن الجهة ومحلها كما يامله وقد لا
يغني عنها قوله **وسكك** بكسر واو وهى الزقاق والله في بيته داخلها او يستره او صدرها
ومد اربعة فلا يكفي ذكر ثلثة منها اذا لم يعلم الا بالاربعة فان علموا واحد من بلل لو اغت
شهرته عن تحديد لم يجب ولا يجب في القيمة هنا كمال ما يعلم بذرا سمع فقط كعدمه
معرفين اى ولو للخصمين والقاضي فقط فيما يظهر وفي الدعوى **للكاح** على امرأة او رجل ذكر
شرطه من نحو **وفي وشاهدين عدل** وان لم يعينهم **وهو من طهر** تكاها بان لم تكن بحرة هذا
في الحرة **ويزيد قوله بخوف غت** اى مع خوف زنا **وقطع** الحرة في دعوى تكاح امه او
من يارقي لبناء امر الفروج على الاحياط كما مر في الما بخلاف العقود المالية وان تعلق
بامه نعم لا بد من وصف عقد التكاح والمالك بالصحة ولا يجب التعرض فيها لعدم الموانع اكثرها
وتسمع دعوى امرأة لتكاح ان ذكرت ما مر **وان لم تنق مع ذلك مهر** **ولا نفقة** ولا غيرها
من حقوق الزوجية لانه مقصود لها ايضا اذ هو يتعلق بحقوق لها وانكاره غير ملائم
فيقبل رجوعه وفي الدعوى **لقتل ذكر عمد او شبهه او خطأ** واذا ذكر احد هذه الثلثة اشترط
ان يضم اليه كونه قتله **وحده او بغيره** اي معها وعند ذكرها لا بد من بيان **حصر** لعدد المترك
ويكفي قوله اعلم انهم لا يزيدون على عشرة فله مطالبه كل منهم بعشر الدية واشترط بيان هذه
الاحوال لا ختلا **فما لا حال كون الحصر بعد** اى في دعوى عمد يقتضى قودا فلا يجب التعرض له
اذا فائدة له لوجوب القود على كل من الشركاء وشرط صحة الدعوى مطلقا كونها من معين مكلف
ملتزم **وعلى مكلف** ملتزم **عين** وان لم يعلم بينها محالطة وكذا في الدعوى **اين الاحوال** الدعوى
ذمى استيجار عالم او سلطان لخدمة دوائيه فلا تصح على غير مكلف ولا منه ولا على حربي ولا منه
حيث لا امان له ولا على مبهم ولا منه كاحد هذين وتسمع على معين ان امكن اجتماعهم على يده
ولا فلا لغت الدعوى **بمناقض** فلا يطلب من المدعى عليه حوايلها **كشهادة** **بالبينة** الدعوى كان
يدعى ملكا بسبب فيذكر الشاهد سببا آخر فلا تسمع لمنافاتها للدعوى وقضية انه لو اعادة هاتين
الدعوى قبلت وبصرح الحضرمي واقتضاه كلام غيره والاول كان يدعى على انسان انه قتله
اى قتل مورثه **وحده** ثم يقول قتله **آخر** وحده او مع الاول او غيره فلا تسمع الثانية لما تضمنها
الاولى ولا يمكن الرجوع للاولى اذا لم يكن حكمها المناقضة الثانية ومحل الفاء ما ذكره في الحمل
او اقراره **حينئذ يوافق مدعى عليه** **مقصد** اى صدقة المدعى في اقراره لمصون الثانية والاولى

لا خلاف الحكم
كفي

لا الحق

لان الحق لا يبعد وهما وقلط المدعى في الاخرى محتمل ومن ادعى دعوى ضحية **سأله**
القاضي سؤال استقصال ندبان **اجل** بان اقتصر على القتل مثلا فيسأله عن العمد فسميه
فان ذكر احدها سأله ان يفسر وعن الاخرى والشركة ولا يكون ذلك تلقينا له اذ هو ان
يقول قتلته عمدا مثلا والا استقصال ان يقول كيف قتل ولله ان يعرض عن حتى يحصر
دعواه **وعند المدعى العام** كما حجة الاذرى **ان فسر** مدعا به غير مدعا به كمن فسر
الخطا بحد شبهة العمد فيبطل وصفه ويبقى اصل دعواه القتل الظاهر انه محط في اعتقاده
واما تحقق التزام الدعوى المسترط كما مر بامور ايضا منها ان يقول بعد ذكر ما يعلم به عوا
فيما الغرض منه تحصيل الحق كوهبني واباعني اولى عليه **كذا ويلزم التسليم** اى لان الواهب
قد يرجع قبل القبض والبيع قد يفسخ والدين قد يكون مؤجلا اماما الغرض منه دفع النزاع
لا التحصيل **كذا** رافا يعرض فيه للزوم التسليم **وحينئذ كفى** ان يقول **هو يعني** **دا** اى اولى
الذى يقتضى مثلا ولا يشترط التعرض لكونه بيده لانه قد يبايعه وان لم يكن بها واذ امت
الدعوى **فيك** القاضي ان شاء طلب الجواب من المدعى عليه **ليستعد** المدعى كان يقول سله جواب
دعوى **او يقول** القاضي ان شاء ايضا **له** اى المدعى عليه **اجب** لان الجواب هو المقصود بحضور
محله فكان له طلبه ابتداء ومن سبق بالدعوى طول خصمه بالجواب **وان قال المدعى**
وفي نسخ الدعوى الى تقديم السابق ثم بعد جوابه يذكر دعواه فان قال انا المدعى والآخر
بيته انه احضر الآخر ليدعى عليه فذاك ولا في بحث منها العون خلاف الآخر ويقبل فيه قول
العون ان كان عدل رواية فان لم يوجد ذلك اقرع بينها فمن قرع ادعى ويشترط ايضا ان يدعى عليه
الذي يلزمه الجواب قبول اقراره بالمدعى به في اذ امت الدعوى وسأل القاضي الجواب **وان**
يجب مدعى عليه **مقبول اقراره** عن الدعوى بما يقبل اقراره به **كجهد** وسفيه لكن لا مطلقا
بل في دعوى **مخاص** **ودعوى مدقذ** لقبول اقرارها بكل من هذين اماما لا يقبل
اقراره به كسفيه يدعى عليه بل تلاف مال القيام البيته فتسمع وجواب ونحو **سيد** لكن
لا مطلقا ايضا بل في دعوى موجب مال لا يقبل اقراره به **نحو** **سيد** يتعلق برقبة عبده
ولا لا لغت اقرار العبد بموجب هذا الا في خلاف اقرار السيد لان محل تعلقه الرقبة وهى
ملكه **وكفى بجوابه** فان كلفا منها بموجب في دعوى **تكاح** لقبول اقرار كل منهما به **ولم**
الخلاف ولو كانت بالغة وله حليف باعده فان نكلت حلف وثبت التكاح اما غير المجهر فلا دعوى
عليه اذ يقبل اقراره **ولا تقدم بيته** **تكاح** لا امرأة طاه كل من رجلين وهى تحت احداهما **يد**
وان كانت امه اذ الزوجية من حيث هي زوجة لا يدخل تحت يد الزوج **وتقدم** فيما اذا طام احد
متلاعنين لتكاحها بيته به والاخر بيته باقرارها به بيته **تكاح على بيته اقراره** اى بالتكاح
ان لم يبق ذلك الاقرار عقد التكاح بان سبق او لم يعرف السابق فتقدم بيته **تكاح** لانها تشهد
بما تحقق وبيته الاقرار تشهد باخبار محتمل الصدق والكذب اما اذا سبق الاقرار كان
ادعى رجل تكاحها فاقرب انها زوجته مدة سنة فجا **آخر** ادعى انه تكاها من شهر فحكم

١٩٥

المقر له لثبوت تكا حه باقرارها فاما بيبث طلاق لاحكم للنكاح الثاني وان وفي نسخة فان اقر
مدعى عليه بالحق وهو من وجه اقراره به **مدعى** او مدعى عليه اليان اذ المدين المردودة كالمقر **ثبت**
له الحق من غير افتقار الحكم بخلاف البينة فتقتصر اليه لان قبولها يقتصر الى نظر المجتهد والمعلم
طالب الحكم فيقول القاضي المقر اخرج من حقه مثلا **او اقر لغير** اي لغير المدعى وهو معين مصداق
له حاضر او غايب **لا ان اقر لغير** **مكذب** له **ولا ان اقر لغير** **مدعى** في اقراره وان اقر
الخصومة عنه الى المقر لانه المالك بظاهر الاقرار **له** اي المدعى **تخليفه** اي المدعى عليه
المقر من ذكرانه لا يلزمه التسليم اليه او ان ما اقر به ملك للمقر وان اقر به الخصومة عنه باقراره
حيث **لا** لانه اذا عرضت عليه البينة قد يقر به المدعى او ينكر فيجلب المدعى اليها المردودة
ويغير له القيمة في صورتين اذ من اقر بخص بئ بعد ان اقر به لغيره غرم القيمة للمقر
فاما لانه حال بينه وبين حقه باقراره الاول فان قال هو من كذا غرمه او اسماه او ليس ولا ذلك ولم
يصفه الى احد لم تصرف الخصومة عنه وتبقى بيده اذ لم يظهر من له عنها قبل اقراره به لمعين
وتصرف الخصومة اليه وان اقام المدعى به بينة او حلفه انه لا يقر به التسليم اليه وان اقر بها لم
لا يحل بخاصته ولا تخليفه كان قال هو وقف على مسجد كذا او الفقراء او ابني الطفل او ملك له
فلا تصرف الخصومة عن المقر الى احد الا ما فعل ذلك لغيره عنه ولا تنزع العين منه الى الا
يطلب حق المدعى بل يحلفه المدعى انه لا يلزمه تسليمها اليه ان لم يكن له بينة ومعلوم انه اذا لم
يثبت المدعى حق فيها اخذ باقراره نعم **في** هو وقف على مسجد كذا او نحوها اذا لم يكن ناظرا
عليه وقضيته انه اذا كان له ناظر عن تصرف الخصومة اليه وهو بوجه **لا يقيم** اي المقر الى
للغايب الذي اقر له لاثبات المذهب لم يكن وكذا عنه بل يدفع بين نفسه وتقدم بينة المدعى
على بينة المقر بها للغايب كما تقر ان اقراره لا تثبت له ملكا وهو قضاء على غايب فيحتاج الى ما
فان كان المقر وكلا قدمت بينته لقولها باقراره وهو زيد وما سبقته من عبارة المقر هنا
هو ما اصيل في الشيخ المعتمد **وان انكر** المدعى عليه **او مكذب** عن جواب الدعوى بان سمعها صحته
واجهل وكذا دهن او علم او بينة فاصر على سكوتة نعم **نفس** لنس للفا في قبل الحكم بنكوله ابيه ثلثا
او غاب فوق مسافة **عدوى** وغايبها ما يرجع منه المبكر المحلة قبل العزوب **او عذر** فعذر
احضار ثقله او تواريه **قضى** عليه القاضي للمدعى بعلمه ان كان والفا في ولا يجزى زان
سماع الدعوى ولا القضاء **الا حيث** **يشهد** اي تقبل شهادته المقضى له على المقضى عليه فلا
يقضى لنفسه وفروعها واصله وان بعدوا ولو على فرع او اصل آخر ولا وقف من ذكر وكما
او شريكه في المشترك ولا لشريكه كانه كذلك ويقضى عليهم ولا عدوى من ابغاضه ولا عليه
الحاقا للقضاء بالشهادة بجامع التهمة في كل **وله** ان يقضى **لنقبة** بتسديد الواد
اسم فاعل المضعف اي لمن استناب به في القضاء ونحو بعضه اذا رفع اليه خصومة لانه
حاكم لغيره من الحكم **وليقيم** **موصى** بتسديد الصاد اسم مفعول المضعف **به** اليه
قبل تولية القضاء لان امره لا يتام له وان لم يكن وصيه فلا التهمة **والمخصص**

اي غيرها قضى له به كشافه طالب شفعة الجوار عند حنف لان العرة بعقيدة الحاكم مطلقا
وكذا يقبل الحنف شهادة الشافعي جوار مثبت للشفعة نعم **بجمل** الشافعي ان يشهد لا بنفس الجوار
لا بشفعتها لان قلدا القابل به قلدا الوضعية **تزوج** امرأة نفسها فان كان يشهد بصحة الحال
بان او صحة النكاح لم يجز لان قلدا **وينفذ** القضاء ظاهرا وباطنا المعقود وعرضان واقف
الباطن الظاهر وان كان في محل الاختلاف المجتهدين فيجوز للشافعي الاخذ بشفعة الجوار على المعقود
خلافا لما يروه تقيده كاصله بظاهر مطلقا وليس كذلك بل محل نقضه **ظاهر** فقط اذا ترتب
على اصل كاذب لمجزيين بذلك سواء الانشاء كالترقيق بين المتلاعنين والسلب كالاخذ
بالشفعة فلا يجزى للمحكم له بالنكاح او البيع بشاهدي زور استماع ولا تصرف ويلزمها الرب
والاستماع ما امكنا فان اكرها لم تانم هي شبهة الحكم وبه فارق ما مر ان الاكره لا يبيع
الزنا والاوجه **يحد** لشبهة خلاف اي حنفية رضي الله عنه فانه يجعلها منكوبة بالحكم
ولا يجزى ايضا نكاح المحكوم بطلاقا به نكحها باق للاول وتوارثان نعم ان وطئها الثاني
جاءه حرمته على الاول في العدة لانه وطئ بشبهة واذا جاز للقاضي القضاء لمن مخرج يشهد
بالحكم ان شاء مع الكراهة فيما يشهد فيه **بالحكم** اي بظنه المؤكد ولو لمع وجود بينة لانه
اعلى من مجرد البينة كان يدعى على انسان عده بمال وقد كان رآه اقرضه او سمع يقرضه
بضعفة فلا تقى تركها اذا قال صح عندي كذا لم يقر بقبوله ولا يثبت عن طريقه مع قيام التهمة
ويشترط نقض القضاء بالعلم بالماوردي والرواي بما اذا صح بان مستند حكمه عليه وفيه نظر
لانه لا يزيل ما فيه التهمة والادعى بقاء عدل اذ لا ضرر ولا فساد فيفسد ظاهر
بعلمه وفيه نظر ايضا وما علل به ممنوع وله الحكم به في نكاح ومال وعقوبة آدمي وغيرها **تقبل**
وتجرح الشهود **وتقويم** لما يحتاج لتقويمه وان لم يكن مع مقوم آخر **لا يحد** وتغير **به**
تعالى لتدب السيرة في اسبابها واستثنى البلفين مدوسين بها مجلس الحكم على رؤس الاسهاد
وما لو اعترف ولو سافر في مجلس الحكم بموجب حد لم يرجع عنه وفيه نظر وقد بينت ما في اولها
في الاصل ولا يقضى بحجة تخالف علماء اجماعا ولا بعلم جليل ولا بعلم صريح لا بد منها وهي ان
باق **قوله** **حكمت** المدعى **به** اي بما ادعاه او نفذت الحكم به او الزمت خصمه الحق
لا يجوز قوله **ثبت** عندي كذا بالبينة العادلة او صح فلا يحصل الحكم هذا هو المعروف
واختار السبكي فيه تفصيلا ضعيفا بينته في الاصل وقوله في محل وكاينه حكمت بكذا او
ثبت عندك قبولا وقطعا وتوقع التهمة كما مر **ويحكم** القاضي ايضا **بالحكم** **في** من القضاء **له**
يكذب ذلك لغير من شهد به عليه لكن بشرط ان يثبت ذلك الحكم عند **شاهد** **الذين** شهدوا
عليه به فيمضيه حينئذ وان علم انه توقف من غير تكذيب اما ثبت عنه ولو بعلمه انه كذب
شاهديه فلا ينفذه **حكم** **نفسه** فلا يحكم به **بها** اي بالشاهدين الذين شهدا انه حكم بكذا
او عذر بان رآه انه حكم بكذا وان كان محفوفا عنه بالآدميين تذكره وان ذكر الشهود
الحكم كالم يبلغ عد التواثر بناء على ما مر في اجابهم بعدد الركعات ويجزى الفرق لان

بالإيمان تذكر لما ذكر في الرواية
عن نفسه فغيره أولي فلهذا روي عنه

الاحتياط هنا أكثر لا سيما في الرواية وروى أن بعد أن تذكر أن من أضاف بشوال المحكوم له
بأنه روي له كذا أو اعتماد خطه أو خط ثقة بأنه روي كذا العمل العلمي بذلك وتوسعهم
في الرواية وأنهم القاضى المدعى به **نكت** أن شاء وهو لا يولى حتى يقيم المدعى حجته
أوسال المدعى الحجج أن شاء كالك حجة نعم أن علم القاضي أن سكوتها بجهله بأن له فاته
الحجة لزمه إعلامه به لعذرة ويحكم القاضي بما رجا كون في أهلية الاجتهاد وفي الحكم
بأنواعه وشرطه السابقة **حكيك** فللمحك ولومع وجود قاض أهل للقضاء إذا ناهل الله
ولوى تلك الواقعة فقطان يقضى بعلمه على الأوجه وان يقضى فيما عدا حدوده استعاضة بغيره
لا يلقى أصله أرفعه بل عليها ولا على عدوه بل له ولا نظر لرضا خلا للزك كى لأن القاضي
يتمتع عليه الحكم وان رضى فالحكم أولى أما إذا لم يكن مجتهد فلا يجوز تحكيمه مع وجود قاض
ولو غير أهل على ما اقتضاه إطلاقهم لكن بحث جواز تحكيم غير أهل مع وجود قاض غير أهل
وأما يفرضه أن كان **رضى** من الخصمين بعا ومن العاقلة أيضا فبضرب الدية عليهم وإن
ذكر الرضى قد **سبق** على الحكم واستمر إلى الفراغ منه نعم يكفي رضى أحدهما أن كان قاضيا
له الاستئابة وهو كالحكم في الأثبات والحكم فقط **أفي حيز** كقصاص واستيفاء غيره
قدف وتغير لما فيه من الأفتيات على الوكاه **وهي** أي الحجة **لرمضان** أي الشهادة بالنسبة
للصوم وتوابعه فقط **رجل** لا امرأة وخشني وصرح به مع كونه قدومه للتقسيم وإفادة
أن العدالة فيه عدالة الشهادة لا الرواية **ناظر** لا آخرس وإن فهم أشارته كل أحد آخر
للسهادة **حز** لا من فيه رق لفوضه **عدل** ولو محدود أو القذف تاب ولو زنا ومن كان
العدالة الاسلام والتكليف فخرج الكافر والصبي والمجنون والفاسق لنفسهم وعدل
الشهادة كالرواية هو الذي **ما أتى كبره** وعرفها أصله بأنها ما أوجب الحد وهو غير جامع بل
أكثر الكبار لا حد فيه ككل مال اليتيم والسر والعقوق واليمين الغيوس وشهادة الزور
وأحسن منه أنها ما لحق صا جها كبر لوم **بشدة** **وعيد** ورد فيها نص كتاب أوسنة
وأحسن منها أنها كل حريمة تؤذن بقلة أكثرات مرتكبها بالدين وقرة الديانة **كالأرا**
والعصب والسرقة وغير ذلك ما استوعبته مع بسط الكلام عليه في الأصل فانظر فانه مهم
وأعلنت أي عرفنا كما بينته ثم **صفاير** على طاعته بأن غلبت طاعته صفايره ففي عكسه وكذا
مع الاستواء كما صرح به جمع هو فاسق فلا تقبل شهادته ولم يعبر بالامرار كصلى ليعبد
أنه لا يثر إلا ان غلبت مع الصغار بسوء الزد وغيره خلا فالما في الحادى والصغير **أعني**
لغير أحد الأسباب المبيحة لها وهي مبينة في الأصل في النكاح وغيره وكالسكوت عليها مع العلم
بها ونقل جمع أنها كبر لما فيها من الوعيد الشديد محمول على غيبة أهل العلم وحمل القرآن
لعموم البلوى بأفضل من يعلم منها وهو ذكر كولو يجوز إثارة وتكابة وحتى بالقلب غير
المحصور المعنى ولو عند بعض الخطابين بما يذكر أي عموما فيما يظهر من صلاحه وإن كرهه

ويجوز

ويجوز أن لا يفرق **وكذب** لا حد فيه ولا ضرورة ولا فكيره إلا أن خف الضرر وليس منه
المبالغات الشرعية ونحوها وهذا فرع مهمة في الأصل فانظرها **ولعن** ولو كافر ومعين
الأن علم كفرة بخبر معصوم أو بصحة خلاف لعن نفي الفسقة أو المبتدعة أو الكذبة
على العموم **وهي** مسلم ولو بصديق أو تعرض وعلم من كلامه أنه لا ترد الشهادة إلا مع الغلبة
السابقة وهو كذا خلا فالمن زعم الرد به مطلقا أما هو كافر ولو معينا لادمة له وكذا
كافر مسلم ينادى بالهجرة ميتا لحايز لامة صلى الله عليه وسلم حسانا بهجوت ريش وياح
وهي مبتدع لمقصود شرعى قال **اللا** سنوى وسبقه إليه العرفى وكذا امتجاءه بفسقه وقال **اللفظ**
يحرم إلا لقصده جرحه **ولعب** **ببر** لقوله صلى الله عليه وسلم من لعب بالزرد فزعى الله وسبوه
وأما كذا الشرط لأن مقتضى الذكر والنامل وذأك مقتضى الخزر والتخمين ويبنى كل منهما في
مقاه المذكور فالطالب كالزرد والمنقلة كالشرط نعم يحرم أن اقرب به فحس اللعب
مع معتقد تحريمه أو شرط مال ولو من جانب أو أخرج للصلوة عن وقتها ولو سهر ولا يقدح
فيه أن الساهى غير مكلف لأن محله حيث لم يتسبب سهره بأن نجاة أمر لا قدر له على دفعه
وهنا تسببه أذ من شأن اللعب أنه يؤدي إلى ذلك لاستغراق النفس فيه غالباً ومثله
اللعب بالحمام **وجامع** **طريق** يعني استماعه واستعماله واستعمال الله واتخاذها كطريق وروايات
وعود وضرب أقلام على أواني صيني ويأخذ قطعتين منه على الأخرى كما هو ظاهر وما هو
وكذا أرباع وهو السبابة وسائر الأوتار والملاهي لأنها شعار أهل الفسق وقد بالغ الأذمى
وغيره في رد تحليل الرفعي السبابة فقال **والعجك** **اللعج** من زعم أنه من أهل العلم
وزعم أنها حلال ويحكمه وحها في المذهب ولا أصل له انتهى نعم من به مرض وقال طبيباً
عد أن أن استماع المطرب بنفسه ولم يرق غيره مقامه حل كذا أوى بالنجس وسأج الضرر
بالدف وأن كان فيه نحي جلال لرجل وامرأة ولو بلا سبب وقال جمع يندب في النكاح للأمر به
فيه لكن سنده ضعيف نعم بما يقتضى ندبه لكل حادث سرور وهوان جارية سود الخائن
ألى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أتى نذرت أن ردك الله سالما إن أضرتين
بديك بالدف وأتعتنى فقال لها ان كنت نذرت فافى بنذرك ولا يحرم من الطبول إلا
الكوبة لأنها شعار المخنثين وهي طبل طيل ضيق الوسط متسع الطرفين أي وإن لم يسد
الأحدهما الأوسع كما اقتضاه إطلاقهم ومثلاً الصفاقتان وهما من صفر تضرب أحدهما
بالأخرى وسأج الضرب بالقصب على الوسايد وكذا بالحدى الرحمتين على الأخرى كما بينته
مع فروع أخرى فوايد بنفسه في الأصل ويحرم الرقص مع تكسر ولو من النساء واستماع
غناء اجنبية أو مرد أن خيف منه فتنة أي ولومع نحي نظر محرم ومع استفاذك كذا كان
كالغناء بلا آلة أو من وجدته ذلك ثم **تاب** منه توبة ظاهرة وهي التي يفيد الشهادة
والولاية **والماتحقق** أن كان رد الشهادة لخرم مروة أو لعداوة على الأوجه أو لكبره
بعض مدة يعلى على الظن أنه قد رجع **وملح** عملاً وسريرة لا مجرد اظهار التوبة لأنه قد يكون

واللعن من حرام كذا بالصورة واللفظ
والنوع من فقه الأئمة

صحيح

لغرض فاسد ويشترط خلافا لما حكى كونه في حق كل احد **سنة** بخلافه على الاوجه
لان احصائها المشتمل على الفصول الاربعة اثرا بنينا في جميع النفوس لما يشبهه فاذ
منه اشعر ذلك بحسن السرية نعم من اقر بمفسد اخفاء كجته قبل ان يهاد به غيره
لا شعور حاله بصلاح باطنه ولا يشترط مدة في اسلام مرتد لانه الى بضد ما كان عليه
بكل وجه قال الماوردي لا ان كان اسلامه عند تقريه للقتل فلا بد من السنة ويشترط
في التوبة من معصية قولية القول **كفي** حينئذ **فادعا** لغيره **بشهاد** عند القاضي بان كل
عدد الشهود بالزنا حال كون القاذف لم يقرب بكذب اي بانه كذب ان يقول عند القاضي خلافا
لما يوجهه كلامه **ت** من العذف الصادر مني وانا نادى عليه **لا اعد** اليه او نحوه ليدفع عار
الذف ولا يشترط ان يقول كذبت لانه قد يكون صادقا وخرج بقوله شهادة قد فلت
والا يذاه ويكفر بكذب ما اذا اقر به فيشترط مع قول ما من الاستبراء في الاول للقطع
بفسقه بخلاف الشاهد ولهذا قبلت رواية من شهد بالزنا وان لم يثبت وكذا الثاني على ما مشى عليه
كاصله للفرز الى كذا قال **الليقيني** انه خلاف قول الجمهور ويقول شاهد الزنا ركز بدينه
ولا اعود لمثله ثم يستبرأ سنة ثم يقبل فعز ذلك الواقعة اما التوبة الباطنة وهي السقط
للائم فتوقف على ندم على المعصية لذاتها واقلع عنها قورا وعزم ان لا يعيى اليها قبل التوبة
وطوع التوبة من غير جهاد ان لم يتعلق به حق مالي كما شرع في ادون الفرج تمت ولا توقف
عنده مستحقة او ابرائه فان انقطع خبره سلمه لقاضي امين فان تعذر اسكده او صرف
في وجه الصالح على الاوجه بنية العزم ولزم من عصي بالاستدانة التكسب للايقان
وطول في الاخرة ولا فلا فيها ويلقى في غيبة لم يبلغ صاحبها الندم والاستغفار كذا اطلاقه
ويشغى انه متى وجدت توبة صحيحة بان اقلع وندم وعزم على ان لا يعود كفي وان لم يستغفر
ولا فلا وان استغفر كسائر المعاصي فان بلغته اشترط استحقاقه ولا يكفي اطلاقه وارثه
فان تعذر او تعذر لغيبته البعيدة استغفر له ولنفسه مع ندمه اي وبقية شرط التوبة
ويظهر ان الاستغفار له هنا شرط ليكون في مقابلة ما ذيه بلوغ الجزاء وتلك في ذلك
ويشترط ايضا قضا محض صلوغ ويلزمه صرف جميع زعمه اليه لا ما يضطر لصرفه الى مؤنة
تلمذه وكذا من نسي القرآن بعد بلوغه فان شك في صلوات عليه حسب من وقت بلوغه واستغ
ما تحقق فعله نعم له ان يجتهد وياخذ بما غلب على ظنه من القضا لا يدفع اسم التاخير العزم
بالايمان الندم ومن مات وله دين او مظالم لم يستوفها ورثته او ورثتهم فالطلب لها
في الاخرة له على الامم واهل الشهادة رجل ناطق حر عدل **وصورة** وتغير في المرأة ايضا
ترك ما يزرع بمعاطيه كونه غير لا يقرب عرقا فذهها هي **تارك كل ذنب** بل **من ترك**
لا اثم به اوبه اثم وهو من معاصي الخمسة كسرفة لقة فلو قال **ترى** عرقا كان اول **كاد**
نظر كبر اوله وفتح معجما وهما لا لعب به بطريق وان لم يدعه ويرجع وان اقر
بالمعصية اذما استماع **د** بغير جلال **د** بغير جلال اوصح وهو دابر على

في اداية كالد يبعث الى العادة وادامة
رقص او غناء وان ايج وسماع غناي
استماعه صح

تجوز

تجعل فيه وادامة لعب بحمام والبا على انشاء او اشداد او استناد شعر اي ليس يندوب
فيما يظهر حتى ترك به مهامة وكما تجازيه او غلام يعني لغيره واكثر حكما يا متصكة
ومضايقة في سيرة لا يستقصي فيه وفعل كل ما يصير به ضحكة - كاكل او شر وغيره في
سوق لغير شدة جوع او عطش وكذا رجل بلا ضرر وقبضه من بحضرة وكما يند ال
كبير بقول ما لم ينزل وتقتشف للشيخ لا اقتدا بها السلف وكل ما فيه اقتداء بهم وان لم يسم
كما هو ظاهر المروءة تخلق بخلق اشالة زمانا وكما ناهي بخلقهم باختلاف الاشخاص
والاحوال بخلاف العدالة وتركها اما نقص عقل او عدم مبالاة فيأخذ بتاركها الظن
وتبطل الثقة بقوله والتكسب بالشعر او الغنا **ي** يليق به لا حرم به وكادامة
عرفه **ب** بالمرح حيث لم يلق به ولا نظر لخاله **ب** ككل حرفة فيها مباحة بحس وجوه
وحياكة وصنع وصوغ بخلاف ما اذا لاقته وترد شهادة من انكر الكذب وظف الوعد
وان لم يقصق بذلك ولا آمن د اوم على ترك الحسن الرابطة وتسبيحات الصلوة لها اثم
بالدين والتوبة مما يحل بالمروءة سنة ويحرم تعاطيه ان كان يحل الشهادة لتسببه الى
ضماها واهل الشهادة رجل ناطق حر عدل ذو مروة **ب** في شهادته ما **ب** لنفع يعود
عليه من تلك الشهادة **و** اما سبب **د** لغير يعود عليه منها كمن شهد لغيره كاتبة او عزم له
ميت ولو عزم او بعد المحر عليه فليس قبله وان اعسر خلافا لمن ناهي فيه او لوليه او لوكله فيما
يتصرف فيه مالم يعزل نفسه قبل الحوض في الخصومة وان لم تكن بين يدي حكم كما مر في الوكالة
او لشريك في الشريك ان استلزم حصول شيء له فيه بخلاف شهادته بنصيب شريك وحده اذا لم
يستلزم ذلك **من شهد لبعض** له من اصل وان علا وفرع وان سفل ولون تركية او شد
وهو في صحة لكن يؤخذ باقراره به ولغير شريك بعضه بقية السابق او لمن ضمنه
بعضه بخياد او قبل على من ذكر مال او عقوبة وقضية قوله لا يحكم بين ابيه وابنه
انها لا تقبل الاحدية على الآخر كما مر وبه جزم الفرز الى لكن جزم ابن عبد السلام بقوله
لضعف التهمة وبه افتى ابن الجوزي ويقاس بذلك بقية الصور وتدين يده قوله
تقبل على ابيه بتطليق صرة امه وقذفها وان جرت نفعها الى امه تحريم الصرة بالطلاق
او اللعان المترتب على القذف اذ لا عبرة بمثل هذا الجلالة بطلاق او ضلع الاحسنة وتقبل
الاخ وصديق **و** كمن شهد على **د** له للتهمة ايضا بخلافه **د** حال كونه عدوا **د** **د**
كان ببعضه لفسقة فتقبل من سني على مبتدع وكذا عكسه مالم يلفز صدقته او يكن من
الخطاسية لانهم يشهدون بالزور لمن صدقوه اعتمادا على ان احدا منهم لا يكذب لان الكذب
عندهم كفر ومن يخون لو يثبت سند شهادته كمنعته يقر بكذا قبلت شهادته وشملهم مبتدع
استحل مال مخالفه او دمه وان كان له تاويل وعدو الانسان هو من **د** **د**
ان يحزن لفرجه ويكفي بما يدل عليها كالحفاة الكفاة بالمظنة لما فهم من القياط نعم
لواضع في خصومة من شهد عليه ولم يحبه قبل عليه وهذا مجرد نصير والمراد ان من شهد على

وہی علی بن ابی طالبؑ ہے جس کا واسطو مرجع
عطا علی اراکی گذشتہ حصہ ۱۲ شریف ہے

والرضاع

[illegible]

100

باب العلم اذا شهد به وان بين له او لم يسمع **سببا** لوجوب الحق كاشد ان لفظ الشاهد
 به شامع مثلا او ان **شهادة** به الاصل عند الحاكم فان لم يحكم بها ومنه الحكم بل الحق به الوزير
 والامير والفرع ليعلم ان شهادته في كل من الصور الثلاث حازمة بخلاف محرم سماعه لقوله
 عندي شهادة حازمة مقطوع بها بان لقائل ان كذا لانه قد يشاهد بالاطلاق ذلك ثم يحج عنه
 عند الاداء **وروي اعني** الحديث عن محمد منه وعليه اذا غلب على الظن ضبط لان باب الرواية
 ان سماع الاعم كلام الخصمين او الشهود للقاضي وعكسه لان مدار الترجمة على تفسير اللفظ فلا
 تحتاج لمعاينة واشارة نعم ان تكلم غير المترجم عنه لم يقبل للاباس كما بينت ثم **وشهد**
 الاعم حال كونه متعلما **بمقر** بنحو مال او طلاق لعرف الاسم والنسب وضعه في ذنبه
 فمع اقراره ولم يزل **ماتاراسه** او نحو بيده الى ان جاء به الحاكم فشهد عليه بما سمعه
 منه فقبل شهادته اذا لا استبابة حينئذ وقد يشهد بما علمه بالذوق ونحوه وبالفعل
 كان من **ذكر** في فسخ فسكها الى ان شهد عليها بالزنا او حال كونه قد **سمع** المشهود به
 من رآه قبل اي قبل العمى **فانه** يقول ان عرف اسم المشهود له ونسبه وكذا المشهود عليه
 او مسكه حتى جاء به الحاكم وهذا **لماض** **عني** بعد سماع البينة وتعديلها في واقعة فان لم
 الحكم فيها وان صار معزولا في غيرها ان عرف اسم ونسب المحكوم عليه وله **الحجة** لرضا
 مامر **ولا زنا** ولو لو وطى ولو نحو ميتة او بهيمة **اربعة** من الرجال الموصوفين بامارة
 لاتبى النساء والغور وعامة **الاستر** ما يمكن لمزيد تحسنه وفحصه ولا بد ان يشهد كل منهم
بأدخال **شفتة** اي الزاني او قد رها من مقطوعها **فجها** اي المزني بها اوضح المطلوب
 في شرط ذكرهم المزي بها الثلاث تكون نحو مشتركة وتفسيرهم لنحو الزنا بان يقولوا وان كانوا
 على نفي مذهب الحاكم كما اقتضاه اطلاقهم رايها داخل شفتة او قد رها في فرع فلا ينة
 زنا واسع **لحم** ذلك مع احتمال كونه ظنا حليته تحكيما للقران الدالة على نفيه فانها قد نفية
 قطعوا **ولين** ان يزيدوا كالمرودة في المحلة فقد يظنون نحو المعاودة زنا **والما** التي في طي
 البهية بوطيها بشبهة لان القصد منه المال ولهذا اثبت بما يثبت به المال ولا يجب ذكر
 رهن الزنا ومحلها لان تعرض له بعضهم **والحجة** **غير** اي لغرض مضان وغير الزنا لا يقصد
 منه المال عقوبة او غيرها ان اطلع عليه الرجال غالبا رجلا **كلا** **وكا** **وتدبر** واستيلاء
 ان ادعى الرقيق **وكا** بان ادعاه السيد على من وضع يده عليه او الكتابة على الرقيق لاجل النجم
 ثقت برجل وامرأتين وكان نقضا عدة بالاشهر وجرح وتعديل واحصان وشهادة على
 شهادة نحو اربع شوة مثلا او على حكم ونكاح ورجعة وطلاق وعنف واسلم وبلغ روية
 والبلاء وظهار واعسار وموت وخلع ادعته على زوجها **وقراض** وشركه ووكالة وصاية
وقراض اي اقرار به وبطواط او اتيان نحو بهيمة **وقبض** **فما** من في نفس او طرف وهو العبد
 نفية السابقة في يابيه **وان عاد** القصاص **مالا** بالعقوبة عليه لانه يدل اعنه او طسرة
 وشرب او ردة او موجب تعزير **واما** واجب كل ما ذكر **حلال** **لنفس** عليها في بعضها

في بعض

وقيس بها وبها ويحب ابن الرقة ان مدعى الغرض والشركة لو اراد اثبات حصتها
من الرخ كفى رجل وامرأتان لان المقصود منه المال وكذا دعوى امرأة نكاحا لاثبات المهر
ودعوى ان زيدا اوصى الى عمرو باعطائه كذا وان لم يثبت النكاح والوصاية وثبتت الشهادة
على الشهادة بالرجلين ولو كانت شهادة كل منهما على شاهد فاكتر اذ الفرج لما ثبتت بشهادة
شهادة الاصل فهو كمن شهد بقرائنين او اكثر واما ما ظهر للنساء ولو بان اطلق على عاتقها
كولادة وبكارت ونيابة واستهلا ولدا **ورضع** وهي وحيد ومن غير بتعد من عامة البنية
عليه اراد العشر **وعيب** عيوب كبر من تحت الثياب **وجرح** فخرج او جرح بالاعلى الاربعة
والحق به ما قرب منه بحيث لا يطلع عليه الا برؤية الفرج فلا يقبل فيه الا رجلان او اربع من
النسوة في حق امانة او رجل وامرأتان فيها ايضا او رجل **وفين** في امانة لان المقصود
المال وخرج بشد الرضاع من انا حلب فيه لبن فلا يقبل شهادته من به وان قبلت له لثلاثة
وبعوب عورته من عيب وجه الحرة وكفها فلا يثبت الا برجلين بناء على الضعف من رجل
نظروها اما على الاصح من حرمة فثبت بالنسوة ايضا وعيب وجه الامة وما يبد منها
عند المهنة فثبت برجل وامرأتين وبالنسوة ايضا كما يثبت ثم **والحجة** في مال عين او
دين وفي ما قصد المال به رجلان او رجل وامرأتان او شاهد ومين كما ياتي ولا يثبت
بنسوة منفردات فمن الثاني كل عقد مالي كبيع واقالة وضمان ورد عيب وجوالة وبيع
وابراء وقرض وسفحة ومساكنة وعصب ووصية بمال ومهر في نكاح او وطى شبهة
وقتل لا تؤد فيه لغير اصاله وسرقه لا قطع فيها وحق مال او عقد **كاجل** رجل في تجويع
وكرهن وكقبض مال ولو نحو قبض نجوم **كثابة** وان ترتب عليها الحق لانه تابع وكطاعة
روجة لتستحق الموزنة وقل كالفرس لبده ورجوع ميت عن نحو تدبير ووقف ورق واوراد
بنحو مال وعوض طلاق وعتق ونكاح اصلا وقبرا لان المهر هو المقصود وفتح عقود مالي
ونحو سرقة اذ اعاد على غير **ومهر** اذ عده بمقتضى نكاح لان المهر هو المقصود **وكال**
اعتقت او استولت فثبت كل من ذلك حتى برجل ومين لكن لا مطلعا بل بالنسبة للملك **والت**
في الاول ودون نكاح في الثانية ودون حرية ولد ونسبه في الثالثة بان يدعى على
من بيده من يسترقه بان كان له واعققه او انها ام ولده ويقم به حجة ناقصة فثبت
ملكه واستيلاده بها وينزعان من هابده ويثبت عتقه خلا وعتقها بموته **وارث**
ودون طلاق وعتق **علماء** ولادة وكذا ان علقا بثلث او عصب مثلا فثبت كل من
الولادة والعصب بالحجة الناقصة دون ما علق بهما من طلاق او عتق ان صدر منه الفلق
قل ثبوت لاحدها فان صدر بعد ثبوت احدهما بحجة ناقصة عتق وطلعت لثبوت المعلق
به ظاهر اقبل التعليق ودون **عشتم** بايضاح اي معه فلو شهدت بحجة ناقصة بعتهم مع اياها
او بعده او بعكس ذلك لم يثبت المصمها وان اوجب المال لان الحناية واحدة وبعضها
يوجب القود وهو لا يثبت بها فلم يكن ثبوت بعضها دون بعض هذا ان لم يجز الشهود من

ولا اثبت

ولا اثبت بالنسبة قصصه على كلام فيه ذكرته في الاصل ولما كان هذا خلاف نظرها من انها
لو شهدت على **جناية** **محمد** قصدهم رايه معينا **ان مرق** منه فامسأب **أخ** خطا فقتله
ثبت بالنسبة لقتل الخطا لان هاجنا يتبعين مختلفين محللا وحكما فجاز ان ثبت احدهما
نقط واما كفى في جميع ما ذكر **رجل وامرأتان** لعموم قوله نكاحا رجل وامرأتان او رجل **ممين**
لانه صلى الله عليه وسلم قضى بها قال ابن عبد البر خلاف في صحة سنده وبنه با وعلى
انه مختار بين المجتين ويتم على وجوب تاخير الممين عن شهادة الرجل وقده يله لان جانب
المدعى انما يقوى حينئذ واما دكلامهم ان ما ثبت برجل وامرأتين يثبت برجل ومين
بغير عيوب النساء التي لا تتعلق بنحو مال كالرضاع لا يثبت بها لخطوها والقضاء يقع بالنسبة
والممين فلورجع غرم النصف واما يثبت بالممين ان صرح **بملكه** لما اذناه **وصرف** **شاهد**
فيما شهد به كواسه اني امملكه او استحقته وان شأهني لصادق فيما شهد به ولا يجب
بين هذين ترتيب واذا ادعى ورثة حقا لمورثهم اثبتوا الموت والارث بغير حجة ناقصة
والمال ولو بها فلو اقاموا شاهدا وحلفوا معه كالم فان حلف كل على الجميع لا على حصته
فقط لان كلا انما يثبت لمورثه لا له ثبت الملك لمورثه وصار تركه فان استعمل بحلف
داين ولا موصى له لا بمعين ولو مشاعا كنصف وان حلف معه بعضهم **افرد** **وارث** **حلف**
نصيبه المدعى به دينا كان او عينا لثبوت حجة فيه ولا يشارك فيه من لم يحلف لثلا
ليستحق بمين غيره **وقضى** الخالف من نصيبه **حصته** من دين **مورثه** ووصيته اي يقضى
من ذلك حصته ما اخذه لا الجميع وشارف البيان الى ان محل حديث لم يستغرق الدين ولا وفي
الجميع لو كان فيه صغير او مجنون او غائب **حلف** من بلغ او افاق او قدم او شرع في الخصم
الان وان علم بها قبل اثبات نصيبه وقبضه بلا اعادة دعوى وشهادة مادام الشاهد مقبولا
لتعلقها بما هو في حكم خصلة واحدة وهو اثبات ملك المورث فاذا عتق في حق البعض صححت
في حق الكل بخلاف الممين لبنائها على اختصاص اثرها بالخالف وهل موت الشاهد كسوقه
فلا يحلف معه بعد موته او يفرق بان موته لا يبطل شهادته ولا اثرها بعد موته بخلاف فسقه
كل محتمل والثاني اوجب **وحلف** **وارث** من مات من الورثة **سأنا** بلا اعادة دعوى **لا افا**
شهادة وليستحق حصته **لا** وارث من مات منهم **لا كمال** فلا يحلف مع الشاهد الاول
او غير لبطلان حق مورثه من الممين نكوله نعم ان استأفقه الرغوى واقام شاهدا حلف
معه على الاوجب ولو اقام وارثا لثبات كل شاهد آخر مع شاهد مورثه ليم بد الحجة اجيب ان ذلك
كأنوا دعوى متع واقام شاهدا ثم مات فاقام وارثه آخر **شهادة** الدعوى والشهادة وان كل
الضاب فيها اذ سمع فاض شهادة في واقعة ثم استأفقه غيره فيها او ثم عزله ثم وثق ثانيا
الخالف **وارث** بين سماعها والحكم وتخلله مبطل لسماعها بخلاف تخلل خروجه عن محل
واجبه واما لم يعتبر بتقدير شاهد عند خروجه لانه حينئذ يمنع من سماع البينة
ومجرد سماعها لا يفيد الحكم بالحكم لان لا بد فيه من ظن مؤكد ومن ثم يظهر ان لسمع التقليل

من عدد التواتر او قريب منه جازله الحكم بعلمه و تعاد الدعوى والشهادة **لغيره** كونه
وبيع وكل عقد يقع به الا شراك كما وصي لي ولا خي الغائب او المحجور من ذلك اذا قام شاهد
وحلف معه ثم قدم الاخر او كل فيجد دها لان الدعوى في الميراث عن واحد وهو الميت وهذا
الحق لا يخفى من فليس لاحد ان يدعى ويثبت لغيره بلا اذن او ولا يثبت الوقت بشاهد
وليس لبقاء حكم المال عليه وبه نارق العقب فلو اقام اولاد ميت مدين شاهدان بغيره
وقفها اوضح عليهم وعلى زيد ويخلفوا ثبت الغصب والوقف وان ادعى ثلثه منهم انه وقف عليهم
هذه وانكر البقية فخلعوا مع شاهدهم ثبت وقفا لم فقط فان كانوا ادعوا انه وقف بثلثي
عليهم ثم اولادهم وهكذا اومات احد الثلثة استحق الاخر حصته عملا بالترتيب فان اثار
تلق حينئذ **ثاني نظن** ثم ثالثة وهكذا **وقاربت** اي جميع **من حلف** اولادهم الثلثة المتبرون
بلا عين على البطن الثاني خلا والمجاوي وان كان تلقيهم انما هو من الواقف لثبوت الوقف او
في ادم وان لم يخلفوا معه بل تكلموا عن اليمين فان حلف بقية الورثة صارت الارث تركه
للا حصه الثلثة فانها وقف باقرارهم فان ماتوا لم يصرف وقفا في اولادهم **لا** اي اليمين
فاذا حلفوا تلقوا الوقف **من نكل** عن اليمين لانهم اصحاب حق كالاولين فاذا اطلقوا حقهم
بالفكول فلهو **لا** ان يبطلوا حقهم لكن بشرط حلفهم موت الاولين **لا** هذا هو وقت
استحقاقهم **في** ما اذا كان مدعى الثلثة مثلاً وقف **ثالث** من ابيهم عليهم مع اولادهم
البقية يخلفون مع شاهدهم ويأخذونها وقفا ثم **حفظ** في يد امين غيرهم وان كانوا امنا
لانهم كالحصوم **بيع حصه كل من ولد** لو احد من الورثة **لجاء** بعد حلفه او نكل فان
حلف وهو واحد ضم للثلاثة وقسم الوقف عليهم وان **نكل قسم** الموقوف بين الثلثة وجعل
كانه لم يحدث واقرارهم بان الموقوف له انما هو يتقد برحله بعد البلوغ **واخذ الغائب**
غير مكلف من صبي ومجنون نصيبه اي يأخذه الحاكم وجوباً فيما اذا ادعى بعض الورثة
لابعض الوصي لهم لما علم من نظيره السابق وقوله لغيره ان عينا اودينا لمورثه ايت
مدعاه **بشاهدين** او رجل وامرأتين لان الجميع قد ثبت ثم يامر بالمصرف فيدفع الغيبة
وكذا يقبض عيني الغائب وجوباً ويوجرها لئلا تضيق منافعتها وما دينة فله نصيبه
ولا يلزمه لان بقاءه بدمه المدين احفظ وما قصصه بعض الورثة بشاركه فيه نصيبهم
ولا يخالف ما هنا من اخذ الحاكم نصيبه لانهم جعلوا الغيبة عذراً في تمكين الحاكم من ازالة
الغائب اذا حضر **ويجب** بعد الدعوى لا قبلها لولا في شهادة الحسبة **على شاهد**
تحمل شهادة باحد اسبابها السابقة ودعوى لادائها وهو ممن يكتفى في ثبوت الحق الشرقي
به كواحد مع يمين فيما يثبت بها وكان القاضي ممن يراه **اذا** عند قاض ولو جاز او مقنناً
وان خشي انه يرد في غير ولو كان الحق يثبت باليمين او كبريت المتحلفين او مدعى الحق
كشافي لسفقة الجوار على الاوجه او رده قاض فدعى لغيره او عند نحو امير علم انه لا يصل
الاباد انه عنده على الاوجه ايضا لانها امانة حصلت عنده ولو من غير قصد فله اداؤها

حق

قال

قال تعالى ومن يكتفها فانه اثم قلبه وانما يجب الاداء ان ادعى ليرد **بشاهدين** ومن يات بها
فلا يلزمه الاداء فيما هو فيها المشقة ولجواز الشهادة على الشهادة **لا** ادعى الا
ان دعاه الحاكم في عمله او الامام الاعظم وما قاله في الامام ظاهر وانما يجب ايضا على عدل
او ذي فسق يختلف فيه **لا** على **في فسق بالجماع** اي يجمع عليه فلا يلزمه بل يات بالاداء وان خفي
فسقه لكن نازع الا مدعى فيه ثم رجحوا المادري بوجوبه اذا كان في الاداء انفاذ نحو عضو
او بضع اما ما لم يجمع على انه فسق كثر في النبذ فيلزم الاداء الا عند مقلد من يفسق به على
الاوجه او ذي **عذر جمعة** مما مر في فصل الجماعة ولو عاها كما شمله كلامهم فلا يكلف الحضور
بل يشهد على شهادته او يثبت له القاضي من يسمعها فها المشقة عنه ويلزم غير عذرة
خلافاً لما هو عليه تغييره بعذر جمعة الحضور وزوجها الاذن لها ومن نحو كل يتنه ثم يذهب
للاداء والامتناع منه بلا عذر فسق وتحمل الشهادة فرض صيانة فلو طلبا ومن غيرهما لم يتعينا
وفارق الاداء بانه اداء الامانة لزمه كما مر ولا يلزمه الذهاب للتحلل الا على نحو مضى
او محسوس ومحمد مر او قام من يثبته على حكمه ومع ذلك له اخذ اجرة عليه من المشقة له بخلاف
ما اذا تحمل مكانه وبخلاف الاداء لان الاخذ له بوث اتمه قوية **ويجب** **لنازع** اي بعيد
عن مكان الاداء بان ادعى من مسافة عدوى او اكثر **اجرم** يليق به كونه كما هو ظاهر
وان مشى لان اخذه اجرة ان يصرف فيه كيف شاء لكن بشرط ان لا يحمل المشي برونه
والا امتنع عليه لغير نحو تواضع **ويجب** له ايضا **نفقة** للطريق وله صرف ما يأخذ لغير
النفقة ايضا ومن قوته من كسبه يوماً يوماً لا يلزمه اد اشغله عنه لا باجراً كسبه في
تلك المدة **واستفصل** القاضي **عدلا** **لرؤية** طمأنينة كونه غلطه **لا** بخلاف الجاوي بان
يقر قبحه ويسأل الكلاء عن زمن التحمل وحمله وصفته فان راي به ما يقتضي رة الشهادة رة
واستفصل نذا ايضا شاهد **مجهول** من حيث العدالة ثم اذا لم يظهر له باستفصاله
ما يقتضي الرد **استنكاه** اي طلب تزويجه وقدم ذاك ليس يبرح من هذا ان ظهر له مانع **ويجب**
استنكاه من جهل عدالة **وان عدله خمسة** بخي هو عدل لكن غلط في شهادته خلا للجاوي
لانه الحق تعالى **كان طال** بحسب اجتهاده **عهد** بين تركه شخص عنده في واقعة وبين
شهادة عنده في اخرى **وشك** في ققاء عدالة فانه يجب الاستنكاه بان يطلب تعديله ثانياً
وبعد اعنده بلفظ الشهادة **وقيل** تركية **حجة تمت بحال** بين مدعى عليه ومنه به جوف
على القاضي **لضع** يحرم عليه بذلك المحرم اذا زكيت اي لاجله كان شهداً بغيره او طلاق حلية وان لم
تطلبها هي بان توضع عند امرأة نفقة ومنع من الخرج احتياطاً للبضع وفي دعوى النكاح
تحمل عند امراه كذلك ولا يمنع الزوج منها قبل الزكية لانه ليس مدعى عليه وليس البضع في يده **ويجب**
ايضا في غير البضع لكن **جواز ادلو** كان المشهود به **لا** كان شهداً بغيره او امته محرم له
او مال له الاحالة بينه وبين سيدة او مالكه ولو **لا طلب** من الحق او المالك ويجوز ولو
بلا ادن وينفق عليه من اجرة وفضل بوقف اليمين الحال وما احتج اليه الكفاية في بيت المال

نقد

وقيل في تركية حجة تمت بحال بين مدعى عليه ومنه به جوف على القاضي لضع يحرم عليه بذلك المحرم اذا زكيت اي لاجله كان شهداً بغيره او طلاق حلية وان لم تطلبها هي بان توضع عند امرأة نفقة ومنع من الخرج احتياطاً للبضع وفي دعوى النكاح تحمل عند امراه كذلك ولا يمنع الزوج منها قبل الزكية لانه ليس مدعى عليه وليس البضع في يده ويجب ايضا في غير البضع لكن جواز ادلو كان المشهود به لا كان شهداً بغيره او امته محرم له او مال له الاحالة بينه وبين سيدة او مالكه ولو لا طلب من الحق او المالك ويجوز ولو بلا ادن وينفق عليه من اجرة وفضل بوقف اليمين الحال وما احتج اليه الكفاية في بيت المال

ثم على مياسير المسلمين ويتوقف اقباض الدين على التزكية وتبقى الحيلولة الى بيتين الامر القوي
بالجرح والتعديل وخرج تمت الشاهد الواحد فلا حيلولة مطلقا وقيل تزكية ايضا **المشهود عليه** يقتل او قدف **لقصاص** **او قدف** يستوفيان منه بعد التزكية لتعويض
بيد نه فيحاط له ولا يحبس في حده تعالى لبنائه على المساحة وقبلها ايضا يحبس لاجل سقاء
دين بعد هاهنا لا يستوفى قبلها هذا هو المعتمد وقضية كلامهم اجابة مدع طلب الجرح على خصمه
في المشهود به قبل التزكية وينبغي للقاضي ان يتخذ من كين واقرى العقل برين من الشخا الخصية
في النسب والمذهب وان يخفيهم لئلا يستألفوا ورسلا اليهم ويسموي اصحاب المسائل فاذا اراد
البحث عن حال الشهود دعا اصحاب المسائل **وكتب** معهم تختين **بالشاهد** اسم وصفة واسماء
الخصمين وما يميزها فقد يكون الشاهد بعض المشهود له مثالا او عدل المشهود عليه وقدر المال
المشهود به وان لم تختلف العدالة بكثرة المال وقلة على ما قاله الامام وغيره وقد يظن مدق
الشاهد في القليل فقط ولان الكثير اجد بالاحتياط وذكره الطبع لعل المترك ويرسل كل منها **الى**
من كل من المتركين على يد صاحب مسئلة سرا فان ما دبح كتمه وقال المدعي زدي في الشهود او يعدل
دعي من كين ليس شهدا عنده **شفاها** **بابها** اي هذين الشاهدين اي كلاهما **عدل** او مريض ونسب
ان يزيد على ولي والحكم بقول المترك دون صاحب المسئلة او يرسل نسخة فيها ما مر من **الحكم**
بالعدالة او الجرح **ان نص** حاكمها ما قلنا لذك فيكون ان ينهي حده ذلك القاضي لانه حاكم فان
امر صاحب المسئلة بالبحث وشهد كفي لكن يشترط الاعدد لانه شاهد وشهد اخره باطن
من بعده لا بيان مسبه وان يعلم القاضي انه خير بذلك او ان من عادته ان لا يعدل في الجرح
ويكون في غريب ظن المترك عدالة باستفاضة من جمع خيرين بالمدعي فيجند شهادتهما بالجرح ودية
الحسب او سماعة منه او عنه مع الاستفاضة ويجوز بان سببه للاختلاف في اسبابه كما اعتد
عليه من معانية او سماعة وشهادته باثنا وحده غير قدف لانه مسئول وجوابه عن كفارة او عني
بجلاف شهادته دون اربعة بالثبوت لانهم ما موررون بالستر والتركى المجهول تركه معلوم العدالة
ويطلب من المشهود له بالحق بعد تمام الحجية بالتركية ان يحكم له القاضي **حكم** له **في** وجوب ولا
طلب لا يجوز ولا يفند وحكم له ايضا **حكم** له بملك امه وقت وجوده وان احتمل انتقاله
لغير مالكها بوصية لبعده **لا جناح** اي ولا منفصل **بغزة** **يد** اي ظهرت وسائر الزايد
المنفصلة عند اقامة البينة فلا يحكم بشئ منها للمدعي **بجحة** **مطلقة** بكسر الهمزة وان لم توضع
بزمن يمكن معه ظهورها بل تبقى للمدعي عليه لانها لا توجب ثبوت الملك للمدعي بل تظهر بغير
سبقة على اقامتها ولو بزمن لطيف اماما لم تبد فكالحل واما المودعة بزمن لا يمكن ظهورها
قبله في المدعي لتحذر جهل المدعي عليه حينئذ ووقع في الاسئلة ما يقتضي انها اذا عرفت
يحتمل وجودها قبله وفيه انها للمدعي حينئذ فليس مراد اكاها فلا هو من القليل المذكور وما
في الاصل محتمل لما قاله ولما تقر بتمامه مع حدودها في المدعي **ولا** **اشترى** شئ فاستحق
لغيره بجهة مطلقة **رجع** **مشتري** على باعه **بشئ** اعطاه له في مقابلة ذلك المبيع وان اقبل انتقاله

ع
قبله كاشترى اشياء عند الزوال
وامكن ظهورها قبله محمي

منه للمدعي لان الاصل عدم انتقاله وانما حكم ببقاء الزايد المنفصلة للمدعي عليه رعاية
لاحتمال انتقالها اليه لانه لا يجوز من الاصل ولم تقض البينة لها وملك الاصل لا يستلزم ملكها
فلم تقع حجة على نزاعها من يده **وان تنقل** من المشتري لغيره بخروج وانزع من المشتري
الثاني مثلا رجع كل على بايع دون بايع بايع وان لم يظفر بايع نعم ان انزع باير او اشتري
لم يرجع اذا ارادة لا يلزم البائع ولا يسمع دعوى او بينة بملك او يد اس لان ضم اليه ولا اعم من ذلك
ويجوز كما ياتي وقد تصح الشهادة باليد امس ومن ثم **قبلت** شهادة باقر اس من المدعي
عليه المدعي بالملك فيجوز له به حالا وان لم تصرح به البينة استدامة حكم الاقرار لان الشهادة
به شهادة باقر فيبقى ثبت الملك فاستصحى والشهادة بالملك شهادة باقر فيجوز له
يضم اليها الجرم في الحال لوقته **وقبلت** ايضا ان شهدت بخصب مدعي عليه المدعي به
من مدعي **واخذ** له **من يد** اس فيقضي به للمدعي ويجعل صاحب يد وان اسندت ذلك
للمدعي استصحى بالملك المستفاد من ذكر اليد بخلاف مجرد شهادتها بانها كانت بيده اس
لان الملك لم يثبت حتى يستصحى **وقبلت** ايضا ان تعرضت لسبب الملك كان كاشف شهادته
بصدور **شرا** **منه** اي من يد اس لان شرا من ذي اليد كالاقرار فيها
بخلافه من غير ذي اليد والحكم للمدعي بالملك حالا في هذه المسائل **حكم** له به في الحال ايضا
بسبب الشهادة له **بملك** للمدعي به **بشروط** ان يضع اليه **لا اعلم** **له** **موسبا**
او لم يزل ملكه اتضمنه الشهادة بالملك حالا **ان** اي بقوله هو ملكه اس **بشروط** ملكه
الآن **استصحابا** فلا تقبل شهادته حينئذ وان جاز له الجرم اعتمادا على الاستصحابا ويجوز ان يظهر
بذكر الاستصحابا ترد دولالم يثبت ويجوز القضاء على الغائب لعموم الادلة بشرط ان يكون
بساقة العدو وياقل **ومن ثم** **اعبر** للقاضي وجوب ما من طلب منه احضار المملوك وهو
بالبلد وليس سنا جالسين **ولا** **مسائل** وقت خطبة الجمعة ولو ذامرة ويؤدي يوم سبته بان
يكتب اليه اجب القاضي فلا نا فان اي ارسل له احده اعوانه واجرحهم حيث كان في
بيت المال على الطالب ان لم يستمع المطلوب من الحضور بالملوك ولا فعله فان لا بعد اذ اساء
ادبه بخو تقطيع المكتوب احضره باعوان السلطان وعليه مؤتمه ثم يعززه فان احتج امهله
تسليم سمر با بطل الخصم فان عرف محله ارسل اليه بخو مسجون يهي من عليه لا في حد الاحد
قاطع الطريق فان عذر الخوف ظالم وكل او بعث اليه من يحكم بينه وبين خصمه اما خارج عن يده
لكن يحل ولا يه فلا يحضر ان كان له ثم نايب والاولم يرد الحكم عليه وهو غائب او لم يحضر
لكن بعد البحث عن الدعوى بخلاف من بالبلد اذ لا مشقة ولو **من بعد** ولو من فوق مساهة الخصم
او **شئ** اي مكانه **قاس** **ونحو** ممن يتوسط بينهما بالصالح ويخو بشرط خفته ومرتبه فلا يحضر
لربب القاضي بان يحكم ولفرضه بانه يتوسط بينهما هذا ما عليه الاكثرون واقصاه كلام الرضا
واصلها لكن الذي صح في المنازع واصله وجري عليه الحاقه انه لا يحضر لان كان مساهة العدو
فاقل ولا يحضر غايبا امتنع احضار كما تقر **بل** **سمع** الدعوى عليه في مال وغيره كطلاق وعق

طرد
مدعي

لا في حجة او تعذر **الله تعالى** لبنائه على المساهلة بخلافه لا دعي وانما تسمع على غير دعوى
من لم يقا خصم **مقبول** بان قال هو منكم اولم يقرض لاقاربه ولا انكاره فان قال هو
مقر لقصد اقامة البينة ليكتب له الحاكم الى الحاكم بل الغائب لم يسمع لان البينة شرط وهي تقام
على مقر او قاله اي خصم مقر لا لهذا القصد بل **لوفيه** القاضي حقه من مال حاضره للغائب
سمعت ووفاه حقه وهذه مستثناة من عدم سماعها فيها لولا انه مقر وقصم اليها البقعة
مستثنيات اخر ذكرتها في الاصل وتبين نصب مستخرج عن الغائب خروجا من خلاف من اوجه
ولا تسمع دعوى وبين عليه باسقاط حقه له لتوقفها على المطالبة بالحق لا بطريقه ذكرتها في
عن ابن الصلاح **وحكم** عليه وعلى حقه الا في ولو كان الحكم **بشاهد** وليس لانها حجة في مثله
وانما سمع الدعوى وحكم **عليه وعلى** نخوع من **فعل** وجوب **وسيت** بلا دار خاص **وموار**
وهو المستحق بلا عذر **ومتعذر** اي ممتنع بقرينة وان كانا بلدا لقضية هذه زوجة ابى سفيان
رضي الله عنها معها في كسبته في الاصل ونحو الطفل او من الغائب بذلك ولذا تجوز التولية
والترخيص في رجة لا بطلان الحقوق **وبعد** قيام البينة وبعد ما يحلف مدعى على غير الاخرين وجوب اليقين
الا مستطرا وان حلف **اخرى** معشاهدة وانما تجب بالنسبة لمن ذكر **لا** بالنسبة **لغير** الاخرين
وهي المتواري والمتعذر لتقصيرها ولو كان للغائب وكيل والليت وارث خاص اعتبر في يمين
الاستظهار بطلبه وكذا لو كان للصبي او المجنون نايب خاص على ما نقله الزركشي ولا بد من التوفر
لنفي سقط للدعي او لمطالبة به من نحو ابراء او اداء بان يحلف ان ما ادعاه عليه باق في ذمته
يلزمه ادائه ولم يبرأ من شيء منه بطريق من الطرق احتياطاً له ويكفي انه ثابت في ذمته يلزمه
تسليمه وجمع بينهما لانه قد ثبت في ذمته وقد لا يلزمه تسليمه لتأجيل او نخوع ولو ادعى ولي
محمود على ولي آخر انظر كمال المدعي له ليحلف لتعذر حلف غيره عنه وقبل كماله وحلفه لا ينع
المدعي به ممن هو بيده بل يؤخذ منه كقيل خشية ضياعه كما بينته في بعض الفتاوى **وان ادعى**
مدعى عليه حاضر يدين او عين **انه ادعى** الى المدعي او وكيله او انه ابراه من الدين او ملكه او عين
او انه **اقر** بذلك او انه **حلف** مرة عند قاض آخر او انه **علم** بفسق او نخوع كعادته **لنا**
حلف في كل من هذه الصور لكن على البت في غير الاخر مدعى **حاضر** في المجلس او في حكمه انكر
ذلك على حسب انكاره ولا يقبل دعوى من غير ما فلا يحلف الولي ولا يتوقف الحكم للموكل الغائب
على انه يبعث اليه ليحلف بل يحكم على المدعي عليه بتسليم الحق ثم يثبت ما ادعاه واذا حكم له **ففي**
اي وفي الحاكم **وكيله** اي وكيل الغائب بالحق الذي ثبت له **ولو من مال** عليه وله مال لمحل
ولا يثبته لانه نايبه وليس له على حليف الوكيل لانه لا يعلم ان موكله ابراه من الحق اجماله كما بينته
في الاصل اذ لو اقر بذلك خرج عن الركا له والخضومة وهذا مستثنى من قولهم ان الوكيل لا يحلف
واخذ وكيل الغائب ما حكم به لموكله **بلا كفيل** يطالب به لاجل ما قبضه من مال الغائب وان احتمل
وجود دافع له لان الاصل عنده وانما يقضى من مال غائب محل ولا يثبته ولم يعلق بجهته حق **ولا يوجد**
له مال كذلك وساله المحكوم انما حكمه الى قاض آخر اجابه واذا اراد الانهاء **شاف** حكمه مع امره بالانقضاء

في ذلك بعد قيام البينة
الا ان يفي انما كانه ولما يحلف
حاضر كما تقرر لا يغيب ادعى وكيله على
وكيل غائب او على حاضر فادعى بيمينه

قاضي آخر وهو في الحال ان الحاكم المنزه **بالحكم** **كاتبه** وان لم يكن الاخر محل ولا يثبت على القضاء
بالعلم **او كل** منها **بالحكم** **كاتبه** بان كانا بطريق وتبينهما ولذا انهما **لم يذكر** كماله الا انها **القاضي** **تات**
مستقل بالحكم في بلد المنزه بناء على الاصح انه يجوز قولية قاضين ببلد بشرط استقلال كل منهما بالحكم
او كتب عطف على شافه الى قاض آخر بدلا وجوبا وان سأل المحكوم له نعم يلزمه الاسماء فاذا ارد
التأجيل كتب **به** اي بالحكم **وباسمهما** اي المحكوم له وعلم **وسب** كلا منهما في خطه بنسبة المنزه **وحي**
اي ذكر حلية كل منهما حتى يميز عن غيره ولا يشترط تسمية الشهود بل ولا ذكر اصل الشهادة ويكفيه ان
يقول بحجة او جبت الحكم فقد يكون عليه او شافه **وختم** الكتاب بذكر حفظ ما فيه ويند بان
يكتب اسمه واسم الملقوب اليه في باطنه وعنوانه واسماء الحكم بحضرة شاهدين وان لم يقل اشهدا على
خلاف قسرة الكتاب لا بد من قوله اشهدا على ما فيه **و** متى لم يقصده **بطل** **شهاد** ما فيه محلا
كاشهدا على حكمي بما في هذا **لا اقرار** صدر من انسان ومعه او بحضرة كتاب **بما فيه محلا** كاشهدا
باقراري بما في هذا وانا عالم به فلا يبطل لصحة الاقرار بالمجهول مع كونه على نفسه بخلاف الحاكم الجبر عن
نفسه بما يرجع ضرره لغيره فاحتيط له اكثر **وبطل** **شهاد** حكم **على اسم** **مجهول** بان لم يذكر ما يميز به
عن غيره لا اشتراط تعيين المحكوم عليه في صحة الحكم **وان قال رجل غيب** بالحكم فلا يلزمه لبطالانه
في نفسه نعم ان اقر **بالحق** اخذناه به واذا حضر الملقوب اليه من بالاسم والوصف الملقوبين
فاكر كونه المحكوم عليه واظهر مشاركته فيها او كون ذلك اسمه او اسم ابيه **انظر** الحكم **عن نظير**
مشارك له فيها **وعن جاحد اسم** ان **حلف** اي الاول انه ليس المحكوم عليه والثاني ان الملقوب
ليس اسمه او ليس اسم ابيه **وكتب** **بسماع** للشهادة للمدعي به **من شهود** شهداتهم الى من يحكم
بها وسيأتي هذا كتاب نقل الشهادة وليس يحكم بناء على الاصح ان مجرد البتوت ليس حكم لانه لا الزام فيه
وانما يكتب هذا **الى** مكان ذي **بعد** بان يكون فوق سافة العدوى لانه لنقل شهادة الفرع
شهادة الاصل وهو لا يقبل فيما دون ذلك وانما يعتبر هذا **ان عين** الشهود فيه بما يميزهم **او**
عد لهم وان لم يسميهم والا ولي الجمع بين الامرين **لا يتعدى** **شهود** **كاتبه** فلا يكتب به لانه
تعدى قبل اداء الشهادة وله ان يكتب بسماع شهادة واحد مع يمين المدعي ويجعل نفسه اذ حكم به
وان يخصص قاضيا وان يعيهم **وسهرون** **حكمه عند كل** من القضاة بعد انكار الخصم بان هذا
كتاب القاضي فلان وختمه وحكم بما فيه على هذا وقراه علينا **وان خص** بالكتابة قاضيا معينا **او**
انقر **كاتب** او مكتوب اليه **او خالف** ما شهدوا به **كاتبه** لان التعويل انما هو على الشهادة **وجوز**
حكمه كتاب المعارف بسماع شهادة فلا يعمل به **وكتب** القاضي بالحكم الحاضر او وكيله **بذلك** **على**
مدعى به **غائب** عن البلد على غائب او حاضر وهذا في الاعيان اذ هي التي توصف بالغيبة او الحضور
بخلاف الديون والعقود والحلول **شمار** الدعوى على غائب او حاضر اما ان تكون بغائب **معرض**
بان يؤمن اشتباهه كعقار او قرض تغني شهرته عن تحديده ووصفه **او** غير معروف كذلك
وهو عقار لكنه **عرف** بالتشديد اي وصف بما يميزه بان يذكر ببلده ومحلته وسكنه **المدة**
ولو اوجراد ان عرف به نظير ما مر ففقه هذين تسمع الدعوى والبينة عليها وان لم يذكر القيمة

لحصول التميز بدونها وحكم بها ونهى بحكمه الى غير ان اجتمع اليه واما ان يكون بعض غاية
منقول مجبول فان تميزت بوصف وحلي سمع الدعوى به وذكر اوصاف السليم وقيمة المقدم
على ياتي والبيئة ولا يحكم لا شتبا بل كيت لقاضي بلد العين **سماع** **بينة** على **عمر** **عمر**
بما يميزه ليجتاز اليه فيشهد الشهود على غيرها كما ياتي وان لم يميز ذلك كاللرباس لم تسع الدعوى
والبيئة عليها على ما في الحاوي بل يرتبطان بالقيمة كادعي كريا ساقيمة عشرة دراهم وصا والتم
محملة والمعدسما على كل منقول مجبول وان لم يميز قبيل المدعي وصفه والركن في قوله
التم في كصفات السليم وتحت في القيمة معها وعكسه المقدم وقوله الواجب لا لا فقط بها عمله
في عين حاضرة بالبلد يمكن احضارها بحسب الحكم واذا ثبت لقاضي بلد مجبول وصف واحد مقدر تلك
الصفة لم يعد وان لم يجد لا واحدا مكن المدعي منه **لينقل** على يد الى القاضي الكاتب لكن **كثير** **بينة**
لا يقيمها باخذ منه وجب نقال للكاتب **حتى يشهدوا** اي الشهود عنده **عليه** اي على غيره ولو كان
مع امة لا تحل المدعي من محل الخلو بها ثمران شهدوا بالعين للمدعي حكم وسلمها اليه ورجع على الخصم
بمؤنة الاحضار والا لزم المدعي مؤنة رده واحضاره كما ياتي **ويخصر** لمجلس الحكم مدعي به غاربه
لكن **حاضر** بسافة العدوي فاقبل وقد سهل **نقله** لتقوم البينة على عينه اذ لا تسع على وصفه انا
ملا يسهل نقله فان تعدد افعار لم تكن شهرته عن وصفه وصف وجد واثبت عليه البينة لذلك
وان تعسر وصفه المدعي ان امكن ثمرانية القاضي او ثمرانية لتسعى الشهادة على عينه ثم يحل نقل
ما سهل ان اقر الخصم بان المدعي به بيده واما اذا اجمد فانه **يجب** **تجد** مدعي به **سوف** لكن
ان ثبت ولو يمين مردودة ان بيده ما هو بتلك الصفة لتقصيره بعدم احضاره او دعوى بغيره
ومن ثم كان **دعوى** **تلف** **مخبر** من المجلس وان ناقضت محجة الضرر ولا التحاليل حصة مع اقامة
فان حلف على التلف لزمته القيمة من غير انشاء دعوى خلافا لما يوجهه كلامه وان لم يثبت التلف
انه ليس بيده شئ بتلك الصفة وسقط عنه دعوى العين وحيد **فليدع** عليه المدعي انشاء
قيمة **مثله** فان اتفقا عليها فذاك والا فله قيمة موصوف بتلك الصفة ومكن من القيمة مع عدم تحقق
التلف للضرورة والا لغات حقة ومن ثم كانت دعواه **تسمع** وان اشتملت على الرد على خلافا
بان يقول في المقدم **لي** **عنده** **كذا** **اوقيمته** واطالبه به ان يقي وقيمته **ان تلف** وبذل القيمة في المثل
بالمثل وكذا الوصل ثوبه لئلا يبيعه فيجده ولم يدبره باق او بالغ او باع فيدعي عليه رده اذ
بقيته او شئته ويحلف ان اكره فيها انه لا يلزمه واحد من الثلاثة **وعزم** مدعي **مؤنة** **منا**
محضر من البلد او خارجا **ان لم يثبت** له مؤنة رده للخصم لتعديه **وكذا** **يلزمه** **اجرة** **ان كان**
لمثله اجرة مدة الحياولة ان كان **نازحا** عن البلد لم يثبت له اجرة **تسببه** الى تقويت منفعة فيما
لا يحتمل مثله وظاهر قولهم هناك ان لا يعبر مسافة العدوي ويوجه بان احتمال مثل
ذلك وعدمه انما هو بالنسبة للبلد وخارجها فلهذا لم يلحقوا بها هنا مسافة العدوي **لا اجرة**
ما **لك** اي المدعي به سواء المحضر من بعد وغيره خلافا لما توجه عبارته للساحبة **مثله** **والنحو**
اي القاضي شاهد كما افادته عبارة اصله خير احسن **او شهود** بخلاف توقع من الحكم **ثان** **الاجرة**

الاجرة

حكم

حكم بلا اعادة شهادة لانه لم يتحقق رجوعهم **والمدعي** **عن** **شهادتهم** **قيد** اي قبل الحكم
لم **يحكم** بها وان اعادة شهادتهم لم يتحقق رجوعهم **والمدعي** **عن** **شهادتهم** **قيد** اي قبل الحكم
شهادة الزور في رجوع بعضهم في الحكم ان لم يبق منهم ما تملك به الحجة ولو رجعوا وبعضهم
عن شهادتهم **بما** **حدوا** في الاولى والراجع منهم في الثانية **بقذف** وان زعموا عطلا لما قدم من
التعريض او رجعوا **بعده** اي الحكم بشهادتهم **امضى** الحكم ما حكم به ان كان **غير مقوي** واستوفى
لان ذلك ليس مما يتاثر بالشبهة حتى يسقط بالرجوع بخلاف العقوبة ولولا ذلك فلا تستوفى الا
استوفى مال وثبت بخوف وطلاق ورضاع بشهادتهم ثم رجعوا **غروا** مثل المال المكتسبة بقيمة
المعقود واما في غير المال فيغرمون **في طلاق** **ونحوه** بما يفوت منفعة البضع كزناع ولما بعد تقويت
القاضي **مهر مثل** وان لم يدخل او برى منه نظر الى بدل البضع المفوت بالشهادة اذ النظر في التلف
الى التلف لا الى اقامته على المستحق وانما لزم المراجعة نصفه لقطعها النكاح حقيقة والشاهد انما
حال بينه وبين حقه فهو كفاصل بين مالك ومملكه وانما يغرمون ذلك في طلاق باين او رجعي
ان انقضت العدة ولم يراجع **لان الرجوع** قبل انقضائها اذ لا تقويت حيدد وغروا للبيد **مقت**
رجعوا عن الشهادة به **ولو** كان عقلا **ولم** **وكاتب** ولو كاتبة فاسقه وجعلت عقبة بصفته
اي الشهود بحقه والعزم فيها بوقت الحكم على الاوجه **لا** ان شهدوا **باعتبار** **وتعليق** لعقود
بصفته ثم رجعوا فلا يغرمون شيئا **قبل الحق** بل بعد وجوده اذ الملك انما يزول حينئذ ولو رجع بعضهم
فلا غرم عليه ان بقي خصاب ولا غرم كل من الرجوعين **حصة** **ما** **انقص** **عن** **اقبل** **حجة** **فان** **رجعوا**
فيما ثبتت بشاهدين الا واحدا غروا النصف عليهم بحسب عدد رؤسهم لا ازيد لبقا لنصف الحجة او لمراتان
مع رجل فعليه النصف وعلى كل منهما الربع او واحد من خمسة شهدوا بزمان محض لم يلزم شئ او انما
لزمها ربع الدية لبقاء ثلث اربع الحجة او ثلثة فنصفها لبقاء نصفها او اربعة ثلثة اربعها
ويغرمون **لا** **شهود** **بأحصان** لم يثبت زناه **وزعم** **او** **شهود** **بوجود** **صفته** على بها طلاقا وعقود وشهود
آخرين بالتعليق لان كل منهما انما شهد بشرط لا بسبب الحكم انما يضاف للسبب فقط واستشكل
عزم المذكرين ودفعت بينهما في الاصل **وان شهدا** اي اثنان لامرأة **بنكاح** او عتة على رجل فانكر
وشهدا **اثنان** **لها** **بوطي** منه ولا يسالان بمعلمه وقيداه بكونه وقع **بعده** اذ لا اثر لشهادتهما بوطي
مطابق عن التقييد بذلك وبعد شهادة الاربعة المذكورين شهد **اثنان** **آخران** **طلاق** من ذلك
النكاح **وجرموا** **كلهم** **غروا** **بما** **غرم** الزوج لهما من المهر **بالسواء** بينهما **لا** **بالمدى** **الطلاق** **فلا** **يغرمون**
شيئا لان نصف المهر لزمه بشاهدي النكاح وباقيه بشاهدي الوطى فلم يفوت عليه بشاهد الطلاق
شيئا بقي بالنسبة لغرمه لانهم وافقوا في النكاح **ونسا** **اي** **مال** **شهد** به مع رجل ثم رجعوا رجل
فان كثر فلو كن عسرا ورجع واحدة او مع ثمان لزمه النصف دون ثمان اذ لا يثبت بشاهد ثمان
الحق وتدينق منهن من يتم به ذلك **وكذا** **ثبوت** **شهن** **في** **بلاغ** **مخوف** ما يثبت بخضهن **كر** **حليل**
فيلزمه اذ ارجع مع اربع ثلث او مع عسرا من فاذا ارجع مع سبع غروا الربع لطلاق ربع الحجة
واقض **من** **شاهد** **موجب** **قتل** او بما ادى اليه فاستوفى شهادته ثم رجع واقض ايضا من **مرك**

عدم

له ان **تعد** كل منها مفرا كان او متعدد اقله بشهادته بان اعترف بذلك ويقصر منهم من لم
شهد وابه وعلم مع ذلك انه يقبل شهادته **ان جحد قتلها** الخ وب اسلامه لان شهادته حينئذ
شبهة عمد وخرج بقوله نعم ما لو قال اخطأت في شهادتي فلا ترد وكذا تعدت واخطأت شهادتي
او كما ادري حاله او تعدت واقتصر شهادتي على اخطأت **او قال** كل تعدت واخطأت شهادتي لانه شهادتي
مخطئة اما لو قال كل تعدت او تعدت او اعلم حاله فيقتل فان اعترف واحده تعدت والاخر خطا
او خطا بها قتل الاول فقط مكن رجوع واحدة وقال تعدت **ولا** يقتصر من شهود من كان معهم
ولي للدم وقد تعد القتل بل هو الذي يقتل ومنهم لانه المباشرون معهما كالمسكر مع القاتل
والجثة اما رجل او ما عطف عليه بتقصيله السابق **او حلف** ان يودي وكيل ولو جعل وعامل قراض
واجير ومستاجر ومن يمين وشريك **للتلف** ادعاه فلا يكلف بينه لان ائتمان المالك له يقتضي
انه مصدقة هذا ان لم يذكر سببا اذ لا يلزمه بيانه او ذكر سببا خفيا كسرقة وغصب والاخرين
وسيل ونصب ولم يعرف هو وعمومه احتاج ليمين مع اثبات **بينة** لظاهر السهولة اقامتها عليه
فان عرف دون عمومه حلف على التلف به **لا ان يتم** اي علم عمده لحسن تلك الامانة في البلد ولو
تحتل سلامتها فلا يكلف حلفا لظهور صدقه **وحلف** ايضا **الرد** ادعاه **على مؤمن** له دونه
او وكيله كما مر في الوديعة وقيل دعوى الرد من كل امين على كل مؤمن له لا دعواه من مؤمن
على **راعي** من مستاجر **موجب** لان كل منهما اخذ العين لمصلحة نفسه فاحتاج الى بينة بالردة
كالمتعدي وخرج بالمستاجر الاجير فيقبل قوله في الرد لانه لم يأخذ العين لينتفع بها نفسها بالاعمال
فيها فكان تأجيلها غير مقصود وانما صدق في التلف لانه لا اختيار له فيه **وحلف** بمينا واحدة
كما قاله ابن الصباغ وهو وجه من ترجيح البلقي انه يحلف حسيين كظفيره من القسامة والفرق
ان الحلف تم على القتل وهما على حياة المجني عليه فيما اذا قد اتينا ملفوقا بعبارة الموتى على حياته
لا كسقط على لا وجه وادعى موته حالة القتل والولي حياته **مدعى بقاء حياة** وهو الذي لا
كونه مضمونا وبقاء حياته فحجب الدية لا القود للشبهة **وحلف** فيما اذا قطع عضو او ادعى نقصه
في شلل والمجني عليه سلامته مع **سلامة** ذلك العضو ان كان باطنا وهو **ماستر** عادة عاتبة مودة
اي لاجل حفظها وان لم يكن عورة لعسر اقامته البينة عليه لظاهر او هو ما لا يخفى كسفه بها حلف المجاني
لانه سهل على المجني عليه اقامتها فيه **وحلف** فيما اذا قطع يد انسان ورجليه واذ فيه ثلاث ديات وادعى
المجاني موته بالسراية او بقتله قبل الاندما حتى تلزمه دية واحدة والولي سببا اخر يقضه او اذ لا
ممكنا حتى تحت ثلاث ديات **مدعى موتا** بغير جنابات **ذوات ديات** وهو الولي ان كان ذلك الغير الذي
هو الا ندمال يمكن كما فادته تاخير يمكن في النسخة المقبلة عن المثلين فان لم يمكن ولو على بعد صدق
المجاني بلا يمين وذلك لان الديات الثلاث قد وجبت والاصل بقاءها بعد وجوبها فان لم يبينه
حلف المجاني انه مات بالسراية كما بينته في الاصل او بقتله ان لم يمكن الا ندمال في دعوى السراية
والاحلف الولي انه مات بسبب آخر وخيف عيش السبب صدق **ولو** كان ذلك السبب **قتل**
قد اتى طرود ذلك السبب **مدعى** **نفسه** من تلك الجنابة وقد مضى زمن منها **لكن** فيه البرد عادة فان لم يمكن صدق المجاني بلا يمين

وحلف فيما اذا اتى على طرف انسان او نفسه او قد فتم ادعى رقه والمجني عليه او الولي حرته مدعى
حرية **مجنى عليه** لانها الظاهر الغالب **وحلف** فيما اذا قطع رجل ذكر خنثى وانفجده فادعى الخنثى انه
ذكر يقتضيه والمجاني انه اقرب بالاثبته للزمنة حكومة مدعى **اقرب** بالاثبته بعد الجنابة وهو المجاني لان
الاصل برائة ذمته عن القود مع اتهام المقطوع في دعوى الذممة بعد الجنابة بتبني **اختلف** تصور
الشارح بعضهم زراد وشفره وبعضهم اسقطه وهو الوجه فلما جرت عليه لان محط الاختلاف انما هو
في موجب القود وعدمه وهذا لا يحتاج فيه الى كراهة الشفرين بل هو مذهب **بني** **مدعى** آخر لو لم يدع اقران
بالاثبته وانما قال المجاني هو الخنثى الما ذكر ولم يسبق منه اقران يد كونه قبل الجنابة لم يسبق من
المجاني قوله انه انني كما هو ظاهر لان اوثبة الخنثى لا تعرف لاسمه او بالولادة ولم يوجد بقول الخنثى انا ذكر **الآن**
لانهم فيه وحيد فاذي يظهر هنا منه ان المقطوع ان كان الذكر والاثنتين فقط ادعى حكمتهما
ورقت الامر فان كانت كورته اقتضت وفي الحكومتين فان عرفت ان وقاصص بما عرفت من الحكومتين
وان كان هما والشفرين ياتي هنا قول المتن السابق في الجنابة ويجوز الاقل من حكومة شفره واحدة
فيما اذا كان عليه الفان مثلا احدهما حال اوبه رهن او ضمان او جبا بيمينين فحلفين فادى الفادى قال
قتدت احدهما كالذي به رهن وقال القابض بقتدت الآخر **مدعى قصد** **اد** وهو المدين لانه ادعى
بما قصد وبكيفية اذ اتيه ومن ثم اعتبر قصده فيما اذا ادعى بقصد الاداء وان ظن الدائن انه متعدي عليه
ودونه اي قصد الاداء بان لم يقصد شيئا من الدين حال الاداء **تحت** المؤدى في صفة لما شاعها
نعم الاختيار ليس بالكتاب لانه **وحلف** مدعى **حرية** **اصل** من اشترى سائلا حال البيع والحالة
لم يرق **صغيرا** ولم يسبق منه اقران يرق فاذا ادعى بلغ على مدعى رقه من يتقدمه انه حر الاصل
اي لم يمس رقه حلف بقبوده المذكور وان تداولته الايدي بالبيع والشراء واستخدام واجازة قبل
بلوغه كما في الحاوي ههنا لان اليد والتصرف انما يدلان على الملك فيما هو ماله نفسه وهذا بخلافه والاصل
الحرية والاصح فيه في القبط انه اذا استرقه في صغير ثم بلغ لم يطل رقه فلما جرى عليه في المتن
غير ناطر بقول ابن ربيعة ما هنا في سبق قبضة الملك باستخدامه في التصريح رقه له لانه مردود بقول
الراعي ههنا لا فرق بين ان يدعى في الصغير ملكه وسخره ثم يبلغ ونكر وان تجرد الاستخدام الى البلوغ
شريد يملكه ونكر المشتري متى حلف البالغ رجوع مشتريه بثمنه على البائع ان لم يصرح في ما وثقه
بانه من اصرح به وقال اعتمدت فيه ظاهر اليد او ذكرته على طريق الخصومة **وحلف** بوجوب الاصل
انا عتيق او فلان فيصدق ذواليد وبسائلا ما لو اقر بالرق حال سرائه او لمن هو سيدة فلا تسع
دعواه بوجوب حرية الاصل لتكذيبه لها والاحوط لمن يشتري فاما كلفا ان يشهد على اعرافه بالرق بالبيع
وبلم يرق صغيرا ما اذا ادعى رقه صغيرا لقيط في يده ولو ميمرا فانه يصدق بيمينه فاذا بلغ
بعد ذلك وادعى حرية الاصل لم يصدق الا بيمينه لسبق الحكم بالرقته وبقي ههنا ما ينبغي مراجعته
من الاصل واعلم ان القسامة لغة اسم لا ولياء الدم ولا يمانهم واصطلاحا اسم لا يمانهم وقد يقال
لطاق المين وقضاؤه صلى الله عليه وسلم لهما على المدعى محض خبر البينة على المدعى واليمين على المدعى
عليه لقوة جانيه بالثبوت **ولذلك** **اقسم** **سقف** **موجب** **قتل** وهو المدعى حسيين مينا وخرج بقتل غير

وكذا يقيم بينة الحان ادعى خصمه بخوادا يمكن قبل الحكم لا بعده على المعه ولا **فقد** او غير ذلك
 ان لا يسمع الدعوى به كما مر الا في حق مدعى او وارثه طالب بالحد فلفظ ادعى تحليفه انه ما زل في اي
 وتحليفه ان لا يعلمه زفي كما هو ظاهر **ولا** حلف ايضا على **قاضي** ادعى عليه حلفه في حلفه **ولا** حلف
 خلافا للمهاج لان نائب الشرع وسمع البينة على معزول ومن غير محل ولا يثبت حلفه بل وان لم
 يقبل اقراره ولا يحلف لو انكر حلفه ولو لم يحل ولا يثبت **ولا** حلف على شاهد ادعى الشهادة عليه انه
 غلط في شهادته او به نحو فسق لان منصبه يابى ذلك كالفاسي **ولا** على **ميت** حلفه في امره
 في حق قضاء دينه ادعى عليه آخر ان له دينا على الميت او انه اوصى الميت فانكر ولا يثبت حلفه
 اذ فائدة التحليف رجاء الاقرار وهو لا يقبل هنا **ولا** على قيم غير وارث ايضا نصبه العالم على
 ذلك كالوصي وحله فيما لا يتعلق بتصرفه لما ياتي في الولي **ولا** حلف على منكر **ارث** وهو
 اي والحال انه **سفيه** ادعى عليه بجنابة توجب له لاقاء اقراره وانما طوبى بالمرء ان يقيم عليه البينة
 اما موجب عقوبة لا ادعى انكره فيحلف عليه لصحة اقراره به **ولا** حلف على منكر **كالة** لمن طاله بحق
 من جهة فطلبت بینه انه يعلمها لانه لو اقر بها لم يلزمه تسليم المال له بدون بينة بها اذ كان
 حجة السحق وكذا لو ادعى عليه بها من له حق على موكله لتوصل بذلك الى قصد منه فانكره
 وكذا **ولا** على سيد منكر **عق** ادعاه قده عليه **والحال** انه **قد باعه** لاقاء اقراره به لتعلق
 الحق بالمشتري فلا تنفعه الابنية وانما يعتد بيمين مدعى عليه ان توجهت **لني مدعي** به ان
 يتجرأ اي ان لم تقصد اجازة بالجملة كبيع او نكاح بحسين فيكفنه ما عقدت بحسين وتفي
اجزائه ان تجزأه اي على حسب ما اجاب به من الانكار فلا يعتد به لانه لو توجه لني انكر
 ان لم يتجرأ **والا** فيلحق في جميع اجزائه كالا يلزم من العشرة وكشي منها او لا بعضها لم يحلف انكره
 فان نكل عن وكشي منها او بعضها حلف المدعي على استحقاق ما دون العشرة واخذها ولو لم يأت
 على شيء لم يحلف على نفي الجهة جاز فلو اجاب بها بذلك لم يحلف لا يلزم من العشرة ولا جزم منها جاز
 لانه تعذر من حلفه المقصود من اليمين تكون **شأني** الحلف على **فعله** اي الحالف وان كان نفيا
وفي الحلف على نفي جنابة عبده التي توجب مالا لان فعله كفعله **وعلى نفي جنابة يمينه** اي الذي
 تحت يده وان لم يكن ما كلفه ان يؤخذ من كلام اصله فهو احسن على زرع مثالا فقيمة كذا لان قصده
 في حفظها لازم له صير فعلها كفعله واعلم ايها المدعي ان اليمين على المدعي عليه كما تكون لني ما
 يتأكد لك تكون عليك **تأكون** دانتك لما قلت له احتلتك على بكر بامية وزعمت انك اردت بقر
احتلتك بامية وعالة في قبضها فقال بل اردت به الحوالة لانك اعرف بقصدك هذا ان لم يقل بالمائة
 التي لك على بكر ولا صدق دانتك بيمينه في دعوى الحوالة قطعا فان لم تنفقا على لفظ الحوالة
 بل زعمه احدا كما زعم الآخر وكالة صدق مدعيها بيمينه لان الاصل بقا الحق كل منهما وان حلف
 في الاولى رجعا الى انت وهو ان وقع ذلك **قبل قبض** لما على بكر الى ما كلفه عليه قبل صدق لفظ احتلت
 بطلان الحوالة بخلافه وكالة بان كان **وتراجعا** اي انت وهو ان وقع ذلك للختلاف **بعد**
 اي القبض بان توفيه دينه الذي عليك ويسلم ما قبض هو اذ كان القبض قبل المجدام بعد

من ضرر

لا حال كونه **قبل حلف** موثر قوله لك **نكحتي** بالقبض مع قولك احتلتك فلا يتراجعا
 لانه اذا قبض قبل حلفك الوكالة ملك المقتبض لا غيرك فانه حقه فكل ما حلفه اياه بخلاف
 قبضه بعد الحلف فانه يلزمه به عليه فان حلفك الوكالة لم تكن لو اخذه ظفر اشرط ملكه
 ويكون **لني علم** فالحلف على **نفي فعل غير** لمن من الحالف وجنابة عبده ويمينه **كراخ**
 حرم ادعاه احدا من وجين على الآخر وانه عالم به **ولا** لم يسمع دعواه فيصدق المنكر بيمينه
 انه لا يعلم بينهما وكذا ادعى على ميت وشرط سماع دعواه ذكره وصفته وموت من عليه
 ودخل تركه تقي به او ببعض منه معين تحت يد الوارث بان لم يحل بينه وبينها بيمينه وان لم
 يوجد منه حقيقة الاستيلاء عليها وعلمه به فان انكر الدين والموت حلف على نفي العلم وحصول التركة
 التركة في يده على الت **وله** اي لمن توجهت عليه اليمين **حلف** على الت ولو لم يكن مؤكدا في بسبه
كالة اي الحلف على نفسه وان لم تذكره على المعتمد وغيره وهو محفوظ عنده او عند غيره بيمينه
 او شرطه في التجارة او عامله في الغرض الثقة ان له على فلان كذا او ادله كذا اهلا فله الحلف على ذلك
 وفي نسخة بالكاف وهي افيلا فادتها ان نحو الخط كاخبار العدك كذا كذا الام امين وانما لم يعقد قاض
توبة كقول عن الحلف من خصمة الموعر او المرفوع عن اليمين فله الحلف **هو** اي الحلف **بيمينه**
 من يصح اداء الشهادة عنده من نحو محكم وامام وقاض يستحلف بما يراه واقفا دون الحالف لغير
 مسلم اليمين على يمينه المستحلف فلا يدفع اثم اليمين الفاجحة تاريله ووصله سرا نحو استئنا قال النبي
 الا ان كان محقا لما نواه كان ادعى عليه اخذتني تعديا وكان اخذه ظفرا فاذا نوى بحلفه انما اخذه
 اي غير استحقاق نفقته هذه البينة ويخرج نحو القاضي من ليس له ولاية التحليف ولو الخصم به
 وبالمستحلف وبما يراه ما لو حلفه شافعي لا حلفه بنحو الطلاق تنفع التورية في جميع ذلك في الائم
 والحنث وبعد القاضي يمين الحالف **ما ليس** منه **استئنا** او شرطا وصله باليمين وانكره ان
 حرمه ذلك واعاد تحليفه او كمالا ليقصمه نهاء واعادها ايضا **فلا** القاضي اليمين المشروعة
 في الدعاوى يد بها وان لم يطلبه الخصم مبالغة في الزجر وتخص بغير المال كالعقود والحلول وما لا يقد
 يبلغ نصاب زكاه او بما هو قيمة وكذا ما دونه ان رآه لجة الحالف **لا في مال** دون نصاب
 ولم يره القاضي ولا في حق مالي كخياره اجل الا ان يتعلق بنصاب وتسوي في الغلط بيمين مدعى عليه
 ومدعى ولو مع شاهد وقد تختص احداها **بغير غلط في حق** رقيق **يسيس** لا يساوي نصابا عليه اذا
 ادعى عقدا او ما ينتج ككتابة على سيدة فانكر ونكل ان مدعاه ليس بالثقة **سيدة** اذا حلف ان قصده
 استدامة ما اقليل ويغلف عليها في وقف بلغ نصابا وفي خلع ادعته فانكر لان قصدها الزاني وقصده
 استدامة النكاح ثم هو بالزمان والمكان ولو على محرق وموت في اللعان ويزيادة الاسماء والصفات
 ووضع المصحف في حجره لا يجوز جمع وان تعلق اليمين بمجد وامتناع من الغلط بيمينه وقاية
 اليمين قطع الحضور كمالا لا سقوط الحق **فان حلف** بغير طلبة خصمه اعتد به **ولا** لا كليل لم لا طالب
 الا ان ثبت الحق عليه **بيمينه** يقيمها المدعي بيمينه حلف عليه بيمينه **ولا** كانت اقامته اياها
 بعد قوله وقت التحليف **لا يثبت** لاجازة ولا عارية او كل بينة اقيمتها في باطلا وزور

او شاهد على ان تذكر لانه يروي الى امور
 الغير او عموم الضرر بسبب

انتماعها واستدانة الى وقت الدعوى واعتدرا لداخل بنحو غيبة شهده سمعت دعواها وان
العين من الخارج لان اليد انما زلت لعدم الحجج وقد حصلت **وانما تسمى بينة** ذي البينة
الخارج لا قبلها لان الاصل في جانبه الميمن فلا يعدل عنها مادامت كافية وتسمى بينة لان
بينة الخارج لا يدخل بعد اقامة البينة قد اشرفت على الزوال فثبت الحاجة الى دفع الطاعن
عنها **ثم** ان لم يكن نقل ولا يدري **شاهدان على شاهد واحد** **وممن** لانها حجج بالاجماع نعم ان حجج
الشاهد والميمن يدريهما على الشاهدين وافهم كلامه انه لا يدرج بزيادة شهود احدهما او فقههم
او ورعهم ولا رجلان على رجل وامرأتين للاجماع على حجة الكل **ثم** ان كان كل شاهدان ولا يقال
رجح بينة احدهما **سبق** **تاسع** بها بزم من يمكن فيه انتقال الملك في العقود والاملاك فيقدم من
شهدت بالملك من يومين او شهدت مع ذلك بالملك في الحال على من شهدت به من يوم لان تارك
اثبتته في زمن بلا معاينة نعم ان كان مع المسبوق يد قدمت كما افادته ثم اذا بداقوى
من الشهادة بالملك السابق دليل لئلا يتزال بها **تاسع** كلامه ما تعلق بالاجماع من سنة وقاله الاخر
اكثر من سنة فتقدم الثانية كذا اطلق الشارع وفيه نظر لما تقدم من قولنا في زمن يمكن فيه انتقال
الملك الى اخره **فليجيب** **تاسع** ذلك بان يقول اكثر من سنة بزم من يمكن فيه الحجج تقدم من شهدت
بنتج في يد بطريق الملك او بان الارض له زرعها او القمار والخطة من شجر او غيره على مطلق
او مؤخره ليست ذات يد كما علم من كلامه ايضا الزيادة عليها ولا يثبت ابتداء الملك **ثم** ان لم يكن تاريخ
ولا تاج ولا مرجح مما مر **رجح** **باختلاف** الملك المشهور به الى سبب من تحولات او شرا او فقدهم المصنف
لزيادة علم على المطلقة ولو ادعى ملكا مطلقا فشهدوا به وبسببه او بالعكس قبلوا لان ذلك الب
كالناج ومن لم يكن مرجحا فحل الترجيح به ان يدعي الملك وبسببه ويشهدون بها **ثم** ان لم يكن
مرجح مما مر **سقطنا** اي البينتان لا يستحالة الحجج بينهما **المطلقة** **وتوجه** لم تشهد واحدة بخلاف
بارا لقد تم بينة الابرا حينئذ كما نقله الزركشي عن شرحه الروياني واقوه لانها انما تكون بعد
الوجوب **وعزم** مدعيه عليه ببيع **التمين** **في** ما اذا ادعى كل من اثنين دارا بيدة وقال **يعتصم** **يعني**
يعتني **يعتني** باها **واسقط** **بني** **التمين** واقام بينة بما ادعاه ولم يتعرض لبعض المبيع وطالبه بتسليمها
حال كون شهادتي البينتين **بلا اختلاف** **تاسع** بان اطلقا او احدهما او اختارنا بخر واحد فيقد
بيده بعد ان يحلف لكل منهما انه ما باعه لان تعاضدها انما هو بالنسبة لرفقتها دون التمين لان بينة
كل شهدت باقباضه التمين اما اذا اختلف تاريخها فلا يفرعها بالحكم بالملك السابق واما اذا اختلف
لغير المبيع فلا غرض ايضا لتقرر العقد بالقبض وليس على البايع عهده ما يحدث بعده **فيما اذا ادعى**
دارا بيدة وقال كل بعتها منك كذا وهي ملكي وطالبه بالتمين واقام بينة بامر التمين اطلقا
او اختارنا بخرين لكن ان كان بينهما زمن يمكن انتقال الملك فيه او ارجحت واحدة فقط كما سلك
قوله **او بلا اتفاقية** **اي** **الخارج** **في** **قوله** **كل منهما** **يعني** **بجسدها** **اي** **اياهما** **الكان** **العمل** **بها** **انما** **انما**
منه الى البايع الثاني اما اذا اتفق تاريخها فنتعارضان لا تمنع كونها ملكا لكل في زمن واحد فيجوز
لكل مينا والحكم **في** **عبد** **ين** **شلا** **يعني** **نفع** **البنا** **مرتين** **من** **موت** **احدهما** **سالم** **والاخر** **عزم**

بان شهد

بان شهدت بعق كل بينة **كل** **منها** **تاسع** **لما** **يجعل** **تاريخ** **اي** **مع** **بان** **الاطلاق** **او** **احد** **بها** **فان** **يعلم**
وقوع عقدها معا ومرة تارة اذا لم تجز الورثة **تسقط** **ذلك** **العقود** **عليها** **في** **هذه** **الصورة**
تصف كل حججا بين البينتين بعد الاطلاق ولا تمنع القرعة لانها قد يخرج برفق الواو اذا اختلفا
فان اختلفا قدم السابق وان اختلفا ارجح بينهما لعدم المرجح **في** **مقتضى** **بوصية** **بان** **اوصى**
بعق سالم وغام وكل ثلث ثلث اذا شهدت ببنان به ولم تجز الورثة يقرع بينهما فان شهد واحد
او جمع يرجع الموصي عن الوصية قبلت شهادته ان عني المرجوع عنه ولا رد شهادة من شهد
برجوع **عن** **الوصية** **ممن** **بان** **لم** **يعين** **المرجع** **عنه** **للجمله** **ورد** **ورثة** **للموصي** **شهادة** **برجوع**
مدر منه عن الوصية حال كون ذلك الرجوع **بلا بد** **للمرجوع** **عن** **الوصية** **جديدة** **بخلاف**
ما اذا شهدوا برجوعه عن واحد وايضا انه بعق آخر مساو له في القيمة اذا كانت قويه والمهنة
الضعيفة لا اثر لهما **فان** **شهد** **كلهم** **وهي** **فقط** **برجوع** **صدر** **من** **الموصي** **عن** **عق** **سالم**
بالوصية الثانية بشهادة اجنبيين **لغاية** **اي** **لا** **ايضا** **بعق** **كل** **منها** **لما** **عق** **سالم**
بشهادة الاجنبيين لاحتمال التثنية له وشهادة الورثة مردودة لضعفهم **وعق** **من** **عامة** **ذلك**
الباقي **بعد** **عق** **سالم** **وهو** **ثلاثة** **مواخذة** **لم** **بقرارهم** **وكان** **سالم** **لأن** **لهم** **وكان** **عق** **سالم**
شهادة **اثان** **بغضبه** **لكرة** **وشهد** **اثان** **ب** **اي** **بغضبه** **لك** **الشي** **عشيرة** **لغاية** **الى** **الزنا**
لنقضها **بلا مرجح** **واحتال** **استداده** **ثم** **غضبه** **ثانيا** **بغير** **او** **شهد** **واحد** **بانه** **غضبه** **لكرة**
وشهد **واحد** **بانه** **غضبه** **عشيرة** **حلف** **المدعي** **مع** **احدهما** **الموافق** **لدعواه** **وطالب** **بالفرق** **والمقاضي**
لان الواحد ليس بحجة **او** **شهد** **اثان** **ان** **قيمة** **المكف** **المدعي** **عليه** **رجح** **من** **دينار** **وشهد** **الآخر**
انها **منه** **ثمن** **الاقل** **وهو** **التمين** **الاتفا** **قما** **وتعارضا** **اي** **البينتان** **في** **التمين** **الباقي** **او** **شهد**
واحد **بان** **قيمة** **مرج** **وشهد** **الشاهد** **واحد** **بان** **قيمة** **من** **ثلث** **الاقل** **لكل** **البينة** **وهو** **حلف**
المدعي **مع** **الشاهد** **الآخر** **للباقي** **وهو** **النش** **واخذه** **لان** **الشاهد** **بالتمين** **لعارض** **الشاهد**
واليمين **في** **التمين** **الاخر** **لا** **لها** **حجة** **دونه** **واذا** **اختلفت** **الشهادتان** **في** **وزن** **او** **كل** **او** **رجح**
بالتلف **ثبت** **الاكثر** **ان** **كلما** **اي** **البينتان** **لان** **مع** **بينة** **الاكثر** **زيادة** **علم** **بجلا** **بينة** **القيمة**
لان مدر كلا الاجتهاد وبينة الاقل قد تدرك عياضها **باب** **في** **القيمة** **وهي** **يخير**
الحصص بعضها من بعض اذا قسم غير الشراكة بينهم وليس في القيمة تقويم **في** **قاسم** **واحد**
وشرط منسوب القاضي ومن حكوت ليقسم بينهم في العدالة والعفة مع الطمحة كذا اجمعوا بينها
وهو مشكل لانهم ان ارادوا طمحا مفسقا لم يجز اليه او غير لم يكن التز به شرط وقد قال
هو شرط منصوص القاضي مطلقا لانه منصرف على غير فانه الاحتياط له بما فيه مصلحة
ولا يجوز ذلك المبيع العفة بخلاف منصوصهم وتوابع ذلك مما لا يجوز له تولية الا على وظيفة
نحو اذان وان صح اذ انه لذلك ومعرف الحساب والمساخلة القيمة وان كان فيها تقويم فلا بد
من اثنين اذ لا يكفي **مقدم** **واحد** **يلتزم** **تعدد** **لانه** **شهادة** **بقيمة** **نعم** **ان** **حجة** **الامام**
حكا في التقويم قضى بعلمه او بعدلين وعلى الامام ان السع بيق المال لا يبيع نص قاسم

210

فاهلم يطالب بهالم يحزنطلمها

ويرفع بينهما ثم يقع بين من خرج لها سهم العلق من قعر علق ثلثه ومثل الاقرب للفصل ان يكتب
 الاسماء في ثمان رواق ويجزى واحدة للعلق ثم ثمانية له ثم ثالثة فيعتق الاولان وثلاثة الثالث
 في القصة بين الشرايين بانواعها السابقة والآتية بما ورد به الجزا وما فيها وهذا اما **جزء**
 ونوى واقلام متساوية او مختلفه للحصول المقصود به كالكتابة **لا يجوز ان يوزن رواق**
 ما فيه عدول عن القصة الى التمييز بغيرها وقواع الوارد او ما بعينه دون الآخر لان غاية الجاهلية
او كتب اجزاء في الملك بعد الجزية بالاقول وتبين كل جزء من **جزء** وكتب **جزء** في العلق او كتب
اسماء للشرايين في الملك والارواق في العلق ثم ان استوت الاجزاء استوت الطرفين والاكثرت الاسماء
 بالنسبة **لاخر** **اختلف** **اول** بالكتابة من الاجزاء لوقوع الشرايين في بعض صورها واذا كتب الاجزاء والاسماء
 فلتكن **رقاع** مستوية قدر اوهية بعد الاجزاء او الاسماء وتدرج **جذوق** من تحت **سوا**
 اي مستوية وشكلها على الوجه للتاسيق اليه **لاخر** **الكبيرة** ويقول **القاصم** **اول** عن الثانية
 والارواح البعد عن التهمة ومن ثم كان **عمر** كالبه وطلعت **اول** بان يامر بذلك من الفضل لانه بعد
 عن التهمة **ضع** **بنفقة** **هنا** **ثو** **بنفقة** **هنا** فان كتب الاجزاء او ارق والحرية امر يخرج الرقاق
 بوضع رقع على زيد ثم اخرى على عمر وهكذا او الاسماء بوضع رقعة على الجزء الاول ثم يخرج
 اسمه اخذ ثم الاخرى على تاليه وهكذا وتعين الاخر **لاخر** فيها وعلى ارق والحرية في العلق وتعين
 الجزء وبه للتصميم **لاخر** **حق** بل يعطى كل من الشرايين كحقه فلا تفرق فاذا كان واحد نصف والاخر
 ثلث **لاخر** **سدس** وكتب الاسماء في ثلاث رواق واخرج على الجزء الاخر **لذي** **السدس** اخذ ثم
 ان خرج الباقي اثنى الثلث اخذه وما يليه وتعين الباقي لذي النصف ولذي النصف اخذ وتاليه
 من خرج الرابع لذي الثلث اخذه وتاليه وتعين الآخر لذي السدس وهذا الذي قلناه من الاحيار
 فهاست انما يكون ان **يقى** بعد القصة **نقصة** الذي كان له قبلها **الطال** **لا** **عمر** **لا** **الاسماع** **ب** **بوجه** **آخر**
 فلا كان لو احد عشر دار وهو يكفيه مسكنه بعد ما طلبه لها **الض** **وطلب** **ترك** **سابع** **في** **هو** **عليه** **لا** **ينفع**
 به **ما** **كان** **له** **قبلها** **ولم** **يكن** **لا** **بما** **مراقف** **كا** **حداث** **بي** **وحش** **والوعة** **لا** **تنفأ** **الضر** **مع** **شعر**
لما **كلم** **ما** **اخرج** **اليه** **من** **ذلك** **مخرج** **واهم** **كلامه** **بالا** **اولى** **انه** **لا** **يجزى** **عليه** **ما** **قدم** **القصة** **من** **قصة** **لثو**
 وجوهة نفيسين والقصة في غير **لما** **ذكر** **من** **مستوي** **اجزاء** **اوقية** **قصة** **مختلف** **سوا** **قصة** **الرد**
 وغيره **الا** **جارية** **و** **انما** **قسم** **عمر** **ان** **يكون** **قبل** **بعد** **اي** **قبل** **الرقعة** **وبعد** **لان** **قصة** **الرد** **يبيع**
غير **ها** **شبه** **ها** **وتجزى** **بالتراضي** **لا** **الاحبار** **في** **بعض** **صور** **اخرى** **كجدار** **مشترك** **بين** **ملكين** **فلا** **ايجاب**
 في قسمه **ولا** **في** **كل** **الارض** **وهو** **الامتداد** **من** **احدى** **زاويتي** **الى** **اخرى** **ولا** **عرض** **في** **كل** **الطول** **وهو**
 ما بين وجهيه ولا سما وهو ارتفاعه **لا** **اضرار** **في** **كل** **لا** **ايجاب** **مع** **ويشترط** **الرضا** **بعد** **الرقعة** **ايضا**
فان **قسم** **مختلف** **من** **الشرايين** **ما** **الى** **الوجه** **الذي** **عليه** **ولا** **حاجة** **الى** **الرقعة** **ثم** **المعتد** **ان** **قصة**
الاجزاء **افراز** **اي** **يبين** **ان** **ما** **خرج** **لكل** **كان** **ملكه** **ولما** **كنت** **بعيها** **لما** **دخلها** **اجبار** **فتجزى** **في** **طلب** **عيب**
كل **على** **الجزء** **ونعزها** **اذا** **يخرج** **الجزء** **من** **سبع** **قصة** **قصة** **مملوك** **من** **وقف** **حيث** **لا** **يسع** **لا** **استماع** **مع**
و **افراز** **مع** **رد** **المالك** **لانه** **ياخذ** **بازاء** **ملكه** **جزءا** **من** **الوقف** **ولفت** **قصة** **لا** **من** **ملك** **بل** **من** **اربابه** **لما** **فيه**

ولم

ملاحظة مستوفى

من قولهم السابق في قول الميت بعد مسئلة قد المفقود بما اذا كان النقص في الاعضاء الظاهرة
تتمكن الشريك من اتمام السلامة فيها فان كان في الباطنة فكذلك الظاهر في قوله لا ان اسند النقص
لا كحدوث عجز وانكره الشريك ولا يثبت فلا يصدق الظاهر بل المعزوم له بيمينه لان الاصل
السلامة وله ولا على عتقه وذرعه وعتقائه وان سفلوا اجماعا ومرتجوا لغيره من احواله
وبطلان ادعاء الولاء عن العتق او كونه لغير المعلق الحق فيثبت للعق **باب**
في التدبير هو لغة النظر في العواقب وبما يتعلق عتق بالموت الذي هو بر الحياة فهو تعلق
عتق بصفة لا وصية وان كان ثلثة فن ولو كان بالامتنان لدية وسيد وشروط التكليف ولو
حريرا او محجرا عليه بسفلة نعم يصح من السكران وتدير المرتد موقوف ملكه وصيغة فلا يصح
الدين وهو ما صيرورة العتق معلما بالموت **لا يلفظ** اي بلفظ هو هو واشتق منه فان
فيه بياينة وفيه ايضا استخدام لانه اريد بلفظه الظاهر غير ما اريد بضميره كما تقدم ثم هو مرجع
كانت مديرة ومنه كل **تعلق عتق** من السيد **يحيى** كما اذا مات فانت حرا واعتقك بعد موت
وكفاية ككفاية سبيلك او حبسك بعد موت وانت تدبير ويحصل التدبير بتعليق السيد العتق بموت
وان قيده بصفة في الموت لقوله ان او اذا اومت فثقلت اومت من مرضي هذا او حقت اني اوفي
هذا البلد فان حر بعد موتى فاذا مات على الصفة المذكورة عتق ولا فلا ومن المقيده ايضا ان او اذا
مت فانت حرا او اسيت او دخلت مثلا فلا بد من هسيته بعد موت سيده فورا لانه السابق الى
الفهم من تأخيرها عن ذكر الموت ان اطلق ولا يحمل على ارادته كما ياتي ويصح وان قيد كما تقدم
او علق بغيره كان دخلت الارقات حر بعد موتى فاذا دخل قبل موت السيد ولو على التراضي
صار مديرا او بعد موته فلا فان قال ان دخلت بعد موتى او اذا مات ثم دخلت فانت حر كان تعليقها
لا تدبير فيعتق بدخوله بعد الموت لا قبله ولا يحل فورا الا في دخلت ولم يتبع على الوارث من بعده
قبل الدخول فيصح التدبير بما مر من الصيغ **لا** بقوله **ان حر قبل موتى** بوزن ذكره كقوله مثلا
بل يكون تعليق عتق بصفة خلافا لما سنده الحاروي فيعتق من راس المال حيث لم يرض او زاد
على الزمان على مدة المرض ولا في الثلث **او** قوله اذا مات ومضى شهر فانت حرا وانت حر بعد
اي بعد موت **من** ذكر ايضا بل يكون تعليقها ايضا خلافا للحاروي نعم هنا له حكم المديرة في الله
يعتق من الثلث مطلقا ويشترط مضي شهر من حين التلفظ بالتعلق والحيلة في عتق جميع عبد
لا مال له غيره ان يقول هو حر قبل مرض موتى بيوم وان مات فجاءه قبل موتى بيوم فاذا مات
بعد التعليق بأكبر من يوم عتق العبد كله **ومن** المقيده المعلق ان يقول **ان او ان او متى**
فانت حر ان او اذا مثلا فانت كذا كان شيت ومثله على ما نقله عن البغوي هنا اذا مات
ودخلت الارقات حر لكن صوب الاسوعى انه لا يشترط الدخول فيها بعد الموت مطلقا وان
اشترطه ضعيف مفع على ضعيف وان الوال للترتيب وقد يجاب بمنع هذا الجواب بوجه بان
لفظه ظاهر في ان دخلت مشروط بالموت بان الظاهر المتبادر من هذا التركيب هو على ما ذكره
اذا مات فاقبله يظهر لك ان تقررها لكلام البغوي له نوع اتجاه **فيه** اي فيعتق بوقوع العتق عليه

ان او

بعد بالضم اي بعد موته **لم يرد قبل** بالضم ايضا اي قبل موته بان اراد وقوعه بعد موته او اطلق
فلا بد في كليهما من المشية مثلا بعد موت السيد لانه السابق الى الفهم من تأخيرها عن ذكر
الموت فيجعل عليه لا اذا صرح به عن ظاهره بارادة ما قبل الموت في لا تدبير لانه ان فعل ذكر الموت
الاول قد شرط كان شيت فانت حرا اذا مات او بعد موتى فنتشرط المشية في حياته على انك لا يصح
اجبت عنه في الاصل والعق في هذه الصور يقع بوجود الفعل المعلق به بعد الموت او قبله
ولم يرد اي مع وقوعه عن الموت او عن التعليق هذا ان علق بغير المشية او بها مع موتى
فقد يردك وانت مديرة متى شيت او دخلت بشرط نحو المشية ولو على التراضي في حياته لم يرد
بعد الموت وبوجودها يصير مديرا **لا مشية** فهو عطف على محذوف دل عليه السياق كما قد مر
بان واذا اي مع احدها كانت مديرة ان شيت او اذا شيت وكان او اذا شيت فانت مديرة
بعد العلم بالتعليق وجود المشية في حياته كما لو علق بالطلاق او العتق بها فورا او الالها التعليق
وفي امانات مديرا اذا زاد زيد لا بشرط الفورانية لا تنقضاء الملك في اذامت فثبت بشرط المشية
عتق الموت لانه لا لغيره فان قال فتم شيت فالتباس بشرط التراضي فان قلت هو حال التراضي
له فانه قلت ممنوع فقد يكون عرضه استفاد الوثية ذلك الزمن الذي به التراضي وحيث شرط نحو
المشية فامتنع منه فلو وثية ببعده ما لم يرجع ويظهر جواز رجوعه ما لم يلزم البيع واعتق ببقده
لان المقصود من انتقال الملك اللازم لم يوجد **ويج** فيما اذا برامة حاملا او علق عليها بصفة **حل**
ملكه من نكاح او زنا تدبير امه كما يتبعها في البيع والاعتاق هذا ان **قارنه** بان افضل الوثية سنة
اشهر منه مطلقا او اربع سنين فاقبل منه حيث لم تكن فراشا اما اذا حدث بعده فلا يتبعها على العهد
نعم ان لم يفصل قبل موت السيد عتق بها لها القوة العتق **لا ام** فلا يتبع **حالا** دية كالتقعة
في الاعتاق **وبطل** تدبير امه **ولم يرد** اليها **باياد** لها من سيدها الذي دبرها وصارت مستولدة وان
اقضى كل من التدبير والاستيلاء فحق بموت السيد تغلبا للاستيلاء لانه اقوى وبطل تدبير
ولم يرد ايضا بسبب **نقل ملك** عنه من سيده الى غيره بغير بيع او وقف او وصية قبل الموت له
بعد الموت لانه حينئذ تبين انه ملك بالموت وذلك لانه صلى الله عليه ولم يباع المديرة فليس بالبيع غير
واضح قوله ولم يرد انه اذا زال الملك عن المديرة عاد لم يرد وان كان تعليق عتق بصفة بناء على الظاهر
وهو عدم عود الخبث وبطل بما ذكره لم يرد بما نقل الملك **ولا ام** المجل الذي دبره دون المشية
لها في البيع وبطل بما ذكره لا بما لا ينقل الملك كرهن وقاية **ولا يصح** كلفه او بطله لان التعليق لا يرد
الرجوع عنها القول وانما جاز الرجوع به في اعتقوا فلا ناعني اذا مات لانه وصية **ولا** كقوله للتدبير
لانه فقد تعلق به غرض لشخص فلم يرتفع بانك احد ما بخلاف الوكالة فان معظم الغرض بها للرجوع
ولا فل سيد **برهان** جناية توجب مالا ابتدا او بالعفو عليه لعدم زوال الملك عنه **ولا يملك** اي التدبير
وارث وان ملك مورثه ابطل **لما كان** اي المورث **بعد** اي بعد موته بان اوصى ان تعاد دارة من فلان
بعد موته سنة مثلا فليس للوارث ابطل لما وان جاز لمورثه لان حقه وهو الارث متأخر عن الوصية
بالضم **بجائته** اي المديرة بعد موت سيده او في حياته وقد مات قبل بعه واختار فداه **سالتوك**

او هبة ولا تعين ببل الملك

1962

کونہ

المجلد

والتحقيق عليه (والله اعلم بالصواب) في تاريخه

من شريك بان اي ظهر عند عجز المكاتب او تجزئة **سريان** الى نصيب الآخر **فصح** اي مع فسخه
فاذا كانتا قاتمتا فادى نصيب احدهما ليعتق كما مر فان اعتقه احدهما او ابراه عن نصيبه لم يسر
خلافا لما مر لان سبب الحرية في النصيب الآخر وقد يودي ويعتق هذا ان انفكاكها كانا
والا فحقه تفصيل وهو انه **بانكار الشريك الآخر** الكتابة الذي ادعاها القن المشترك وصدره احدهما
سري صدر من المقر الموصى لنصيب المنكر باعتباره بموجب السراية وهو كونه خائما
وولا كماله المقر **لا ابر** صدر من المقر القن بما عليه له او قبضه منه فلا يسري لان منكر الكتابة لا يعتق
يعتق نصيب شريكه **ويصح** اي لغو واذا ادعى قن على كتابته انها قبضته منه مال الكتابة فانكر اخفا
وان انكر اخفا لم يعتق نصيبه **وعق نصيب من قبضنا** اي انا وشريكنا عملا باقراره **وناركة**
المنكر ان شاء فيما اقر قبضه واخذ الباقي من المكاتب او طالم بالجميع **وليس** العتق النصيب مطلقا
بل يبقى كما بان لان المقر معترف بقبض الجميع فلا سراية والمنكر بقى نصيبه كما بان فلا يفوت عليه
حقه **ولا ابر** المقر بقبضه على القن بما شاركه فيه المنكر ولا القن على المقر بما اخذه منه
المنكر لان كلامها معترف بظلم المنكر بالخذ منه والمظلم لا يرجع على غفاله **واذا** كانت
قنيدته اعترف بانه قبض من احدهما او ابراه لزمه البيان فان مات قبله قام وارثه مقامه فان
بقي احدهما وصدره الآخر فذاك او كونه بان ادعى كل على وارثه ان مورثه ابراه مثلا وان يعلم
ذلك **حلف** **فان** ميت **مير** واحد منهما **لوانه ما علمه** الميرى او الميراث **ثم** اذا حلف **ان**
بينهما للعتق لا للمال فمن خرجت له القرعة عتق وعلى الآخر اداء النجوم **ويصح** السيد وجوبه اي
يكون **مكاتبه** لكن **الحاجة** بان عجز عن كفايته لانه قد مات بقى عليه شيء **ويصح** سيدة ان شاء
من قبله قتلا ليجب القود لا نفسا الكتابة بقتله فان استوفى القود وجبت له القيمة كما باصه
فعبارة احسن **وله** اي السيد **كسبه** **ان** **رق** بنحو تجزئة او موت لانه ملكه **وان** **عليه** **نجم**
بعيب **او استحق** اي ظهر مستحقا لغير المكاتب **بان** **الرق** اعظم بقاؤه لبقاء شغل ذمته
ولو كان السيد قد مرح بعقده بناء على صحة الاداء كاتصال قوله ذلك بقبضه النجوم والعتق
فانت حررت قربة على ترتيب ذلك على صحة الاداء كاتصال قوله ذلك بقبضه النجوم والعتق
بجميع ذلك وان لم يرد ان حرر بما دى **للقربة** الدالة على انه انما بنى العتق على الظاهر من صحة
الاداء وقد بان خلافه فان ان لا عتق بخلاف ما اذا انفصلت القربة عن ذلك لضعفها
فيعتق كما لو قصد بعقده ونحوه الانشاء فانه يعتق عن الكتابة ويظهر ما ذكره الموقال
عبدى حر ثم قال المناقلة ذلك على سبيل الاخبار لظني عقده بصفحة ونحوها ثم اتى الفقهاء
بانه لو يعتق وقال العبد انما اذرت الانشاء فيصدق السيد بميمنه وهاتان المشلتان فيذكر
فهما من التفصيل **كالطلاق** الذي اقر به ثم قال ظننت ما جرى بيننا طلاقا ثم اقيمت بانه
لا يقع به شيء وقالت امراته انما اذرت الانشاء او الاقرار بطلاق آخر فان اصل بقاء اللفظ
قربة تدعى مدعاها كان تخاصما في لفظة اطلاقها فقال ذلك ثم ذكر الثاني قبل والاربعين
وهذا التفصيل فيما هو المعتمد كما بينته في الاصل **وان** لم يرد السيد النجم الذي اقر بان **نصيبه**

بيان
المعتق

بان العتق

بان العتق من حين الالاد **الا** من حين الرضى لانه يتبين ملكه النجم من العتق **ولزم** من كان
فيه كتابة صحيحة **قبل عتق** عن الكتابة اما **حط** اقل **مقول** عنه من مال الكتابة **او بدله**
اي ذلك الاقل لكن بشرط ان يكون **من قبضه** اي مال الكتابة وذلك لقوله تعالى واتوهم من مال
الله الذي اتاكم وانما كفى الخط عن البذل لانه في معناه وان لم يسلم ايتاء لان القصد به الاعانة
على العتق ومن ثم تعين قبله فان اخرعته وجب قضاء **والنجوم** المقبوضة من المكاتب قبل
الحط والالات ما دامت باقية هي **كرهن** اي رهون **به** اي بالمحطوط او البذل ولا تعلق
الدين بالرهون فلا يلزم احيه فيها ارباب الديون لعتق حق المكاتب بعينها فان لم يبق في التركة
ساوت بقية الديون فلا يقدم عليها خلافا لمن وهم فيه **ولو جعل** المكاتب بعض النجوم **ليبريه** السيد
عن باقيها وعن بعضه سواء اشترطه السيد ام العبد فابراه عنه **لغيا** اي التجليل والابراء
لفساد شرط الابراء المعتضى لفساد مقابله وهو القبض فلا يعتق **ومن ثم** **استرد** المكاتب ما جعله
لان **في** اي انشا رضى جديدا بان يقبضه السيد ما عليه فانه لا يسترد حينئذ بل يكون السيد
قابضه من نفسه **وليس** **ووارث** له **موصى** له **برقبة** من **عجز** اي مكاتب بان قال وصيت
برقبته ان عجز **فصح** للكتابة بنحو فسختها او عجزتك ولو من غيرك وان فسخ كلامه صحته الوصية به
وان شرطها ان بشرط عجزه وهذا القس **موسع** فليس فورى كالفسخ بالاعسار ولو اذرت او عجز
له فصح **بان** **امهل** المكاتب اجنبى آخر **موصى** له من السيد **بنجمه** اي المكاتب لعتق حق الاولين
برقبته بخلاف هذا ولما يجوز الفسخ لسيد او وارثه او موصى له **ان عجز** المكاتب لكونه قد مر كرهما
يجب خطه **لا** ان عجز **عما يحط** عنه او يبدله فلا فسخ للسيد حينئذ لان المكاتب العجز عنه
يستحق المكاتب مثله عليه **و** الحال انه **لا تقام** بينهما لعتق العتق بالاداء **تنبه** وقع الخارج
اعراض قوله موصى له بنجمه ولا آخر تقريره وتحسينه لكن بما فيه طول وتوقف في بعضه والحق
في ذلك يحتاج الى مزيد تأمل وتدبر ففتش ذلك له لتعلم ان قوله ووارث وموصى له برقبة
من عجز مخرج قوله موسع بعيد ان لكل من هذين ان يفسخ وان امهل الآخر لاستوايهما في ان كلا
يملك الرقبة الوارث بطريق الاصل والموصى له بالوصية انه لو تعارض مستحق الرقبة ومستحق المال
بان طلب الاول الفسخ والثاني الامهال اجيب الاول الوارث او الموصى له بالرقبة لان تعلقه لكونه
بالرقبة اقوى فزعم ان الجواب ذوالمال وهم لان الفسخ يبطل حقه من اصله فطلبه لم يجز
قبل ان يقر اصله وان امهل اخر اعلم واخص من قول المتن موصى له بنجمه لانه زاد في اللفظ
وقصر في المعنى غفلة عن تامل صنيعه لان اخر الذي عبر به اصله لم يبين المراد به ورغم انه عام
وهم بل هو مطلق يتناول غير المراد فان المتن هذا الايهام بتصويره بما افهم بالاولى مع سبيله
ذلك الصوم المدعى استفادته من الحامى للمعلمات انه افاذ بكلامه اوله انه اذا تعارض مستحق
الرقبة بان قال الوارث انا افسخ والموصى له بالرقبة انا امهل اجيب الاول وان لم يعرفه من الفسخ
مالا لا به يصير لى الوصية الرقبة وذلك لان له غرضا في تنفيذ وصية مورثه وبه يعلم
ان الوجه انه لو كان ثم موصى له بالرقبة وموصى له بالنجوم وطلب الوارث الفسخ اجيب لان الفسخ

21
وهو الاصل لتحقق نفعه من عجز

۱۴۱

تَطْوِيلُهُ

[illegible]

من القاضي احمد وجب التوقيم المذكور على القاضي لا الذي يتولى حيدقة ما في يده
فان نفسه استولى اي دين يوصل الى السيد والارض في التعلق

ما زكرا كالتغير بالصوم الذي لا يضره **واشترى** أي أصل الورع **سيد** له ويملكه فان عجز
وصار للسيد عتق عليه **واقترع** من جنس عليه او على قته ولوم قته لقته لان ذلك من مصالح
ملكه **وقد اعبر** الذي لا يكاتب عليه غير الاثني **ونفسه باقل الامرين** الارش وقيمة العبد والحيات
هذا ان جنس على غير السيد والا فان وجب مال وعجزه صار قنا محضاً ولا مال وان لم يعجز فدى نفسه
منه **بالارث من سيد** له بالغاً ما بالغ **ان عتق باء** للنجوم لان واجبنا يته كاتعلق له بقرته لان ملكه
والما يتعلق بالله فيجب بكماله كالمحرر وان لم يعتق باء بان **ابراه** السيد عن النجوم واعتقه
فما في يده فقط نفذي نفسه من السيد فان لم يكن سيده سمي سقط ولا يتعلق بدمته **وقد اعبر**
أي مكاتباً جنس على غير السيد وجوباً **سيد قتله او عتقه** ولو برأيه عن النجوم لانه نفوذ متعلق
حق المجنى عليه **وتبعه** أي مكاتباً جنس عليه **اعتق** حصل له بالاداء او البراء او بغيره على
المعتدای بسببه **ارثه** وكسبه وولده **وقاسدها** أي الكتابة كالحبس كما يأتي وهي التي تفر
عن مختار مطلق التصرف بايجاب وقبول وعوض مقصود والمعارض لها الفساد **لقد عتق**
كان عقدت بحال او معتق او نحو خسر ما يقصد **الباطلة** وهي التي تصدر مع اتفاق ركن او مع
اكره فليست كالصحيحة فعلم ان البطلان يحصل اما **بأكراه** لاحد العاقلين واما بسبب
عجز عليه بصبي او جنون او سفه او فليس واما بسبب وقوع العقد على غير عوض او على
عوض **لا يقصد** كدم او حشرات والفسادة **كهي** أي الصحيحة في العتق بالاداء وسقوط
مؤنه عن السيد وغيرها **لا في عو خط** فلا يجب فيها لان نجيها غير ثابتة **ولا في سفير**
فيمنع عليه الا باذن السيد لانه في الحقيقة في يده **ولا في ابراء** عن النجوم من السيد واذ ابراء
الغير يتبعان لان الصفة المتعلقة عليها العتق لا تحصل لهما والتعلق هو المذهب في الفاسدة **ولا في**
فطرة اذهي في الفاسدة على السيد وان لم تلزمه مؤنه كما مر **ولا في استحقاق زكوة** اذا
دين في ذمته ووقف على الرقاب ووصيته او نذر لهما **ولا في حصول عتق باعياض** عن النجوم
لنظير ما مر في الابراء **ولا في فسح** أي الفساح اما **بفسح** سيد للفاسدة لجوازها من جهة
بخلاف الصحيحة والمراد بالفسح اجراء احكامه اذ لا عقد في الحقيقة واما بسبب **موت** أي السيد
وجرح أي الجرح عليه بسفه لا فليس **وموت** لجوازها من جهة كما تقرر واما بسبب **نقص** فيه
بنحو بيع او رهن **ولا في تعجيل** للنجوم عن وقتها فلا يفتق به ذوالفاسدة لعدم وجود الصفة
ولا في تعلق للعق بالاداء بل لابد من صريح لفظه بخلافه في الصحيحة فانه اذا جرح
ونوى تعلق العتق بالاداء صح **ولا في رجوع** من السيد على المكاتب اذ ارى المسمى في الفاسد
وعتق **الى قيمة** للمكاتب يوم العتق ولا منه على السيد الى ما اذا اذاه اليه ان وجده والا فالى مال
المثلي وقيمة المتيقن وقد يفيض الى التقاض فهذا التراجع من خصوصيات الفاسدة
قول اصله ورد للقاضي لم يثبت في الاصل **باب** في احكام ما لا اولاد
أي امة وطبها سيدها ولو احراراً لكونها من جهة مثلاً واستبدلت مائة المحترمة او ذكراً
وهي ائمة ثم **انت** ولو بولداً وبعضه **متخبط** أي ظهر فيه تخبط التصوير ولو بالاولاد

الحال

بسبب ائمة لها حر ولو بعضها او سفيها او مفلساً على كلام فيهم في الاصل او مكرها او مجنونا
او فاسداً من الموت ولم يتعلق بها حق للعق **عتق** بموته من رأس المال وان اوصى به من
الثالث كمن بيته ثم مقدر ما عتقها على حقوق الغرما لقوله صلى الله عليه وسلم ايما مملوك لرب
من سيدها فاني حرة عن دبر منه او قال من بعده وربما قال لهما جميعاً **وف** أي لم يتخبط
من لم يظهر فيه تخبط المصغة لا تصور فيها خوف ولا ظاهراً ولا سرياً **وان** قال القائل لو بقيت
لصورت اذ لا يسمي ولد اؤمية الولد منوط في الاحاديث به ومترانه لا عبرة بها لان الاصل
براءة الذمة واما انقضت العدة بها لانه لا يراه اذ ابراءه الرحم المقصودة بها وبالسيد اجمال
غير فلا ايلاذ به وان ملكها قبل الوضع لعدم حرمة الولد المستتعة للاستيلاء او لعدم ملكه
لها حال العتق فيما اذا اقبلها بشبهة كونها امة او زوجته الحرة **واذا عتقت** مستولدة بموته عتق
ولها من غيره القن الحادث **بعده** أي بعد الايمان بالمخطوط المفهوم من انت **تو** أي السيد
تبعاً لها وفي عطف ولدها على من عتقت ضعف ويعتقان بموته **وان قتله** او قتله ولدها قتلها جميعاً
للعق لان الاستيلاء منزل منزلة العتق ومن تم سري لنصيب التبريك فكان القتل هنا كقتل
من اعتقه وهي تبعية ولدها وعدم تأثير قتله للسيد **كدر** قتل سيد فيعتق بموته قياساً على
الاستيلاء وان فارقته في عدم لزومه لتسوف الشرع للعق وبران المدبرة يتبعها ولدها المغان
فقط **وفي الثاني** كراين له دين مؤجل قبل مدينه ليجل دينه فلا يؤثر ذلك في **جلول دين** له عليه بالجل
بموته لان الحظايف المديونية لكونه اقرب الى براءة ذمته وبه فارق حرمان ورثته من حيث الخد
وان جمعه بقصد صدم لانهم انا اخذوه ففقدوا عليه اما اذا عتق بها حق للعق كرهونه اقبلها را
مصر غير اذن مؤقتها وجانية تعلق برقتها مال اقبلها سيدها المعسر ائمة تركه مدين
اقبلها وارث معسر فلا يثبت ان الاصل تابع لكن يعود الاستيلاء بعودها الى ملكه **عتق**
امة مستركة بين مومنين ولدت لكل فقال كل انا اولادها لانها مستولدة باعاقبهم وصدق كل منهم
محمّل لان الغرض تقارب الاولاد في السن والولوية لا جدم فينفق بها ومن مات عتق قد نصبه
فاذا ماتوا جميعاً عتقت كلها **ولكن وقف الولد** بين ورثته الى ظهور الحال اما اذا كانوا معسرين
فنصيب كل مستولداً لملكه والولاء بين عصباتهم بحسب انصباهم وسراج الذي يفتق تصديق
سيد انكر الاسقاط او كون السقط نصيبه امولاد لان الاصل معه **وهي** أي المستولدة **بولد**
أي مع ولد لها ولدت بعد الاستيلاء من زوج او زنا **فان** أي لكل منها احكام القن من اجل
الوطي حيث لا مانع واستخدمها واجارتها وارث الحامية عليها وغير ذلك **أي نقل ملك** بنحو بيع
او هبة او وصية ولو لم ينعق عليه على الوجه ولا يرد جل بيها لكونها كافر مستولدة كافر بسبب
لانها حينئذ قته لزوال استيلائها بالسبي **وف** أي بنقل بيها وهبتها من نفسها لانه عقد عاقدة
اعتق الله من النار وحسن في زرع المقرين الا براراً اذا افلحوا في شاهدة وقربة ومعلمة من خاصته
وجنسية ومن عتق في هذا القلاف وغيره بالقول وعموم النفع به واعادته والعتق باسما الاعظم لكونه جامع الخيرات
بسببه انه الجواد الرحيم المنان الكريم جليل القدر عظيم الشأن عتقك تلك الجدة كما ينبغي لولا وجهه عظيم
عد وخلقك من نفسك وزنة عتقك وما دلك انك واسلك اللهم ان تصلي وتسلي وتبارك على سيدنا محمد وآله واصحابه
وازرعهم وذريتهم كما صليت على ابراهيم وعلم آل ابراهيم في العالمين انك خير
كلما ذكرني وذكره الازكرون وعلمهم ذكره العاقلون وسبناهم

وسبب ائمة الولد انما هو لو
وغير العتق انما هو لو
وفي رواية اخرى ان
داود

فانما هو لو عتق
فانما هو لو عتق
فانما هو لو عتق

لان الميت لا يملك
الاخذ
اولا موت شريكه
فانما هو لو عتق

فانما هو لو عتق
فانما هو لو عتق

